PDF Complete
Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

الجمهورية الجـــزائرية الديمو
وزارة التعليم العالي وال
جامعة وهرا

كلية العلوم الإجتماعية قسم علم الإجتماع

مذكرة التخرج لنيل شهادة ماجستير
أنثروبولوجية الجزائر المعاصرة

الإرهـــاب والتغيـــر الاجتماعـــي
-الرمكة نموذجًا- ولاية تلمسان

من إعداد الطالبة:
سكومي فاطـمة

تحت إشـــراف:
أ. لقجـع عبد القادر

السنـــــــة الدراسية 2010/2009

الفـهـرس

فهرس الدراسة .....

مدخل .....

القسم الأول: البناء المنهجي للدراسة

الإشكالية .....

الفرضيات .....

مناهج وتقنيات البحث .....

مجتمع البحث .....

مراحل البحث .....

صعوبات البحث .....

القسم الثاني: التعريف بمتغيرات البحث

الجزء الأول: **التغير الاجتماعي** .....

منطلقات الانثروبولوجي من التغير .....

تعريف التغير الاجتماعي .....

التغير الاجتماعي و المفاهيم المرتبطة به .....

أنواع التغير الاجتماعي .....

مصادر التغير الاجتماعي .....

تفاعل العوامل .....

الآثار الاجتماعية للتغير .....

بعض الدراسات أو النظريات عن التغير .....

الجزء الثاني: **البناء الاجتماعي** .....

نظرية البناء الاجتماعي .....

مفهوم البناء الاجتماعي .....

مفهوم التغير البنائي .....

الجزء الثالث: **الإرهاب** .....

تحديد مفهوم الإرهاب .....

إشكالية تعريفه .....

التمييز بين الإرهاب و صور أخرى من العنف .....

التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب .....

القسم الثالث:التغير الاجتماعي في الجزائر

التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل 1830 .....

الجزائر إبان الاستعمار: الثورة الجزائرية .....

وحشية الاستعمار .....

الآثار و التغيرات التي خلفها الاستعمار .....

الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في النزوح الريفي .....

النزوح و أثره على العامل الريفي .....

سياسة المحتشدات .....

إغتصاب الأراضي و نزع الملكية العقارية .....

بنية التخلف و إعادة التشكيل الاجتماعي .....

تفتيت العلاقات الاجتماعية .....

إغداق السوق بالنماذج الأجنبية .....

الجزائر بعد الاستقلال: النزوح الريفي و ظاهرة النمو الحضري في الجزائر بعد الاستقلال .....

نظام الأسرة الريفية النازحة في الوسط الحضري .....

مشكلات الأسرة الريفية .....

بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية .....

التنمية والتصنيع .....

سياسة التصنيع أهذافها الاجتماعية الاقتصادية .....

اليد العاملة الريفية و التنمية .....

القيم الثقافية للساسة التنموية .....

المدينة كمجال للصعود الاجتماعي .....

الظاهرة الحضرية و صعود الفئات الريفية .....

صراع الهويات و إعادة تشكيل الحقل الاجتماعي .....

الإرهاب في الجزائر .....

تطور الحركة الاسلامية .....

حركة الدعوة و الأوساط الشعبية .....

ظروف تصاعد وثيرة العنف .....

إعادة تكوين المجال السياسي .....

كرونولوجيا الانتخابات التشريعية .....

بداية المشاكل مع الجيش .....

الجماعات المسلحة بين صراع الزعامات و الارهاب الأعمى .....

القسم الرابع:الرمكة كنموذج للتغير الاجتماعي

الجزء الأول: الرمكة قبل الارهاب .....

البناء الاجتماعي للرمكة قبل الارهاب .....

مونوغرافية الرمكة .....

البناء الاجتماعي و القرابة .....

الأسرة بالرمكة .....

المرأة .....

الزواج بالرمكة .....

جماعة الجيران و الأصدقاء .....

سمات سكان الرمكة .....

الجزء الثاني: الارهاب في الرمكة

الرمكة يوم 30 ديسمبر 1997 .....

بعض الشهادات .....

لماذا الرمكة؟ .....

التضارب في الأرقام .....

الجزء الثالث: التغير الاجتماعي في الرمكة

الارهاب و انعكاساته النفسية على مجتمع الرمكة .....

الهجرة .....

التغير في النسق القرابي .....

تغير البنية الاقتصادية .....

تغير النظرة إلى التعليم .....

تغير علاقة الدولة بمجتمع الرمكة بعد الارهاب .....

الإعلام .....

الشباب .....

خاتمة البحث .....

المراجع .....

الملاحق .....

مدخل:

تمر المجتمعات الريفية في البلاد العربية بمرحلة تغير عميقة تناولت كثيرا من نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التقليدية، أثرت بالتالي في بنائها الاجتماعي حيث بدأت بعض أنماط الحياة التقليدية في التراجع بالتدريج لتحل محلها أنماط أخرى تتلائم مع ظروف الحياة الجديدة حتى و إن كانت كل المجتمعات البشرية – بظواهرها و نظمها و ثقافتها و أعضائها من الجماعات و الأفراد- تخضع لحالة من التغير الدائم و المستمر أين تعتبر سمة أساسية من الوجود الاجتماعي.

تختلف عوامل التغير بحسب كل حالة كما تختلف في نفس الوقت سرعتها و حدتها و آثارها ليس على المجتمع الذي تصيبه فحسب، بل يمتد ارتدادها في أحيان كثيرة إلى مناطق أبعد إن لم نقل العالم كله، فلو تمعنا قليلا فيما تلا أحداث 11 سبتمبر 2001 الشهيرة من تغيرات أصابت و لا تزال تصيب العالم بأكمله، ندرك كم كانت عالمية و متنوعة من سياسية و اقتصادية و اجتماعية ... و حتى عرقية دينية، كان أكبر متضرر منها العالم الإسلامي بحسب حجة الولايات المتحدة الأمريكية و دول الوحدة الأوروبية و كل الدول الغربية في مناهضتها للإرهاب، إذ ضاعفت تدخلاتها للرد على ما أسمته بتهديدات "الإرهاب الإسلامي" أين جعلت التشريعات أكثر صرامة كما عززت التعاون الدولي للإرهاب و قامت بعمليات مفتوحة و حرة غالبا ما انتهكت القانون الدولي.

و المجتمع الجزائري اليوم يمر بمرحلة تغير عميقة التأثير مست و تمس بناءه الاجتماعي، و من الملاحظ أن هذه التغيرات تسير بسرعة أكبر من معدلها عن تلك التي حدثت في المراحل التاريخية السابقة، و ما استرعى انتباهنا أكثر و رأينا أنه من الظواهر الجديرة بالبحث و الدراسة مرحلة التغير البنائي التي يمر بها سكان القرى الجزائرية و التي سنحاول طيلة هذا البحث معرفة أسبابها و نتائجها، من خلال اختيارنا لإحدى القرى الجزائري تدعى الرمكة تمثل بالنسبة لنا ما يسمى بـ"الجزائر العميقة"، نظرنا إليها كما نظر بالانديه Balandier إلى المجتمعات التقليدية التي كان يدرسها بوصفها ذات مخزون هائل من الفعل الاجتماعي و ليست مجتمعات باردة أو فارغة مثلما أشاعت النظريات الإثنولوجية التي روجت كثيرا و طويلا للقوى الاستعمارية منذ بداية القرن التاسع عشر، فالمجتمعات ليست كما تبدو في الظاهر بل بما هو في أعماقها.

الرمكة هي قرية معزولة تقع على مشارف جبال الونشريس، تبعد بحوالي 90كلم عن ولاية غليزان، تتميز هذه المنطقة بالزراعة الجبلية و السهلية و تربية الحيوانات و الغابات الكثيفة، فهي قرية فلاحية ذات دخل ضعيف لذلك تعتبر إحدى البلديات الأكثر فقرا في الجزائر كما تعد مثالا في الإقصاء بسبب العزلة الجغرافية، و لعل

هذه العزلة هي السبب المباشر في بساطة مجتمعها الأمر الذي لم يتح لها فرصة الاحتكاك الثقافي بجماعات أخرى.

لها تاريخ حافل إبان الفترة الاستعمارية من صمود و مجابهة أرقّت المستعمر جعلته يعمل لها ألف حساب و آلاف الخطط للقضاء على قوتها، و رغم قساوة و فضاعة ما قام به تجاهها إلا أنه لم يزد أبنائها إلا صمودا و شموخا شموخ جبالها العاليات و أنفة على الأهل و الولد و تشبتا بالأرض إلى حد القداسة.

قرية ظلت غائرة لعقود طويلة بين ماض عتيق تغنى به الكبار قبل الصغار، حاضر بسيط لا يزيد عما هو يومي و مستقبل مرحب به بقلوب راضية بما يقدمه لها القدر، ليتحول كل هذا في لمح البصر و يجعل أبنائها يتنكرون لماضي الأجداد، يعيشون حاضرا مشوشا لا يشبههم و مستقبل مجهول لم ترتسم ملامحه بعد، إنه الإرهاب...الحدث الذي جعل البناء الاجتماعي للرمكة يأخد صورة مغايرة لما كان عليه من قبل، حدث نعتقد أنه أعطاها شكلا جديدا و أنه حرك ستاتيكتها و فتح مغاليقها، لذلك وضعنا عامل الارهاب كمتغير رئيسي في هذا البحث، حاولنا في البداية معرفة نتائجه على المجتمع الذي يصيبه، لنستخلص فيما بعد أن هذه النتائج كانت أكبر و أبعد مما تصورنا و أنها أقرب إلى التغير الاجتماعي منها إلى مجرد آثار عارضة، ومنه بدأت علامات الاستفهام تتحول من الأسئلة الساذجة والعامة من نوع: هل ما حرمه الدين والعرف و التقاليد أباحه الارهاب؟ إلى سؤال الانطلاق من نوع: هل يمكن ضم "الارهاب" إلى لائحة عوامل التغير الاجتماعي؟

و الحديث عن الارهاب أو العنف بصفة عامة هو في ذات الوقت حديث عن تاريخ الانسان، ففي بداية الخليقة قتل أحد ولدي آدم أخاه، كما أن النظم الأسرية و الاجتماعية التي تعارفت عليها البيئات و الثقافات المختلفة و كل الأشكال السياسية التي تنظم حياة الجماعة و تصوغ القوانين ما هي إلا محاولات إنسانية للسيطرة على هذا العنف أو على الأقل تحجيمه بهدف العيش في سلام.

هذا البحث هو محاولة جادة منا في الكشف عن العلاقة التي اكتشفناها بدورنا بين الارهاب و التغير الاجتماعي، و هنا تكمن أهمية الموضوع، أي إبراز هذه العلاقة التي ضاهت آثارها مخلفات عوامل أخرى مثل الهجرة، تغير البناء الأسري، الاقتصادي...، بصفة عامة كيف أدى الارهاب إلى تغيير البناء الاجتماعي للرمكة؟ و ما هي أشكال هذا التغير؟ طريقتنا في هذا البحث كانت تعتمد أكثر على

الاستكشاف و الوصف ذلك أنها لم تنطلق من فرضيات مدققة و معلنة، بل من ملاحظات و اعتبارات موجهة للدراسة، و التسائل و الاجابة عليها كان عبر الممارسة، لذلك خطتنا في الدراسة لم تكن واضحة بالنسبة لنا في البداية لكن ارتسمت ملامحها مع الوقت عن طريق الدهاب و الإياب بين ميدان البحث أي الرمكة و القراءات الكثيرة و المتنوعة، أما من حيث المرجعية التخصصية المعتمدة فهي مقاربة أنتروبولوجية للأنساق بكل ما يعتمد عليه هذا النمط من مفاهيم و توجهات نظرية و منهجية، أما بخصوص الإطار المورفولوجي العام لهيكلة الدراسة فقد أقمناه على منطق الإنتقال من العام إلى الخاص ومن الكلي إلى الجزئي.

القـســـم الأول:

البناء المنهجي للدراسة

- الإشكالية
- الفرضيات
- مناهج وتقنيات البحث
- مجتمع البحث
- مراحل البحث
- صعوبات البحث

الإشكالية:

إن طبيعة المجتمع الإنساني دائما في تغير مستمر، إذ أن سلوك الإنسان يتبدل كذا الحال مع قواعد و قيم الجماعات و النظم و الأنساق، لكن نوع و طبيعة و درجة التغير تختلف من مجتمع إلى آخر و من فترة زمنية لأخرى متأثرة بعدد و قوة تأثير المتغيرات على نوعه و طبيعته.

فاختلاف الظروف المحيطة بالفرد تؤثر فيه فتغير بعضًا من سلوكه و وضعه الاجتماعي مما تجعله مختلفا عما كان عليه قبل إحاطة الظروف المستجدة به، و من خلال قراءاتنا المتعددة و المعطيات الميدانية التي سبرناها من مجتمع الرمكة حاولنا معرفة إلى أي مدى أثّر هذا الظرف الجديد و الذي هو الإرهاب على أنساق البناء الاجتماعي للرمكة؟ و على هذا الأساس هل يمكن اعتباره (أي الإرهاب) عامل من عوامل التغير الاجتماعي[1]؟ و ما هي أشكال هذا التغير و التي نعني بها المظاهر و الصور؟

إن طرح المشكلة بهذه الصورة يفرض علينا تعيين المدخل المناسب للمعالجة و هنا نجد أنفسنا أمام مداخل متعددة من خلال أن الموضوع يميل إلى التوسع كثيرا، لذلك سنحاول تحديد مدخلنا في المعالجة بالطريقة التي يكون فيها أكثر كفاءة على سبر الواقع و إدراكه موضوعيا، كما سوف تثير هذه الدراسة عدة مواضيع منها التغير الاجتماعي، البناء الاجتماعي، الارهاب... و هي بمثابة كلمات مفتاحية تمثل موضوع إشكاليتنا لكل منها أهمية كبيرة و هدف أكبر.

وصل بنا الأمر إلى دراسة التغير الاجتماعي على اعتبار أنه من المواضيع الأنثروبولوجية المعاصرة، هذه الأخيرة التي هي أصل تخصصنا الدراسي، و نظرا للتغير المستمر في الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري عامة و المجتمع الجزائري الريفي بالخصوص فقد رأينا أن نساهم في هذا التيار الذي يحاول أن يسبر الحياة الاجتماعية في المجتمع الريفي دراسة و بحثا، خاصة إذا كانت مصادر التغير هذه المرة جديدة "الإرهاب" و لم تأخذ حظهّا من الدراسة بعد.

[1]- كعوامل مثل:السكاني، البيئي، الاختراعات، الثورة.... و التي سنتطرق لها ابتداءا من الصفحة 20

قد شملت الدراسة الميدانية منطقة الرمكة على اعتبار أننا زرناها من قبل[1] و دفعنا الفضول فيما بعد إلى البحث أو التحري –إن صح القول– عما آل إليه أمر مجتمعها خلال عشر سنوات بعد حدث الارهاب بها.

و الواقع هو أننا لم نبحث و لو قليلا عن موضوع للدراسة ليكون مصدر رسالة تخرج، إذ كان هذا الموضوع دائما حاضرا على شكل فضول و آلاف التساؤلات التي كانت موجودة و بوقت طويل حتى قبل أن نسجل في دراسات ما بعد التدرج بكثير، بعد أن كنّا قد "اندهشنا" لطريقة عيشهم و "تأثرنا" ولحد كبير عما أصابهم ليلة 30 ديسمبر 1997، و بعد ذلك كانت من حين لآخر تصلنا أخبار عنهم عن طريق سكانها أو عن طريق الصحف الوطنية أو الإعلام الدولي الذي كان يعود إلى هناك أحيانا.

إذن فالدوافع كانت إنسانية محضة يحركها الفضول و التحدي، لذلك اعتبرناها كتجربة شخصية فتأقلمنا مع مجتمع البحث بطريقة كبيرة جدا مطبقين ما نصحنا به ريمون كيفي و كابنهود حول التأقلم مع الميدان، كما سهل ذلك علينا العبور من سؤال الانطلاق إلى الاشكالية العلمية[2] بعد أن أصررنا على أن نُحول ذلك الشعور و الإحساس و ذلك التساؤل البديهي الذي يسأله الإنسان العادي إلى موضوع علمي، يمكن على الأقل أن ينفع كتمهيد لانطلاق بحوث علمية أخرى.

العمق النظري للبحث:

نعني به ذلك الكم من المفاهيم الذي نعالج في إطاره حقائق الظاهرة حتى تكتسي طابعا علميا، ما دامت النظرية تقدم التفسيرات المنطقية للحقائق، و لتجنب الوقوع في عوائق يمكن للباحث أن يعتمد

---

[1]- في اطار بحث دراسي ميداني قمت به سنة 1999 تحت اشراف الأستاذة عبد الله خيرة، كنت حينها طالبة في سنة ثالثة علم اجتماع سياسي، موضوع البحث كان: رأي ضحايا الارهاب في مشروع المصالحة الوطنية، و بعد أن اتصلت بجمعية ضحايا الارهاب لولاية غليزان لكي ألتقي ببعض الضحايا المسجلين لديهم أخبرني رئيس الجمعية أنه بعد أسبوع سينتقل أعضاء الجمعية على غرار جمعيات أخرى و رؤساء بلديات إلى منطقة بها عدد كبير من ضحايا الارهاب هي الرمكة، وبعد أسبوع بالتحديد وجدت نفسي متجهة إلى الرمكة ضمن قافلة تضامنية تحمل مساعدات مادية متنوعة: أغطية، ألبسة، مواد غذائية و مساعدات أخرى قدمها فريق طبي قام بالكشف عن السكان مجانا و قدم لهم بعض الأدوية، و معنوية من خلال مشاركتهم حزنهم في أولى ذكرى لهم لمجزرة 30 ديسمبر 1997 و حث الفارين على العودة إلى مناطقهم، تقربت من السكان بدرجة معينة جعلتني أحصل على اجابات على أسئلتي المدونة في الاستمارات التي أحضرتها، لكن بغض النظر عن الأسئلة و الكلام المباشر كان عنصر الملاحظة حاضرا بقوة: أطفال حفاة، امرأة عجوز تحمل كومة قش كبيرة جعلت جسدها يشكل زاوية قائمة سائرة في هضبة طريقها طويل لم يتمكن بصري من الوصول إلى حد نهايتها، رجال و نساء لا يعرفن الكتابة و لا القراءة، سكنات قصديرة هشة أغلبها من الطوب الأحمر، دجاج و معز و أبقار والكثير من الحمير...جعلني أصنف مبدئيا هذا المجتمع ضمن قائمة المجتمعات التقليدية المعزولة و أفراده في خانة البسطاء السّذج و تعزز هذا التصنيف أكثر بعد تشابه مختلف أجوبة المبحوثين حول طريقة عيشهم.

[2]- أو كما يسميها كل من كيفي و كابنهود ب premier fil conducteur. و يضعان لها بعض النقاط التي يجب أن تحترم و هي : الوضوح، إمكانية الدراسة Pertinence ، Faisabilité

Raymond QUIVY, Luc Van CAMPENHOUDT : Manuel de recherche en sciences sociales, Dumod Paris 1995 P 35

على أكثر من نظرية في بحثه، بمعنى أنه يمكننا أن نتخذ نظرية أو نظريات ملازمة لبحثنا باستعمال مفاهيمها و الاستفادة منها في التحليل و الاستنتاج، أما التفسير فيمكن أن يتم في إطار السياق الثقافي و الاجتماعي لمجتمع الدراسة، معنى هذا كله أن العمق النظري للدراسة لا يغفل في كل تحليلاته وتفسيراته البيئة الثقافية و الاجتماعية و الظروف التاريخية للمجتمع الذي تتشكل فيه الظاهرة كمنظور عام و إطار مرجعي و فلسفي للبحث.

أما فيما يخص المفاهيم التي تشكل موضوع هذه الدراسة فإن موضوع الدراسة يثير تراث أنثروبولوجي متمثل في عدّة مفاهيم تشكل في مجملها و عبر ترابطاتها البناء النظري للبحث، فمشكلة البحث تطرح أنواع من المفاهيم أولها ماذا نعني بالتغير الاجتماعي، البناء الاجتماعي، الإرهاب و غيرها من المفاهيم الثانوية المرتبطة بالبحث، و في العلاقة التي تربط هذه العناصر ببعضها البعض.

فرضيات البحث :

وفقا لما اطلعنا عليه شخصيا من دراسات متنوعة تطرقت إلى موضوع الارهاب بالجزائر كنا قد لاحظنا اختلاف منهجها و زاوية طرحها له، فذكرت مثلا: أسباب تصاعد موجة العنف في الجزائر، فداحة الخسائر المادية و المعنوية، الآثار النفسية، التأثير على المردود الدراسي...أي ذكر أثر الإرهاب على المجتمع الذي يصيبه لكن على مستوى زمني قريب court terme إن لم نقل مباشر أي عقب الأحداث بوقت قصير، و هناك من درس التغير الاجتماعي بالجزائر اعتمادا على عوامل مثل الثورة الجزائرية التنمية و التصنيع و على أعلى تقدير العوامل التي أدت إلى تغيرات ولدت الارهاب، أي الارهاب كنتيجة للتغير، لكن ما ولده الارهاب كتغير أي كسبب محدث للتغيير... لم يصادفنا شخصيا بحث في هذا المجال، لذلك فموضوع يجمع بين الارهاب و التغير الاجتماعي الناتج عنه هو جل ما أردنا تحقيقه في هذا البحث.

و وفقا لطبيعة المشكلة المطروحة و الكيفية التي طرحت بها و الجوانب التي تركز عليها هذه الدراسة في معالجتها للمشكلة، فإنها تنطلق من فروض وضعناها كحلول مؤقتة[1] أو محتملة، و هي عبارة عن فرضيتين عامتين تتساند فيهما طريقتان مكتبية و ميدانية تدعم كل منهما الأخرى صغناهما كما يلي:

الفرضية الأولى: الإرهاب عامل من عوامل التغير الاجتماعي أدى إلى تسريع عملية التغير بالرمكة، على أساس أن كل التغيرات التي حدتث بعد الارهاب أتت كنتيجة حتمية له.

الفرضية الثانية: التغير الاجتماعي انعكس في مختلف الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع الرمكة، لذلك فإن احتمالات التغير وقعت ضمن مجال الأنساق التالية: النسق القرابي، الاقتصادي، التعليمي... بحكم ترابطها مع بعضها البعض.

و الواقع أن اشتقاق هذه الفروض جاء نتيجة المعالجة النظرية لقضية التغير في ضوء نظرية البنائية الوظيفية من ناحية و تحليل خصائص و ظروف مجتمع الرمكة من ناحية أخرى، و نحن بهذا نحقق الرابطة بين الجانب النظري و الجانب الميداني من الدراسة بنوع من الانسجام و التناسق[2].

مناهج و تقنيات البحث:

يعتبر المنهج الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف حقيقة ما، و هو أيضا فنّ التنظيم الصحيح لسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة نجهلها و إما من أجل البرهنة عليها لأناس آخرين يجهلونها[3]، و المناهج و طرق البحث تختلف باختلاف المواضيع و لذلك فإنه يمكننا القول بأن هذه الدراسة لا تأخذ بمنهج بذاته و لا بأدوات بعينها، بل ستتم في إطار تركيبة منهجية و في إطار تركيبة أخرى من الأدوات التي تناسبها و التي تُمليها طبيعة الموضوع و نظريته، حيث تستفيد من خطوات تاريخية بالدرجة الأولى للكشف عن الظروف التي مرّ بها الرمكاويون و التي شكّلت سلوكهم، حيث أن الأوضاع الجغرافية و الظروف التاريخية تساهم في إفراز قيم تكشف عنها نماذج السلوك و الاتجاهات و المشاعر، و من خلال إيماننا بهذا المنطق نقول أن الظروف التاريخية و الجغرافية ساهمت

---

[1]- بعد شرح مفصل و أمثلة عن كيفية تشكيل فرضيات البحث، وضع كيفي و كابنهود شرطين يجب توفرهما لتشكيلها هما: أولا أنها يجب أن تعكس طابع العمومية و ثانيا accepte des énoncés contraires qui sont théoriquement susceptibles d'etre vérifiés ص.ص 151. 148

[2]- تيسر لنا هذا الأمر بفضل التنسيق بين القراءات المتعددة و المقابلات الكشفية التي تمت في الرمكة، و هي الطريقة التي حدثنا عنه باسهاب كيفي و كابنهود من ص40 إلى ص 81، نفس المرجع السابق.

[3]- غريب محمد سيد أحمد، تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1980

بقدر كبير في تشكيل خصائص سكان الرمكة كما أكسبتهم تقاليد خاصة بهم، و نحن ندرس كل هذا من أجل الوقوف على موقعها داخل البناء الاجتماعي الأشمل...كما اعتمدنا على الخطوات الكرونولوجية أيضا في موضوع التغير الاجتماعي في الجزائر عامة و أيضا الإرهاب في الجزائر لأن الإرهاب كظاهرة اجتماعية لا يمكن فهم حقيقة مسارها إلا من خلال امتدادها التاريخي في المجتمع.

لهذا هي خطوات[1] لا غنى لنا عنها نظرا لترابط الظواهر ببعضها البعض لا في حاضرها و لكن في ماضيها أيضا.

اعتمدنا على الطريقة الوصفية بدرجة كبيرة لتشخيص الظروف الاجتماعية لسكان الرمكة و تحليل وضعيتهم داخل البناء الاجتماعي من أجل الوصول إلى بعض الاستنتاجات التي تفيدنا في معرفة أهم المظاهر التي اتصفت بها المرحلة السابقة و اللاحقة للإرهاب، و من أجل تسهيل هذه المهمة قمنا بدراسة مونوغرافية وصفية لأنساق البناء الاجتماعي داخل مجالها التاريخي و الجغرافي و ذلك بغية جمع المعطيات اللازمة لإتمام هذه الدراسة.

كما اعتمدنا كذلك المنهج المقارن بقوّة و ذلك بإجراء مقارنة بين المرحلة السابقة للإرهاب و ما بعدها، و هو ما يعطي قيمة كبرى لنتائج البحث من خلال الأهمية التي يكتسبها هذا المنهج، حيث أنه بالمعنى العام للمصطلح يكاد يكمُن خلف كل الصياغات النظرية التي عرفها علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا، فها هو دوركايم يقصد به (أي المنهج المقارن) طريقة التلازم في التغير أو الارتباط بين ظاهرتين اجتماعيين[2] كما يصفه بأنه التجريب غير المباشر[3] و يرى بأن علم الاجتماع المقارن ليس فرعا خاصا من فروع علم الاجتماع بل هو علم الاجتماع بالذات[4].

و أخيرا استفدنا من المنهج الإحصائي حيث يحتل في هذه الدراسة مكانة متميزة خاصة في جانبها التطبيقي، من خلال ما نقوم به من مقارنات إحصائية عديدة و إيجاد العلاقة بين بعض المتغيرات

---

[1]- استفدنا أكثر في هذا المجال من الخطوات التي وضعها كيفي و كابنهود في كتابهما السالف الذكر، خاصة التفاصيل و الأمثلة حول كل خطوة، بالإضافة طبعا إلى ما حتمه علينا الميدان من تدخلات .

[2]- محمد علي محمد، مجتمع المصنع: دراسة في علم اجتماع التنظيم "الطبعة الثانية"، الهيئة المصرية الثانية للكتاب 1975 ص 20

[3]- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، راجعه السيد محمد بدوي (القاهرة) مكتبة النهضة المصرية 1974 ص 249

[4]- نفس المرجع السابق ص 272

إحصائيا و تحديد درجة ترابطها، أي بالاستفادة من أدواته القياسية، و منه حاولنا قدر الإمكان الأخذ بالنتائج و الإحصاءات التي تمثل واقع الحياة بالرمكة.

يدخل هذا البحث ضمن البحوث **الاستكشافية الوصفية**، مع اختبار بعض الفرضيات التي ينطلق منها للكشف عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات أي الارهاب و التغير الاجتماعي و التي تشكل في مجملها الظاهرة موضوع الدراسة، لذلك فهي تفسر الظاهرة و أبعادها في ضوء مسبباتها و هي بذلك تساهم بقسط كبير في فتح مجالات دراسة أكثر عمقا هدفها استطلاع و استكشاف واقع معاش.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه الدراسة تجمع بين مجموعة مناهج متكاملة تحقق أهداف الدراسة المكتبية و الدراسة الحقلية.

أما بالنسبة التقنيات[1] و الأدوات فهي بدورها لا تخرج عن نطاق المناهج المعتمدة في التحليل، حيث اعتمدنا على المصادر الوثائقية و التي تتطابق من جهة مع الخطوات الكرونولوجية التي عملت بها الدراسة و ذلك بالاستفادة من المصادر المكتبية التي توصلنا إليها، و من جهة أخرى من خلال الاستفادة من تحليل بعض الوثائق و التقارير و السجلات، كما استعنا أيضا بالصور الشمسية حتى نقرب القارئ لفهم أكبر عن طريق الصورة المادية ليتمكن من تصور بعض أشكال الحياة بالرمكة في مختلف مراحلها.

و من أجل الحصول على بيانات كمية و كيفية اعتمدنا على الطرق التالية:

الملاحظة: لقد استعنت[2] بالملاحظة المباشرة و بالمعايشة[3]، إذ ذهبت كباحثة انتوبولوجية إلى مجتمع الرمكة، في البداية لم تكن لدي أي فكرة من أين سأبدأ لذلك كانت الزيارات لا تدوم أكثر من يوم واحد، في غالب الأحيان كنت أصل إلى وسط الرمكة في حدود العاشرة صباحا و أعود منها حوالي الثالثة زوالا على الأكثر، و رغم أن تلك الزيارات كانت متكررة كلما احتجت إلى المزيد من المعرفة إلا أنني أدركت أنها لن تكون كافية بالقدر الذي أود من خلاله الانغماس أكثر في المجتمع، فتحولت زياراتي اليومية إلى المبيت هناك أحيانا، ثم تحول من بعض الأحيان إلى عادة أقوم بها كلما ذهبت خاصة بعدما

---

[1] - "Les techniques se sont donc que des outils, mis à la disposition de la recherche et organisés par la méthode dans ce but" Madeline GRAWITZ, Méthodes des sciences sociales, DALLOZ 2001 P 350

[2]- غيرت ضمير المخاطب من الجمع أي نحن إلى الفردي أي أنا لصعوبة التحدث بها و غموضها بالجمع فأصبحت أيسر للفهم بأنا، و ذلك بالنسبة للعناصر التالية: الملاحظة، المقابلة و مجتمع البحث

[3]- يقول كيفي و كابنهود أنه لإدراك أكثر لمرحلة الملاحظة يجب الإجابة على ثلاث أسئلة هي: نلاحظ ماذا؟ من أو حول من؟ و كيف؟ و للتفاصيل أكثر عن مرحلة الملاحظة يجب العودة إلى الكتاب من ص.ص 153 .210، الكتاب سبق ذكره.

كسبت و **بدرجة كبيرة جدا** ثقة أفراد المجتمع فغيرت من مظهري المعتاد من خلال طريقة لبسي[1] وكلامي و تصرفاتي و حتى طريقة أكلي، فأصبحت أدعى لولائمهم سواء الرسمية و غير الرسمية، حضرت أعراس أبنائهم و بناتهم، مآتمهم، ختان أبنائهم، حلبت أبقارهم، شاركتهم مشاعرهم و أسرارهم التي لم تكن بطريقة مباشرة على علاقة بالبحث، نمت بينهم، كنت كل مرة أغير مكان المبيت حتى يتسنى لي معرفة التنوعات الموجودة في المجتمع، زرت أوليائم الصالحين و أديت طقوسهم و شعائرهم، بكيت كثيرا معهم[2]....لكني لم أنسى و لا للحظة أنني باحثة أنثروبولوجية حين حولت كل تلك الملاحظات إلى معطيات و أرقام علمية استفدت كثيرا منها في الوصف و التحليل و الاستنتاج، و لم تكن زياراتي مقتصرة على الرمكة فقط بل تبعت المهاجرين من الرمكة إلى خارجها للوصول إلى معرفة درجة التغير، ولم أبدأ بالدراسة و توجيه الأسئلة إلا بعد أن حددت أسلوب و نمط حياة مجتمع البحث، وطوال هذه الفترة عملت على كتابة تقارير يومية عن كل صغيرة و كبيرة، أما فيما يخص التقارير أو المعطيات الرسمية فقد تحصلت عليها عن طريق التنقل الشخصي إلى المراكز التي كنت بحاجة إلى استكمال معرفتها رسميا[3].

المقابلة: كانت نصف موجهة، حيث كونت سلسلة من الأسئلة الاستدلالية نسبيا مفتوحة، بحيث تترك للمبحوث حرية الكلام و في نفس الوقت توجهه بأسئلة كانت قد سُطرت من قبل.

كانت المقابلات الأولية[4] عبارة عن قعدات جماعية، فكنت في البداية أزور بعض العائلات و لكي أشعرهم بالراحة لوجودي أشاركهم أحاديثهم اليومية مهما كانت و مهما كان سنهم و جنسهم، و حين ألتمس الأمان الذي أنشد إليه أباشر بتغيير موضوع الحديث لصالح بحثي و بطريقة حرة و غير مباشرة، بعدها بمدة انتقلت إلى المقابلات الفردية حتى أتيح للمبحوث الشعور بالارتياح و الاطمئنان أكثر، وحتى يأخذ كامل وقته و حريته في الكلام نظرا لحساسية الموضوع المتعلق بالإرهاب و الذي كان كثيرا ما يسبب للبعض ارتباك و خوف من الكلام أمام الآخر، و حتى لا يحس المبحوث نفسه مقيدا كان دوري هو طرح أسئلة على شكل مقدمة لبداية الحديث مثل كيف كانت حياتكم إبان الاستعمار الفرنسي؟

---

[1]- أصبحت أرتدي الحجاب كلما دهبت إلى الرمكة، بعد أن كنت قد اختبرت نظرتهم الغريبة لي قبل أن أرتديه.

[2]- لتكوين فكرة عن كيف كانت يومياتي في الرمكة، رأيت أن أختصر ذلك في ذكر مثال عن مواقف عايشتها في الرمكة، و للإطلاع عليها اذهب إلى مرجع ص 121.

[3]- مثل: دارالحنان مطمر غليزان، بالرمكة: المركز السيكولوجي الاجتماعي، دار البلدية، الثانوية، بعض المتوسطات، جمعية الوداد، مركز التكوين المهني و التمهين، و بعمي موسى: مديرية الأشغال العمومية، مديرية الري، مديرية الطرقات.

[4]- لا تقتصر المقابلة على التبادل اللفظي بين شخصين أو أكثر - كما يظن - البعض بقصد الوصول إلى معلومات معينة، بل تشتمل على عنصر الملاحظة للمظاهر التعبيرية و الحركية لأنها توسع معنى العنصر اللفظي.

لعلمي بأن أغلبهم شاركوا في الثورة ضد المستعمر و عايشوا تلك الفترة و أنه الموضوع المفضل لديهم ولأبنائهم، فيتركهم هذا يسترسلون في سرد كرونولوجية حياتهم منذ تلك الفترة إلى الوقت الحالي و كيف انقلبت بهم الأوضاع، حينها لا يسعني و لا يسعدني إلا الاستماع بانتباه شديد و التدخل الطفيف وتسجيل كل ما قيل و ما لوحظ من تصرفات قابلة للتسجيل[1]، و لم يكن من الضروري طرح الأسئلة بشكل معين و لا بترتيب معين ولكن المهم كان في استدراج المستجوب ليتكلم بانفتاح.

مجتمع البحث:

أود أن أوضح أنه كان هناك إشكالية كبيرة في تجميع مجموعة المبحوثين، و الطريقة التي توصلت إليها في ذلك ربما لم يعهدها أساتذة وطلبة معهد علم الاجتماع، و السبب في هذا الاضطراب المنهجي أو الخروج عن المألوف ـ كما أسميه ـ هو أن المعطيات التي توفرت لدي و التي تخدم الموضوع و التي بالتحديد لا غنى لي عن كل عنصر منها لأهميتها و لترابطها ببعضها البعض، كانت متنوعة المصادر و استحالة سبرها من مصدر واحد، فالمقابلات التي قمت بها سنة 1999 من عينة قوامها 30 مبحوثا كانت تحمل من المعطيات ما لم أتمكن من عدم الاستفادة منها كماذا حدث ليلة 30 ديسمبر 1997؟، أما ما يخص بعض المعطيات الكمية المتعلقة خاصة بإحصائيات الحياة المادية فتوفرت لي من خلال الندوة الوطنية للفقر و الإقصاء و التي قامت بها الدولة الجزائرية سنة 2001 مما جعلني أقارن بينها و بين ما كان قبل 1997 و التي تعكس المجتمع الكلي، و مع أن الجانب الكمي يعكس الكثير من مظاهر الجانب الكيفي إلا أن ذلك كان سيكون أكثر من فرضيات عامة، لذلك اتخذت مجموعة مبحوثين قوامها 150 فرد لم يكن جمعهم واردا منذ بداية البحث بالطريقة التي سنراها و لا بالكم الذي هي عليه في النهاية، بل تشكلت تلقائيا من خلال معايشتي و مقابلتي لهم بطرق مختلفة، فتحقق لي إمكانية اختيارهم بهذه الطريقة:

[1]ـ كان تسجيلي للإجابات دقيق و بكلمات المبحوث الفعلية، أحيانا كثيرة كان التسجيل في وقت الإجابة و أحيانا أخرى في نهاية المقابلة، كما حاولت قدر الامكان أن يكون التسجيل خال من الأراء المسبقة، بأمانة و واقعية لأن الميدان يحمل مضاده le terain réuni son contraire .

متغير مكان الإقامة / متغير الجنس و السن		الساكنين بوسط الرمكة	المهاجرين من الدواوير إلى وسط الرمكة	المهاجرين من الرمكة إلى وهران	المجموع
رجال	بالغين	20	30	30	80
	شباب	05	05	10	20
نساء	بالغات	10	10	10	30
	شابات	05	05	10	20
المجموع		40	50	60	150

جدول رقم 01 يمثل نسب المبحوثين

حددت متغير سن البالغين من نساء و رجال ما بين 35 سنة إلى75 سنة، و متغير سن الشباب أيضا ذكور و إناث ما بين 17 سنة إلى 34 سنة، كما أن المبحوثات البالغات و الشابات و المبحوثين الشباب هم على التوالي زوجات و أبناء و بنات المبحوثين الرجال البالغين.

مراحل البحث:

جاء هذا البحث مُقسما إلى أربعة أقسام يتصدى الأول منها لدراسة البناء المنهجي و النظري لموضوع البحث و هو ما نحن الآن بصدد التطرق إليه، ذكرنا فيه كما رأينا إشكالية البحث، دوافع اختياره و كيفية اختيار المبحوثين، فرضياته، المناهج و الطرق المستخدمة فيه، مراحل البحث و الصعوبات التي واجهتنا.

أما القسم الثاني فقد رأينا أن نحدد فيه المفاهيم التي تعتبر متغيرات أساسية في البحث خاصة بعد أن لاحظنا من خلال قراءاتنا أن هناك من فيها لُبس و هناك من فيها تشابه كبير إلى حد الخلط بينها، هذه المفاهيم هي التغير الاجتماعي، البناء الاجتماعي، الارهاب و كل ما يتعلق بها، و التعريفات الثانوية المختصرة مثل القرابة، الأسرة، التنشئة الاجتماعية...

انتقلنا بعد ذلك للقسم الثالث و الذي موضوعه التغير الاجتماعي في الجزائر و بالخصوص في الريف الجزائري أين حاولنا ذكر أهم ما تعرض له من تغيرات على مرّ التاريخ، كما قمنا بتنظيمه بطريقة كرونولوجية وصفية حتى يسهل فهمه و قياس درجة التغير بانتقالها كل مرة من مرحلة إلى أخرى عبر سلم الزمن، تُمّكننا إن أردنا من أن نقوم بمقارنات بكل سهولة بالرجوع إلى ما سبقها[1].

و سبب اختيارنا للريف الجزائري كنموذج لمجتمع تعرض للتغير هو انتماء المجتمع المختار (أي الرمكة) لهذا النوع من المجتمعات[2]، لذلك كان القسم الأول هو طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري الريفي قبل التوغل الاستعماري، ثم القسم الثاني المجتمع الريفي إبان الاستعمار الفرنسي ثم القسم الثالث كل التغيرات التي حدثت غداة الاستقلال وصولا إلى الطريق التنموي لننهي هذا الفصل بقسم رابع و الذي اعتبرنا أنه العنصر الذي مثل قطيعة حقيقية في تاريخ الجزائر المعاصرة ألا و هو الإرهاب.

القسم الرابع خصصناه إلى مجال دراستنا الميدانية ألا و هو مجتمع الرمكة، و بنفس الطريقة الكرونولوجية المنطقية السابقة كان لا بد لنا معرفة طبيعة البناء الاجتماعي بها أيضا، فقمنا بوصف مونوغرافي لها متطرقين بشيء من التفصيل إلى وضعها إبان الحقبة الاستعمارية وصولا إلى تاريخ 30 ديسمبر 1997 أين اعتبرناه الحدث الفاصل و الحاسم في تاريخها[3] إذ كان حري بنا أن نصف هذا البناء قبل هذا التاريخ، ثم عرجنا على ليلة 30 ديسمبر 1997 و ما تلاها إلى أن وصلنا إلى مختلف مظاهر التغير الاجتماعي بها بعد ذلك التاريخ و التي انعكست على مختلف أنساق بنائها الاجتماعي[4].

صعوبات البحث:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهت البحث في مستويين نظري و إمبريقي، تمثلت صعوبات المستوى النظري في عسر تحديد الموضوع الذي كما أشرنا يميل إلى التوسع مما جعلنا نبدل جهدا إلى حد اليأس

---

[1]- كان اختيارنا للعناصر التي صنفتها كمظاهر للتغير الاجتماعي في الجزائر على أساس ما تيسر لنا من مراجع في هذا المجال و ليس على أساس تفضيل عنصر دون آخر.

[2]- يعرف محمد السويدي المجتمع التقليدي بأنه: "مجتمع يضم مجتمعات محلية تحيا في العصر الحاضر حياة تقليدية و تتميز بالبساطة و عدم التعقيد فضلا عن تشابك العلاقات و النظم الاجتماعية و تعدد وظائفها، كما يشمل حالة حضارية أقل تقدما إذا قورنت بحالات حضارية أخرى متقدمة سواء كانت في الماضي أو الحاضر" محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغير "دراسة سوسيوـأنتروبولوجية في التغير الاجتماعي" طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية 1986 ص 31

[3]- ليس سهوا مني أن لا أصف الفترة التنموية بالرمكة، فلا مشاريع تنموية حدثت و ذلك ما سوف نراه في هذا الجزء، هذا على الأقل ما أكده سكان الرمكة من خلال سرد مسيرة حياتهم، فمجابهتهم للمستعمر ثم بعد ذلك نشوة انتصارهم عليه مازالت موجودة في مخيالهم الاجتماعي، يتحدثون عنها بفخر و ينشدون لها الأشعار و فرحتم بذلك ليست مجرد ذكرى و إنما هي واقع راهن أقرب إلى الحاضر منه إلى الماضي، لينتقل التاريخ بهم مباشرة إلى حدث الإرهاب.

[4]- الأنساق التي سيتم ذكرها على أساس أنها إعتراها التغير بدرجة أكبر من غيرها لم نقم بإختيارها، لكن من خلال الدراسة برزت إلى مستوى مكنها من أن ترتقي إلى الذكر و بالتفصيل أكثر من غيرها.

من أجل حصره في مجالات محددة و ضبط تفرعاته بهدف التحكم في متغيراته، أما على المستوى الإمبريقي فقد واجهتنا بالمثل مشكلات كثيرة منها عدم وجود إحصائيات دقيقة و منظمة حول الكثير من الوقائع في الرمكة، إلى جانب صعوبات من نوع آخر مثل الخوف و التردد في اختيار هذا الموضوع و إمكانية تغييره بعدما تأكدنا أن كل ما يتعلق بالارهاب مازال يشكل حساسية كبرى بالرمكة و حتى خارجها، تطلبت منا الحذر الشديد، التحمل و الصبر، أما أكبر مشكل فهو ما سببته لنا بعض فروع هذا البحث من أرق و ألم نفسي أوصلنا إلى حد عدم النوم ليلا لأشهر عديدة[1].

[1]- أذكر أنه خلال إحدى زياراتي للرمكة بشهر جويلية 2008، كنت قد برمجت أن أبقى بها لمدة أربعة أيام و خصصتها أكثر لمعرفة ماذا جرى لهم ليلة 30 ديسمبر 1997، و بما أنني نوعت أماكن الزيارة بها، تنوعت أيضا أحاديث السكان فقط من حيث الشكل أي كيف مات ذويهم أو أقربائهم أو جيرانهم (الساطور، السكين،السلك المعدني...) لكن فضاعة الموت كانت نفسها، و بعد أربعة أيام من عيشي أصداء الموت في كل حديث، أصبت بأرق و بصداع نصفي شديد الألم، لدرجة أنني عندما كنت عائدة إلى منزلي في نصف الطريق لم أستطع أن أتذكر إذا كنت عائدة من الرمكة أم داهبة إليها، أصبحت أتوهم و أرى في كل من ينظر إلي إرهابي... كانت الساعة الثالثة زوالا عندما كنت عائدة إلى المنزل في سيارة أجرة عائلية من الرمكة إلى عمي موسى كل الراكبين رجال يعرفون بعضهم البعض ما عداي، درجة الحرارة كانت تفوق 40 ْ و صداع لا يمكن تحمله و نحن على طريق ضيقة على قمة مرتفة، على اليمين جبل لا تستطيع تحديد نقطة ارتفاعه، و على الشمال منحدر شديد الخطورة و فجأة ...تتعطل سيارة الأجرة و تتوقف، لا يمكنني أن أصف الأفكار التي كانت تجول بعقلي و لا الخوف الذي تملكني خاصة بعدما نزلوا كلهم و ابتعدوا قليلا و هم يهمسون، لم أفكر إلا في أنهم يتناقشون حول الطريقة التي سيقتلونني بها و أنه إذا كان علي الموت فأفضل أن أرمي بنفسي من المنحدر على طريقتهم التي لن تكون رحيمة أكثر، و لم أستطع البقاء في السيارة فنزلت، فطلبو مني كلهم أن أركب فرفضت و أنا أبتعد عنهم و كأنني جننت، و كلما يقترب أحد ليكلمني أبتعد أكثر فأكثر، و أنا في هذه الحالة الهستيرية لمدة نصف ساعة تقريبا، إلى أن ناداني السائق و أبشرني بأنه قد أصلح العطل؟! أدركت فيما بعد أنها كانت مجرد أوهام ناتجة عما سمعته من فضاعة، و على إثر هذه الحادثة التي دامت آثارها لعدة أيام لم أستطع النوم و لا حتى الالتحاق بعملي فدخلت في عطلة مرضية لمدة ثلاثة أيام.

القسم الثاني: التعريف بمتغيرات البحث

الجزء الأول: **التغير الاجتماعي**

منطلقات الانثروبولوجي من التغير

تعريف التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي و المفاهيم المرتبطة به

أنواع التغير الاجتماعي

مصادر التغير الاجتماعي

تفاعل العوامل

بعض الدراسات أو النظريات عن التغير

الجزء الثاني: **البناء الاجتماعي**

نظرية البناء الاجتماعي

مفهوم البناء الاجتماعي

مفهوم التغير البنائي

الجزء الثالث: **الإرهاب**

تحديد مفهومه

إشكالية تعريف الإرهاب

التمييز بين الإرهاب و صور أخرى من العنف

التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب

التغير الاجتماعي

لقد تباينت النظريات و التعريفات في تناولها لمفهوم التغير الاجتماعي و ازداد هذا التباين بين مختلف المفكرين على امتداد حقبة من الزمن فابن خلدون مثلا يُعتبر من أوائل المفكرين الذين أدركوا أهمية النظرة الدينامية للمجتمع و ذلك ما تكشف عنه محاولاته لتحليل الحياة في المجتمع البدوي و مقارنتها بالحياة في المجتمع الحضري للوقوف على مدى التغير الذي لحق بالمجتمع البدوي و صبغه بالصبغة الحضارية[1].

و هناك نظريات و أطروحات مماثلة بين التطور البيولوجي و التطور الاجتماعي مستوحاة من آراء داروين التي عبر عنها في كتابه "أصل الأنواع" إذ يصف التغير الاجتماعي بأنه تغير في العلاقات بين النظم، علما بأن الموروث الاجتماعي و الشخصية الاجتماعية و النفسية للإنسان لا يمكنها أن تنتقل عن طريق الخلايا الموروثة التي تنشأ منها بل عن طريق الموروث الاجتماعي و التلقين و التربية المكتسبة من المحيط، أما نظرية أوغست كونت فتفسر التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان و الذي قد صاغها في قانون المراحل الثلاث الذي ينصّ على أنه الارتقاء في أساليب الفكر اللاهوتي إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الجديد، و يصاحب هذا النمو الفكري نمو أخلاقي و تغيرات في النظم الاجتماعية، و تثير الانتقادات الموجهة إلى نظرية كونت إلى الطابع الحتمي للتاريخ عنده و إلى مضامينها المطلقة و الشمولية، أما عالم الاجتماع الأمريكي مورغان فقد أشار في كتابه "المجتمع القديم" إلى أن المجتمع يمر بثلاث مراحل حضارية هي المرحلة المتوحشة و المرحلة البربرية والمرحلة المدنية، و قد أُستغلت هذه النظرية كثيرا من قبل منظري الاستعمار من خلال اعتبار أن مهمة الرجل المستعمر الأبيض تتمثل في المساعدة على انتقال شعوب آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتنية من المرحلة البربرية إلى مرحلة التمدن.

كما اختلف العلماء أيضا في تحديد أسباب التغير و درجات الاختلافات الناجمة في أجزاء المجتمع من حيث أنّ هناك عوامل داخلية و عوامل خارجية، و لهذا السبب ظهرت عدّة نظريات لتفسير التغير الاجتماعي على أساس اقتصادي، ديني، ثقافي، تكنولوجي، نفسي...إذ ذهب كارل ماركس إلى أن التغير الاجتماعي يرتبط في أساسه بالعامل الاقتصادي باعتباره المحرك الأساسي لكل عملية تغيير و التي

---

[1]- ابن خلدون المقدمة كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من دوي السلطان الأكبر. مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطباعة و النشر القاهرة 1966 ص 12

تؤدي بدورها إلى تغيرات متعاقبة في بقية نواحي المجتمع، و قد عارض هذا الطرح آخرون في مقدمتهم ماكس فيبر الذي أشار إلى أن العوامل المادية وحدها لا تستطيع تفسير طبيعة المجتمع بوجه عام بما في ذلك المجتمع الرأسمالي و التغيرات التي تطرأ عليه، و يُرجع سبب التغير الاجتماعي إلى العامل الديني باعتباره المحرك الأساسي للتغير و ذلك لأن التغيرات التي تحدث في المجتمع تفصح عن نفسها في سلوك الإنسان و مظاهر ثقافته مما يدل على أن التغير الاجتماعي ينطوي بالضرورة على تغيرات ثقافية و حضارية[1].

الإطار المفهوماتي:

إن التحليل السوسيولوجي للتغير الاجتماعي أصبح يتطلب الاجابة على بعض التساؤلات الرئيسية مثل : ما هو الشيء الذي تغير؟ كيف تغير؟ ما هو اتجاه التغير؟ ما هو معدل التغير؟ لماذا حدث التغير؟ و ما هي العوامل الرئيسية المتحكمة في التغير الاجتماعي؟ و بسبب هذا التباين في الأسئلة المطروحة حوله و النظريات المفسرة له و لمصادره أيضا، رأينا أنه لابد من معالجة هذا المفهوم، لذلك سوف تشمل هذه المعالجة تعريفاته و المفاهيم المرتبطة به و المسار الفكري الذي سلكه الحوار النظري حول التغير الاجتماعي.

منطلقات الأنتروبولوجي من التغير: لا شك أن التغير ظاهرة تشمل جميع المجتمعات البسيطة و المعقدة، المنعزلة منها و المنفتحة بل و مهما بلغت ثقافة المجتمع من البساطة و تمسكه الشديد بطريقة حياته، هذا يعني أنه ما من مجتمع يضل ساكنا أو جامدا.

و التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع، يُعد من السمات التي لازمت الإنسانية مند نشأتها حتى عصرنا الحاضر لدرجة أصبح التغير معها إحدى السنن المسلم بها، بل و اللازمة لبقاء الجنس البشري و الدالة على تفاعل أنماط الحياة على اختلاف أشكالها لتحقق باستمرار أنماط و قيم اجتماعية جديدة.

لذا يعتبر موضوعه من الموضوعات الهامة في الدراسات الأنتروبولوجية، و قد انصب الاهتمام حتى أوائل هذا القرن على دراسة النظم في حالتها الستاتيكا لوصف مكونات البناء الاجتماعي لمجتمع معين في فترة

[1]- د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي, الدار القومية للطباعة و النشر 1965 ص 253

زمنية معينة، بقصد إبراز الخصائص الأساسية لهذا البناء، و إن كان الأنتروبولوجيون قد نظروا للثقافة في المجتمعات البدائية على أنها ساكنة تماما و لا يمكن تغيرها، فإن الدراسات الأنتروبولوجية لتلك المجتمعات البدائية قد كشفت عبر الزمن حدوث تغير في تلك الثقافات، و أن حدوث تلك التغيرات ببطء هو الذي أعطى الإحساس بأنها ثابتة لا تتغير، فإما أن يكون تغيرا بطيئا لا يعيه الملاحظ العادي أو سريعا جدا بحيث يصبح من الصعب التحدث عن تنظيمات ثابتة.

تعريف التغير الاجتماعي: فكما تباينت النظريات كما أشرنا تباينت أيضا التعريفات، فالبعض يرى أن التغير الاجتماعي يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمان، و إذا فسر هنري موندراس Henri MENDRAS التغير من خلال "زاويتين افتراضيتين مختلفتين: الأولى، زاوية القائلين بأن مجمل المجتمعات تتوجه نحو حالة مثالية أفضل، والثانية زاوية القائلين بأن التغير هو تراجع"[1]،فإن عالم الاجتماع الفرنسي غاي روشيه GUY Rocher يرى أن التغير الاجتماع "هو التغير الذي يحدث في البناء الاجتماعي في فترة زمنية و لكنه يتميز في ذات الوقت بالاستمرارية النسبية"[2] أما سلفادور جيني Gine SALVADOR فقد عرّفه على أساس أن "أبعاد التغير الاجتماعي تتمثل في تلك التحولات البنيوية للمجتمع عبر التاريخ"[3] ولكنه يرى أيضا بأنه إذا نظرنا إلى التغير الاجتماعي في سياقه التاريخي فإننا نجد أنفسنا أمام سياق يمكن أن نطلق عليه مفهوم التطور الاجتماعي أو ربما التقدم الاجتماعي لتداخل هذه المفاهيم مع بعضها البعض، لذلك سوف نتطرق فيما يلي إلى كل ما يمكن أن يطلق على التغير الاجتماعي من مصطلحات.

لكن أولا نود أن نوضح ماهية التغير فهناك من يرى بأن كلمة تغير تعني أي اختلافات يمكن أن نلاحظها خلال فترة من الزمن أما كلمة اجتماعي فتشير للإنسان و علاقته بالآخرين و بذلك يكون التغير الاجتماعي عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية، وبجمعها يعني التغير الاجتماعي كل تحول في النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء أكان ذلك

---

[1] -Henri MENDRAS, Le changement social, Ed, ARMAND COLIN, Paris 1983 P.P 25.65
[2] _ Rocher GUY, Le changement social : Paris Ed H,M H 1970 P.P 20.21
[3] _ Giné SALVADOR, Initiation a l'intelligence sociologique : Toulon, Edward Privald, 1970 P 183

في البناء أو الوظيفة، و لما كانت النظم في المجتمع متكاملة و متساندة وظيفيا فإن أي تغير يحدث في نظام ما لابد و أن يؤدي إلى سلسلة من التغيرات الفرعية التي تصيب معظم جوانب الحياة بدرجات متفاوتة[1].

كما يضيف غاي روشي بأن التغير الذي لا يصيب إلا شخصا أو بعض الأشخاص لا يمكن اعتباره تغير اجتماعي و أنه هو: أولا ظاهرة جماعية، ثانيا يجب أن يكون داخل النسق أو الأنظمة (structures) معناه أن نلحظ تعديلات (modifications) في التنظيم أو النظام الاجتماعي في شموليته أو في بعض مكوناته، ثالثا: التغير في النسق يجب أن نميزه من خلال الزمن بعبارة أخرى: وصف مختلف التحولات (transformations) أو تتابعها بين نقطتين أو أكثر من خلال الزمن، إذ لا يمكن تحديد و قياس التغير الاجتماعي إلا عن طريق الرجوع إلى الماضي، و ليس إلا من خلال هذه المرجعية أن نقول أن هناك تغير، ماذا تغير؟ و نحو أي اتجاه؟ رابعا: حتى يكون تغير في الأنساق يجب أن يتميز التغير الاجتماعي بالديمومة معناه أن التحولات الملاحظة لا يجب أن تكون سطحية أو عابرة بل يجب أن تعطي الانطباع بأنها مستمرة أكثر من أنها مجرد حادثة عابرة[2].

كما ينظر علماء الاجتماع اليوم إلى التغير الاجتماعي على أنه ظرف أو شرط عادي للمجتمع و في هذا الصدد لخص ويلبرت مور Wilbert MOORE الملامح الرئيسية للتغير الاجتماعي في المجتمع المعاصر على النحو التالي:

- يحدث التغير في أي مجتمع و أي ثقافة بوضوح و استمرار.
- لا يمكن عزل التغيرات من حيث الزمان و المكان لأنها في سلسلة متعاقبة و متصلة الحلقات.
- يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي، و التنظيم و العادات و أدوات المجتمع نتيجة تشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك أو كنتاج لتغير، إما في بناء فرعي معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعي[3].

---

[1]- د. مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع, مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1967 ص119.

[2] -Rocher GUY, Le changement social Op. Cit P.P 20.21

[3] -Gérard Adam, Conflits du travail et changement social, Ed P.U.F Paris 1978 P.P 109.175

و نتفق هنا على طرح كل من غاي روشيه و ويلبرت مور للتغير الاجتماعي، كما نكتفي بتعريف روشيه للتغير الاجتماعي بأنه هو: "كل تحول مرئي في الزمن، يمس بطريقة ليست مؤقتة أو عابرة بناء أو وظيفة النظام الاجتماعي لمجموعة معينة في سير تاريخها"[1].

التغير الاجتماعي و المفاهيم المرتبطة به: كما أوضحنا من قبل أن هناك خلطا واضحا كاد أن يشمل أغلب النظريات حول مفاهيم التقدم و التطور و التنمية و التحضر و مفهوم التغير، حتى بلغ في بعض الأحيان و كأنها مصطلحات مترادفة و ترتبط ببعضها ارتباطا منطقيا، لذلك تناولنا هذه المفاهيم لتحديد معناها و إزالة الخلط أو اللبس القائم بينها:

أ/ التغير الثقافي: إن الحديث عن التغير يسمح لنا بالتمييز بين التغير الاجتماعي و التغير الثقافي على صعوبة التمييز بينهما، فالتغير الاجتماعي يشير إلى تبدل في أنماط التنظيمات الاجتماعية لمجتمع معين، بينما يشير التغير الثقافي إلى ظهور صفات جديدة و مركبة تمثل الجوهر الثقافي، إذ أن أي تغير في جزء من التنظيم الاجتماعي يتبعه تغير في الأجزاء الأخرى من التنظيم. لكن رأينا أن الثقافة تشبه أنماط التنظيمات الاجتماعية فهي تتغير بشكل تلقائي، إذ يتم اكتساب صفات جديدة و يحدث تطوير للصفات الثقافية القديمة و يمكن القول بأن أكثر أوجه الثقافة تبدلا و تغيرا بشكل جلي و واضح هو الوجه المادي–التقني، لذلك حتى مالينوفسكي يقول أنه لا فرق بينهما[2]

كما أنه غني عن البيان من أن التغير الثقافي يعني التبدل في عناصر الثقافة المادية و المعنوية، أي التبدل في المعرفة و الأفكار و الفن و المذاهب الدينية و الأخلاقية و الآلات و المكائن و التكنولوجيا، بمعنى آخر هو التغيير في القواعد الاجتماعية و نظم المعتقدات و الرموز و القيم و التكنولوجيا لهذا نستخلص أن التغير الثقافي يشمل التغير الاجتماعي.

ب/التقدم الاجتماعي: هو مفهوم جوهري مرتبط بالتغير الاجتماعي إذ عندما نتناول اتجاه التغير يكون الهدف من ذلك تقييم ما إذا كان مساره صوب التقدم أم لا، و الواقع أن موضوع التقدم من الموضوعات التي تناولها المفكرون الاجتماعيون بالدراسة منذ وقت بعيد و حتى قبل نشأة علم الاجتماع بمفهومه الحديث، ثم أصبحت فكرة التقدم محورية في كتابات المفكرين الاجتماعيين في القرن التاسع

---

[1] -Rocher GUY, Le changement social Op. Cit P 22

[2]- د. فادية عمر الجولاني : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية مصر بدون تاريخ ص 27.

عشر، و إذا كان سان سيمون قد بشّر بعصر ذهبي قادم فقد تبعه في هذا الاتجاه تلميذه كونت الذي ذهب إلى أن التقدم هو سير اجتماعي نحو هدف معين تقطعه الإنسانية في أدوار تطورية ارتقائية و هذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد مداه و سرعته، لذلك اهتم كونت بالمراحل التي يمر بها تقدم المجتمع الإنساني و أكّد أن الإنسانية تسير سيرا تلقائيا في تقدمها و أكد على الارتقاء العقلي كأساس يحكم قانونه في التقدم.[1]

ج/التنمية الاجتماعية: التنمية تحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود و التخلف إلى حالة التقدم و النمو، فهو تغير كبير يتناول الجوانب البنائية كما يتناول الجوانب الوظيفية و هو أقرب ما يكون إلى التغير الكمي منه إلى التغير الكيفي، كما تتصف عملية التنمية بأنها حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما تحققه من رفاهية للإنسان و كرامته[2].

و لقد استخدم عدد من الدارسين مفهومي التنمية و التغير الاجتماعي و كأنهما يشيران إلى موضوع واحد و قد جاء في تقرير لهيئة الأمم المتحدة أن التنمية ما هي في الحقيقة إلا تلك الجهود المبذولة من قبل المواطنين و الحكومة في سبيل تحسين أحوالهم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية في المجتمعات المحلية لتسهيل اندماج هذه المجتمعات في حياة الأمة و المساهمة في تقدمها بقدر الإمكان[3].

د/التطور الاجتماعي: يعني هذا المصطلح التحول الشامل في جميع قطاعات المجتمع أو أحدها، حيث يتحول القطاع الاجتماعي أو المجتمع نفسه من التجانس في مكوناته إلى اللاتجانس أو يحصل تحول شامل في الأجزاء البسيطة و الصغيرة إلى المعقدة و الكبيرة مثل تحول القرية إلى مدينة، كما أن عملية التطور هذه لا تحصل في فترة زمنية وجيزة بل تأخذ فترة طويلة قد تدوم سنين أو أجيال[4].

كما يشير التطور الاجتماعي لتدرج المجتمعات عبر مراحل خلال فترات معينة من الزمان تؤدي إلى ظهور عدد كبير من الصور البنائية للمجتمع، بحيث تتعدد صورها القليلة المحدودة التي كانت موجودة في الماضي، و تأخذ في الاتجاه نحو الاتساع أو الشمول أو التعقد بحيث يكون التطور طبيعيا و التدرج على مراحل تلقائية دون أن يكون هناك تدخل مقصود أو تخطيط مسبق لهذا التطور.

---

[1]- نفس المرجع السابق ص.ص 38.37.
[2]- د، معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص 68.
[3]- فادية عمر الجولاني، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مرجع سابق ص 49.
[4]- د. معن خليل عمر، التغير الاجتماعي، مرجع سابق ص 74.

و هاهو غاي روشيه يفرق بين التطور الاجتماعي و التغير الاجتماعي، إذ يقول أنه يمكننا عامة القول بأن التطور الاجتماعي هو مجموع التحولات التي يعرفها المجتمع خلال مدّة زمنية طويلة أي المدّة التي تتجاوز حياة جيل أو أكثر، أما التغير الاجتماعي فيتكون من التحولات الملاحظة و الواقعية و التي تقع في فترات جدّ قصيرة، أين يمكن لنفس الملاحظ أن تحدث خلال حياته (أي نفس الجيل) فيتتبع التحول و يتعرف على النتيجة أو النهاية، كما يمكن أيضا تحديده جغرافيا و سوسيولوجياو يؤكد على أن هذا التفريق بين التطور الاجتماعي و التغير الاجتماعي جد مهّم، إذ أن السوسيولوجيين الأوائل أمثال كونت، ماركس، سبنسر، دوركايم ركزوا كثيرا على التطور و على العكس من ذلك السوسيولوجين المحدثين متعلقين أكثر بدراسة التغير الاجتماعي[1].

و بعبارة أكثر اختصارا مما سبق، يشير تقرير هيئة اليونيسكو إلى أن التغير الاجتماعي يعني التحول والتطور و التقدم، فيصف التحول بأنه نوع من التغير المستمر في حركته، يتخذ اتجاها واحدا من اتجاهات أربع فإما أن يكون إلى الأمام أو إلى الخلف أو الأعلى أو الأسفل، و التطور نوع آخر من التغير يأخذ صورة النمو من شكل بسيط إلى أكثر تعقيدا، أما التقدم فلا يعرف إلاّ الاتجاه إلى الأمام دائما بغرض الوصول إلى هدف مثالي يتخذه المجتمع أو يحدده لنفسه و يسعى لتحقيقه، و يعتبر ابن خلدون من أوائل المفكرين الذين تصوروا أن المجتمع يتطور في حركة دائرية لها حلقات متتالية بعضها يرمز للتقدم و بعضها يرمز للاضمحلال و التأخر[2].

هناك أنواع متعددة من التغير الاجتماعي قائمة على حسب المصنفين لها:

فهناك من يقسمها إلى تغيرات كمية و تغيرات كيفية و يعني الأول الزيادة في حجم السكان و نمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية و الطاقة و عدد المسافرين و عدد المدارس التي تم فتحها حديثا و عدد المستشفيات أو المراكز الصحية و عدد الأسر و عدد الموظفين...الخ، أي التحول المتزايد و المتنامي في عدد الأفراد و تنوع حاجاتهم و تباين مصالحهم و اختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها أو أهدافها[3]،

---

[1] - Rocher GUY, Le changement social Op. Cit P.P 17. 18

[2]- د. مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مطبعة الرسالة القاهرة 1967 ص 53.

[3]- فيصبح السكان متحضرين و تتوسع المدن و تتفاقم المطالبة بعناصر الطاقة و الطعام و المواصلات و الوسائل الترفيهية و مصادر معلوماتية الكترونية جديدة و تبرز مؤسسات جديدة في التعليم و النقل و المواصلات و الإعلام و الإسكان و الصحة لتخدم كافة فئات المجتمع.

بينما يعني الثاني التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل و التفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماتهم التي تنتقل من العرفية إلى الرسمية.

وهناك من يقسم أنواع التغير الاجتماعي كما يلي :

1- قد يكون التغير سيرا طبيعيا تلقائيا مستمرا في اتجاه معين، و ذلك مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى العشيرة فالقبيلة ثم القرية إلى المدينة فالدولة.

2- قد يكون التغير تقدما ارتقائيا مقصودا يهدف نحو تحقيق أغراض قائمة على الدرس والبحث مثل التقدم المستمر في ميدان العلوم و المعارف و الاختراعات.

3- قد يكون التغير عملية تراجعية أو نكوص و يحدث ذلك في كثير من الحالات فبعد أن تقطع بعض النظم تطورا و تقدما ارتقائيا يصيبها الانحلال فتبدأ في التراجع و النكوص و قد أيد ابن خلدون و سبنسر حدوث هذه الظاهرة.

4- قد يكون التغير انقلابا ثوريا شاملا يطيح بالنظم القائمة في مجتمع ما، و يرسي قواعد نظم جديدة مستحدثة و قد تمثل النظم المستحدثة تقدما و تحسنا في الأحوال الاجتماعية التي كانت موجودة، وقد تمثل نكوصا و تراجعا إذا كان القائمون بالثورة أو الانقلاب رجعيين أو غير تقدميين، و يتميز هذا النوع من التغير بالعنف و القوة و السرعة في التنفيذ وعدم الإكثرات لقواعد العرف و التقاليد و أحكام القانون[1].

عوامل التغير الاجتماعي: هناك عدة عوامل تفعل فعلها في دفع المجتمع من حالته القائمة إلى أخرى تختلف عن سابقتها، على سبيل المثال فإن إدخال تقنيات جديدة في مصنع ما تؤدي إلى تحولات في طرق العمل و في تنظيم المجموعات على مستوى الإدارة، أيضا إقامة مصنع في محيط ريفي يؤدي إلى تحولات في سوق العمل أين يُنتج حركة اجتماعية تؤدي أيضا إلى تغيرات في المعتقدات، الثقافة و في التنظيم الاجتماعي للمجتمع الريفي، و من هذين المثالين نرى كيف أن عوامل التغير الاجتماعي تختلف باختلاف نوع التغير و بطبيعة كل حالة، و لا بأس من الإشارة فيما يلي إلى العوامل الأساسية التي تحدث التغيير:

[1]- د. مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص.ص 357.356.

1- العامل البيئي: و هو العامل المتعلق بالبيئة الجغرافية و ما يحيط بها من ظروف طبيعية ومناخية، و تشمل الموقع و التضاريس و التربة و المناخ و المجاري المائية و الثروات المعدنية والزراعية و الحيوانية، و هذه المكونات تؤثر حتما في أنشطة الأفراد و الجماعات، فحدوث الفياضانات و ثورة البراكين، الزلازل، و الأعاصير و اشتداد الحرارة أو البرودة في بعض المناطق إذا كانت قوية تفعل فعلتها في المجتمع الذي تصيبه، فتغير من شكل الحياة بها[1].

2- العامل السكاني: يمكن أن نرجع عامل السكان المؤثر في التغير إلى عناصر مختلفة منها كثافة السكان، و حجم الجماعات أو المجتمعات، و معدلات المواليد و الوفيات، و الهجرة الداخلية و الخارجية و استحداث مناطق جديدة للعمران و السكن، و العلاقات الاجتماعية، و نسبة الأطفال و الشباب و الشيوخ إلى سكان المجتمع، و أثر ذلك كله في العمل و الإنتاج و في الاقتصاد القومي، و هذا باعتبار أن الأفراد هم العنصر الفعال في حمل لواء التغير، و لعل دوركايم هو الذي دفع إلى الأمام بتحليل العامل الديموغرافي في التغير الاجتماعي[2].

3- الثورات و الحروب: باعتبارها من العوامل القوية في إحداث موجات التغير، و في كثير من الظروف تعمل الثورات الداخلية على التعجيل بتحقيق مراحل تقدمية من العسير تحقيقها عن طريق سير التطور العادي، فأكبر نقاط التحول الفاصلة في التاريخ كانت بسبب الحروب و الثورات[3]، فالثورة الفرنسية مثلا التي انطلقت في ماي 1789 و دامت عشر سنوات قلبت تاريخ فرنسا، أطاحت بالمونيقارشية و أقامت بدله الجمهورية الأولى، كما نشرت أيضا أسسها المتمثلة في المساوات و الديموقراطية في كامل أرجاء أوروبا، أيضا الثورة الجزائرية مثلت بحق قطيعة تاريخية بالنسبة للمجتمع كما سنرى في القسم الموالي.

4- الثورة التكنولوجية: فقد شهدت الإنسانية في القرون المعاصرة تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى تتمثل في الاكتشافات و الاختراعات الحديثة التي أحدثت تغييرا جذريا في ميادين الطب

---

[1] -Rocher GUY, Le changement social, Op. Cit . P25

[2] - Emile DURKHEIM, De la division du travail social, Presses universitaires de France, Paris, 7eme édition, 1960 P 244

[3] - د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع و مدارسه، مدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية 125 شارع محمد فريد القاهرة ص 358.

والكيمياء و وسائل المواصلات و آليات الحياة المنزلية و ما إليها، أين حولت مسار بعض المجتمعات إلى طريق آخر مغاير تماما، كما اعتبرت هذه الثورة التكنولوجية أكبر التحولات التي عرفتها المجتمعات المتقدمة خلال قرنين[1] و الواقع أن مجمل الحياة الإنسانية و الاجتماعية تعرضت لآثار التطور التكنولوجي و في كل المجالات[2]، و بالإضافة إلى كروبر الذي يُرجع التغير إلى انتشار الاختراعات، التقنيات و المعارف فها هو غاي روشيه يتنبأ باستعمال الانترنيت كاختراع جديد في المستقبل، لكنه لم يدرك أن ذلك المستقبل سيكون قريبا جدا وأن ذلك الاختراع هو الآن في متناول الجميع[3].

5- العوامل الاقتصادية و السياسية: و ما لها من فضل كبير في إحداث التغيرات الاجتماعية، فإن التيارات و المذاهب السياسية و الاقتصادية المطبقة لها آثارها الواضحة في عمليات التغير الاجتماعي، فنوع إنتاج الحياة المادية يعكس الحياة الاجتماعية السياسية و الفكرية عامةً كما أن الأساس التقني و الاقتصادي ليسا منفصلين عن العالم الثقافي[4].

6- العوامل الفلسفية و الفكرية: لا شك أن لكل إيديولوجية جديدة أو اتجاه فلسفي جديد مراميه الغائية، و هذه تشكل إلى حد كبير أساليب الفكر و قوالب العمل و السلوك مما يؤدي إلى تغيرات بعيدة المدى في النظم و الأوضاع الاجتماعية، فكل تغيير يحدث في الأصول الفكرية و المذهبية لابد أن يتردد صداه في الأنظمة الاجتماعية، كما تعتبر القيم الثقافية إحدى عوامل التغير الاجتماعي أو المقاوِمة له، و الأفكار لها أثر اجتماعي عندما تُحرِك و تُوجِه مبررات الفاعلين الاجتماعيين، و هي بذلك تمارس تأثير على التغير الاجتماعي عندما تصبح قيم في مقدورها أن تَخلق أسباب قوية أو أن تتحول إلى إيديولوجيات[5].

7- سهولة الاتصال بين المجتمعات: و هي انتقال الثقافات و الأنماط الحضارية و العمرانية وتبادلها من مجتمع إلى آخر، و قد يكون هذا الانتقال متعمدا أو عرضيا، فالأول يحدث

---

[1] - Rocher GUY, Le changement social, Op. Cit . P40
[2] -Idem, P46
[3] - Idem, P10
[4] -Idem, PP 58 .59
[5] - Idem, P.P 68.69

بفضل الهجرة و تبادل البعثات و الخبرات و حملات المبشرين و الغزو الثقافي و الاستعمار وقيام الحروب، و يجيء الثاني عن طريق الصحافة و الكتب و السينما و الأنترنيت و ما إلى ذلك من الوسائل التي تتيح انتقال و تبادل الأفكار و الثقافات و النماذج الحضارية و ما إليها[1].

8- الصراع الاجتماعي: إنّ التغير الاجتماعي لا يحدث اعتباطا أو بدون سبب و غالبا ما تكون هناك مصادر قوية و قاهرة و مؤثرة بشكل مستمر، و يعتبر الصراع من أكثر العوامل القوية المساهمة في التغير، لهذا السبب ظهرت "مدرسة سوسيولوجية للصراع" و من أهم الأعمال التي تبنتها الدراسات المعاصرة في هذا المجال تلك التي قام بها السوسيولوجي داهندروف أين يُعتبر أحد الرواد في سوسيولوجية الصراعات، أيضا السوسيولوجي الأمريكي كوزر و المتأثر بأعمال جورج سيمل، و لو أنه ليس من العسير أن نُرجع الأصل إلى ماركس و إنجلز من خلال "صراع الطبقات و الثورات" إلا أنه انطلاقا منها بدأ كمّ هائل من الدراسات في هذا الشأن تتابعت و تطورت عن الشكل الذي كانت عليه في أيامهما. لقد كان هدف داهرندروف من خلال دراساته إنشاء ما سماه بـ statut théorique أين وضع له هدفان: الأول تفسير تَكّون مجموعات الصراع و الثاني الفعل الذي يؤدي إلى تغير في بنية النظام الاجتماعي، كما أقر بحقيقة أن الصراع يواكب الحياة الاجتماعية دائما و كل حي يتعرض له و لا يمكن تفاديه، كما أشاد بالميزات التي وضعها ماركس بشأن الصراع وهي ثلاثة: 1. ديمومة الصراع في المجتمع، 2. بأن الصراعات الاجتماعية هي صراعات مصالح يتواجه فيها بالضرورة مجموعتين، 3. الصراع هو أهم محرك للتاريخ.

و يتفق كل من داهندروف و ماركس حين يقولان بأن الصراع هو أهم عامل بنيوي في تاريخ المجتمعات و موجود في طبيعة التنظيم الاجتماعي و يخلق دائما تغير[2].

[1]- . مصطفى الخشاب، علم الاجتماع و مدارسه، مدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 360

[2] - Idem P.P 104 .119

تفاعل العوامل: هناك الكثير من الباحثين من ركّز على عامل واحد دون الآخر في تفسير التغير الاجتماعي، ففيبر اهتم بالعامل الديني في بداية أعماله و أهمل الجوانب الأخرى، لكنه عدل عن ذلك فيما بعد إذ يقول في مجال آخر: 1-أن الدين ليس وحده عامل مفسر للتغير 2-أن الدين في حدّ ذاته غير منفصل عن تأثير العوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية...الخ 3- أن الدين مرتبط بطبقات اجتماعية معينة[1].

من خلال العوامل الثمانية السالفة الذكر و من خلال التعقيبات التي وضعها غاي روشيه عند نهاية كل عامل استخلصنا أنه لا يمكن لكل عامل من هذه العوامل أن ينفرد بذاته و لو أن درجة التأثير متفاوتة، فبالانديه Balandier يُقر باستحالة وجود نظرية واحدة تفسر التغيرات الاجتماعية و التي تكون مناسبة لكل المجتمعات، إذ أن علم الاجتماع كما يقول لم يعد بالضرورة ذو بعد واحد يفسر الظواهر الاجتماعية بعامل واحد مثلا العامل الاقتصادي الماركسي، كما أن التفسير الطبقي للصراع الاجتماعي لم يعد العامل الحاسم في التحول.

و إذا سلمنا بوجود عدّة عوامل كما فعل بالانديه و غاي روشيه فهل يمكن أن نُسلم أيضا بأن هناك عوامل أقوى من غيرها؟ و هل يمكن أن نقيس حدة أو درجة كل عامل في هذا التغير؟ و يجيب روشيه بأنّ هذا الطرح يمثل مشكلا لطالما قابلته السوسيولوجيا في أبحاثها[2]. كما جاء في مقولة بارسونز: "لا نستطيع أن ندّعي بأن التغير الاجتماعي يحدد من خلال المصالح الاقتصادية أو الأفكار أو أفراد معينيين أو عوامل جغرافية، كما أن جميع النظريات التي تتبنى أحادية العامل هي تنتمي إلى مرحلة الحضانة، فأي عامل من العوامل هو دائما يعتمد و يتداخل مع العوامل الأخرى العديدة"[3] و يصعب تفسير التغير الاجتماعي لسبب واحد بل لابد من النظر إلى الأسباب مجتمعة لتحديد أي الأسباب كان لها تأثير على دفع عملية التغير أكثر من غيرها.

---

[1] - Idem, P 79
[2] - Idem, P 84
[3] - معن خليل عمر و آخرون، مدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق ص 300

كما نستخلص من خلال الواقع الاجتماعي أنه ليس هناك مجتمع يتغير كله و في نفس الوقت فبعض أجزاء المجتمع تتغير قبل أخرى، كما نعرف أنها في البداية أقلية هي التي تتقبل التغير بسبب تصدي فاعلي المقاومة، لكن لا يلبث هؤلاء أن يصمدوا أمام التحولات الجارية فيتبعون البقية[1].

و للتغير الاجتماعي الكثير من الآثار الاجتماعية إذ تشمل كل نشاطات الحياة الاجتماعية و ما تنطوي عليه من علاقات و هيئات و روابط و مؤسسات من الناحيتين البنائية و الوظيفية، و نلمس هذه التغيرات في محيط الأسرة و في الاقتصاد و السياسة و في القيم الأخلاقية و الدينية و في كل ما يصطلح عليه المجتمع من نظم و يضعه من تنظيمات و قوالب سلوكية، ذلك لأن ظواهر المجتمع و نظمه مترابطة و متكاملة في بنائها التركيبي و الوظيفي، فإذا أصاب التغير عنصرا واحدا أو جانبا من جوانب هذه الحياة لابد و أن تتأثر بذلك باقي العناصر و ينعكس عليها التغير بدرجات متفاوتة[2].

دراسات عالجت موضوع التغير: هناك بعض الدراسات أو النظريات الفلسفية التي عالجت موضوع "التغير الاجتماعي" و كما سنرى هي بدورها لا تقيم حدود بين التغير و التقدم:

دوركايم و التغير: حتى و لو أن دوركايم لم يخصص لظاهرة التغير بحثا خاصا أو مستقلا فإنه عند فحص دراسته نجد أنه تطرق للتغير في أعلى أشكاله، ما دامت ظاهرة الانتحار مصاحبة للتغيرات الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، و ما يحدث فيه من تفكك و انهيار في العلاقات التي تربط الفرد بمختلف أنظمة المجتمع ذات الطابع الأولي، لذلك يمكن اعتبار دراسة دوركايم للانتحار كشكل من أشكال دراسة التغير، على اعتبار أن الانتحار يمثل أعلى درجات الإحساس بالفردية و هو الحل النهائي للمغترب و أكبر معبر عنه.

هذا إذا كان الاغتراب معناه فقدان الفرد لذاته وسط المجتمع المتغير، حيث يفسر دوركايم الانتحار بأنه يقع حيثما تشجع الظروف على العزلة الاجتماعية و حينما يفتقر الناس الإحساس بالتضامن الاجتماعي، و لما نتسائل في أي نوع من المجتمعات يحس الإنسان بقلة التضامن فالجواب أن ذلك يحدث بصفة عامة في المراكز الحضرية الكبرى[3].

---

[1] - Idem, P 125

[2] ـ د. مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص 361

[3] محمد بومخلوف اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر 1991 ص 112

ماركس و التغير: انطلق ماركس في فلسفته من مبدأين أساسين، الأول هو الجدلية و التي تتلخص في أن كل شيء في حالة تغير و حركة على خلاف النظرة السكونية للأشياء، و الثاني هو التغير المادي للتاريخ لذلك تعتبر سوسيولوجية ماركس و انجلز هي سوسيولوجية التغير و التي كان هدفها تفسير أصل و تطور المجتمع الرأسمالي[1].

سبنسر و التغير: يرى أن المجتمع غالبا ما تنتابه تغيرات بفعل عوامل حددها على أنها خارجية فيزيقية، وأخرى داخلية نفسية، و يؤكد أنه إذا كانت الظروف الخارجية هي المتغيرة أساسا فإنه على الإنسان أن يغير من ذاته توافقا معها، كما تنطوي نظريته على تقرير حقيقتين هامتين هما النشوء و الارتقاء ثم الاضمحلال و الفناء، أي أن الحياة الاجتماعية في نظره بعد أن تقطع شوطا في التقدم يعتريها الذبول والانحلال، فليس التقدم ارتقائيا بصفة مطلقة و لكنه يتوقف عند نقطة يأخذ بعدها في التراجع النسبي حتى الفناء[2].

أوغست كونت و التغير: قسّم كونت علم الاجتماع إلى قسمين كبيرين: السوسيولوجيا الستاتيكا و التي تهتم بدراسة ما يسمى بالنظام (L'ordre) أي الطريقة التي يعيش فيها الأعضاء في تناسق و انسجام و هي أساس وجود المجتمع، و السوسيولوجيا الديناميكا و التي يجب أن تدرس التقدم (Le progrès)، أي تحول المجتمعات على مرّ تاريخ الإنسانية، و في رأي كونت السوسيولوجيا الديناميكية أكثر أهمية من الستاتيكا، لكن كما يقول غاي روشيه فإن السوسيولوجيين المعاصرين يرفضون غالبا تقسيم كونت للسوسيولوجيا إلى ديناميكية و ستاتيكية[3].

ننتقل الآن إلى ثاني متغير تداولناه في دراستنا ألا و هو:

البناء الاجتماعي:

لا يوجد مجتمع إنساني بدون بناء هيكلي يقوم عليه و يحدد بواسطته مصالحه و يربط مفاصله ومؤسساته وتنظيماته و منظماته و جماعته الاجتماعية، و في الوقت ذاته لا يوجد بناء اجتماعي خال من نظام اجتماعي لا يشمل المعايير و القيم و القوانين و التعاليم متضمنا موانع و محرمات و موجها

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص 115

[2]- د. مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مرجع سابق ص 354

[3] - Rocher GUY, Le changement social, Op. Cit . p16

مكافآت و عقوبات، لكي تقوم بإرشاد و توجيه أفراد المجتمع من أجل التماثل معه و حمل صفاته الثقافية و الاجتماعية في تفاعلهم و علائقهم الاجتماعية و تفكيرهم في المواقف الاجتماعية.

هذه المستلزمات الاجتماعية تعد أساسيات ضرورية لكل مجتمع إنساني يتمتع بالحياة و الحيوية، لكنها تتباين من مجتمع لآخر فكلما توسع المجتمع في حجمه و تقدم في تطوره و تشعب في اختصاصات أعماله و تنوع في فئاته الاجتماعية، نمى بنائه و تطور في مكوناته و تنوع في وسائل ضبطه الرسمية أكثر من العرفية.

و من خلال أغلب التعاريف التي رأيناها سابقا عن التغير الاجتماعي لاحظنا ارتباط مفهوم التغير الاجتماعي كل مرة بمصطلح البناء الاجتماعي[1]، ليصبح التغير الذي يحدث في طبيعة البناء الاجتماعي مثل زيادة أو تناقص حجم المجتمع أو في النظم و الأجهزة الاجتماعية أو التغيرات اللغوية و كذلك يشمل المصطلح التغيرات في المعتقدات و المواقف، و بذلك يعني التغير الاجتماعي كل تحول يحدث في النظم و الأنساق و الأجهزة سواء كان ذلك من الناحية المورفولوجية أو الفيزيولوجية خلال فترة زمنية، إذن فاستخدام عملية التغير على هذا النحو لا تنفي ارتباطها بفكرة البناء الاجتماعي و الوظيفة، إذ أن عملية **التغير** و **البناء** و **الوظيفة** مراحل ثلاثة يجمعها إطار فكري واحد يساعد على تفسير الحياة الاجتماعية و يحدد أبعادها و مظاهر تغيرها، لهذا سوف نتطرق إلى نظرية البناء الاجتماعي ثم إلى نظرية الوظيفة ثم نربطهما بنظرية التغير.

نظرية البناء الاجتماعي

نشأة النظرية البنائية: لم تصدر نظرية البناء الاجتماعي من العدم و لم تنشأ دعائمها بطريقة عشوائية، بل لها جذورها العميقة في الفكر الاجتماعي منذ ظهر مونتسكيو في منتصف القرن الثامن عشر و هي نتيجة حتمية من نتائج النزعة الوظيفية كما أنها استمرار منطقي للاتجاه التكاملي في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، و إذا ما أرّخنا لتطور النظرية البنائية فعلينا أن نلتفت فورا إلى كتابات مونتسكيو و التي مهّدت لظهور فكرة النسق الاجتماعي الكلي، و إلى نظريات أوغست كونت و فهمه للستاتيكا

[1]- أنظر ص 18 و 19 من هذا البحث.

والديناميكا في ميدان علم الاجتماع، كما ينبغي أن ندرس البدايات الأولى لطبيعة البناء الاجتماعي عند هربرت سبنسر حيث يحدثنا بطريقة علمية دقيقة عن المورفولوجيا الاجتماعية.

لقد كشف لنا مونتسكيو من خلال كتابه "روح القوانين" كيف ترتبط قوانين المجتمع بالنظم السياسية والاقتصادية برباط وثيق، كما كشف لنا أيضا عن علاقة القانون بالدين و العادات و التقاليد و كيف يرتبط كل ذلك بحجم المجتمع و طبيعته الفيزيقية و المناخية، بهذا نقول أن مونتسكيو هو أول من وضع حجر الأساس في إرساء دعائم البناء الاجتماعي من خلال نظرة كلية للنسق الاجتماعي، تلك الفكرة التي وضعت الدعائم الأساسية لما يسميه أوغست كونت بالارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية في علاقاتها المتبادلة، و ما يقصده كونت بالديناميكا و الستاتيكا إنما هو الدراسة المفصلة للأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي الكلي، و مدى أثر هذه الأجزاء و تأثيرها و تساندها مع سائر الأجزاء الأخرى و ما يؤدي إليه من عمليات اجتماعية، أي أن دراسة المجتمع في حالته الاستقرارية أي الستاتيكية إنما هو دراسة "التوافق الاجتماعي" أما الديناميكا الاجتماعية عنده فهي أمر مختلف عن التصور الستاتيكي، فإذا ما كانت الستاتيكا الاجتماعية تدرس التنظيم أو النظام الاجتماعي فإن الديناميكا تدرس التغير الاجتماعي[1].

....و لكن ما هو مفهوم البناء الاجتماعي؟

لقد اكتنف مفهوم البناء الاجتماعي الكثير من الغموض و الإبهام لذلك ورد بأشكال مختلفة من قبل الكثير من العلماء، فها هو كلود ليفي ستروس صاحب مؤلف الأنتروبولوجيا البنيوية[2] يقول بنفسه أن مفهوم البنية الاجتماعية يثير مسائل شديدة الاتساع و شديدة الإبهام و أن الكثير من المؤلفين حتى أولئك الذين أسهموا بإشاعته لم يتفقوا على مضمونه، منهم كروبر الذي كتب في الطبعة الثانية من كتابه الأنثروبولوجيا: "ليس مفهوم 'البنية' على الأرجح سوى تعبير نستخدمه لأنه رائج"[3] و يضيف ليفي ستروس أن: "الأنثروبولوجيا كانت ستكون أكثر تقدما لو نجح أنصارها في الاتفاق على معنى مفهوم البنية و طريقة استعمالها و المنهج الذي تنطوي عليه، لكن يقول للأسف ليس الأمر كذلك"، ثم

---

[1]- د. قباري محمد اسماعيل، أسس البناء الاجتماعي: دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف بالاسكندرية ص43

[2]- رغم أن عنوان الكتاب هو الأنتروبولوجيا البنيوية إلا أن كلود ليفي ستروس لم يخصص إلا الجزء السادس عشر أي الأخير من الكتاب ليتحدث عن مفهوم البنية و الاشكال المطروح حولها.

[3]- كلود ليفي ستروس، الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة د.محمد صالح. مطبعة وزارة الثقافة دمشق 1977 ص.ص 325. 326

يشير إلى رادكليف براون الذي يتوسط مفهومه للبنية بين مفهومي الأنثروبولوجيا و البيولوجيا حيث يقول أنه: "يوجد شبه حقيقي و مهم بين البنية العضوية و البنية الاجتماعية" إذ يرجع دراسات القرابة إلى مستوى المورفولوجيا و الفيزيولوجيا الوصفيتين[1]. كما يعود ليفي ستروس أيضا بالقول أنه غالبا ما وقع الالتباس بين مفهوم البنية الاجتماعية و مفهوم العلاقات الاجتماعية، هذه الفكرة التي يتمسك بها راد كليف براون و يقر بها لاقت انتقادات كبيرة من طرف ليفي ستروس و موردوك[2].

و ها هو بوتفنوشت أيضا يعرف البنية بأنها الهيئة الستاتيكية للتنظيم الاجتماعي، و يضيف بأنه غالبا ما تعتبر متحجرة و ضئيلة التطور، لكن في الواقع هي حية و تحمل ديناميكيتها الخاصة بها، إذ لا يمكن ادراكها في الحاضر لكن تُلاحظ بين فترات متفاوتة أين يمكن أن يحدث بها تحولات اجتماعية، كما يقول بأنها أيضا تتمايز من مجتمع لآخر[3].

و بالرغم من اتفاق أغلب الباحثين الاجتماعين على أن البنية الاجتماعية تعني بدراسة العلاقات الاجتماعية، فقد اختلفوا في تحديد مفهومها و تعريفها و ذلك طبقا لخبراتهم الميدانية و الخاصة بالمدرسة التي ينتمي إليها كل واحد منهم، فعلماء الاجتماع عندما يتحدثون عن البناء الاجتماعي يعنون به كنظام ثابت نسبيا للحياة الاجتماعية قابل للنمو و قادر على الاستمرار، و هناك من يصنفه على أنه حصيلة تكامل و ترابط مجموعة من العناصر الأساسية المادية و غير المادية في مجتمع ما[4]، و يميل بعض العلماء في محاولاتهم لوضع تعريف للبناء الاجتماعي باعتباره الطريقة التي ينقسم بها المجتمع إلى زمر اجتماعية أو إلى جماعات متمايزة واضحة و أن ثمة عناصر أساسية و جوهرية توجد في كل مجتمع، كما أنه يستخدم كأساس لهذا التمايز و التفاضل، و لقد اختلف العلماء في تحديد هذه العناصر الأساسية و المبادئ الأولية التي يقوم عليها التمييز، و مع ذلك فهناك نوع من الاتفاق على بعضها مثل مبدأ التوزيع الاجتماعي للجماعات، و مبدأ التمايز على أساس الجنس و مبدأ التمايز على أساس النسق و التمايز على أساس التنظيم القرابي و غيرها من المبادئ[5].

---

[1]- نفس المرجع السابق ص.ص 355. 356

[2]- نفس المرجع السابق ص 357

[3] - Mostefa BOUTEFNOUCHET : La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, SNED Alger 1980 P 10

[4]- د. فادية عمر الجولاني : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مرجع سابق ص 19

[5]- د. أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي, الجزء الثاني , الدار القومية للطباعة و النشر القاهرة 1967 ص 309

و على اثر هذه الاختلافات في المفاهيم ظهرت للوجود عدة مدارس قامت ببحوث ميدانية لدراسة البناء الاجتماعي و أشهر هذه المدارس المدرسة الوظيفية الأنتروبولوجية.

منطلقات الأنتروبولوجي من البناء الاجتماعي: عرّف كثير من علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا البناء الاجتماعي تعاريف عديدة، غير أن أشهر التعاريف هو تعريف العلامة الإنجليزي إيفانز بريتشارد الذي حدّد البناء الاجتماعي بأنه "نسق اجتماعي يتميز بدرجة معينة من الثبات و الاستقرار و يتألف من جماعات و زمر مثل العشائر و القبائل و الأمم، تقوم بتنظيم علاقات الأفراد التي تدخل في نطاقها ببعضها البعض، كما يسمح بالتكيف الخارجي مع البيئة الطبيعية و بالتكيف الداخلي بين الأفراد والجماعات" أما الأنتروبولوجي راد كليف براون فقد وافق تعريف بريتشارد موضحا بأن موضوع ثبات واستقرار البناء الاجتماعي لا يعني الجمود و عدم التغير و إنما الاستقرار الدينامي الذي قد يتغير بدرجات متفاوتة[1].

و يتكون البناء الاجتماعي من مجموعة من النظم و الأنساق التي يرتكز و يقوم عليها المجتمع و هي قواعد رئيسية كالاقتصاد و الدين و الأخلاق و القيم ...الخ، هي النظم الاجتماعية التي نحاول التطرق إليها فيما يلي، فلكل نظام اجتماعي دوره الذي يلعبه داخل إطار البناء الاجتماعي، و من تم تصبح النظم الاجتماعية هي الهيكل الستاتيكي أو ما يسميه كونت بالقانون الأول للستاتيكا الاجتماعية[2].

و يتعلق هذا القانون الستاتيكي بتلك الارتباطات الداخلية للنظم الاجتماعية في علاقتها المتساندة، تلك التي يحددها بما يسميه رادكليف براون بشكل أو هيئة أو صورة الحياة الاجتماعية أو ما يسميه كونت أيضا بعلاقات التضامن، و تترابط تلك العلاقات ترابطا وظيفيا بين نظم سياسية و اقتصادية و دينية وخلقية و يقوم بينها نوع من التساند و الاعتماد المتبادل، و ليست النظم هي الهيكل الثابت لبناء اجتماعي ستاتيكي متحجر و إنما تتغير النظم و تتطور طبقا لحركة الزمان الاجتماعي خلال تيار تاريخي، الأمر الذي معه تطرأ التغيرات الجزئية البطيئة على شكل البناء الاجتماعي، فيتحول بدوره إلى بناء ديناميكي متغير، لأنه يتقدم أصلا في حركة تطورية تأخذ بالجديد و تتعاصر معه و تتماشى في نفس

---

[1]- محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغير مرجع سابق ص 42

[2]- د. قباري محمد اسماعيل، أسس البناء الاجتماعي: دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية منشأة المعارف بالاسكندرية بدون تاريخ ص 11

الوقت مع مبدأ التكامل الاجتماعي بين النظم، كما تتوازن مع مطالب التغير[1] و يشتمل البناء الاجتماعي على عدد من النظم الاجتماعبة و القواعد المقننة للسلوك حيث تتفاعل و تتكامل مع بعضها البعض طبقا لمجموعة من الاستجابات و التوقعات التي تفرض على الدوام عددا من أنماط السلوك الجمعي التي تتفاعل و تتوظف و تتساند[2].

ما هي النظم الاجتماعية؟

يقوم كل مجتمع بإشباع حاجات أفراده المادية و الروحية، لذلك صدرت بعض الأدوات و الأجهزة التي بفضلها يشبع الإنسان الفرد حاجاته باعتباره كائن اجتماعي بالفطرة، و النظم الاجتماعية هي الوسائل الضرورية و الأجهزة اللازمة لحفظ المجتمع و حماية الإنسان و إعداده و تربيته و تحقيق أهدافه و آماله وعلى سبيل المثال لا الحصر صدرت الأنظمة الاقتصادية لإشباع حاجات الإنسان الفيزيقية من طعام وشراب، كما أن النظام الاجتماعي له معان متنوعة و صور و أشكال مختلفة، فالأسرة مثلا هي أول خلية اجتماعية و أقدم النظم و يدعمها نظام الزواج و إلى جانب الاسرة تقوم النظم التربوية المساعدة لإعداد الطفل و تنشئته.

النظم و السلوك الاجتماعي: و ما يعنينا من هذا، هو ما قيل عن النظم الاجتماعية على أنها مجموعة من القواعد المنظمة لأنماط السلوك أو قوالب الفكر التي أوجدها المجتمع قبل أن يولد الإنسان ثم تقبّلها كما هي، و ذلك لأن النظم وُجدت قبل أن يوجد الفرد، و الإنسان لم يكن ما هو عليه من إنسانيته إلا بفضل مشاركته في المجتمع على حد تعبير دوركايم حيث يقول في عبارة شهيرة "إننا نتكلم لغة لم نصنعها، و نستخدم آلات و أدوات لم نخترعها و نفرض حقوقا لم ننضّمها، إنما هو المجتمع الذي ندين له بمختلف خيرات الحضارة، تلك الخيرات التي منحت للإنسان سماته العامة التي تميزه عن سائر الكائنات"[3].

وظائف النظم الاجتماعية و خصائصها: تعتبر النظم الاجتماعية و وظائفها الشروط الضرورية التي بدونها لا تقوم للبناء الاجتماعي قائمة، فالنظم هي الأعمدة أو القواعد الأساسية التي يقوم بفضلها البناء

---

[1]- نفس المرجع السابق ص 12

[2]- نفس المرجع السابق ص 15

[3]-Emile DURKHEIME, Les formes élémentaires de la vie religieuse, Félix Alcan, paris 1912

الاجتماعي، و للنظم وظائفها التي تعمل من أجل البناء فهي تدعمه و تحميه و هي الأسباب أو العلل التي تتعامد وظائفها و تتساند أدوارها من أجل بقاء البنية الاجتماعية[1]، سمتها الأولى أنها عامة و أنها "نتاج اجتماعي جمعي" فلم تصدر عبثا أو بطريقة عشوائية، بمعنى أنها ليست ظواهر عارضة أو طارئة إنما صدرت عن روح الكل الجمعي و عن المشاركة و التعاون أي عن طريق تفاعل الأفراد و احتكاكهم المباشر، كما أنها ليست معزولة عن بعضها البعض بل لا يمكن تفسير وجودها و وظائفها إلا مع سائر النظم الاجتماعية الأخرى التي تتكامل معها و تتساند كشروط ضرورية لبقاء المجتمع و دوامه، أيضا هي خارجية أي خارجة عن نطاق الإنسان الفرد باعتباره عضوا في جماعة، كما تتسم بوجود قوة قاهرة هي الضغط الاجتماعي الذي يؤكد لنا بوضوح الوظيفة الجبرية للنظم الاجتماعية باعتبارها قواعد فُرضت من المجتمع و صدرت عن الكتلة الجمعية و هذا الجبر أخلاقي و ليس مادي أو فيزيقي[2].

لذلك يؤكد الوظيفيون من أمثال دوركايم، بارسونز و ميرتون بوجود خاصية "التكامل الوظيفي" فمن طبيعة النظم أنها تتميز بخاصية التفاعل لأنها تتساند فيما بينها داخل أنساق البناء الاجتماعي[3].

و للضبط الاجتماعي وظائف منها القانون و الدين و القيم الخلقية و قواعد العادات و التقاليد و أنماط السلوك و التصورات الجماعية، هذه كلها أشكال من الضبط تحدد لنا الجزاءات الاجتماعية تلك التي ترسم لنا حدود الأنماط السلوكية داخل نطاق المجتمع.

بناء المجتمع و نظمه: إذا كانت النظم الاجتماعية هي "مجموعة توقعات" أو "أنماط للسلوك" أو "قوالب للفكر" أوجدها المجتمع قبل أن يولد الإنسان ثم تقبلها جاهزة كما هي حيث فرضت على الإنسان فرضا، فإن البناء الاجتماعي هو مجموعة النظم و الأنساق التي تتساند من أجل بقاء الصورة الستاتيكا للمجتمع.

مفهوم التغير البنائي: يقصد بالتغير البنائي ذلك النوع من التغير الذي يؤدي إلى ظهور أدوار و تنظيمات جديدة تختلف اختلافا نوعيا عن الأدوار و التنظيمات التي كانت قائمة في المجتمع، و يقتضي هذا النوع من التغير حدوث تحول كبير (Transformation) بالظواهر و النظم و العلاقات الاجتماعية و قد

---

[1]- د. قباري محمد اسماعيل، أسس البناء الاجتماعي، مرجع سابق ص 18

[2]- نفس المرجع السابق ص.ص 19. 27

[3]- نفس المرجع السابق ص 26

عرّفه عالم الاجتماع البريطاني موريس جيزنبرج بأنه "التغير الذي يحدث في بناء المجتمع أو في حجمه و تركيب أجزائه و شكل تنظيمه، و عندما يحدث هذا التغير في المجتمع يبدأ أفراده في ممارسة أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يقومون بها خلال الفترات السابقة"[1].

التغير الاجتماعي و تحليل النظرية الوظيفية: إذا كان المدخل البنائي يهتم بتحليل جانب من النسق، فإن المدخل الوظيفي يكون موجها للاهتمام بالنسق ككل، و إذا كنّا في حاجة إلى التعرف على كل عنصر من عناصر النسق بشيء من التفصيل كما هو الحال في بحثنا هذا و مدى إسهامه مع بقية العناصر الأخرى من حيث أدائها الوظيفي للحفاظ على وجود النسق و بنائه، فإن الأمر يقتضي إذن الربط بين المدخل البنائي و المدخل الوظيفي في تحليل التغير.[2] إن البناء الاجتماعي يشتمل على نوع من الوحدة والكيان الوظيفي، على اعتبار أنه يتألف من أجزاء أو أنساق اجتماعية تتوافق فيما بينها بدرجة منتظمة و يكون لكل نسق منها وظيفته في هذا الكيان، كما أن وظيفة النسق الاجتماعي عموما، هي الدور الذي يلعبه هذا النسق في الابقاء و الحفاظ على البناء الاجتماعي.

و على وجه العموم فإن دراسة التغير الاجتماعي للنظم الاجتماعية في أي جماعة يعني إبراز المضمون الوظيفي للبناء الاجتماعي، و علاقته بالأنساق الاجتماعية الأخرى التي تحكم المجتمع و تظبطه والمفهوم لهذه الانساق يعبر عنه في صورة اتجاهات فكرية اجتماعية و سلوكية يعيشها الأفراد و يلمسونها في حياتهم اليومية على المستويين الثقافي العام و الثقافي الخاص و الذي يعبر بدوره عن قيم اجتماعية تطبع بشكل متغاير البيئة التي يعيش بها الأفراد و تنعكس في موقفهم و سلوكهم.

فالتغير الاجتماعي لا يمكن أن يفهم بمعزل عن البناء الاجتماعي و تركيبه و نظمه، و عندما يحل هذا التغير نرى الأفراد يحتلون مراكز مختلفة و يمارسون أدوارا اجتماعية مغايرة لتلك التي كانوا يحتلونها ويمارسونها من قبل، و لهذا فالتغير الاجتماعي يعني بزوغ أوضاع و أدوار جديدة مغايرة لأوضاع سابقة على أن الأوضاع الجديدة هي ذاتها عرضة للتغير و هذا ما يعبر عنه بدينامية البناء الاجتماعي.

---

[1]-عبد الباسط محمد حسن , التنمية الاجتماعية القاهرة معهد البحوث و الدراسات العربية 1970 ص111

[2]- د. فادية عمر الجولاني : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، مرجع سابق ص117

ننتقل فيما يلي إلى موضوع الارهاب و الذي كنا قد أشرنا إليه من قبل على أنه متغير جوهري و أساسي في هذا البحث، و كمصطلح حديث اعترى هو الآخر مفهومه الكثير من اللبس و الخلط بينه و بين صور أخرى مشابهة له، لذلك سوف نتعرض في هذا الجزء إلى مفهومه و من تم إلى مختلف التعريفات التي أعطيت له ثم إلى المفاهيم المقاربة له في المعنى و التي تدخل كلها في سياق أعمال العنف.

مفهوم الإرهاب:

مدخل:

كل مجتمع لابد له من سلطة تقوده و تعمل على تحقيق مصالحه لكن هذه السلطة أخذت عبر التاريخ عدة أشكال، ففي المجتمعات البدائية لم تكن هذه السلطة واضحة و معروفة بل منتشرة في جماعات وتخضع إلى أعراف و معتقدات، في مرحلة لاحقة تجسدت في شخص يقود الجماعة سواء لقوته أو لحكمته أو لذكائه و حيلته و هو بهذا يمارسها كملكية شخصية, غير أن السلطة الشخصية لا تدوم وتزول بزوال أصحابها، مما يؤدي إلى الصراع حولها بين أعضاء المجموعة فيميلون إلى العنف من أجل الحلول محله و اكتساب السلطة أين ينتج عن ذلك عدم استقرار في المجتمع .

لهذه الأسباب توصلت البشرية إلى شكل آخر للسلطة فعوض أن يعتبروها كملكية شخصية للذي يمارسها ابتكروا سندا مستقلا و متميزا عن أشخاص الحكام أنفسهم, هذا السند أو الحامل للسلطة هو الدولة و التي أصبحت مرهونة بتحقيق وظائف مختلفة منوطة بها (وظائف داخلية و خارجية) و تؤديها بوسائل قانونية (تشريعية, تنفيذية, قضائية) و مادية (مختلف أنواع العقارات لأداء وظائفها).

و يمكن أن تحقق الدولة وظائفها عن طريق الإقناع أو عن طريق الإكراه إن لزم الأمر، و تعتبر السلطة السياسية في كل هذا ركنا جوهريا و ضروريا لقيام الدولة و استمراريتها و هو ما يجعلها تتمتع بالقوة والقهر لحماية مصالح الأفراد و الجماعات التي لا تستقيم بدون سلطة سياسية و أيضا لصعوبة تحقيق الانسجام في المجتمع بحكم أنه يستند إلى واقع غير متجانس يعتمد على الصراع، و بحكم النظرة التطورية للمجتمع في انتقاله من البسيط إلى المعقد، تزايدت حدة صراع الطبقات من منطلق أن الناس غير متساويين و بالتالي لهم مصالح غير متساوية، لذلك أخذ صراع الطبقات هذا طريق العنف حتى يضمن تحقيق مصلحته الخاصة على حساب المصلحة العامة.

وفي الكثير من الأحيان يحدث الانفصال أو استقلالية الدولة عن الطبقات المسيطرة مثلما حدث في الجزائر أين أصبح من الصعب التحكم فيها، و مع تضخم تصادم المصالح و مع تعقد المجتمع أكثر فأكثر بقيت الطبقة الوسطى هي الطرف الضحية في ظل التغيرات الاجتماعية المتسارعة كالمديونية والنمو الديموغرافي و الهجرة الريفية القوية مما أدى بالدولة إلى العجز عن تأدية وظائفها.

و في ظل هذا الواقع قام أفراد المجتمع بتعزيز صفوف الاحتجاج أين أخذت مواصفات و أشكال عديدة، هذا ما فسره المخزون الشعبي الهائل إثر أحداث 05 و 06 أكتوبر 1988 في الجزائر أين اعتبرت تتويجا لمجموعة من الحركات الاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ بداية الثمانينات، لكنها تميزت بدرجة من الشمولية و انتهاك لحقوق الإنسان أفقدت السلطة آخر رصيد من الاجتماع الشعبي الذي تمتعت به طيلة 26 سنة في ظل شرعية تاريخية و مشروعية تنموية، كان هذا الحدث بتجلياته العنيفة دلالة أكيدة على حجم الكبت نتيجة التهميش و الاقصاء المتراكم و غياب التأطير العقلاني لحركية المجتمع الجزائري السياسية و الاجتماعية[1].

أدت هذه الطريقة إلى إنتاج مجموعة من الإفرازات أهمها نمو طبقات اجتماعية تنادي بمشروع اجتماعي يختلف عن الذي أنتجها، و إثر ظهور هذه الطبقات امتد التوتر دوما في صورة التعارض بين السلطة الحديثة و الحركة الاحتجاجية حيث تجابه خطابان :

1. خطاب السلطة المرتكز على حجة الضرورة و تفادي الفتنة.
2. خطاب الاحتجاج المرتكز على "فساد السلطة" و ما يمكن تسميته بعودة الذات، التي نادت بها حركة الاحتجاج الإسلامي و التي أخذت فيما بعد مسارا أقل ما قيل عنه أنه مسار مارس العنف الديني الذي تطور إلى إرهاب أعمى.

هذا العنصر الأخير... لو انتبهنا قليلا إلى ما يحمله من علاقة بين العنف و الدين نلاحظ أنه لا يختلف عما كان من قبل في أوطان و أزمنة أخرى، فمن خلال نظرة سريعة إلى تاريخ الإرهاب في العالم نطّلع على موقف تناقضي مُشكل ألا و هو ارتباط العنف في العديد من صوره بالتراث الديني السائد في عصر ما أو مكان بعينه... فقد حاز الدين أهمية كبيرة في حروب اليونان حتى أن البشائر و النذور و الخوارق

[1] -Rene GALLISSOT, Octobre 88 en Algérie, In revue Alxal, (Cahiers d'études Berbères) Paris 1990, P.P 120.123

التي أخذت شكل الظواهر الطبيعية كالعواصف الرعدية و البروق و خسوف القمر كانت تستخدم بوصفها علامات من الآلهة، يعرف معناها الكهنة و العرافون الذين احتلوا في المجتمع مكان الوساطة بين الآلهة و الناس.

كما شهد التاريخ ارتباط الإرهاب بالديانات السماوية الثلاث اليهودية و المسيحية و الاسلام، إذ تعتبر الجماعة اليهودية المعروفة باسم "السيكاريين" أول منظمة إرهابية في العالم، و يرجع بنا تاريخ الإرهاب إلى العصور المسيحية بالضبط القرن الحادي عشر الميلادي الذي شهد بدء الإعداد للحملات الصليبية و مظاهر أخرى للتعنت الديني في المجتمع الأوروبي، و يرجع تاريخ ارتباط الإرهاب ببعض الجماعات الإسلامية إلى تلك الفترة التي شهدت خروج فرق الخوارج و القرامطة و الحشاشين و غيرهم ممن استحلوا سفك الدماء في غير ما أحل الله، و تتوالى الحلقات في تاريخ حروب المغول و التتار و العثمانيين[1].

عنف خلّف وراءه دائما آثارا متفاوتة من مادية و معنوية، طويلة و قصيرة المدى، آثار بعضها لا يكاد يذكر و البعض الآخر وصل إلى حد تغيير الأنظمة، تغيير مصير المجتمعات بل إلى حد تغيير التاريخ كما سنرى فيما بعد.

إشكالية تعريف الإرهاب:

من العنف انطلق الإنسان، و على العنف كان يعيش و إلى العنف يسير، استقراء بسيط و سطحي لتاريخ الإنسانية و مسلسل حافل بالقتل و التدمير و الهمجية و التخريب.

إلا أن هذا العنف أخذ فيما بعد اسما جديدا مثيرا و دعائيا في نفس الوقت، إنه "الإرهاب" كلمة ضخمة و معقدة، أخذت عدة تفسيرات و تأويلات حتى أصبحت ظاهرة من الظواهر تُدرس و تُناقش على جميع المستويات المحلية و الجهوية و الدولية، و من خلال هذه الاختلافات سنحاول هنا إلقاء نظرة على مفهومها.

إن مصطلح "إرهاب" حديث نسبيا إذ يرجع تاريخه إلى القرن الثامن عشر ميلادي، فقد استعملت هذه الكلمة أول مرة إبان الثورة الفرنسية و ابتداءا من سنة 1794م على وجه التحديد، بدئ في استعمال كلمة الإرهاب في سياق سياسي بحث و كان مدلولها السياسي قد ظهر نتيجة عملية اختمار فكري

[1]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، منشورات ANEP دار الفارابي الطبعة 2008 ص19

وروحي داخل حياة اجتماعية راكدة و مشحونة بالقلاقل و المنغصات، و تشير الكلمة الفرنسية Terreur إلى معنى رهبة أو رعب من الأصل اللاتيني Tersere, Terrere و هما فعلان يفيدان معنى جعله يرتعد و يرتجف، و من المفردات المشتقة من هذين الفعلين Terror, Terrorise، جاء لكلمة Terror في قاموس الأكاديمية الفرنسية الذي نشر في سنة 1694 التفسير التالي: رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر أو خطر قريب، و تقابل في اللغة العربية رهبة، رُهبي، أو الحالة التي ترهب أو تفزع، كما أنه ابتداءا من سنة 1794 كانت كلمة Terrorisme تعني في المعاجم الفرنسية "سياسة الرعب لسنة 1733 – 1794"، سبب الرهبة يجسده الفاعل الذي يوحي بها، و النتيجة تتجلى في ردة الفعل التي تظهر عند الأشخاص أو الفئة المقصودة، الفاعل الذي يؤتي فعل الإرهاب يمتلك القوة المادية و المعنوية التي يمارسها على الآخرين الذين لا يملكون هذه القوة أو قد يمتلكونها بقدر أقل[1].

كما أنه تبعا لاختلاف الجهة أو الفرد الذي يقوم بدور الفاعل في فعل الإرهاب و تبعا لإختلاف الجهة أو الجماعة التي تحتل موقع المفعول به في هذه العلاقة و كذلك تبعا لتنوع الوسيلة التي يتم بها الإرهاب، تتعدد أشكال الإرهاب و تتباين تعريفاته، فهناك تعريف فقهي للإرهاب قدمه رجل القانون البولوني جرزي فاسيورسكي و يمكن تقبل شموليته : "الإرهاب هو منهج فعل إجرامي يرمي الفاعل من خلاله إلى فرض سيطرته بالرهبة على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها"[2].

و قد تناولت دراسة تحليلية أعدّتها سكرتارية الأمم المتحدة حول الإرهاب الدولي لعام 1979 الإجابة على هذه النقطة " دراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب و أعمال العنف التي تنشأ عن البؤس و خيبة الأمل و الشعور بالظلم و اليأس و التي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية بما فيها أرواحهم محاولين بذلك إحداث تغيرات جذرية"[3].

---

[1]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 25

[2]- أدونيس العكرة: الإرهاب السياسي، دار الطباعة، بيروت 1983، ص 90

[3]- صلاح الدين برحو: ظاهرة الإرهاب السياسي، كلية الحقوق بمراكش جامعة القاضي عياش 1996 ص15

كما عرّفه أحد منظري العنف Morozov بقوله: "الإرهاب هو وسيلة جديدة للصراع أكثر فاعلية من أي حركة جماهيرية ثورية، إنه يسمح بتركيز العمل الثوري من ناحية، و يخلق الإطار النفسي الذي وحده يُمكّن من قلب السلطة من ناحية أخرى"[1]

و يعرّف الدكتور عبد العزيز سرحان الإرهاب بأنه: "كل اعتداء على الأرواح و الأموال و الممتلكات العامة أو الخاصة المخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة، بما في ذلك المبادئ العامة للقانون, و يعدّ الفعل إرهابا سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول، و لكن لا يعد الفعل إرهابا و بالتالي لا يعاقب عليه القانون الدولي إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد، حيث يكون الأمر هنا متعلق باستعمال مشروع للقوة"[2]

أما د.علي سموك فيقول أن: "الارهاب هو أحد أشكال العنف الموجه إيديولوجيا و الذي ترتكبه تنظيمات غير رسمية عن طريق أفراد أو جماعات من المنتمين إليها بهدف تحقيق مآرب سياسية" و يقول أيضا " الإرهابي يرتكب جريمته بعد عملية تعبئة نفسية و إيديولوجية تعده للجريمة و تبررها له، فلا تصبح جريمة في نظره، بل تبدو له كعمل نضالي وطني أو عملية جهاد ديني يستهدف من ورائه المشاركة في تحقيق سياسته"[3].

و يرى بعض الكتاب أن الإرهاب هو نمط من العنف الذي يلجأ إليه بصفة خاصة الخارجون على نظام الحكم أو المتمردون على السلطة أو الحزب الحاكم، و يعرف أيضا باعتباره أي شكل غير أخلاقي و غير قانوني و غير مبرر من الاستفزاز العنيف و التخويف لأسباب سياسية بصرف النظر عمن يستعملونه وضد من يُستعمل، هناك ثلاثة عناصر أساسية بدونهما لا يمكن أن نعتبر هذا العمل أو ذاك إرهابا، العنصر الأول هو العنف كوسيلة، و الثاني هو المأرب السياسي كهدف بعيد و العنصر الثالث هو الخوف الذي ينتج عن الفعل كهدف مباشر و قريب[4]، و للإرهاب ميزة أخرى و التي تعتبر نقطة البداية في الفعل العنيف و هي تجريد الفعل من الحوار و المرور مباشرة إلى الممارسة.

---

[1]- الإرهاب الدولي و نظرية السياسة الخارجية، مجلة المنار، عدد خاص (22،23) أكتوبر - نوفمبر 1986 ص45

[2]- صلاح الدين برحو، ظاهرة الإرهاب السياسي، مرجع سابق ص12

[3]- د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري من أجل مقاربة سوسيولوجية ص 48

[4]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 27.

التمييز بين الإرهاب و صور أخرى من العنف :

سنحاول هنا أن نميز بين الإرهاب و صور العنف الأخرى المشابهة له و التي يشاع في شأنها الخلط مع الإرهاب، ثم سنقوم بجرد تاريخي لبعض صوره مع التأكيد أساسا على وجوده كظاهرة في كامل الأزمنة والأوطان.

الإرهاب و العنف المشروع:

يعني العنف في اللغة الفرنسية: "الإستخدام غير المشروع للقوة المادية، بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص و الإضرار بالممتلكات و يتضمن ذلك معاني: العقاب و الاغتصاب و التدخل في حريات الآخرين" و في اللغة الإنجليزية فقد حدده قاموس أوكسفورد: "بأنه فعل إرادي متعمد بقصد إلحاق الضرر أو التلف أو تخريب أشياء أو ممتلكات أو منشآت خاصة عن طريق استخدام القوة"[1]، و يقول ريمون آرون بان العنف هو ضغط يمارس ضد الحرية و مختلف أشكال التعبير عنها: "ندعو عنفا كل مبادرة تتدخل بصورة خطرة في حرية الآخر، و تحاول أن تحرمه حرية التفكير و الرأي و التقرير، و تنتهي خصوصا بتحويل الآخر إلى وسيلة أو أداة من مشروع يمتصه و يكتنفه دون أن يعامله ككائن و كفؤ"[2] و هو الرأي الذي يشارك فيه أيضا أ.بيرو الذي يصف العنف بأنه ضغط على الحرية: "يحدث كلما لجأ شخص أو جماعة إلى وسائط ضغط بقصد إرغام الآخرين على اتخاذ مواقف لا يريدونها، أو على القيام بأعمال ما كانوا قاموا بها لولا ذلك"[3].

نكاد نرى من خلال هذه التعاريف أنه يمكن حدف كلمة عنف و استبدالها بكلمة ارهاب بدون أن يثير ذلك أي اشكال و كأنه ليس هناك أي فرق بينهما، إذ أن الإرهاب بالنسبة لما ذكرنا من قبل هو عمل عنف يرمي إلى تحقيق غاية إيديولوجية تتمثل في تحقيق فكرة معينة و تطبيقها ممثلة في عنصرها المادي أو المعنوي، و يعتبر الإرهاب وفقا لهذا المعيار استعمالا للقوة خارج الحدود القانونية المشروعة من قبل أفراد أو جماعات لا يخولها القانون حق ممارسة أعمال العنف، لكن سنلحظ الفرق من خلال التعاريف الموالية، إذ يقول عالم الاجتماع عالم الاجتماع Ernest في هذا الصدد: "... و هكذا مثلا تسمى القوة

---

[1]- د. علي سموك. إشكالية العنف في المجتمع الجزائري ص ص 34 35.

[2] - Body GENDROTSOPHIE: Ville et violence l'irruption de nouveaux acteurs. Ed, P.U.F Paris 1995 P.P 140.142

[3] - Rem JEAN: Ville ordre et violence, Ed, P.U.F Paris 1981 P.P 13 26.

عنفا حين تستخدمها السلطات و يعتبر استخدامها مشروعا في هذه الحالة و لكنها تسمى إرهابا في كل الحالات الأخرى"[1]، و يقول الفيلسوف الأمريكي Wolff: "الإرهاب هو استعمال غير مشروع للقوة في سبيل الوصول إلى غاية ما، و لكن لا يدخل العنف كاستعمال مشروع للقوة ضمن مفهوم الإرهاب"[2]، و يضيف أيضا في نفس السياق بقوله: "إن إقامة تفريق دقيق بين المفاهيم التي تتعلق بالعنف، أي استخدام للقوة على أسس مشروعة، و الإرهاب أي الاستخدام غير المشروع للقوة ترتبط بالتقييم الصحيح لأن من الأعمال العنيفة إدانتها أو تبريرها، فكل استعمال مشروع للقوة (كاستعمال أجهزة السلطة للعنف ضد مختلف مظاهر الاعتداء على النظام الاجتماعي القائم و نظام الدولة) هو عمل مبرر قانونيا و أخلاقيا، أما أعمال العنف غير المشروعة فهي غير منطقية و هي أعمال إرهابية لا تجد مبررا لها"[3].

كما أن الطبيعة السياسية للإرهاب أعطته القدر من الأهمية و الخطورة التي يحظى بها، فالجرائم العادية أو المنظمة مثلا، مهما بلغت درجتها من العنف لا تشكل في العادة ضغطا مؤثرا على إتخاد القرار السياسي في حين أن الإرهاب لا يعني سوى بالهدف النهائي المتمثل في تحقيق المطالب السياسية للجماعة التي تمارس الإرهاب، و إجبار الدولة قدر المستطاع على الاستجابة لمطالبها.

الإرهاب و الثورة:

لا يمكن إدخال أعمال العنف التي تصاحب الثورة في مفهوم الإرهاب، لأنها لا تستمد شرعيتها من القانون، و لكن تكتسبها من حق الشعب في مقاومة الظلم عن طريق الثورة، و تلك هي الشرعية الثورية.

و إذا كان معظم فقهاء القانون الدستوري يذهبون إلى القول بشرعية الثورة كوضع يفرض نفسه، فإن الرأي يختلف في السياسة التي تقوم عليها هذه الشرعية، فإلى جانب حق الأفراد في مقاومة الظلم المستمد من القانون الطبيعي فمن حقهم أيضا الثورة على هذا الظلم و الذي يصبح شبيها بحق الدفاع

[1]- صلاح الدين برحو، ظاهرة الإرهاب السياسي، مرجع السابق ص47.
[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.
[3]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الشرعي المقرر في القانون الوضعي، و بهذا الأساس تستمد الثورة شرعيتها من ذاتها، في حين الإرهاب لا يستمد شرعيته لا من القانون و لا من الشعب و لا من ذاته.

الإرهاب و الحرب:

الحرب ظاهرة تتواجه فيها جماعتان متنازعتان أو أكثر، فهي تعتمد إذن على حد أدنى من المواجهة والتفاعل بين أطراف النزاع، أما الإرهاب فرغم طبيعته التنازعية فهو لا يُترجَم إلى مجابهة مباشرة لأطراف النزاع لأنه ينطلق بشكل أحادي أو جماعي، و في إطار تطبعه السرية أو يضرب حيث لا يكون الخصم مسلح أو قادر على استعمال سلاحه في مكان العملية أو في زمانها، و هنا تصبح الحرب ذلك الشكل المقنن و المنظم للعنف تدور في نطاق ما حدده لها قانون، من هنا يصبح الإرهاب يستمد قوته ويكتسب فعاليته من كونه غير منظم و غير مقنن لأنه لا يتقيد بقواعد ثابتة معترف بها.

الإرهاب و حرب العصابات:

تُعبّر حرب العصابات عن استعمال مجموعة من المحاربين للعنف من أجل الوصول لغاياتهم، فقد يخططون لأعمالهم بطريقة مغايرة للإرهابيين لكن غالبا ما يختلط لفظها بلفظ الإرهاب، حيث يطلق الإرهابيون أحيانا على عملهم نفس اللفظ.

إن ما يميزها هو أنها ترتكز على الدعم الشعبي و حتى على مشاركة الجماهير من حيث السلاح أو التموين أو الملجأ، في حين يبدو أن الإرهاب مذموم من قبل الشعب، و الاختلاف وارد أيضا في التكتيك و التكوين و التدريب، و التنظيم و التسليح، و حتى الفلسفة و الأفكار التي يستند إليها كل منها.

كما أن حرب العصابات كثيرا ما تكون ضد المستعمر، و يمكن لها أن تلقى اعتراف المجتمع الدولي بشرعية حركة المقاومة التي عادة ما يكون لها نظام داخلي و علم تحارب تحت لواءه.

من التمرد إلى الإرهاب:

إن للتمرد مدلولات أهمها ما يفيد معنى العصيان بوجه عام، و ينطوي هذا العصيان على سمة العنف، ذلك أنه يعبر عن رد فعل عنيف تجاه حالة معينة تثير غضب الإنسان الذي يحياها أو يعاني منها و هو يفترض اللجوء إلى القوة.

كما يقول الفيلسوف P/Faulquié: "التمرد هو الوقوف ضد السلطة الحاكمة و هو أيضا الرفض العام للوضع الإنساني"، و يقول Albert CAMUS أن التمرد هو: "عبارة عن احتجاج غامض لا ينطوي على نظام أو مذهب، و متى تطور هذا الاحتجاج تحول إلى فعل حركي جوهره العنف وأصبح تجربة حية لها ارتكاب محسوس على الواقع إلى أن يصل إلى مرحلة ممارسة الإرهاب"[1].

من التطرف إلى الإرهاب:

يمثل التطرف الفكري و الديني التعصب لرأي معين دون غيره من الآراء الأخرى، و طالما لا يخرج كنمط فكري إلى حيز الفعل و السلوك العنيف فلا يقع تحت طائفة القانون الجنائي، هذا لا يعني أنه لم يأخذ شكل الإكراه و استخدام القوة في نشر و فرض هذه الأفكار و إشاعة الذعر و الرعب و الإضرار بمصالح الوطن، لهذا فتطوره إلى سلوك يصبح في نظر القانون سلوكا إرهابيا[2]، و يشير التطرف إلى "التعصب في الرأي و تجاوز حد الاعتدال فيه و ما يترتب على هذا التعصب ألوان من السلوك الإنساني العنيف"[3]

لقد تطور معنى الإرهاب و أسيء استخدامه حتى أنه اقترن في بعض الأذهان بالعنف و الإجرام، مما يجعل المنظمات على اختلافها تحاول بكل وسيلة التبرئة من ذلك الوصف و إلقاءه على خصومها، وليس من شك في أن أهم أسباب غموض مصطلح الإرهاب هو ما يلجأ إليه كل طرف في الصراع من وصف لأوجه نشاط الطرف الأخر بأنها من أعمال الإرهاب .

التطور التاريخي لظاهرة الإرهاب :

إذا كان مصطلح الإرهاب حديث النشأة، فإن الظاهرة في حد ذاتها عرفتها الجماعات البشرية منذ أقدم العصور، و على هذا الأساس ليس من السهل تحديد مرحلة تاريخية معينة بذاتها يمكن اعتبارها بداية لهذه الظاهرة، ذلك لأن طبيعة الإنسان ميالة للعنف و استعمال القوة، لذا ستكون محاولتنا هنا هي رصد العناصر التي تسمح لنا باعتبار الإرهاب ظاهرة غير مستحدثة، مع القيام بتصنيف لبعض صور الظاهرة

---

[1]- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد: التطرف و الارهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1977 ص 19.

[2]- نفس المرجع السابق، ص17.

[3] -Pierre ANSART : Idéologie, conflit, pouvoir, Ed, P.U.F Paris 1977 P.M.O

عبر بعض العصور و الأزمنة، أي الإشارة إلى الطبيعة العقائدية، السياسية في عمل بعض الحركات في العصور القديمة، ثم قبل قيام الثورة الفرنسية و بعدها، و أيضا في تجربة الحركة الفوضوية.

العنف في العصر الجاهلي:

تعتبر القبيلة الوحدة السياسية عند العرب في الجاهلية، ذلك أن القبيلة هي جماعة من الناس يعتقدون أنهم ينتمون إلى أصل واحد مشترك تجمعهم وحدة الجماعة، و تربطهم رابطة العصبية (الأهل والعشيرة)، و الرابطة العصبية هذه هي شعور بالتماسك و التضامن بين أفراد القبيلة، اعتبرت كتنظيم اجتماعي ساد في فترة تاريخية محددة أين كان الوعي السياسي محدودا و ضيقا لا يتجاوز حدود القبيلة، لذلك كانت المجتمعات آنذاك مجتمعات مشتتة إلى وحدات متعددة قائمة بذاتها تمثلها القبائل المختلفة, و كانت حياة هذه القبائل في صراع دائم و هجومها يتم بقصد الحصول على مزيد من الرزق أو دفاعا يقومون به للحفاظ على وجود القبيلة.

و الدفاع و الهجوم يتطلبان الدخول و التكتل في أحلاف مع قبائل أخرى، لهذا أُعتبر قانون البادية يقوم على "الحق إلى جانب الأقوى"، و أصبح حب القتال مغروسا في نفوس هذه المجتمعات في الجاهلية حتى تحول إلى شغف بالسيطرة و الغلبة، و أصبح لا يمكن التوصل إلى الحق و السيطرة إلا من خلال هذا الطريق، أي اعتبار القتل و السفك و التدمير و السلب و البغي الطريق الوحيد الذي يصل المرء بواسطته إلى الحق[1].

العنف في العصر الإسلامي:

لقد ظلت هذه الروح الجاهلية مغروسة في قلب الرجل الجاهلي حتى جاء الإسلام كمعتقد سماوي فوضع مقتضيات و متطلبات تنظيم المجتمع و تسييره وفق أسس سليمة بعيدة عن الحروب و الصراعات والعصيان، لكن سرعان ما ظهرت صور مختلفة من العنف قائمة على أساس التطرف الديني، و هي ما يعرف بحركة الخوارج التي انبعثت عنها العديد من الحركات المنشقة فيما بعد.

لقد ظهرت هذه الحركة خلال فترة التحكيم بين أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه و معاوية بن أبي سفيان، عرفت بموقعة صفين عام 37 هـ، كانت نشأتها سياسية و من مبادئهم: تجريد السيف

[1]- إبراهيم نافع، كابوس الارهاب و سقوط الأقنعة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، وكالة الأهرام للتوزيع، الجلاء القاهرة، ص 6

ضد أئمة الجور و التبرؤ من معاوية و بني أمية و من والاهم، تأييد الاختيار و معارضة فكر الشيعة في الوصية و النص، و ينكرون قول الشيعة أنها من أصول الدين و مصدرها عندهم ليس من الكتاب و لا السنة و إنما الرأي، كان أسلوبهم هو الثورة و الخروج للحرب لذلك سلكوا طريق العنف و التقتيل كما عاملوا المخالفين لهم من المسلمين ككفار بل كانوا يعاملونهم بما هو أقسى من معاملة الكفار، فلم يرحموا لا المرأة و لا الرجل و لا الشيخ و لا حتى الرضيع.[1]

هناك فرق أخرى منشقة عنها منها الأزارقة الذين أحّلوا قتل نسائهم و أطفالهم إذا كانوا مخالفين لهم، وهناك فرقة أخرى هي الميمونية أصحابها أباحوا الزواج من بنات الأولاد و بنات الإخوة و الأخوات.

و إذا كانت هذه مجرد نماذج من أفكار الخوارج و معتقداتهم، فقد تمادوا في غلوهم إلى حدود ممقوتة، وارتكبوا باسم مبادئهم أعمال القتل و السفك للنساء و الأطفال و الشيوخ المسالمين و العزل، كما استباحوا أموال المسلمين.

طبيعة العنف قبل الثورة الفرنسية:

لقد عرفت مناطق كثيرة من العالم قبل الثورة الفرنسية (أي القرن الثامن عشر) حركات مارست العنف بأشكال مختلفة نذكر منها باختصار:

الشرق الأوسط: أخد العنف طابع الحركة الثورية في القرن الأول ميلادي بين سنتي 66 – 73 قبل الميلاد، حيث نشأت في الشرق الأوسط حركة ثورية قوامها مجموعة دينية سياسية منظمة تنظيما قويا من اليهود المتطرفين اسمها SICARI، و تعتبر هذه المجموعة اليهوية أول جماعة ارهابية تشكلت في العالم و كانت الأعمال العنيفة التي تقوم بها تستهدف أغنياء الإمبراطورية الرومانية، كما أخذت على عاتقها مسؤولية تطهير أورشليم من العلمانية الرومانية مستخدمة كل أسلحة العنف ليس فقط ضد الأعداء ولكن أيضا ضد اليهود المعتدلين[2].

الشرق الأقصى: هناك نقاط تقاطع أيضا بين العنف و تاريخ المسيحية تأخذ شكلا مختلفا، فأول ما يتبادر إلى الذهن هو الحروب الصليبية و التي دامت من سنة 1096 حتى 1171م، حتى و إن كانت

[1]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 48. 49
[2]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 40. 41

قد تمت تاريخيا بعد الفتوحات التي أسفرت عن تكوين الدولة الاسلامية إلا أن إرتباطها برمز المسيحية يحبذ الاشارة إليه في هذا المقام.

لقد شنت الحرب الصليبية الأولى بخروج جيوش عظيمة من أوروبا، و قد صادف هذا الوقت فترة وهن فيها الأتراك فانقضت جيوش الصليبيين على الأتراك و هزموا سلطانهم، و منها استولو على كثير من بلاد آسيا الصغرى و الشام، كما كانت هذه بداية الفترة التي شهدت صراعا مسلحا على أرض الشام وفلسطين.

أيضا انقض الصليبيون على بيت المقدس و انتزعوها من يد الجيوش المصرية ففتحوها و غنموا من الغنائم الكثير و قتلوا الآلاف من أهلها و أتوا من المنكرات و الفضائع ما لا ينساه التاريخ، و انتهت هذه السلسلة من المعارك بهزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي.

نقطة التقاطع الأخرى بين العنف و التاريخ المسيحي تتجلى في موقف رجال الدين في العصور الوسطى من أصحاب الرأي و الإبداع، و نعرض هنا مثالين الأول تمثل في الموقف من دانتي الذي اعتبرته الكنيسة مخطئا عظيما .

و من الأسباب التي جعلت رجال الكنيسة يغضبون منه هو دعوته إلى تقويض سلطة الكنيسة في الدولة و إلى تحرير السلطة الزمنية (الدنيوية) من السلطة الدينية، كما شدد على ضرورة أن تقتصر سلطة البابوات على الأمور الروحية وحدها، و ينسب إلى دانتي قوله أن سلطة الامبراطور لا تستمد من سلطة البابا، و هو بهذا يعتبر من وضع أسس الدولة الحديثة التي تقوم على القومية و العلمانية قبل ميكيافيلي بقرنين.

نتيجة لذلك تعددت الأحكام التعسفية الارهابية ضده و عائلته فقد نفي دانتي من مدينة فلورنسا ثم حكم عليه بالحرق حيا، ثم صدر حكم بإعدام اولاده الثلاثة الذين كانوا في عمر الصبا، توفي و هو في المنفى في مدينة رافانا عام 1321م.[1]

و المثال الثاني هو الحركة التي قادها الراهب المهوس ساقونارولا المولود بإيطاليا، كان معتصم في دير في بولونوليا بعد أن كان ناقدا كبيرا للأوضاع المأساوية التي كانت تمر بها أغلب الدول في تلك الفترة من

[1] ـ نفس المرجع السابق، ص 42.

انتشار للفساد و الرشوة و الانحلال الخلقي، أصبح راهبا بعد سنتين من دخوله الدير و التي بدأها بسحق الذات و التقشف كما كان لا يقرأ إلا الكتاب المقدس، التفت حوله الجماهير كواعظ بعد أن كانت مادة الفساد البابوي موضوعه الأساسي الذي ألهب به الحماس العاطفي لذى الشباب و وصل به الحد إلى أن أصبح هو المالك الفعلي لفلورنسا.

كان يندد أيضا بطغيان أسرة "دي ميدتش" الحاكمة، كما صب اللعنات على الرجال المنحلين المنغمسين في الخمر و الميسر و الجنس، هاجم البنوك الربوية، كما كان شديد الهجوم على الفنون والآداب و بعد مدة كون هو و غلمانه فرقا كانت تعلق الزاني في الميادين العامة، غلق الحانات، حرم الرق و أمر النساء بالبقاء في بيوتهن...

تصاعدت الحركات المضادة لسقونارولا من قبل السلطة الدينية ممثلة في البابا و السلطة السياسية ممثلة في أسرة دي ميدتش، و رجال الأعمال و أصحاب البنوك و صغار الحرفيين حتى المواطنين العاديين بعد أن شوه النصوص المسيحية كي تخدم أهدافه التي بدأت بقدر كبير من التقشف و انتهت بتشبث شرس للسلطة و حب لجمع المال، بالمقابل قاد المجتمع إلى فقر و تخلف و بؤس أدى إلى كراهية حركته بأكملها و بالتالي إلى إعدامه.[1]

الشرق الأقصى:

عرفت الهند و الشرق الأقصى تحركا لجماعات سرية من بينها حركة الطكس (Les étrangleurs)، كانت تشكل الجريمة بالنسبة لهذه الجماعة هدية تقدم للآلهة، كما أن العقيدة عند هؤلاء كانت تشكل عنصرا أساسيا و ذلك باعتبار الاغتيال شكلا من أشكال التقرب من الآلهة.

العصر العباسي:

شهد التاريخ الإسلامي أيضا قيام حركة سميت ثورة الزنوج (La révolution des noirs) حيث أستخدم فيها العنف بأجل مظاهره و ذلك في العصر العباسي (482 م –1558م) بعد تدخل الأتراك في تسيير أمور الدولة وفق أغراضهم فسيطروا على النشاط الاقتصادي، و أصبح العبيد يعيشون ظروفا قاسية تتجسد في أجور هزيلة و أعمال شاقة فطالبوا بتحقيق أحكام الإسلام عليهم من رحمة و إخاء

[1]- نفس المرجع السابق، ص 42 46

وحرية، و لما فشلوا فكروا بالتمرد على مستغليهم، فاتحدوا و وحدوا صفوفهم لكن سرعان ما خرجت هذه الثورة عن إطارها و اتصفت بالعنف و سفك الدماء و الانتقام بكل وحشية.

القارة الأمريكية:

كان لاكتشاف العالم الجديد (القارة الأمريكية) الأثر في اتساع نطاق العنف و تصعيده نتيجة للخلافات التي كثرت بسبب تعدد الفوارق بين السكان الأصليين للمنطقة أو بينهم و بين المهاجرين، وذلك من حيث اللون و العرق و اللغة و المعتقدات و التقاليد، و هيأ ذلك مناخا ملائما لظهور مجموعات تمارس التمييز العنصري منها: جماعة الكلولكلوكس كلان (Klulklux Klan)، لذلك انتشر العنف كنتيجة حتمية لفشل سياسة التعمير التي كرست واقع اللامساوات بين شمال و جنوب أمريكا كما مارست بين سنتي 1867م و 1877م العنف ضد السكان السود، و بين سنتي 1915م و 1944م توسع عملها السياسي إلى التدخل في شؤون رجال السياسة[1].

الثورة الفرنسية و بداية الإرهاب السياسي:

لقد شكلت الثورة الفرنسية التي تفجرت عام 1789م العامل الأساسي الذي أدخل الإرهاب في إطاره السياسي، و يرجع هذا بالأساس إلى أن قواد الثورة استفادوا من خصائص الإرهاب و كشفوا عن مدى صلاحيته في تسيير شؤون الدولة.

الإيديولوجية الجاكوبية و الإرهاب:

كان لانتشار أفكار كل من جون لوك، مونتسكيو و جون جاك روسو في القرن الثامن عشر أكبر الأثر في أوروبا و في فرنسا بالتحديد، بعدما قدّموا مجموعة مبادئ و مدارس فكرية تتناول المسائل الاجتماعية و السياسية و الفلسفية و الدينية، استرشد قواد الثورة الفرنسية بتوجيهها و اقتبسوا منها ما يتماشى مع مطالبهم و مواقفهم المعادية للملكية المطلقة و للنظام الإقطاعي، و هنا أعلنوا رفضهم للنظم الفرنسية القديمة و لتدخلات الكنيسة في ميدان السياسة.

---

[1]- صلاح الدين برحو، ظاهرة الإرهاب السياسي، مرجع سابق ص.ص 61. 62، حتى هنا هذه الجماعات لا تمثل حركات إرهابية سياسية بالمعنى المعاصر.

لكن هذه الأفكار بقيت على حالها حتى مجيء الجاكوبيين[1] الذين تسلموا قيادة الثورة و اعتمدوا على القوة لإرضاخ الغير خصوصا و أنهم كانوا يعتقدون بأن إيديولوجيتهم تتصف بالإطلاق، و كما يقول أدونيس العكرة: "إن الإنسان الذي يعتقد أنه يملك الحقيقة المطلقة هو إنسان شديد الخطر لأنه يرفض الحوار مع الآخرين و لا يأخذ بعين الاعتبار حقائقهم و عقائدهم و بالتالي حرياتهم على ضوء الشك بحقيقته هو، و عندما تختلط المقاييس و تتزعزع القيم إبان الأزمات و تقتضي الحالة الراهنة قيام مبادئ وقيم جديدة كليا و إدخالها بشكل مريع في الجسم الاجتماعي لا يمكن إلا أن يفرض الجديد فرضا وبعنف شديد يصل إلى حد الإرهاب، ففي داخل كل إيديولوجي يوجد إرهابي نائم ينتظر من يوقظه"[2].

تضاعفت ممارسة الإرهاب و إضفاء الشرعية عليه من قبل حكومة الثورة الفرنسية بإشراف ثلاثي روبسبيير[3]، سان جوست[4] و كوتون و لكن درجة العنف و كمية الدماء التي سفكت جعلت الوضع غير محتمل سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا مما شحد همم أعداء روبسبيير الذين اتهموه بإفشاء الرعب بين الناس حتى حكموا عليه بالموت، و هكذا أصبح خصوم روبسبيير هم أسياد الساحة و قاموا بإلغاء عبارات الرهبة و الإرهاب من قاموس خطابهم السياسي، بيد أن الذين نجحوا في تجريم حكم الإرهاب لجأوا أنفسهم إلى ممارسات ليست أقل إرهابا[5].

الإرهاب في تجربة الحركة الفوضوية :

الفوضوية أو الأنارشية هي حركة فكرية و عملية ترفض كل أنواع السيطرة و أشكال السلطان و الحكم والإكراه المفروض على الإنسان من خارج ذاته، انتشرت في القرن التاسع عشر أهم ما يناضلون ضده هو الدولة بوجه عام، أشهر زعمائها :

1. برودون الفرنسي الذي يقول: "إن حكم الإنسان للآخر هو استعباد، فكل من يضع يده علي ليحكمني فهو طاغية، لذلك فأنا أعلنه عدوي"[6].

1- الجماعة الجاكوبية هي جماعة اليعاقبة و التي كانت بمثابة حزب يسير الثورة الفرنسية و يعمل كصلة بين الشعب و الجمعية التشريعية.

2 - أدونيس العكرة: الإرهاب السياسي، مرجع سابق ص 33

3 - روبسبيير ROBESPIERRE Maximilien (1758-1794) محام فرنسي من أهم قيادات الثورة الفرنسية، أظهر الولاء الأعمى للنظريات الاجتماعية للفيلسوف جان جاك روسو انتخب في أفريل 1790 رئيسا لنادي اليعاقبة و هو الذي أظفى الشرعية على سياسة الارهاب، أعدم سنة 1794.

4- سان جوست Saint Just (1767-1794) تخرج من كلية الحقوق و صار من أنشط قواد الثورة الفرنسية و من المتحمسين للإرهاب و التعذيب و هو من رفاق روبسبيير و أعدم معه في نفس اليوم.

5- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 57.

6- إبراهيم نافع، كابوس الإرهاب و سقوط الأقنعة، مرجع سابق ص37.

2. و يعتبر جودوين الإنجليزي أول مفكر فوضوي ظهر أثناء الثورة الفرنسية و تأثر بها، أهم أفكاره التي انتشرت كثيرا آنذاك هي: " أن نظرية الدولة تتنافى مع العقل، و عليه فإنه يجب تخليص العقل من كل القيود و الشوائب و العوائق"[1].

انطلقت الأفكار الفوضوية لتعشش بين تلاميذ المفكر هيغل حتى ميزت أهم تلاميذه و هم: النبيل باكونين الروسي أكثر الفوضويين تشبثا بمبادئه، اشترك في نادي الأحرار ببرلين و هو النادي الذي ضم من قبل قادة التطرف اليساري من أمثال ماركس و انجلز الذي قال: "إنني أريد إزالة الدولة ...هذه الدولة التي استعبدت البشر و اضطهدتهم و استغلتهم و أفسدتهم و ذلك بحجة تخليقهم و تحضيرهم"[2].

و من خلال هذه الجماعة انطلقت أعمال إرهابية عنيفة في كل من روسيا، إيطاليا، إسبانيا و الولايات المتحدة الأمريكية، أدت أيضا دورا بارزا في روسيا القيصرية و ذلك باعتراف كل من لينين حين قال: "نحن لم نرفض أبدا و لا يمكننا أن نرفض الإرهاب"[3]، و يضيف تروتسكي: "لم يكن الإرهابي بالنسبة إلينا بطل رواية بل إنسانا حيا و قريبا منا"[4].

أوروبا و الإرهاب:

تجسدت مختلف أنواع العنف و الإرهاب في أوربا في تحالف المنظمات الإرهابية فيما بينها (ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا و فرنسا...) و كرسّت هذه الجماعات الإرهاب سواء بالاغتيال أو الاختطاف أو التهديد أو تفجير المنشآت...الخ، و لا تقوم هذه الحركات الإرهابية بعمليات مجانية، لأن العقيدة السياسية تطبع كل تحركاتها و تطبع هيمنتها الإيديولوجية السياسية.

هذه الأخيرة التي تدفعها إلى خرق الإطار الشرعي الدستوري, و هذا ما يفسر قيام تلك العمليات الإرهابية تحت لواء منظمات في أغلبها ماركسية الفكر، مثال : الألوية الحمراء بإيطاليا (Brigades rouges)، العمل المباشر في فرنسا (Action directe)، و جماعة الجيش الأحمر في ألمانيا (Fraction de l'armé rouge)، و يقوم الإرهاب بالنسبة لهذه الجماعات على أساس تنظيم

---

[1]- إبراهيم نافع، نفس المرجع السابق ص38
[2]- نفس المرجع السابق، نفس الصفحة
[3]- صلاح الدين برحو: ظاهرة الإرهاب السياسي، مرجع سابق ص75
[4]- نفس المرجع السابق

و ترسيخ الفصائل المعارضة التي ترفض وضع الجنبية (Latéralité) و الهامشية (Marginalité) و الانحراف (Déviance) المرسوم لهم من طرف النظام القائم.

و في القرن العشرين احتلت الحركات الفاشية و النازية و اليسارية و الإرهابية الدينية مساحات واسعة من مشاهد القرن، إذ منذ أواخر القرن التاسع عشر كان هناك: الجماعات الدولية، العلم الأسود، أبناء الطبيعة، طليعة العمال، مهما يكن، الأشغال الشاقة، المتقززون، المفلسون، الديناميت، قلوب من حديد، الفلاح الجائع و عديمو الأهل، اثنا عشر تنظيما كل له أفراده، خططه، مقراته و وسائله الخاصة لنشر دعوته، كلها ليست تنظيمات إصلاحية أو خيرية و لكنها تنظيمات متطرفة لم يتعلم أفرادها من العلم إلا مادة الكيمياء ذلك حتى يتمكنوا من صنع القنابل بأنفسهم.

مع مرور الوقت تصاعدت أحداث الإرهاب و إتخذت من طابعها السياسي أكثر شرعية و جدية مما سبق خاصة منذ 1990 أين تفاقمت أعمال التفجيرات و الاغتيالات ضد المرافق العامة و الشرطة و المسؤولين و الصحافيين ...الخ، كما تضاعفت أعمال العنف العنصرية على نطاق واسع في ألمانيا و عدد كبير من الدول الأوربية، منها أيضا ما تقوم به منظمة إيتا الباسكية في إسبانيا و منظمة الجيش الجمهوري الإيرلندي (I.R.A).

العالم الثالث و الإرهاب:

عرف العالم الثالث ظهور حركات (اشتراكية، ماركسية، إسلامية أو قومية) مناهضة للنظام القائم، تعبر في أغلب الحالات عن نزاعات أو حساسيات بعض الفئات الاجتماعية المهمشة، و لا تتسم هذه الحركات بالنزاعات القبلية، الإثنية أو اللغوية لأنها تقوم على عنصر أساسي هو: الإيديولوجية، و تعارض بذلك الإيديولوجية المهيمنة "الرسمية السائدة" أي إيديولوجية السلطة الحاكمة.

و بمناهضتها للإيديولوجية السائدة يتميز نشاط هذه الحركات في الغالب بالسرية إذ لا يسمح لها بالعمل العلني الشرعي، و منه تصبح هذه الحركات التعبير الوحيد عن مختلف التناقضات الاجتماعية المتواجدة التي تطفي على طابعها عمليات العنف و الهدم و التدمير و الاغتيال، و لهذا كثيرا ما شهد العالم الثالث تشددا في المواقف و كبرا في الفوارق. و كان العالم الثالث قد شهد منذ القدم تحركا لجماعات مختلفة

مارست أنواعا مختلفة من الجرائم لازالت مصادرها الفكرية تؤثر في الجماعات الحالية، إذ تبنت عنها مواقف و سلوكات عنيفة ترجمت إلى سلوكات إرهابية في وقتنا الحاضر، هذه الجماعات هي:

1– القرامطة: و هي حركة أسسها "حمدان بن الأشعث" الملقب بقرمط لقصر قامته في جزيرة البحرين، و القرامطة يطلق عليهم اسم أول دولة اشتراكية، بحيث اعتمدت على ستة من المتفقهين يقودون المجتمع، نشر قرمط تعاليمه المخالفة لصحيح الاسلام و منها فرض خمسين صلاة في اليوم، و كانت هذه الجماعة قد قامت بالتمرد على الحكومة المركزية في بغداد، و يحكي تاريخ القرامطة سلسلة من المواقع الدموية من اعتداء و نهب و سلب و سبي النساء و الأطفال و استعباد الأحياء و القتل بالآلاف... ولم تنتهي حروب القرامطة إلا على يد السلاجقة في عهد المستنصر حيث طردهم من جزيرة أوال سنة 458هـ، ثم لاحقوهم و انتصروا عليهم في موقعة "الخندق" 470 أين تم القضاء عليهم نهائيا.

و تأخذ الجماعات الحديثة عن القرامطة إمكانية إقامة مجتمع مثالي يعتمد على العدالة الاجتماعية والمساواة، و يتم بناء هذا المجتمع من خلال السيطرة على مقاليد الحكم و إقناع كافة الشرائح الاجتماعية بذلك و إلا يكون مصيرهم التكفير، الطرد و القتل[1].

2– الإسماعيليون: أسسها حسين بن الصباح في إيران, وقد قسم أعضاء جماعته إلى درجات مختلفة أكثرها قوة مجموعة الفدائيين التي تقوم بالاغتيالات الوحشية، إذ قامت هذه الطائفة باغتيال الكثير من الملوك و الوزراء كما حاولوا اغتيال صلاح الدين الأيوبي في 1170م، و في 1271م قتل الظاهر بيبرس اثنين من الحشاشين و هدد من بقي منهم و احتل معظم قلاعهم، و هكذا بمرور الوقت ضعفت شوكتهم و لم يتركوا إلا أثرا سيئا لجماعة أباحت العنف و استسهلت الجرم، قد سمو الحشاشون لأنهم كانوا يقومون بعملياتهم أمام الناس دون أن يهتز لهم جفن و لا يقومون بأية محاولة للهرب، و هذه الشجاعة الخارقة دفعت بالكثير من الشباب لأن ينتموا إليها، و سبب هذه الشجاعة هو تعاطيهم أحد أنواع الحشيش التي تجعلهم مغيبين عمليا عما يحيط بهم، و تأخذ الجماعات الحديثة من هذه الطائفة البأس و طريقة التنظيم, و قامت بتطوير أنظمة الجماعة بما يتناسب مع تكنولوجيا العصر الحديث وإشكالية الصراع[2].

---

[1]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص.ص 49 .50.
[2]- نفس المرجع السابق ص ص 52/50.

3– الوهابيين أو السلفيين : أسسها الإمام محمد بن عبد الوهاب أحد مؤسسي المملكة العربية السعودية, حيث تحالف مع عبد العزيز آل سعود و تم تقسيم السلطة بين الطرفين، حيث تؤول السلطة السياسية إلى آل سعود و الدينية إلى آل عبد الوهاب.

يعتمد المذهب الوهابي على ضرورة العودة للقرآن و السنة و التأكيد بضرورة العودة إلى سيرة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، و الجماعات الحالية تأخذ من هذا المذهب بعض الأشكال الظاهرية كإطلاق اللحية و الشعر و لبس الجلباب الأبيض القصير و حمل المسواك، تعتمد عليها أيضا كمصدر فكري مطلق لا يرضى بغير القرآن و السنة قانونا.

4– الإخوان المسلمين : رغم أن الشيخ حسن البنا هو المؤسس لهذه الحركة، إلا أن السيد قطب يعتبر الرجل الحقيقي الذي أعطى للحركة دفعا قويا، و يعتبر كتابه "معالم في الطريق" الذي أدى إلى الحكم عليه بالإعدام هو القاعدة الأساسية لتأسيس أي حركة إسلامية، و الواقع أن كافة الجماعات على اختلاف مذاهبها نشأت من رحم الإخوان المسلمين، دون أن ننسى الشيخ ابن تيمية الذي يعتبر مرجعا هاما لجميع المذاهب و خاصة بشأن التفسير لبعض الآيات و الأحاديث.

إن الأفكار و المعتقدات التي اعتمدت عليها هذه المذاهب حملتها بطون الكتب و انتقلت إلى أياد مختلفة لتصل إلى الجماعات الحالية التي أخذت منها ما تريد و حولتها إلى قواعد تتناسب مع طروحاتها ومصالحها و ترجمتها إلى مصادر فكرية تعتمد عليها.

هذه الجماعات الأخيرة مارست أعمال إجرامية عنيفة مدعية في ذلك بأنه جهاد من أجل ترسيخ قيم الإسلام، وأشهر ما قامت به هذه الجماعات حادثة المنصة التي ذهب ضحيتها الرئيس المصري أنور السادات و عدد كبير من الذين كانوا يشاركونه في الاستعراض العسكري، و الذي تأكد فيما بعد أن الجماعات الإسلامية هي التي كانت وراء ذلك خاصة جماعة "الهجرة و التكفير" التي خرجت هي ومنظمة الجهاد من رحم الإخوان المسلمين، هذه الأخيرة التي كان لها دور في تغذية اتجاه "العنف" الذي كانت تتبنى بذرته من البداية كإحدى المكونات الرئيسية في فكر الجماعة و لكنها كانت مستترة[1].

---

[1]- دليل عبد الكريم: جذور العنف لدى الجماعات الإسلامية، من كتاب الإسلام و السياسة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية الجزائر ص105.

لقد طل على العالم يوم مشهود حفرت أحداثه بعمق تاريخه في ذاكرة العالم بكامله، ففي التاسعة و الربع من صباح يوم الثلاثاء الموافق ل 2001/09/11 (بتوقيت نيويورك) انفجرت طائرة ركاب بوينج في أحد برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك، و بعد 18 دقيقة اصطدمت طائرة أخرى بالبرج الثاني في هجومين انتحاريين ...على إثر هذا أعلن الرئيس الأمريكي بوش في نهاية اليوم التالي أنه يشعر بالحزن والغضب، و كان قد صرح عقب الأحداث مباشرة أنه يتوعد المسؤولين عن هذه الأحداث بالعقاب ويشرع في تكوين جبهة دولية لمواجهة الإرهاب[1]، بلغ عدد القتلى و المفقودين في نيويورك حوالي 6 آلاف شخص و قدرت الخسائر المادية المباشرة الأولية بما يربو على 40 مليون دولار[2]، و منذ ذلك الحين و الحكومة الأمريكية تقود حملة حربية عالمية ضد الإرهاب، و لحد الساعة لم تنتهي من تحرير كل طاقاتها التدميرية، كما أن ربطها لهذه الأحداث بالإسلام جعل الأمور تتعقد أكثر بالنسبة للدول العربية و المسلمة، إذ أعطى الإرهاب لأمريكا شرعية أكبر في الهجوم على أي دولة اسلامية على غرار افغانستان بحجة القضاء على الارهابيين المتواجدين بها، كما أصبحت أمريكا بل كل الغرب ينظر نظرة نقدية للإسلام و لم يفرق بينه كعقيدة تاريخية و كونية و بين الاسلام الراديكالي، فما أصابها من دمار جراء الارهاب غير نظرتها و توجهاتها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية...إزاء العالم الاسلامي[3].

[1]- د. ماجد موريس ابراهيم: الإرهاب... الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص 18.
[2]- نفس المرجع السابق ص67.
[3] - George LEROU, Islam et islamisme après le 11 septembre, Le devoir, Montréal, Edition du jeudi 12 septembre 2002.

القسم الثاني التغير الاجتماعي في الجزائر

مقدمة

. التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل 1830

1. الاستعمار و وحشيته

الآثار التي خلفها الاستعمار:

- الاستيطان الفرنسي كعامل رئيسي في النزوح الريفي
- سياسة المحتشدات
- إغتصاب الأراضي و نزع الملكية العقارية
- بنية التخلف و إعادة التشكيل الاجتماعي
- تفتيت العلاقات الاجتماعية
- إغداق السوق بالنماذج الأجنبية

النزوح الريفي و ظاهرة النمو الحضري في الجزائر بعد الاستقلال

بعض النتائج المترتبة عن نزوح الأسرة الريفية

2 . التنمية

- اليد العاملة الريفية و التنمية
- القيم الثقافية للسياسة التنموية
- المدينة كمجال للصعود الاجتماعي
- الظاهرة الحضرية و صعود الفئات الريفية
- صراع الهويات و إعادة تشكيل الحقل الاجتماعي

3 . الإرهاب في الجزائر

- تطور الحركة الاسلامية
- حركة الدعوة و الأوساط الشعبية

- ظروف تصاعد وثيرة العنف
- إعادة تكوين المجال السياسي
- كرونولوجيا الانتخابات التشريعية
- بداية المشاكل مع الجيش
- الجماعات المسلحة بين صراع الزعامات و الارهاب الأعمى

التغير الاجتماعي في الجزائر

إنّ فهم طبيعة التغير الاجتماعي و كذا الوقوف على أسبابه يستدعي رجوعا واعيا و بصيرا إلى الأصول التاريخية لتشكل هذه الظاهرة، و بما أن تخصصنا هو أنتروبولوجية الجزائر المعاصرة فوجدنا أنه من البديهي أن نلتزم أكثر بذكر ما حدث في الجزائر من تغيرات على مدى عقود طويلة و لو أن التاريخ و الدراسات السوسيولوجية كثيرة في هذا المجال.

و كما تخلد في أذهاننا من خلال مقياس أنتروبولوجية الجزائر المعاصرة أن المجتمع الجزائري تأثر بقطيعتين اثنتين[1] أو بمسارين شاملين للتحول[2] توقفت عليهما ملامحه الأساسية: الاحتلال الفرنسي للجزائر والنهج التنموي الذي سلكته البلاد بعد الاستقلال، و لكن قبل هذا سوف نتطرق إلى تشكيلة المجتمع الجزائري قبل عهد الاحتلال حتى نتتبع معا كيف تشكلت ملامح التغير على مرّ الزمان.

التشكيلة الاجتماعية للمجتمع الجزائري قبل سنة 1830: حسب أغلبية المؤلفين تمثل "الجزائر الريفية" الواقع المهيمن قبل الاستعمار[3]، و هي خالية تقريبا مما يسميه البعض بالطبقات الاجتماعية على الرغم من وجود مزارعين و زعماء محليين مستّبدين متشابهين في وضعيتهم الاجتماعية مع إقطاعي أوروبا في نواح معينة، لكن هذه العناصر لا تشكل نظاما إقطاعيا أو نمطا إقطاعيا للإنتاج نتيجة توافر عنصرين جوهريين وقتها في الجزائر يفتقدهما الإقطاع الأوروبي، هما شدّة التضامن القرابي و عدم احتكار القوة المسلحة، إن الطابع الريفي كان هو المميز بكثرة في الجزائر مقارنة مع البلدان المجاورة إذ كان ثلاث أرباع السكان يعيشون في قطاع تقليدي ريفي[4]، أيضا عند دراسة النشاط الاقتصادي في الأرياف الجزائرية قبل حقبة الاستعمار يتضح لنا مدى هيمنة النشاط الزراعي و الرعوي عليه، فقد كانت نسبة السكان الذين

---

[1]- الذي كان يلقيه علينا أستاد غريد من خلال مقياس أنتروبولوجية المجتمع الجزائري المعاصر/سنة أولى ماجستير/ أن أول حدث هام بعد الفتح العربي الاسلامي هو سنة 1830 أي دخول المستعمر الفرنسي للجزائر الذي صقل (Façonné) المجتمع الجزائري من خلال الاصطدام الثقافي الذي وقع بين الحضارتين المتناقضتين، ثم التنمية كحركية اتخدتها الجزائر بعد الاستقلال.

[2]- سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول: التنمية و الثقافة، ترجمة: م.ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ص 273

[3]- د. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، جامعة باجي مختار- عنابة - الجزائر 2006 ص198

[4] -Mostefa BOUTEFNOUCHET : Système social et changement social en Algérie, Office des publications universitaires Alger sans date P 21

يمارسون هذه الأنشطة و الذين يقطنون الأرياف تتراوح بين 90 و 95 % من مجمل السكان[1] بالإضافة إلى المزارعين و مربي الأنعام حول المدن[2].

عاش سكان الريف الجزائري في وسط عشائري (قبلي) على أرض مارسوا فيها عملهم الزراعي على أسس تعاونية جماعية دون أن يكون في داخل هذا التنظيم تحديد ظاهر لحقوق الأفراد في ملكيتها[3].

فقد كان نظام الملكية في الريف، في عهد الدولة الجزائرية (قبل 1830) بسيطا يعتمد على العرف والعادة و القانون الاسلامي، و يقوم على أرض البايلك، و الأرض الجماعية (العرش) و أرض الحبوس والملكية الخاصة (الملك)، فأما أرض البايلك فهي الأرض الوحيدة التي كانت لها عقود تسجيل مثبتة في سجلات خاصة، و هذا النوع من الأرض ليست له قيمة في نظر الفلاح الجزائري، و قد سميت باسم "الباي" تميزا لها عن غيرها من الأراضي الأخرى، و النوع الثاني من الملكية هو الأرض الجماعية المشاعة (العرش) و تسود في المناطق التي استقر بها البدو و شبه البدو، حيث يمارسون فيها الزراعة و الرعي وتتميز بأن النمط الزراعي السائد فيها هو الملكية الجماعية للأرض، و هي الملكية السائدة لدى غالبية أفراد المجتمع الريفي الجزائري آنذاك و تمتد على مساحة واسعة، و تقوم باستغلالها مجموعات تعاونية تقوم بزراعتها عن طريق التعاون، أما أرض الوقف (الحبوس) فكانت وقفا على المساجد و المؤسسات الخيرية، و النوع الرابع و هو الأرض (الملك) التي يمتلكها الأفراد دون عقود ملكية واضحة، و هي ملكية تمثل في أساسها اتجاها جماعيا يقوم على التضامن العائلي و تحريم بيع الممتلكات كما أنه يلاحظ انه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[4]، كما أن وسائل الانتاج في جزائر ما قبل الاستعمار كانت مكونة من الأرض وأدوات العمل الزراعي في الأرياف، أما في المدن فشملت الأدوات الحرفية و الورشات العامة و بعض وسائل الإنتاج في المشاغل[5].

---

[1]- حسن بهلول. الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، و مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال. الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة بدون تاريخ ص 13

[2]- الدكتور نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998 دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة القبة الجزائر 2002 ص16

[3]- د محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر مرجع سابق ص 72.

[4]- نفس المرجع السابق ص 73.

[5]- بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962 ترجمة مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1979 ص26.

من هنا يجدر التساؤل، إلى أي قاعدة يمكن الاستناد عليها في تحديد نمط الإنتاج السائد في الجزائر قبل الاستعمار؟

إن نص ماركس يوفر دلالة على هذا النمط، حيث يقول: "إن الجزائر تحتفظ بأهم الآثار للشكل العتيق للملكية العقارية، حيث كانت فيها الملكية القبلية و العائلية غير المنقسمة أوسع أشكال الملكية انتشارا، حيث عجزت قرون من السيطرة العربية و التركية و بعد ذلك الفرنسية، عن تحطيم التنظيم المبني على الدم"[1] إن هذا النص يحدد خصوصية التكوين الاجتماعي الجزائري بالنسبة للمجتمعات الأوروبية وتكمن هذه الخصوصية في استمرار العلاقات السلالية للإنتاج، تلك العلاقات التي تعبر عن نفسها في الشكل القبلي و العائلي للملكية[2].

و هناك واقع آخر يتجلى عند الرجوع إلى نصوص ماركس، و الذي درس عن كتب المجتمع الجزائري، و هو تأكيده الصريح على أهمية التنظيم القبلي، لذلك لا عجب أن نجد عدي الهواري يؤكد على ضرورة الانطلاق من مفهوم "الجماعة القبلية" "la communauté tribale" عند دراسة التكوين الاجتماعي_الاقتصادي للجزائر في تلك الحقبة السابقة على التغلغل الاستعماري، فهي تُشكل حسب الهواري، الإطار الاجتماعي الذي يندرج داخله الإنتاج و التوزيع[3]، فالقبيلة حقيقة اجتماعية و اقتصادية و تاريخية لا يمكن إغفال وجودها عند دراسة البناء الاجتماعي لتلك الفترة.

أما بالنسبة للنمط العائلي فيقول مصطفى بوتفنوشت من خلال كتابه La famille (algérienne, Evolution et caractéristiques récentes) نقلا عن دراسات يشيد إلى أنها تطرقت للأسرة الجزائرية، أنها وضعت الميزات التالية:

1. الأسرة الجزائرية هي أسرة كبيرة أو أسرة ممتدة أو ما يطلق عليها ب "العايلة"، أين الكثير من الأسر الزواجية تعيش معا تحت سقف واحد، "الدار الكبيرة".

---

[1] -Karl MARX : Les sociétés précapitalistes, Ed ; CERM . p 384.

[2] -د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 188.

[3] -Addi LAHAOUARI. De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale. Ed. ENAL Alger 1985 P31

2. الأسرة الجزائرية هي أسرة من النوع الأبويpatriarcal، أين الأب أو الجد هو الرئيس الروحي للمجموعة الأسرية أين ينظم تسيير الممتلكات المشتركة، له مكانة خاصة تسمح له بالاستمرار و بالتحكم، و غالبا ما يكون ذلك بطرق مشددة.
3. Agnatique، الذرية أكثرها ذكورية، كما يتبع السلالة الأبوية و المرأة أو الأم تدخل ضمنها، أيضا الإرث يتداول في خط الأبوة، من الأب إلى الابن الأكبر منطقيا من اجل المحافظة على ملكيتهم الجماعية.
4. الأسرة الجزائرية غير مجزأة، الأب متكفل بأبنائه (البنات يتزوجن) و أبناء أبنائه، و أبناء أبناء أبنائه، النسل الذكوري لا يغادر أبدا المنزل الكبير، مكونين العديد من الخلايا من أزواج وأبنائهم[1].

كما يضيف في كتابه (Système social et changement social en Algérie) أن النمط التقليدي و القروي (الحالي) للعائلة الجزائرية قديم جدا، فقد سُجّل قبل العهد المسيحي من قبل كتاب لاتنيين حيث قاموا بوصف العلاقات العائلية و الميراث عند وفاة الأب أين يحوّل هذا الميراث إلى أكبر أفراد العائلة، و بين تلك الفترة و الفترة الحالية على الأقل بداية القرن العشرين لم تُسجل هناك تحولات في هذا النظام الخطي أين السلطة تتبع الخط الأبوي لعرش العائلة.
و يضيف أن منطق العائلة التقليدية الجزائرية رغم أنه يعود إلى 2000 سنة إلا أن قدوم الإسلام إلى إفريقيا لم يُغير بنية العائلة التي بقيت محافظة على نمطها، و الواقع المهم هو أن العرب الذين قدموا إلى إفريقيا بنمط بنيوي اجتماعي كان اقرب إلى النمط المغاربي لذلك لم تلاحظ تباينات كبيرة[2].

نستخلص من كل هذا بأنه مادام المجتمع الجزائري يمثل نسبة 95% مجتمع ريفي، و أنه فقط 5% من السكان كانوا يعيشون في المدينة[1] فإنه لمن الطبيعي أن تكون الثورة الجزائرية "شعبية" و أن يكون الريف هو الأصل فيها و أن تكون "الوطنية" متأصلة في البوادي و الأرياف[2]، فحتى زعماء المقاومة

[1] -Mostefa BOUTEFNOUCHET : La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, Op. Cit P 38
[2] -Mostefa BOUTEFNOUCHET : Système social et changement social en Algérie, Op. Cit P 16

وإطارات جيش الأمير عبد القادر و خلفائه الذين كانوا يقيمون في المدن المتحضرة العريقة، بل حتى القضاة أنفسهم كانوا من أهالي البادية و سكان الجبال و من الأرياف بصورة عامة[3].

و قد عبّر مصطفى الأشرف عن ذلك خير تعبير حين قال: "إن الوطنية القائمة على الدفاع عن حياض الوطن كانت بدون منازع ريفية المنشأ ثم حلت محلها فيما بعد القومية الناشئة في المدن ...كانت أجهزة الاستعمار قد أخذت تستقر و تعزز من مواقعها بين الدواوير و القرى و بذلك تأتّى لها أن تتحكم في سكان البوادي و أن تنزع عنهم وسائل المقاومة و أن تقوم بالتفرقة بين القبائل و العشائر، و بما أن السواد الأعظم من الجزائريين كانوا آنذاك يعيشون في البوادي و يتعاطون الفلاحة، فلم يكن من الممكن الاعتماد في ميدان الكفاح على سكان المدن بحكم قلة عددهم"[4] لذلك كان الاستعمار الفرنسي متسلطا على البوادي أكثر من المدن أين صادف مقاومة أشد و أعنف كان كل همه القضاء عليها[5].

وحشية الاستعمار:

نحن نشاطر أمين معلوف الذي عبر عن ظاهرة العنف في أوساط الحركة الاسلامية الجزائرية برؤية ثاقبة حينما قال: "يمكنك أن تقرأ عشرات المجلدات الضخمة عن التاريخ الاسلامي منذ بدايته، فلا يمكن أن تفهم ما يجري في الجزائر، و لكن اقرأ ثلاثين صفحة عن الاستعمار، و تصفية الاستعمار و ستفهم أفضل"[6]، إذ لم يعرف التاريخ المعاصر ظاهرة استعمارية كالظاهرة الاستعمارية التي عرفتها الجزائر، كما أن الإنسانية الحديثة لم تتعرض لممارسة عنيفة كالتي عرفها المجتمع الجزائري، خاصة أن الاستعمار الفرنسي لم يكتفي باحتلال الجزائر و سلب ثرواتها، و إنما حاول طمس معالمها القومية و تفكيك بنيتها الثقافي[7].

و لقد تحدث إيديولوجيو الاستعمار الفرنسي عن رسالتهم الحضرية، أنهم يحملون الحضارة و الثقافة والحياة الجديدة إلى الشعوب الفقيرة المحتاجة، فها هو دوبرمون يخاطب جنوده بعدما استولى على مدينة

---

[1] -Idem. P 21

[2]- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983 ص 75.

[3]- نفس المرجع السابق ص81.

[4]- نفس المرجع السابق ص77.

[5]- نفس المرجع السابق ص 81.

[6] -Amin MALOUF, Les identités meutrières, Paris, Ed Grasset, 1998 P90

[7]- د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص.ص 157. 158.

الجزائر و يقول لهم: "لقد جدّدتم عهد الصليبيين"، بل هناك ما هو أبلغ من هذا الكلام إذ كتب بوجولا و هو رحالة فرنسي وثيق الصلة بالماريشال بيجو، كتب في سنة 1844 مذكرات عن رحلته ينوه فيها برسالة فرنسا التبشيرية في الجزائر، و قد أورد وصفا لما دار بينه و بين بيجو من حديث: "قال لي الماريشال بيجو يوم قابلته منذ سنتين في مدينة الجزائر: "ماذا جئنا نعمل في إفريقيا؟ فأجبته لكي نواصل العمل الذي بدأه جودفروي...و لويس السابع و سان لويس" و قال إن الحرب التي تقوم بها فرنسا في إفريقيا إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية"[1] و أضاف نفس المتحدث في مكان آخر قائلا:" أن الله من أسمائه أنه إله الجيوش و إله المعارك و المجتمعات لا تتقدم إلا بالدماء و الدموع"[2].

لذلك وحشية و عنف المستعمر اتجاه المجتمع الجزائري لم تحده حدود، و كيف يكون له حدود و كان من أهم أهدافه إبادة الشعب الجزائري و إحلال شعب آخر محله، إن حرب الإبادة بنتائجها المباشرة وغير المباشرة أدت إلى هلاك الملايين من السكان كان ضحاياها بالدرجة الأولى سكان الأرياف الذين أهلكتهم المجاعات و أعمال التخريب و المعارك الطاحنة و التشريد[3].

هذه الأعمال التي قام بها الجيش الفرنسي أُعتبرت من أفضع الأعمال في تاريخ البشرية كلها، إذ كان هذا الجيش أحسن جيش في أوربا و أقواها و أكثرها انضباطا، لكنه ما لبث أن تحول خلال سنوات إلى جيش جرار من جنود ليس لهم من هدف في أغلب الأحيان سوى تدبير عمليات السلب و النهب وشنّ حملات الإرهاب.

إن الحرب ضد الجزائر قام بها ضباط محترفون لكنها غالبا ما تجاوزت هدفها الأساسي و الدليل على ذلك ما كتبه القبطان كلير: "إن الحرب التي نقوم بها اليوم في الجزائر حرب استثنائية ...فلا تُتبع فيها القواعد المقررة في الحروب الكبرى و الصغرى و الانضباط بين الجنود قليل و التكوين العسكري يكاد يكون مفقودا و كل ضابط يتصرف كما يريد..." ثم يمضي هذا الضابط متحدثا عن أصل هؤلاء الجنود و أين كانوا في فرنسا: "لابد من الاعتراف بأنني كثيرا ما واجهت صعوبات مع الجنود الذين تتألف منهم سريتي، فأصل هؤلاء الجنود كما لا يخفى عليكم من السجون و من حثالات الجيش"[4].

---

[1] -POURJOULAT: Voyage en Algérie, SME, SD, Ed PP 285.288.

[2] -Ibid, P 298

[3] ـ مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، مرجع سابق ص 23.

[4] ـ نفس المرجع السابق ص.ص 110. 111.

و لقد كتب الجنرال شانغارنيي متحدثا عن جنوده الذين خرجوا في عملية عسكرية غربي سهل متيجة: "لقد وجدوا خير تسلية لهم في الغارات المتكررة التي كنت أشنها في الشتاء ضد القبائل المناهضة لنا..."[1].

إن هذه الممارسات العنيفة لا تبدو غريبة إلا من حيث الظاهر، لأنها تكشف عن الرغبة المسيطرة على نفوس العسكريين و هي نيل المجد و إخضاع السكان الأصليين، إنها حرب من أجل الحرب،كما صارت هواية لا واجبا، و مما لا شك فيه أن تلك العقلية العسكرية قد غلبت عليها النزعة العدوانية الوحشية إلى درجة أن التسمية شبه الرسمية التي أطلقها القائد مونتنياك على جنوده و هي مشاة الموت أو تلك التي أطلقها بيجو الطوابير الجهنمية[2].

التغيرات الاجتماعية في الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي:

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر استعمار إسكان و ليس مجرد استعمار استغلال، و نتيجة لهذا انتقل عدد كبير من الأوروبيين و استوطنوا الجزائر، فقسم كبير من سكان منطقة متيجة الخصبة هجروا أراضيهم و اتجهوا غربا إلى وهران، و استمر نزوح الجزائريين عن أراضيهم حيث اتجهوا هذه المرة نحو الجنوب إلى الصحراء، و قد ساعد ذلك على استيلاء الأوروبيين لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية التي كانوا يملكونها و التي كانت نتيجتها أن فقد الجزائريون 45% من أراضيهم، و سواء كان فقدان الأرض نتيجة فرض أو اختيار فإن النتيجة كانت واحدة في جميع الحالات هي تقلص إنتاج الأرض[3]، و قد سهل هذا الأمر ما قامت به إدارة الاحتلال من خلال سَنّها لعدة قوانين و مراسيم ليتم لها القضاء على الملكية الجماعية القبلية، ثم أسندت هذه الأراضي لأفواج المعمرين الوافدين من أوروبا.

بدأت الآليات القانونية التي نجحت في تفكيك البنية الاقتصادية الجزائرية السابقة بإصدار مراسيم وتشريعات منذ 1832 إلى ما بعد الحريب العالمية الثانية، و كان هدفها في بداية الأمر تصفية الطابع لملكيات الأراضي، حيث طالت في أول الأمر أراضي القبائل الثائرة، ثم انتقلت إلى أراضي الرعي و البور

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة و المجتمع، مرجع سابق ص.ص 111. 112.
[2]- نفس المرجع السابق ص.ص 113. 114.
[3]- نفس المرجع السابق ص 75 .

التابعة لأراضي العرش[1]، إلى جانب ذلك قامت السلطة الاستعمارية بتأميم أراضي الوقف، تحطيم الملكيات الخاصة التابعة للأهالي.[2]

لتليها قوانين و تشريعات و تدابير أخرى، لكنها كلها لم تكن لترضي شراهة المعمرين، و هذا ما عبر عنه المجلس الأعلى للدولة عام 1911 بتأكيده على أن المعمرين يشكون من قلة الأراضي، و تأسيسا لذلك جاء قانون 1926 ليحقق هذا الطموح و يشبع شهيتهم إلى الأراضي[3]، و لذلك اعتبر البعض هذا القانون أكثر فرنسة و عدائية و استفزازا للأهالي، حيث نص على مشروعية الدولة على مسح و فرنسة أراضي القبيلة أو الدوار إذا ما اقتضت مصلحة الاستعمار ذلك[4].

هكذا أدّت هذه السياسة إلى تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا في استقرار السكان إذ أصبح الريفيون لا يستطيعون العودة إلى أراضيهم السابقة، و هناك الكثير من أصبح خمّاسا بعدما كان مالك أرض، مما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية و التضامن الاجتماعي في الريف، و كان ذلك بداية لظهور "الفردية" في الإنتاج الزراعي.

النزوح الريفي و أثره على بناء الأسرة الجزائرية:

النزوح الريفي لا يمكن أن يكون مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فحسب و إنما يصاحب هذا التغير تغيير في المهنة، فالمهاجر الريفي عند نزوحه إلى المدينة يُهمل الأرض أولا ثم يتجه إلى ممارسة أنشطة أخرى في المدينة، لذلك بعد أن قامت السلطة الإستدمارية بتحطيم البنيات الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع الجزائري تمكنّت أخيرا من التحكم في زمام المجتمع، و أيضا بعد الاستيلاء على أخصب الأراضي أصبح العامل الريفي يفقد كل قدرة على تحسين أوضاعه بل أصبح يتحرك ضمن آليات رسمتها له السياسة

[1]- حسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، و مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، مرجع سابق ص23

[2]- و قد أشار "دي توكفيل" DE TOCQUEVILLE في تقرير مشهور له عام 1847 إلى عمليات المصادرة بقوله: "لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال _أموال المؤسسات الخيرية، التي غرضها سد حاجات الإحسان و التعليم العام_، و ذلك بأن حولناها جزئيا عن استعمالاتها السابقة، و انقصنا المؤسسات الخيرية، و تركنا المدارس تتداعى، و بعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا، و توقف انتقاء رجال الدين و رجال القانون و هذا يعني أننا جعلنا المجتمع الاسلامي أشد بؤسا، و أكثر فوضى، و أكثر جهلا، و أشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا" أنظر أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، بيروت، منشورات عويدات 1985، ص13/ص36

[3] -Ahmed HENNI, La colonisation agraire et le sous développement en algérie, Alger, SNED 1973 P 49

[4] - Idem p48

الاستعمارية، فأجبرته على التنقل من أجل العمل لبعض الأيام في مناطق معينة تحت تأثير الفقر و دفع الضرائب المسلطة عليه نقدا و هي عملية أثقلت كاهل الفلاحين[1].

ففي سنة 1954 على سبيل المثال كان الذين يعيشون في بطالة يشكلون حوالي 30% من السكان الذكور الحضريين و الذين هم في سنّ العمل[2]،هذا الوضع الاجتماعي جعل اليد العاملة الريفية في حركة دائبة بين المدن و السهول و بين المناطق الفقيرة و الجبلية أين كانت متجهة أساسا نحو المراكز الحضرية الكبرى و ليس للمدن الصغرى أو المراكز الحضرية الصغرى[3].

انعكاسات النزوح الريفي على العامل الريفي: يقول محمد بومخلوف أن البطالة و الفقر و اكتساب شبه تقاليد هو أكثر ما ميز وضعية العامل الريفي بعد نزوحه و هو الأمر الذي بقي مستمرا حتى بعد الاستقلال، بالإضافة إلى هذا هناك ظروف الثورة التحريرية التي كان لها كذلك انعكاساتها الخاصة فيما يتعلق بالسياسة التي اتخذتها فرنسا فيما يخص إنشاء تجمعات سكانية أطلقت عليها اسم: " Regroupements de population ".

كانت هذه **المحتشدات** من بين أكثر ما عانى منه المجتمع الجزائري الريفي إبان الاستعمار، و هي السياسة التي اتخذتها فرنسا من أجل خنق الثورة و مراقبة السكان عن كثب و ذلك عن طريق ترحيلهم إلى تجمعات سكانية أنشأت خصيصا لتجميعهم فيها، لذلك ظهرت تجمعات سكانية كوخية في المدن و السهول مثل العاصمة و أطراف وديان سهل متيجة[4]، بعدما قاموا بحرق المداشر و تدمير آلاف القرى الزراعية المنتشرة في الجبال التي كان يأوي إليها الثوار و تجميع سكانها في محتشدات، و لعل هذه السياسة هي أكثر الحقائق التي تحدث عنها بيار بورديو و عبد المالك صياد في كتابهما LE DERACINEMENT حين وصفا تلك الاضطرابات التي حدثت للمجتمع القروي الجزائري بين سنتي 1955 و 1962 بسبب سياسة المحتشدات التي أقيمت آنذاك أنها الأكثر عمقا و تأثيرا

[1]- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة و المجتمع، مرجع سابق ص 85.

[2] -Pierre BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie, Presses universitaires de France, Paris 1974 p 58.

[3] - Pierre BOURDIEU : travail et travalleurs en Algérie 1964 p 361.

[4]- محمد بومخلوف: التصنيع و امتصاص اليد العاملة الريفية، مرجع سابق ص 164.

على المستوى البعيد[1]، و هو الأمر الذي تحدث عنه أيضا بوتفنوشت إذ قال أن كلمة Déracinement هي أفضل تعبير و وصف لما مر به سكان الريف ابان الفترة الاستعمارية[2].

في هذه المرحلة لم يكن همّ العسكر سوى إفراغ المناطق التي يصعب عليهم مراقبتها دون التفكير في إيوائهم أو تنظيم تنقلاتهم، هؤلاء الفلاحين المنزوعين "Arrachés" من سكناتهم الأصلية أُسكنوا بمراكز غير سوية لم يراعوا فيها نموذجهم التقليدي[3] مما جعلهم يعيشون بؤسا ماديا و معنويا (عقلي) في هذه التجمعات، إذ منذ البداية كانت هذه الترحيلات الفوضوية تحدّها الأساليب الردعية العنيفة[4].

لقد كان هذا التجميع الكثيف للسكان بمراكز قريبة من مراكز العسكر يهدف إلى السماح للجيش بمراقبتهم مباشرة و تحكيم قبضته عليهم (خوفا من أن يساعدوا جنود الجبهة عن طريق تزويدهم بمعلومات، إرشادهم، مساعدتهم بالمؤن، إيوائهم...) و كل من كان يبقى في "المناطق المحرمة" يعتبر متمرد و يتوجب القضاء عليه، في أغلب الأحوال طردهم كان عن طريق الإكراه إذ كان العسكر يطبّق وبطريقة منظمة سياسة الأرض المحروقة: حرق الغابات و حرق مصادر المدخرات و الماشية، كل الطرق طُبقت حتى يتخلى الفلاحين عن أراضيهم و سكناتهم[5] و بالفعل فلم يكن أمامهم إلا ترك أرض الآباء و ترك مصدر رزقهم الوحيد. و لم يكن من شيمهم أبدا الاستسلام، فالمقاومة التي اتصف بها التنظيم الاجتماعي الفلاحي كانت قوية بحيث منعت سياق البروليتاريا من التحكم بها و أيضا من بروز العامل الزراعي كبروليتاري حر. إن رفض الفلاح المملوك (المنزرع الملكية) المدمر و المستأصل الإستسلام للمعمرين من أن يبيع جهد عمله اعتبروه كحجرة عثرة في وجه التقدم، هذا التقدم الذي كان يهدف إلى تحويل الفلاح المنتمي إلى العلاقات العشائرية إلى عامل زراعي، مولدة بذلك نمط جديد من الروابط الاجتماعية هدفها فرض ثقافة غريبة، كما أن مقاومة البروليتاريا عكس مقاومة من نوع آخر هي مقاومة المثاقفة[6].

---

[1] - Pierre BOURDIEU Abdelmalek SAYAD : LE DERACINEMENT, Ed de Minuit 1964 P 11 .
[2] - Mostefa BOUTEFNOUCHET : La culture en Algérie, mythe et réalité, Société Nationale d'Edition et de diffusion ; Alger 1982 P.P 45.48.
[3]- Idem, P.P 26.27
[4] - Idem, P 12
[5] - Idem, P 11
[6] –Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles ; de la résistance à la prolétarisation à la conquête de l'identité. Thèse doctorat 3eme cycle sociologie du travail, Paris 1987. P 07.

هناك من صنف سياسة المحتشدات هاته " كآلة حرب" في مقدورها "تشتيت القرية" أو بأنها سياسة زراعية مخططة تطمح إلى تحويل الملكية المشتركة إلى عائدات فردية، و فعلا أدّى ذلك بكل تأكيد إلى تفكيك و تجزئة الوحدات الاجتماعية التقليدية محطمة بذلك توازن اقتصادي أين كانت فيه الملكية القبلية أو العشائرية تشكل أفضل حماية، في نفس الوقت سهلت للكولون الأوروبي الاستيلاء على أفضل الأراضي، إذ أن أكبر القوانين العقارية كانت وظيفتها توفير الشروط الملائمة لتطوير اقتصاد عصري مُؤسس حول المؤسسة الخاصة و الملكية الفردية إذ أن التدخل القانوني كان يشير إلى تحويل الاقتصاد، لكن الوظيفة المستترة أو الحقيقية لهذه السياسة كانت أبعد، أولا: التجريد من الحقوق بطريقة قانونية تسمح للمعمرين بالاستيلاء على الاقتصاد و تفيدهم بإدخال تفكير جديد و غريب على عقلية المجتمع الفلاحي، ثانيا: تشتيت الوحدات التقليدية "القبيلة مثلا" و التي كانت تمثل روح المقاومة ضد الاستعمار و التي نتجت بطبيعة الحال من خلال تحطيم الأسس التقليدية التي كانت تجمعهم[1].

فيما بعد تأكد أكثر أن سياسة التجميع هاته لم تكن النتيجة الحقيقية و البسيطة للترحيل فقط و إنما الهدف المباشر لانشغالاتهم و أيضا أصل سياستهم المخططة، و مع أن قرار مرسوم سنة 1959 قضى بتحريم ترحيل السكان بدون موافقة السلطات المدنية إلا أنّ التجمعات تضاعفت: ففي سنة 1960 عدد الجزائريين المنتقلين وصل إلى 2157000 أي ما يعادل ربع السكان الكلي، ناهيك عن التجمعات نأخذ بعين الاعتبار النزوح نحو المدن الكبرى، هذا التنقل للسكان الذي قال عنه بورديو و عبد المالك صياد أنه كان من أكبر التنقلات قوة و عنفا التي عرفها التاريخ[2].

كما أن سياسة التجميع بالمحتشدات لم تزد إلا إفقار الطبقة القروية أو الريفية بالخصوص،كما زادت من تبني سلوكات جديدة في الوقت الذي كانت تقوم فيه بتحطيم التوازن الاقتصادي الوقتي و تفتيت الوحدات الاجتماعية التقليدية، أيضا زادت من سرعة الهجرة أو الفرار (Exode) نحو المدن إذ لم يكن لدى هذه الجماعات ما تخسره[3].

---

[1] -Idem, P16

[2] -"ce déplacement de la population est parmi les plus brutaux qu'ait connus l'histoire", Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD : Le Deracinement, Op. Cit . P 13

[3] -Ibid, P 21

أيضا ظاهرة التغريب التي حدثت عن طريق التجميع تضاعفت أكثر مع التحضر و لم تستطع إلا التعبير عن تحولات في السلوك الاقتصادي في نفس الوقت الذي ظهر فيه تنوع في الحاجيات خاصة بالنسبة لأولئك الذين فرّوا إلى المدينة، إذ أن التواصل مع المجتمع الحضري طور الوعي لديهم بأن هناك اختلاف أو تباين بين طريقة العيش في المدينة و طريقة العيش في القرية التي تلازمت مع نقص الغداء، الفقر في الوسائل الطبية و المعدات المدرسية...[1]

لقد كان الاستعمار يرفض الاعتراف بثقافة الجزائر الأصلية و أراد فقط منحهم ما يجب أن يكونوا عليه، أي على صورة الأوروبي متجاهلين عن قصد هويتهم الحقيقية و أصالة إنسانيتهم الخاصة بهم، المنتمية إلى ثقافة خاصة كانوا جاهلين لقوتها و ضعفها أصلا، و أنه بإمكانها تحطيم نظامهم الاستعماري ...هذا النظام الذي حطّم الاقتصاد الريفي و قاد المجتمع التقليدي إلى التلاشي أين عكس كل هذا النتائج المباشرة لسياسة التجميع[2].

إن أهمية تحديد ملامح اللحظة التاريخية و ملابساتها التي صاحبت استعمار فرنسا للجزائر عام 1830 تكتسي خصوصية سوسيوتارخية لذلك وقفنا عليها، ذلك أن المستعمر قد حاول بوسائل عنيفة أن يعيد تشكيل العلاقات الاجتماعية في الجزائر وفق تطور الرأسمالة الأوروبية و تحقيقا لأغراضها.

و قد كان يملك الوسائل الكافية للقيام بهذه المهمة، بما في ذلك المعرفة السوسيولوجية و قوة السلاح و مركزية السلطة و مع ذلك لم تكن إعادة التشكيل هذه عملية سهلة لأن الواقع الجزائري كان يخضع لقانونيته الخاصة، و كان لزاما على المستعمر أن يفهمها اولا تمهيدا لمحاولة التأثير فيها من الداخل بتحريك عناصرها الخاصة نفسها و توجيهها لخدمة مصالحه[3].

اغتصاب الأراضي و نزع الملكية العقارية

إن حقيقة تهديم البنيات الاجتماعية–الاقتصادية، الذي تسبب فيها دخول الجيش الاستعماري و توغله داخل البلاد أثناء عقود طويلة، أعطى على التوالي للأقلية الأوروبية و للسوق الفرنسية موارد مختلفة و يدا عاملة رخيصة الثمن، لكن مثل هذا المسار كان قبل كل شيء نتيجة لاغتصاب أراضي الجماهير الريفية

[1] -Ibid, p 22
[2] -Ibid, p25
[3] - Jaques BERQUE: Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine, ANNALES, ESC 1956 P.P 50.175.

بصفة جماعية[1]، و اغتصاب الأراضي هذا الذي اكتسى أشكالا مختلفة و أخذ أبعادا كبيرة لم يكن دوما سهلا و لا نابعا من استسلام، فلم يكن ممكنا إلا بموجب أعمال عنيفة و إجراءات تعسفية و بعد إصدار مجموعة قوانين قاسية تخدم مصلحة المستعمر[2].

كما أن النزع العنيف للملكيات العقارية الجماعية شكّل الخطوة الحاسمة في تاريخ الريف الجزائري عن طريق تدمير مرتكزات المنطق الداخلي للتوازن الاجتماعي و تفكيك القبائل، إذ جاء قرار مجلس الأعيان لعام 1863 الذي وزّع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى الدوار، ليفكّك إطارا اجتماعيا، كان لانهياره مضاعفات ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على المستوى الإنساني و النفسي أيضا، كما أن عملية التقسيم الفردي للأرض ساهمت في الانتقال من توازن اقتصادي كان يضمن لوحده الملكية العامة للأرض، إلى اللاتوازن البنيوي المولد لحالات الجمود الاقتصادي و الاجتماعي.

و منذ اللحظة التي بدأ فيها الاستعمار تطبيق سياسة نزع الملكية العقارية الفردية عند الجزائريين بغرض تسهيل تملك المعمرين، باتت القطيعة في التوازن الاجتماعي أمرا لا مفر منه، حيث شكلت القبيلة العائق الأساسي في وجه تحقيق هذه الأهداف، إنها عائق أمام التوسع الاستعماري[3]، لكن رغم ذلك استفادت من الكثير من الاستثمارات الزراعية التي خصصتها فورا لأولى المعمرين الوافدين من فرنسا بهدف إبقائهم في الجزائر، لذلك كان طابعها عنيفا و قد أحسن أ. لقجع عبد القادر حين وصفها بأنها آلة حرب ضد الفلاحة القروية أو العشائرية[4]، كما يضيف في مقام آخر أن هدف هذه السياسة كان "تحرير" الفرد الجزائري و جعله "انسان عاري"، من خلال اخضاعه لعقلية اقتصادية جديدة أتى بها الرأسمال الاستعماري[5].

أيضا أن ثقافة اللاانقسام التي تميز بها اقتصاد الجزائر أزعج المستعمر و أعاقه، لذلك بدأت سياسته بالتخطيط لهذا اللاانقسام من أجل القضاء على الملكية العامة للأراضي و تمكين المعمرين من الاستفادة منها[6].

---

[1]- د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 158.

[2]- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة و المجتمع مرجع سابق ص.ص.12. 17.

[3]- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ط1. بيروت 1983 ص.ص 59 .66.

[4] -Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles ; de la résistance à la prolétarisation à la conquête de l'identité. Thèse doctorat 3eme cycle sociologie du travail, Paris 1987. P2.

[5] -Idem, P 35.

[6] -Idem, P 37.

و بالتالي، لعبت التشريعات العقارية الاستعمارية دورا حاسما في "تغيير أسس المجتمع الجزائري" لأنها عممّت الملكية الفردية و شجعّت المبادلات النقدية و أفقدت بالتالي التوازن الاجتماعي الذي كانت تنسجه القبيلة، و ذلك دون نشوء روابط أخرى من تلك العلاقات لتملأ الفراغ، هكذا عانى المجتمع الجزائري من ظاهرة إزالة المجموعة الاجتماعية و التي شهدت بالتالي ارتدادا تاريخيا.

و لأن كل إزالة للمجموعة تتضافر بسيرورة نزع الطابع الإنساني، انحصرت العلاقات الاجتماعية في حدود العلاقات القرابية و لم يعد المجتمع ذلك الكل الهرمي بل مجموعة من الأفراد المضافين إلى بعضهم البعض، كما لا يعني الدخول في الدائرة النقدية الذي أشرنا إليه من قبل دخولا في الاقتصاد الرأسمالي المتطور، بالإضافة إلى هذا فإن إضفاء الطابع النقدي يحوّل اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي و يجعله تابعا للاقتصاد الرأسمالي المتطور أين يفرض عليه معايير التبادل و احتياطا لقوة العمل المتوفرة[1].

لقد كان توازن المجتمع التقليدي الأصلي توازنا بين الاستهلاك و الإنتاج أما قطيعة التوازن فعبرت عن نفسها بالعجز عن تأمين الحاجات الأساسية، و من هنا نشأت المجاعات و نقص التغذية، و كانت أولى التجليات العنيفة لقطيعة التوازن (أزمات 1845-1867-1868) أين بات المجتمع التقليدي بعد هذه الأزمات مطبوعا بلا توازن دائم و بتوترات بنيوية و بأزمة كامنة تشكل عوارضها عوارض التخلف الاقتصادي[2].

بنية التخلف و إعادة التشكيل الاجتماعي: أدّى الاضطراب الاقتصادي الذي سببه الاستعمار بواسطة ممارساته العنيفة أثره بشدّة على أنماط حياة المجتمع الجزائري التي حوصرت في أمكنة محددة، سواء كانت من البدو أو نصف البدو، كما ضيّق الخناق عليها إن كانت حضرية أو نصف حضرية مجبرة جراء ذلك على إجراء تغيير في نمط عيشها[3].

---

[1]- د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 191.
[2]- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق ص.ص 114. 126.
[3] - د. علي سموك إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 192.

ارتكز اقتصاد الجزائر المستعمرة في فترة ما بين الحربين على صناعة إستخراجية و تحويلية و على زراعة تتميز بازدواجية ظاهرة بين حديث و تقليدي موجه للاكتفاء الذاتي، علاوة على ذلك تحول عدد كبير من صغار الملاكين إلى خماسين على أرضهم بعد أن خضعوا للممارسات الربوية[1].

و مع أن المستعمر كان يملك من الإمكانيات ما يجعله يستثمر بطرق وبوسائل متنوعة و متطورة تخدم سياسته و تخدم مستعمرته إلا أن ذلك لم يحدث قط، و إذا تسائلنا حول لماذا يرفض الرأسمال العالمي الخاص عامة أن يستثمر في المستعمرات؟ فإن التفسيرات الأكثر انتشارا و التي نجدها عند الكثير من المؤلفين الماركسيين هي بشكل عام كالتالي: لا تملك المستعمَرة المسيطر عليها اقتصاديا و سياسيا أدوات تصنيعها أي أنها لا تمتلك ثرواتها الخاصة بها، هذا من جهة أما من جهة أخرى، فإن تصنيعها يجعلها قادرة على منافسة صناعة المتروبول الخاصة و أن قوة العمل يمكن أن تصبح عرضة لاستغلال عنيف، هكذا إذا يجري بشكل عام تفسير تجميد القوى المنتجة في البلدان المتخلفة[2].

من جهته يصف بن أشنهو رأسمالية المستعمرات بالشكلية حيث يقول:" أن يكون الأمر، كما يبدو في أوروبا حيث الرأسمال الصناعي هو الذي يستغل مجموعة من الأفراد، فإن الرأسمال التجاري هو الذي يستغل قوة العمل غير المأجورة، و من جهة المنتجين المباشرين يُستغل الرأسمال التجاري عمليا كرأسمال مُستغل من خلال تحديد أسعار المنتوجات، و نظرا لحالة التشتت عند الفلاحين يحول الرأسمال التجاري المنتج إلى وضعية البروليتاريا".

على العموم يصف بن أشنهو الأسباب التي أنتجت التخلف في الجزائر كما يلي:

1- تحويل القيمة المحققة بواسطة الزراعة.

2- غياب الصناعة.

3- سيطرة زراعة الاكتفاء الذاتي.

4- تحويل القيمة[3].

---

[1] ـ نفس المرجع السابق ص 194.

[2]- عدي هواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، مرجع سابق ص.ص 131. 151.

[3] -Abdellatif BENHACHENOU: La formation du sous développement en Algérie, Ed OPU, Alger 1976 P.P 131 144 .

و بالتالي، لقد أنتج النظام الاستعماري المواطن البلدي الذي عرّفه بيار بورديو، فأصاب بقوله حين قال: "إنه الفرد المنفصل عن قبيلته و الذي يحافظ –عندما يجد نفسه في دائرة الاقتصاد الرأسمالي و المنافسة الفردية– على نمط حياة و تفكير لا معنى لهما داخل الإطار الاجتماعي القديم"[1].

هذا النمط في الحياة و التفكير الذي تكلم عنه بورديو كان من الممكن أن يزول بعد بضعة أجيال لو أن الرأسمالية الاستعمارية كانت قد أرست البناء التقني الصناعي الذي ميّز المراكز الحضرية الكبرى مثلما حدث في أوروبا بما أنه قد جرى تدمير المجتمعات الزراعية في أوروبا بنفس العنف الذي حصل في المستعمرات (نزع الملكيات، ربا، ضرائب نقدية، تسول و تشرد)، إلا أن تراجع المجتمع الريفي في الحقبة الاستعمارية إلى زراعة الاكتفاء الذاتي لم يحدث نظيره الإيجابي على غرار أوروبا، و بالتالي تفككت علاقات الإنتاج القديمة بدون أن تُستبدل بعلاقات اجتماعية أخرى أرقى، وبذلك تحّول قسم زهيد من السّكان إلى عمال زراعيين دائمين و موسميين أو إلى يد عاملة غير متخصصة تعمل في بعض ورشات الأشغال الكبيرة، رغم أن القسم الأكبر من السكان بقي في الريف مداوما على شكل متدن من أشكال العلاقات الاجتماعية[2]، لذلك لم يكن تدمير الاقتصاد التقليدي نتيجة تراكم تبدلات كمية داخلية بل تم بفعل عوامل خارجية، دون أن تؤدي هذه العوامل إلى خلق حالة اجتماعية أرقى نوعا ما.[3]

تفتيت العلاقات الاجتماعية:

إن نسق الإنتاج ليس مجرد ترتيب تقني و اقتصادي لمتغيرات مادية بل هو نسق اجتماعي أيضا، أو هو بالأحرى جانب أساسي من النسق الاجتماعي، لذلك يشكل النسق الزراعي المشترك في كل أرض زراعية أساس وحدة نمط حياة كل الجماعة، بالتالي....فإن الاضطرابات التي أدى إليها الاستعمار انعكست في التغيرات العميقة لأنساق الزراعة الاستعمارية . إثر إعادة تنظيم الملكية العقارية. و منه إلى نمط الحياة بالدرجة الأولى.

و الحال أن التغير الذي أصاب أبناء الجبال، في بعض أنساق الإنتاج الزراعي و الأنماط الزراعية، فإنه قد أصاب سكان السهوب بشكل كبير و عنيف، حيث يشير بورديو إلى هذا الأمر و يتحدث عن تثاقف

---

[1] -Pierre BOURDIEU : Sociologie de l'Algérie, Ed Que sais je. Paris 1964 P.P 30 .31.

[2]- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة ط2. 1982 ص.ص. 233. 248.

[3] -Alain BERNARD, L'évolution du nomadisme en Algérie, Ed, I.C.E.D Paris 1968 P 292 .

أبناء الجبل، و عن زوال ثقافة السهول. فسكان المناطق الجبلية لم يعتري بُناها التقليدية التحول الذي تعرضت له بنى الفئات الأخرى . أي سكان السهول و المناطق الحضرية من تدمير عنيف[1].

و من جهته يقول جاك بيرك: "كان حقل العلاقات الاجتماعية يتكون في الجزائر من القبيلة و الفروع و العائلة، و مع انهيار القرابة الجماعية، ارتفعت قيمة القرابة الفردية (القرابة الدموية المباشرة) و أضحت العائلة الموسعة بؤرة تتجمع فيها القيم الاجتماعية التقليدية، و صارت من جراء ذلك منفذ المكونات الأخلاقية و الدينية في المجتمع، تلك المكونات التي أدت بالعائلة إلى القيام إلى حد ما بنفس المهام التي كانت منوطة بها في مرحلة ما قبل الاستعمار..." و يضيف بيرك:"... إنه لأمر صحيح أن بعض الجوانب الرمزية في العائلة قد ترسخت أثناء الاستعمار، و من ثم فإن الممارسات الاجتماعية التي تخرق المعايير الدينية تكون موضع شجب صارم بحيث يتعرض الفرد إلى الطرد من العائلة و بالتالي يصبح محروما من الحماية الاجتماعية و الضمان الاقتصادي"[2].

هكذا تم تعزيز المعايير الاجتماعية السابقة، لأنها سمحت سابقا بقيام توازن اجتماعي، و ليس رفض واع للحداثة، إذ كان يعتقد عدد كبير من الفلاحين بأن المشاكل تطرأ و تحل بالفرد أو الجماعة لأنه لم يتم التقيد بهذه المعايير.

إن هذه الثنائية في التفكير (الماضي . الحاضر) أوحت إلى بورديو بالتمييز بين السلفية التقليدية و سلفية اليأس أو السلفية المرضية كما يسميها، حيث يقول:" هكذا تحل مكان السلفية التقليدية التي تتطابق مع مجتمع متكامل تماما و المستند إلى اقتصاد متوازن نسبيا إلى سلفية اليأس المتصفة باقتصاد كفاف وبمجتمع مفكك و خاص بحثالة البروليتاريا المتعلقة بماض تعرف أنه انتهى بلا عودة"[3].

إغداق السوق بالنماذج الأجنبية: مهما كانت قوة مقاومة المجتمع الجزائري اتجاه المستعمر، فلم تتمكن هذه المقاومة من الحد من التسلل التدريجي في البلاد للنماذج الغربية التي تلقتها خلال 130 سنة من الاستيطان الاستدماري، نتج من جراء هذا أي بعد استرجاع السيادة الوطنية و حتى قبل ذلك وضع اجتماعي متميز بمثاقفة واسعة مسّت سكان المدن بصفة خاصة، السكان الذين نعتقد أنهم لازموا

[1] -Pierre BOURDIEU : Sociologie de l'Algérie, Op Cit. P.P 30 31.
[2] -Jaques Berque : Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine. Op Cit P 340.
[3] -Pierre BOURDIEU : Sociologie de l'Algérie, Op Cit. P 118.

النماذج الأجنبية و احتكوا بها أكثر من رفاقهم في الريف، مثاقفة بدأت بالتدريج من المدرسة، المستشفى، تقسيم المهام، إدخال الآلات الأوروبية، و الآلات الزراعية المتطورة، النظام المحاسبة المفروض من قبل اقتصاد السوق، العمل بأجر كرابطة اجتماعية جديدة في الفلاحة أدت إلى سلوك اجتماعي مغاير لطبيعتها[1]، مثاقفة بحق تتميز بجدلية معقدة يجب استيعابها، فهي لا تعني مجرد التقاء ثقافتين لكن يمكن أن تمر بطريقة الانخراط الحر أو المفروض من ثقافة إلى أخرى أي يمكن أن تتحول إلى "نزع الثقافة الأصلية و الاتصاف بثقافة أخرى" Déculturation و يضيف أ. لقجع مستشهدا بقول باستيد:من أن مصير الثقافة المهيمَن عليها لا تفقد كلها مرة واحدة لكن تتحول تحت تأثيرات الثقافة المفروضة[2].

لابد أن يضاف إلى هذا الوضع الاجتماعي ردود فعل نفسية هامة: فبعد مرور الغليانات الأولى للاستقلال و بعد أن كانت النماذج الأجنبية مقرونة في خطورتها بأصحابها الفعليين، فقدت رموزها العدوانية لتصبح أداة ترقية واسعة النطاق، مع العلم أن استرجاع الحرية يتبعه تقليديا رغبة عامة في الرفاهية، الرغبة التي تدخل في مجرى تاريخ دوافع الفرد المستعمَر كتعويض متأخر لإحباطاته السابقة، وفي هذا المستوى من الدوافع الجماعية كانت النماذج التي تركها الاستعمار و خاصة النماذج التقنية وسائل و أهداف في آن واحد لهذه الرغبات[3].

التغير الاجتماعي في الجزائر بعد الاستقلال

النزوح الريفي و ظاهرة النمو الحضري في الجزائر: ارتبط النزوح الريفي في الجزائر بفترة الاحتلال الفرنسي الذي اتخذ سياسة الاستيطان، التي تقوم أساسا على انتزاع أراضي الفلاحين الجزائريين و نقل ملكيتها إلى الأوروبيين كما رأينا، لذلك أصبح سكان الريف الجزائري أمام أمرين: إما أن يتجهوا إلى المدينة و إما أن يمكثوا في الريف ليعملوا في مزارع المعمرين بأجر زهيد.

و بعد استقلال الجزائر، استمر النزوح الريفي، بل و ازدادت حدّته نظرا للظروف التي سادت الريف الجزائري أثناء ثورة التحرير و سياسة تجميع السكان في مناطق جغرافية معينة، الأمر الذي نتج عنه بعد

[1] -Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles, Op Cit. P 03.
[2] - Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles, Op Cit. P 07.
[3] - د. نور الدين طوالبي، التغير الاجتماعي و قضية الهوية الثقافية, مجلة التواصل :مقاربة سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية تصدرها جامعة عنابة الجزائر، عدد 6 جوان 2000 ص 10.

انتهاء العمليات العسكرية في المناطق الريفية إلى تحرك سكاني شديد بين الريف و المدينة و بين المدن نفسها[1].

و قد انقسمت فترة النزوح الريفي في الجزائر ذات الاتجاه الواحد (أي من الريف إلى المدينة) إلى فترتين، الأولى امتدت من سنة 1962 إلى 1966 أي من الاستقلال و حتى بداية التصنيع، أين اتسمت هذه الفترة بنزوح ريفي كثيف نحو المدن، و هذا نتيجة للنزوح الجماعي للأوروبيين نحو فرنسا من جهة ولانتهاء سياسة المحتشدات و فتح الحدود الشرقية و الغربية (تونس و المغرب) و رجوع المواطنين اللذين هاجروا من قبل إلى هذين البلدين من جهة أخرى، إلاّ أن عودة السكان لم تكن باتجاه الريف بل باتجاه المدن الكبيرة التي كانت في الغالب تتوفر على المساكن الشاغرة من طرف الأوروبيين.

الثانية من سنة 1966 إلى 1978 و هي الفترة التي تركزت فيها بوضوح الصناعة في المدن الكبرى و اتسمت بنوع من الاستقرار و الذي سوف نعود إليه بشيء من التفصيل في أجزاء موالية، لكن قبل هذا كان لابد لنا من معرفة كيف أصبح نظام الأسرة الريفية بعد أن نزحت إلى الوسط الحضري؟ و اختيارنا لهذا العنصر تمثل في أهميته في إبراز نتائج نزوح العائلات الريفية التقليدة إلى المدن الحضرية الكبرى التي تختلف عنها في جوانب عدة، فأدركنا من خلال القراءات المتعددة أن الأسرة الجزائرية المعاصرة (أي فترة بعد الاستقلال) أصبحت تتميز بتقلص حجمها، حيث اتجهت من النظام الأسري الممتد إلى النظام الأسري النووي، فبعد أن كانت في طابعها العام أسرة ممتدة أصبحت تتسم بصغر الحجم، و الريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة الاجتماعية القائم على الاقتصاد الزراعي و تربية الماشية أصبح اليوم يتجه نحو الانكماش أكثر فأكثر[1].

أما فيما يخص النشاط الاقتصادي في المراكز الحضرية، فيمثل انقلابا بالنسبة للنشاط الاقتصادي في الوسط الريفي، فإذا كان النظام الاقتصادي القائم على الزراعة في الريف يساعد على بقاء و استمرار نظام الأسرة الممتدة و ذلك من خلال تأمين معاشها و مطالبها الضرورية بواسطة التعاون و التضامن الجماعي في الإنتاج و الاستهلاك، فإن الصورة انقلبت في الوسط الحضري، ذلك أن كل أسرة زواجية

[1]- د. محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص86.

مستقلة اقتصاديا عن بقية أفراد القرابة من إخوة و والدين و أعمام...الخ، و من تم فهي تؤّمن معاشها اعتمادا على دخلها الشهري المتمثل في مرتب ربّ الأسرة العامل[2].

معنى هذا أن تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي لم يكن ليبرز بشكل واضح وسريع إلا بعد أن نزحت الأسرة إلى الوسط الحضري المختلف عن الوسط الريفي، أو من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي و استهلاكي قائم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و معتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني إلى نمط اجتماعي-فردي قائم على الاقتصاد الصناعي و التجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان.

كما أن التصنيع الذي تركز في أغلب المدن الجزائرية الكبرى ابتداءا من سنة 1966 و حتى 1978 كانت له آثاره على تحرك السكان نحو المراكز الحضرية الصناعية، و لا شك أن تضخم هذه المراكز ونموها السريع غير المخطط قد أدّى إلى ظهور مشكلات عديدة انعكست على الأسرة النازحة في نواحي الصحة و التعليم و انحراف الشباب و البغاء و ارتفاع معدلات الطلاق و الجريمة، و لا شك أن الأسرة النازحة إلى المدينة و التي غالبا ما تسكن في حي قصديري أو في منزل قديم مع أسرة أخرى كثيرا ما يتعرض أفرادها للأوبئة، إذن فالأسرة النازحة هي التي أوجدت نفسها _مخيرة أو مكرهة_ في وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدي اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا، و بالتالي فإن انعكاسات هذا الوسط على بنائها و على علاقاتها هو أعمق من مجرد كونه تحركا في المجال الجغرافي[3].

هو الأمر الذي أكده عدي الهواري من خلال كتابه Les mutations de la société Algérienne أين كان الهدف العام من مؤلفه هذا هو دراسة التحولات التي مر بها المجتمع الجزائري من خلال الأسرة.

يقول أنه عند هجرة ملايين الريفيين نحو المراكز الحضرية استغلوا السكنات الشاغرة من طرف الأقدام السوداء، أين أدى ذلك إلى تحول سوسيولوجي Mutation sociologique و الذي أدى هو الآخر إلى خلق مجتمع جديد.

---

[1]- سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، مرجع سابق ص296 .

[2]- د محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص .ص 88 . 89.

[3]- نفس المرجع السابق ص.ص 91. 92.

إذ تغيرت العلاقات الاجتماعية و الأسرية في المحيط الجديد مقارنة مع المحيط القديم، فقد أقاموا بأحياء بها أسر لا تجمعهم بها أي صلة قرابة، فنهاية الاستعمار و نشوة الاستقلال و السكن الجديد جعلهتم يتوحدون في المكان الجديد، لكن كان مقدر لها أن تفسد مع مرور الزمن: تضاعف نسبة المواليد، تدهور المرافق العامة، انتشار الأوساخ...، احساسهم بالغربة و تجاهلهم السلبي من طرف سكان المدينة أدى بهم إلى الانحراف و الجريمة و العنف[1]. يضيف أيضا أن الهجرة التي حدثت إبان الفترة الاستعمارية الاستعمار جماعية، بمعنى أنه يمكن أن تجد مجموعة أسر أقاموا في حي في المدينة بنفس النظام الذي كانوا عليه في الريف، لكن بعد الاستقلال و بسبب الطابع الفوضوي الكبير الذي اتسمت به حركة الهجرة فلم تكن الاقامة بنفس النظام القديم، إذ تجد في نفس الحي سكان قادمين من قرى مختلفة أين أفقدوا الطابع التقليدي فعاليته.[2]

[1] - LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 21.

[2] -Ibid, P 22.

التنمية في الجزائر

لقد وجدت الجزائر نفسها بعد إعلان الاستقلال أمام تركة ثقيلة، فحرب التحرير خلخلت الريف من سكانه، كما أن النظم الاقتصادية و الاجتماعية كانت منهارة، لهذا و بعد الاستقلال ركزت الدولة جهودها للخروج من حالة التخلف التي كانت تعاني منها و ذلك بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنها (أي الدولة) ركزت منذ البداية مختلف خدماتها من تعليم و صحة و إدارة و غيرها في المدن الكبرى و المتوسطة، في حين بقي الريف في معظم مناطقه يعاني من نقص في هذه الخدمات، مما تسبب في تعميق الهوة بين الريف و المدينة[1].

لقد تأثر الفكر التنموي الجزائري في بدايته تأثرا كبيرا بالفكر التنموي السائد في العالم في ذلك الوقت شأنه في ذلك شأن معظم البلدان النامية حديثة الاستقلال، و في الواقع يعتبر المشروع الجزائري ثمرة للتحليل الاقتصادي الذي تأثر بالتجربة الصناعية الأوروبية في القرن التاسع عشر، و هو التحليل الذي نظر إلى التصنيع بوصفه القوة الديناميكية الرئيسية التي بمقدورها تحريك عجلة التطور العام للمجتمع بفضل التوسع السريع في عملية الإنتاج و ما يصاحبها من تتابع للآثار الاقتصادية و من تم الاجتماعية على كافة قطاعات المجتمع، فيسمح ذلك في النهاية و يعجل بإخراج البلاد من حالة التخلف و التبعية و إلحاقها بركب البلدان الصناعية المتقدمة[2].

كما أنه بعد الاستقلال، التوجه أصبح نحو الأمام و ليس إلى الخلف و تمثل في انتشار المدرسة التي أصبح الطفل فيها يتلقى كيف يصبح رجل الغد المتقدم، و المصنع أين أصبح العامل المتحضر حديثا يتلقى كيف يصبح الآن متقدما، تغيرت المكانة الاجتماعوـمهنية للعامل الفلاحي الدائم متوجها نحو العامل الصناعي في مؤسسة عمومية.

تغير اجتماعي تمثل أولا في أن العامل الصناعي محى العامل الريفي من خلال الزج به في علاقة مباشرة ودائمة مع ثقافة غربية مادية و تواصلية عن طريق التكنولوجية الأكثر تطورا، ثانيا متعلقة بالمرور بالزراعة إلى الصناعة بفضل المستعمر[3].

---

[1]ـ د محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص 67.

[2]. د. نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، مرجع سابق ص 117.

[3] - Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricole, Op, Cit P 07.

التصنيع:

لم يكن في الجزائر قاعدة صناعية ذات أهمية يمكن أن ينطلق منها، إذ لم يكن هناك تصنيع في عهد الاحتلال الفرنسي و أن الصناعات التي كانت موجودة غداة الاستقلال هي عبارة عن صناعات بسيطة موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمعمرين الأوروبيين، مثل بعض الصناعات الغذائية و الخشبية ومواد البناء و بعض الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية محدودة الأثر، إذن فالصناعات الحقيقية لا تكاد تذكر و أن الورشات البسيطة التي كانت موجودة كانت مرتبطة باحتياجات المعمرين، ومهيكلة في الصناعة الفرنسية الأم و مملوكة من طرف الرأسمال الأجنبي الخاص و موطنة بالمراكز الحضرية و البحرية بالخصوص، أما بالنسبة للنشاط الاقتصادي الزراعي فيجدر بنا أن نشير إلى الواقع الذي أنتجه المحتل ذو الطبيعة الاستيطانية، الذي جعل من الجزائر مزرعة كبيرة محاصيلها الزراعية موجهة للتصدير وهذا بصرف النظر عن احتياجات السكان.[1] لذلك تعتبر جهود التصنيع المكثف الذي عرفته الجزائر في فترة السبعينات من الاستثمارات الوطنية الهامة في ميدان اكتساب الخبرة الإنسانية المتعددة على مستوى اكتساب المعرفة التكنولوجية النظرية و التطبيقية و على مستوى اكتساب الخبرة في ميادين التسيير والتخطيط و إعداد الكوادر البشرية.[2] كما تعتبر الصناعة ظاهرة اجتماعية طالما أنها لا تتم إلا في وسط اجتماعي و يكون معها نسيج معقد من العلاقات الاجتماعية، و نجاحها مشروط بالمكونات الاجتماعية للوسط التي من أهمها العنصر البشري بما يحمله من قيم و معايير و يتميز به من تأهيل وثقافة في ميدان العمل و ما يعيشه من ظروف و علاقات[3].

تنقسم أهداف التنمية الصناعية في الجزائر إلى نوعين هما :

أهداف اجتماعية: فقد أُسندت إلى التصنيع مهمة إعادة التوازن المفقود للمجتمع و القضاء على الثنائيات الصارخة القائمة بين قطاعاته الاقتصادية و مجالاته الاجتماعية و الجغرافية، بسبب تركز الأنشطة الصناعية و الاقتصادية في الشريط الساحلي للبلاد تاركة المناطق الداخلية و الجبلية في تبعية مطلقة لهذا الشريط، فالصناعات التي كانت موجودة و على قلتها لم تكن موزعة توزيعا إقليميا متوازنا،

---

[1]- د. محمد بومخلوف: التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، التجربة و الآفاق دار الأمة ص 42.
[2]- نفس المرجع السابق ص 10.
[3]- نفس المرجع السابق ص 24.

فبعد الاستقلال مباشرة كانت مناصب الشغل مركزة بصورة أساسية في منطقة العاصمة ثم البليدة وخارجهما لا تكاد تعثُر على مؤسسات صناعية فيما عدا منطقتي عنابة و وهران، أما بالنسبة للأهداف الاقتصادية فقد ساهم التأخر الكبير الذي عانت منه البلاد غداة الاستقلال في تحديد السياسة الصناعية للبلاد و التي تُرجمت بالخصوص في السعي إلى بناء صناعة قاعدية قوية من شأنها ضمان انطلاقة حقيقية على المدى البعيد، اعتقادا بأن هذا النوع من الصناعات يشكل سندا ضروريا لتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى بالخصوص القطاع الزراعي و قطاع الصناعات الخفيفة[1].

اليد العاملة الريفية و التنمية

تعريف اليد العاملة الريفية: في الحقيقة أنه بمجرد النطق بكلمة "اليد العاملة الريفية" يتبادر إلى الذهن بأنها تشير إلى تلك القوى العاملة الآتية من الريف و التي تقابلها اليد العاملة الحضرية، لكن اليد العاملة الريفية كاصطلاح يلاقي صعوبة كبيرة في التفرقة بينه و بين اليد العاملة غير الريفية، و هذه الصعوبة مستمدة من صعوبة وضع حدود فاصلة بين الريف و الحضر حيث تختلف الآراء و المقاييس في هذا الجانب، و ذلك حسب مداخيل متعددة، فهناك المدخل الإيكولوجي الذي يرى أن وصف الفرد بالحضرية أو القروية يتوقف أساسا على عدد سكان المنطقة التي يعيش فيها و هناك الاتجاه التنظيمي الذي يرى أن وصف الفرد بالحضرية أو القروية يتوقف على طبيعة السلوك الصادر عنه، لكن كذلك فإن عملية تقييم السلوك هذا شيء نسبي كما أن هناك من يميز بين الريف و الحضر على أساس نوع النشاط الاقتصادي السائد، أما الجزائر فتأخذ في إحصائياتها بالمقياسين حجم السكان و نوع النشاط الاقتصادي السائد[2].

الجانب الاجتماعي و الإداري: كنا ذكرنا من قبل أن الجزائر قد ورثت غداة الاستقلال إرثا ثقيلا حتى أنه يمكننا القول أن مستقبل البلاد كان يتوقف على منهج مواجهة هذا الإرث الذي اتسم على الخصوص بتخريب منظم للاقتصاد من هروب مكثف للمعمرين الذين تركوا شغورا كبيرا في المؤسسات ولا يمكن تعويضهم خاصة من حيث الإطارات، كما ورثت قطاعات متباينة غير متكاملة و فوارق

[1]- نفس المرجع السابق ص.ص 29 .30.
[2]- عبد اللطيف بن أشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر مرجع سابق ص 152.

جوهرية ضخمة، إضافة إلى الجانب الاجتماعي المتمثل في مخلفات الثورة من أيتام و أرامل و معطوبين وقرى مهدمة و هجرة ريفية...إلخ[1].

لذلك و في ظل هذه الظروف كان لليد العاملة الريفية دور كبير في تحمل مشاكل المؤسسات و تسييرها و المحافظة على استمرارية الإنتاج بها إلى أن جاءت المراسيم التي تنظمها بشكل قانوني خاصة تلك المتعلقة بالتسيير الذاتي.

التنقل الجغرافي لليد العاملة الريفية: إن تنقل اليد العاملة الريفية و هجرتها سيمثل انعطافا حادا و تحولا كبيرا ابتدءا من سنة 1970، تبعا للتحول في آليات هذه الحركة و التي تمثلت بالخصوص في توزيع استثمارات التنمية بين المناطق و القطاعات و التي انعكست بصفة ملموسة على مستوى التشغيل والدخل و بالمثل على قطاعات أخرى ضرورية لاستقرار السكان[2]، من بينها المدرسة التي يشير عبد اللطيف بن أشنهو في شأنها أنها تعد أحد المطالب الأشد إلحاحا بالنسبة للشعب الجزائري عامة والفلاحين بصفة خاصة لما عانوه تاريخيا من اضطهاد اقتصادي وسياسي، أين اليوم يجدون في المدرسة الوسيلة الوحيدة التي يُنقدون فيها أطفالهم من ظروفهم ذاتها [3]وهذا رغم تعميم المدرسة في الأرياف إلا أنه يبقى دائما أحسن المدارس و المدرسين في المدن و لأسباب بديهية مما يؤدي إلى الشعور بعدم المساواة و بالتالي الانتقال و إن لم يتيسر لهم ذلك فبانتقال أولادهم[4].

القيم الثقافية للسياسة التنموية: إذا كانت السياسات التنموية عامة تسعى إلى حل مشاكل من نوع اقتصادي فمن الواضح أن هذه الأخيرة نفسها لم تكن اقتصادية فقط من حيث أسسها و اشكاليتها، لذلك لا يمكن تقبّل الفكرة القائلة بأن الاختيار الاقتصادي لا يخضع إلا لاعتبارات اقتصادية إذ يتضح أكثر فأكثر أن انعكاسات هذا الاختيار و كذا جوانبه الثقافية لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية.

و من تم يتعين علينا أن نعرف ما هي القيم الثقافية التي أتت بها السياسة التنموية في الجزائر؟ لقد كانت التنمية لزمن طويل تُفهم على أنها مسار نشر و فرض القيم الآتية من مجتمعات يعتقد أنها أكثر مردودا ما يجعل منها قدوة، و الواقع أنه لا يمكن للمجتمع المتلقي أن يقبل هذه القيم دون مشاكل، إذ أنها لا

---

[1]- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991 ص 178.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 187.
[3]- - عبد اللطيف بن أشنهو: الهجرة الريفية في الجزائر، مرجع سابق ص 138.
[4]- نفس المرجع السابق .

توضع في مجال فارغ بل تجد نفسها أمام قيم محلية راسخة في وسطها الطبيعي، نظرا للدور الذي تلعبه كحافز لمسارات التحرر السياسي ثم لاسترجاع الهوية الوطنية.

و يبدو جليا أن نظامي القيم الأول يخص التقليدية و الثاني يخص القيم العصرية، وُجدا في أزمة بسبب المنطق الخاص بكل منهما و كذلك بسبب مجابهتهما، إذ أن ارتباط الاستقلال الاقتصادي للجزائر بإقامة قاعدة صناعية في إطار عملية شاملة استهدف إحداث تغيير عميق في البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، و تعبّر هذه العملية عن الانتقال من الاقتصاد التقليدي الموروث إلى اقتصاد متطور، وهذا الانتقال عبّر عن المرور من الحالة التقليدية إلى الحالة الحضرية، أو أجبر على الانتقال إلى الحضر عن طريق الهجرة الريفية المكثفة، هذا الانتقال إلى الحضر الذي يجبر المنتقلين إلى التخلي عن بعض العادات في سبيل الانسجام و الاندماج مع نمط الحياة الحضرية، و هذا التخلي لا يتم بسهولة طبعا بل ببطء لكنه يتم في آخر المطاف[1].

كما أنه حدث عن تنمية المجتمع الجزائري أن أصبحت الفلاحة تحتل مكانة منعزلة و دونية خلف المشروع الاقتصادي و الاجتماعي، وظيفتها الأساسية هي تزويد أو تموين قطاع الصناعة بالمادة الأولية وبالقوة العاملة، أين كان لهذا أثر كبير في إفراغ الوحدات الذاتية التسيير لفائدة المصانع، كما أن العامل الريفي وجد نفسه في مفترق الطرق بين الفلاحة و الطبقة العاملة، بين القرية و المدينة...[2]

المدينة كمجال للصعود الاجتماعي: من بين انعكاسات عملية التحضر في الجزائر، انتقال مركز الثقل الاجتماعي من الأرياف نحو المدن و الدخول في العالم الذي كان قديما ممنوعا من طرف الاستعمار وأصبح مباحا بفعل الاستقلال.

كما أحدثت عملية التصنيع الواسعة و العنيفة واقعا اجتماعيا جديدا، حيث أضحى الفلاحون الشباب يرفضون البقاء في الأرياف بالرغم من سياسة التحديث الريفي التي أتت بها الثورة الزراعية، و هذا راجع إلى أن المدينة مكّنت هؤلاء من دخل أفضل و بأقل جهد و مكّنتهم من الحصول على مكانة اجتماعية

[1]- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سابق ص 141

[2] - Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles, Op. Cit P 11.

أعلى نسبيا في السلم الاجتماعي، لكن ساهمت حركة التحضر المفاجئة بفعل الهجرات الكثيفة نحو المدن الكبرى الموروثة من عهد الاحتلال في ظهور أحياء غير مخططة على تخوم المدن الكبرى[1].

كان لهذا الوضع أيضا الدور الحاسم في بداية تصدع الإطارات القديمة لوسائل الإنتاج و التبادل والاستهلاك، فقد تفسخت العائلة الممتدة و اتجهت نواة الخلية الزوجية نحو التعميم، و أدخلت المدرسة و وسائل الإعلام أنماط جديدة من السلوك، أحد دلالاتها، ذلك الفرد المنفصل نسبيا عن قبيلته وجماعته الأولى و بالتالي فالنظم و الأدوار بدأت تعرف تغيرا و خلقت رغبة جامحة للاستهلاك دون أن يقابلها نمو في القدرة الإنتاجية، كما أدت الهجرة الريفية إلى المدينة إلى تفكك الإطار العائلي القروي الذي يربط الفرد بأقرانه[2] و أجبرته على الدخول في علاقات اجتماعية جديدة أضافت تباينات أخرى كانت أصلا موجودة في مجتمع المدينة، كما أن الصراع المفضي إلى العنف الذي ظهر في المدينة ما هو إلا تعبير عن أفعال التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع، و بين ما ترغب به مجموعة هامة في هذا المجتمع بصورة جدّية أن يكون عليه، و أنّ هذا التناقض كما يقول بودون أنه يتأثر عن طريقين: إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية و عمومية في المجتمع، أو باستمرار خلق نفس الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدّة الصراع المفضي إلى عنف أكثر حدّة[3].

في سنوات 60 .70 لوحظ اكتظاظ كبير في أماكن بيع الخمور بزبائن جدد قدموا من الاحياء الجديدة وانتشار مخيف للدعارة، هي أحداث يرجعها عدي الهواري إلى أن النظام الحضري سمح أو شجع المجهولية و الإغتراب مما أدى بالتيار الاسلامي بالتوسع على حساب ما رأو أنه فوضى حضرية، و يضيف أن هذا التيار الاسلامي ظهر في المدينة ليعوض فقدان الرقابة الاجتماعية و كرد فعل للحالة الاجتماعية المتردية، أين تلقى ترحيب و تشجيع من أغلب شرائح المجتمع خاصة الشباب المتعطش للتنفيس عن غضبه بسبب مشاكل متنوعة منها أزمة السكن و البطالة ، في حين كان حبل الأسرة التقليدية بصدد الانقطاع و الفردانية التي انتجها الاغتراب تنمو أكثر فأكثر بداية من الثمانينات[4].

---

[1]- د. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق ص/ص 315/207.

[2]- نفس المرجع السابق ص 208.

[3] -Raymond BOUDON : La place du désordre, Ed PUF 1984 P.P 31.86.

[4] - LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P23.

صراع الهويات و إعادة تشكيل الحقل الاجتماعي: لقد عرف المجتمع الجزائري مع مطلع عقد الثمانينات انقسامية اجتماعية و ثقافية من نوع جديد، فقد نهض الاتجاه الإسلامي آخذا تنوعات عدّة من دعاوى الإسلام الحضاري و الإسلام السياسي و الأصولية الإسلامية و جميعها تصب فيما يمكن أن نسميه الإحياء أو التجديد الإسلامي.

لذلك شهد المجتمع الجزائري صراعا بين ثقافات و هويات صريحة، تقوم الأولى على المفهوم الإسلامي في الميدان الاجتماعي، و الثانية ثقافة لائكيه وافدة مع الفعل التحديثي، و ثالثة قائمة على إشباع الضرورات الأولية للحياة من جانب الفقراء، و الترف الاستهلاكي من جانب الأغنياء و أجهزتهم الحاكمة، و رابعة مستترة كامنة في السلوك متوارثة في الضمير الجمعي، و تتمثل في العصبية و الانتماء القبلي و تجلياته التي لا تزال بادية في الأفعال الاجتماعية على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي[1].

كما أن أزمة النفط في منتصف الثمانينات بينتّ خطأ التوجه الاقتصادي و وضعت السياسة التنموية في الجزائر في محك الواقع الذي أدخل كل منظومات المجتمع الجزائري في أزمة أدت إلى اضطرابات اجتماعية عنيفة، تمتلث في حركة الإضرابات في القطاع الاقتصادي و الاحتجاج بعنف عن عدم تلبية بعض الحاجات الحقوقية.[2]

و على حد تعبير عبد القادر جغلول، أن المجتمع الجزائري قد أنتج في مجرى التغيرات شكلا جديدا من الفردية التاريخية أحد مظاهرها القوية تلك الثنائية، حيث يعيش المجتمع الجزائري بين البنى القديمة لتشريك وسائل الإنتاج التي تصدّعت و المعايير الجديدة التي هي في طريق التكوين، و حاضرا مهمّا حيث يلعب التحديث لعبة التخبئة (cachecache) مع التقاليد، حيث الرغبة الحاسمة للاستهلاك في مجتمع بقي مجتمعا للفاقة يقترب من دعوة التقشف و حديث الاشتراكية.[3]

لذلك سوف نرى في الجزء الموالي كيف أن هذه الثنائية تصدعت بقوة و تباينت الاختلافات إلى حد وصولها إلى طريق مسدود شكل بحق قطيعة ميزت الجزائر المعاصرة، إنه الارهاب... هذه الظاهرة التي نعتقد أنه كان لها من المخلفات على المجتمع الجزائري ما جعلها صدمة تارخية غيرت من صورة الجزائر في

---

[1]- د. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 215.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 202.
[3]- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث، مرجع سابق، ص.ص 224. 248.

الداخل و الخارج، آثار عنيفة مست بنائه الاجتماعي فغيرت من شكله و وظائفه المعتادة، لذلك كانت اضافتنا لعنصر "الارهاب" إلى العنصرين اللذين أجمع المؤرخين على أنهما عاملان من عوامل التغير الاجتماعي في الجزائر و هما: "دخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر و النهج التنموي المتبع بعد الاستقلال"، أضفناه لكونه هو الآخر كانت له آثار بعيدة المدى على غرارهما، انعكست في التغيرات العميقة التي أحدثها و أصبحت تتسم بها الجزائر الراهنة، بمعنى أنه بعد دخول المستعمر و التنمية المتبعة بعد الاستقلال جاء الارهاب هذه المرة ليحدث تغيير في المجتمع الجزائري.

الإرهاب في الجزائر:

من المؤسف أن تاريخ العنف يتقاطع في عدة نقاط مع مسيرة الأديان قديمها و حديثها، و اللغز هنا لا يأتي فقط من التناقض بين العنف و بين السلام الذي تنادي به كل الأديان، و لكنه يأتي أيضا من توظيف الدافع الديني لخدمة أغراض غير دينية، كما أن توظيف الحماسة الدينية من أجل إلهاب المشاعر القتالية هو من أهم الخلفيات التي جعلت أن ثمة ارتباطا بين العنف السياسي و بين الدين و المتدينين، ففي العقود البعيدة كم من دماء أريقت و كم من أرواح أزهقت تحت راية الدين و باسم الدفاع عن المقدسات، رغم أن الأسباب الحقيقية أغلبها مآرب سياسية و أطماع توسيعية و رغبة في بسط النفوذ... و لما كان ربط العنف في الجزائر منذ البداية بحركات الاحتجاج و التي غالبا ما أخذت طابعا دينيا في مواجهتها للأنظمة السياسية القائمة، فانه لابد لنا من التعرف على حقيقة تطور الحركة الإسلامية في الجزائر.

تطور الحركة الإسلامية:

بدأ نشاط الجماعات الإسلامية في الشهور الأولى من الاستقلال بشكل فردي، اعتمادا على الشخصيات القديمة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين أمثال الشيخ البشير الإبراهيمي، ففي 16 جويلية 1962 وجّهت "لجنة الثقافة الإسلامية" نداء إلى المكتب السياسي طالبة الاهتمام باللغة العربية والإسلام، ردا على مطالب فدرالية جبهة التحرير في فرنسا بتأسيس دولة لائكية علمانية، لكن هذا النشاط الفردي سرعان ما أخد شكلا منظما بتأسيس جمعية القيم تحت رئاسة الشيخ الهاشمي التيجاني ومساعدة الشيخ عبد اللطيف سلطاني و أحمد سحنون و محمد مصباح و مالك بن نبي....الخ.

أصبحت هذه الجمعية في فترة قصيرة تمارس نشاطها في مساجد العاصمة إلى جانب إصدار مجلة شهرية "التهذيب الإسلامي"، و ابتداءا من سنة 1964 بدأت تدخل في صراع منظم مع السلطة الناشئة التي كان يتزعمها أحمد بن بلة، هذا الصراع نتج إثر اعتقاد البشير الإبراهيمي بمحاولة بن بلة تهميش الاتجاه الإسلامي، و بذلك لاقى هذا الأخير معارضة و تنديد البشير الابراهيمي، و اتهامه للسلطة في اعتمادها

في رسم سياستها على المذاهب المستوردة "الاشتراكية" لا على أساس العروبة و الإسلام، الأمر الذي أصبح ينذر بقيام حرب أهلية[1]

عرفت جمعية القيم و التي اعتبرت كحركة للدعوة الإسلامية أول صدام لها مع السلطة سنة 1964 أدّى إلى عزل رئيسها الشيخ الهاشمي التيجاني من منصبه الرسمي كأمين عام لجامعة الجزائر، و بعد فترة منعت من مزاولة نشاطها في عهد الرئيس هواري بومدين بعد اتخاذها موقفا من قضية محاكمة الإخوان المسلمين بمصر لتدخل بذلك حركة الدعوة الإسلامية مرحلة السرية.

حركة الدعوة و الجامعة: بعد ثلاث سنوات من الممارسة السرية ظهرت الحركة بقوة خلال الموسم الجامعي 1968-1969 عندما بادرت مجموعة من الطلبة بتشجيع من مالك بن نبي بتأسيس مسجد الطلبة بجامعة الجزائر، و أصبحت كليات العلوم الدقيقة و كلية الطب بصفة خاصة تشكل مخزونا لتجنيد العنصر المثقف ذي التكوين العلمي العارف بقيم الغرب إلى جانب القيم الاسلامية، هذا العنصر لم يكن طرفا فحسب، و لكن قائد الحركة و موجهها، أما كليات العلوم الانسانية فكانت ميدان اليسار بلا منازع.

التفت الجماعة في هذه المرحلة حول مالك بن نبي أين أصبح خطابه الخطاب الوحيد المؤثر في الأوساط الجامعية، مركّزا على إبراز الذاتية الإسلامية و الشعور بها في مواجهة الذاتية الغربية، فركزت نشاطها عل إقامة الملتقيات و المعارض الإسلامية و بيع الكتب و المجلات الإسلامية[2]، هنا وجدت السلطة نفسها معنية بالأمر بعدما تبين خطورة تلك الملتقيات، فأصدرت مجلة الأصالة سنة 1971 بهدف الدفاع عن ثلاثية السلطة: الثورة الصناعية، الثورة الثقافية و الثورة الزراعية[3]، و التي كانت عرضة لهجوم مكثف من طرف هذه الحركة، و لكن هذه السياسة لم تزد حركة الدعوة الاسلامية إلا قوة متخذة من صدور قانون الثورة الزراعية (نوفمبر 1971) ميدانا لصراع يتراوح بين التأييد المشروط و المعارضة المطلقة [4].

---

[1] -François BURGEOT : L'Algérie de la laicité à l'islamisme, In revue Maghreb Machrek, n°121, 1988 P 44.

[2]- عروس الزبير: الدين و السياسة في الجزائر، انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا، مركز دراسة الوحدة العربية. بيروت 1990 ص493

[3]- عروس زبير، مقال الدين و السياسة في الجزائر، كتاب الاسلام و السياسة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر ص 191.

[4] -François BURGEOT : L'Algérie de la laicité à l'islamisme,Op. Cit P40.

في هذه الفترة ظهرت جماعات كثيرة أطرت نشاطات انجرت عنها ممارسات عنيفة منها: أنصار الله، الموحدون، جنود الله، جماعات المودودي، جماعة الدعوة، جماعة الجهاد...الخ من خلال توزيع المنشورات، و أحيانا عن طريق ارسال الجماعات العقابية التي تصدر أحكاما و تنفذها[1].

حركة الدعوة و الأوساط الشعبية: ركزّت حركة الدعوة مرة أخرى على العمل المسجدي لتستقطب بذلك مختلف شرائح المجتمع، وبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في ديسمبر 1978 بدأت تنتشر ظاهرة الدروس الخاصة، و هي عبارة عن دروس وعظية ذات طابع سياسي تتم في حلقات هدفها التوعية من منظور إسلامي تقوم على أساس تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية، بعدها شعرت الحركة بضرورة توحيد اتجاهات الدعوة الإسلامية، فكان ملتقى العاشور سنة 1979 و الذي ضم الاتجاهات التالية: الاتجاه الاخواني، الاتجاه الصوفي، جماعة التبليغ و جماعة الطليعة.

و انطلاقا من هذا الملتقى خرجت الدعوة من أسوار الجامعة إلى الأوساط الشعبية، و ازدادت قاعدتها اتساعا ابتداءا من سنة 1980 نتيجة سياسة الانفتاح و المراجعة التي تبناها الرئيس الشاذلي بن جديد، هذه السياسة التي كانت تحتاج إلى تصفية الاتجاهات التي كانت تساند سابقتها مما أدى بها إلى إعطاء الفرصة لحركة الدعوة أن تنمو على حساب اليسار.

و هذا ما حدث فعلا، ففي 19 مارس 1986 قامت بعض الجماعات المنتمية لحركة الدعوة الإسلامية بتحطيم محلات بيع الخمور في مدينة الوادي، تبعتها مواجهات عنف و اعتصامات أمام المساجد وإصدار بيان الشعب الجزائري يدعو إلى إعلان الجهاد ضد النظام القائم. و سرعان ما انتقل الاتحاد إلى الجزائر العاصمة، حيث شهدت الأحياء الجامعية بمنطقة بن عكنون مصادمات بين اليسار و حركة الدعوة و لم تجد السلطة بدّا من التدخل لإنهاء الحوادث.

أعقبته موجة الاعتقالات البوليسية و إغلاق المعاهد و بعض مساجد الأحياء الجامعية، الشيء الذي اعتبرته حركة الدعوة الإسلامية سابقة خطيرة ترتكب ضد الإسلام في الجزائر، خاصة بعد توقيف رموزه (أحمد سحنون، عبد اللطيف سلطاني، عباسي مدني و آخرين) هو الشيء الذي زاد في حدة الصراع بين أنصار حركة الدعوة الإسلامية و النظام و انتقاله من حرب البيانات إلى العنف المسلح[2].

---

[1]- ابن الهاشمي، الحركات الاسلامية في الجزائر 1962-1988، دار الانتفاضة الجزائر 1992 ص.ص 127. 146.
[2]- عروس زبير، مرجع سابق ص191.

ففي 11 ديسمبر 1982 فتح أحد أعضاء الحركة النار على نقطة مراقبة، الأمر الذي حفز السلطة على تغيير موقفها بشكل حاد، و ظهر هذا في المواجهة المفتوحة و العلانية ابتداءا من 29 أفريل 1985 تاريخ الإعلان عن أول حركة إسلامية مسلحة لبويعلي، و التي كان هدفها إقامة برنامج سياسي يتكون من ثلاث عناصر:

1- تحريم الزنا.

2- غلق محلات بيع الخمور و منعها.

3- منع الاختلاط في المدارس بين الذكور و الإناث.

كما أن هذه الحركة قامت أيضا باغتيال رجال الأمن و الاستيلاء على الأسلحة و الممتلكات العمومية. منذ هذا التاريخ، ووتيرة العنف الذي تمارسه هذه الحركة في تزايد مستمر، خاصة بعدما لاقى الظروف الملائمة ليلف حوله الكثير من المناصرين الساخطين على وضعية النظام، كما أن الجماعات الوافدة من أفغنستان وجدت في الحقل الاجتماعي الجزائري مع مطلع التسعينات ما يضمن استمرارية و تواصل ثقافتها الجهادية و الحربية ضد ذلك الآخر المختلف عنها.

إن بداية عقد التسعينات و ما حمله من تحولات شكلية في الحقل السياسي و أزمة على المستوى الاقتصادي و من تفكك و انقسام و صراع في الحقل الاجتماعي، شكلت فيه الجماعات الدينية المحرك الرئيسي لهذا الحقل، و بالتالي أضحت أكثر قابلية من غيرها من الجماعات السياسية الأخرى على ممارسة العنف كونها متشبعة أكثر من غيرها بثقافة الموت و تحولت المسألة الجهادية لديها إلى وثن ذهني.[1]

ظروف تصاعد وتيرة العنف: لم تشهد الجزائر منذ استقلالها أياما سوداء كتلك التي عرفتها في بداية 1988، إذ ما إن حل فصل صيف هذه السنة حتى شوهد اختفاء مريب لكل السلع الضرورية، وأصبح منظر الطوابير المنتشرة في البلاد شيء مألوفا، كما بدأ الحديث في تلك الفترة عن ديون الجزائر الخارجية و عن ضغوطات اقتصادية خارجية و تبين أن العملة المحلية عانت كثيرا من تضخم لم تشهده أبدا من قبل،

[1]- د. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 273.

زاد أيضا اختلال الميزان التجاري إذ فاق حجم الواردات حجم الصادرات و بهذا اكتشف أن ميزانية الدولة لم تستطع تغطية المصاريف[1].

و بدل أن تضرب النخب الحاكمة المثال في الانضباط و التقشف راحت تنسج علاقاتها ضمن شبكات الاقتصاد السري أو ما سمي حينها "الترابندو" أو الاقتصاد الموازي الذي انتشر في حينها، جنبا إلى جنب مع النشاط الطفيلي البسيط لعدد كبير من الشباب الحضري البطال، مع الفرق بين النمط الأول الذي يكاد ينعدم فيه عنصر المخاطرة لأنه يشتغل في ظل الحماية و التواطئ مع أشخاص من ادارات مختلفة (جمارك، ظرائب، أمن..)، في حين أن النمط الثاني الذي يضم المهمشين ممن لا سند لهم، فكانت عناصره تجازف بأموالها و أحيانا بحياتها من أجل كسب قوتها[2].

هنا بدأت شائعات التشاؤم تنتشر بين فئات المجتمع خاصة بعد تدني مستوى التعبئة الجماهيرية و بدأ التشكيك في مصداقية و صحة الخطابات الرسمية و عدم اهتمام الشعب بالبرامج المقدمة و اقترابه أكثر من المعارضة التي كان أغلبها يعمل بسرية تامة، فالتف حولها و بدأ من خلال الإضرابات التي كانت تنتهي دائما بمواجهات مع قوات الأمن.

مباشرة بعد سياسة التقشف التي أعلنها الرئيس كوسيلة لمواجهة الأزمة الاقتصادية[3]، بدأت الاضطرابات تظهر في نفوس الأفراد و بدأ الهيجان الجماهيري و خروج الشباب الجزائري في مسيرات و مظاهرات حاشدة بشكل عنيف، إذ ركّز المتظاهرون على اقتحام كل ما يرمز للدولة و النظام و كذا الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) و هنا فقط، و عندما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه قام الرئيس باستدعاء الجيش، و كانت بذلك الكارثة عظيمة من خلال المشادات بين الشباب الأعزل و أفراد الجيش و كانت الحصيلة الرسمية مقتل 189 شخص و 1442 جريح[4] .

---

[1]- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، حقائق و أوهام ، الطبعة الأولى ، دار النشر للكتاب الجزائريين 1999 ص 50.

[2]- د. نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998، مرجع سابق ص 174

[3]- يرجع السيد أحمد بن بيتور أسباب تدهور الحياة المعيشية في بداية الأمر إلى عدم التناسب بين النمو الديموغرافي و الطلب الاجتماعي على الشغل و السكن و التعليم و الصحة من جهة، و بين مستوى النمو الاقتصادي من جهة أخرى، و يقدم بن بيتور بعض الإحصائيات لإثبات رأيه حيث أوضح بأن نسبة القوى النشيطة وصلت فيما بين 1985 و 1993 إلى 980.000 1 أما مناصب الشغل التي تم توفيرها فقد وصلت إلى 000 800 فزاد ذلك من مخزون البطالة بـ000 160 1 شخص إضافي في تلك الفترة، و يرى نفس الكاتب بأنه بعد ذلك ازدادت خطورة تدهور المستوى المعيشي بسبب الآثار السلبية للإصلاحات الضرورية التي أتبعت بعد 1986 مثل التضخم، التذبذب المعتبر لدورات الإنتاج و التوزيع و ما نجم عنه من عوز، الفساد و ظهور الأثرياء الجدد في الأسواق الموازية،
Ahmed BENBITOUR, l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Alger, Ed Marinoor, 1998 P.P 86. 87

[4]- جريدة المساء، 6 أكتوبر 1989، الصفحة الأخيرة.

إعادة تكوين المجال السياسي: قد يكون حجم الاضطرابات التي عرفتها البلاد خلال أكتوبر 1988 هو الذي دفع بالسلطة إلى التفكير في إحداث إصلاح سياسي و إلى توخي تعددية شكلية تضمن لنفسها البقاء فيها، و هو ما صرح به الرئيس الشادلي بن جديد في 12 أكتوبر 1988 من خلال إصدار مرسوم 88-200 داعيا الناخبين إلى استفتاء لتعديل جزئي للدستور في 03 نوفمبر 1988، و في ظل هذا التغيير فكرت الرئاسة في إحداث قطيعة مع الماضي الذي ميزته الأحادية الحزبية و الاشتراكية على المستوى الاقتصادي و هكذا اتخذت طريقا جديدا، و من بين علامات هذا الطريق:

- تبني دستور يسمح بإنشاء جمعيات سياسية.
- إنسحاب الجيش من اللجنة المركزية.
- إلغاء القوانين الاستثنائية و قوانين الأمن العسكري....الخ.

و انتهى بالضرورة عالم الحزب الواحد ليحل محله عالم تعدد الأحزاب خاصة بعد استفتاء 23 فيفري 1989 الذي جسّد الاعتراف بعلامات هذا الطريق.

و بهذا الإجراء بدأت التعددية تظهر في شكل أحزاب سياسية مختلفة الاتجاهات و الأهداف منها العلمانية (اللائكية) و منها الإسلامية و الوطنية و لهذا كان من الضروري أن تقوم انتخابات تشريعية تعددية حتى يتم تقسيم مهمة حل الأزمة.

كرونولوجيا الانتخابات التشريعية: انقسمت الأحزاب السياسية كما سبق ذكره إلى: الإسلاميين يتزعمهم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ و حركة حماس و حركة النهضة، و الوطنيين يتزعمهم حزب جبهة التحرير الوطني و الحركة من أجل الديموقراطية في الجزائر، أما بالنسبة للتيار الديموقراطي تمثل في التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية و جبهة القوى الاشتراكية...الخ، و بدأ كل حزب بطريقته يتغلغل في الساحة السياسية باحثا عن الانتشار و استقطاب الأوساط الجماهيرية، و من أهم نتائج هذه الانتخابات أن تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في سنة 1990 على 853 مجلس بلدي من بين 1541 و 24 مجلس ولائي من بين 48.

بعد هذا الفوز الذي حققه حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأ يطالب بالانتخابات التشريعية ثم الرئاسية بعدها أعلن عن العصيان المدني و الإضراب السياسي كرد فعل على عدم استشاراته في مناقشة القوانين

الانتخابية، صاحب هذا عدة اعتصامات في الساحة العمومية برفع شعارات تردد:"لا ميثاق لا دستور قال الله قال الرسول" وهنا أعلن عن حالة الطوارئ من طرف السلطة في 05 جوان 1991 وتأجيل الانتخابات إلى غاية 26 ديسمبر 1991[1].

هذه الانتخابات التي عرفت خلال حملتها الانتخابية الكثير من التجاوزات كان على إثرها الفوز في الدور الأول لصالح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، مباشرة بعد هذا النصر الذي حققه التيار الإسلامي تجمّعت بعض القوى السياسية التي عبّرت عن استيائها من تصرفات الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تخوفها من حكمه من خلال عدم اعترافه بالديمقراطية، حيث شاركت فيها التنظيمات العلمانية و شكلت لجنة وطنية سميت "اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر" ناطقة باسم الأغلبية الصامتة ترفض أن يستلم الإسلاميون الحكم.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ و العنف:

- بداية المشاكل مع الجيش: تأسست الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 18 فيفري 1981 بمسجد السنّة بباب الواد بالجزائر العاصمة، و حصلت على موافقة وزارة الداخلية في 16 سبتمبر 1989[2]، كانت تمثل تركيبا لثلاث تيارات: _ تيار متشدد يقوده علي بلحاج و جماعته ذو الاتجاه السلفي.

_ تيار إصلاحي يقوده عباسي مدني ذو الاتجاه الإصلاحي.

_ تيار الجزأرة (أي المحلية) و يضم أتباع مالك بن نبي و أبرز رموزه محمد سعيد و عبد القادر حشاني[3].

هذه التيارات كلها تفرّعت عن حركة الدعوة الإسلامية بعد سنة 1987.

إذن، مشاكل الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن وليدة الانتخابات المحلية التي فازت بها، بل كانت قبل هذه الانتخابات، بالذات مع الحكومة و الجيش اللذين كان يتهمانها بممارسة العنف و لم يكن هذا العنف مجرد فعل آلي على مصادرة نتائج الانتخابات التي أعلن عنها مجلس الأمن بتاريخ 12 جانفي 1992، و الذي أعلن أيضا عن استحالة مواصلة المسار الانتخابي، بل أنّ الإعلان عن بداية العنف

[1] - د. علي سموك: إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، مرجع سابق، ص 275.
[2] - صلاح الدين برحو، ظاهرة الإرهاب السياسي، مرجع سابق ص137.
[3] -Gilles KEPEL: Jihad, expansion et déclin de l'islamisme, Paris, Ed Gallimard, 2000 P 258.

الإسلامي بدأ قبل هذا التاريخ خاصة بعد الهجوم على تكنة (قمار Guemmar) الحدودية مع تونس سنة 1991 و التي راح ضحيتها العديد من الشبان المجندين و نكل بجثثهم كما تم الاستيلاء على السلاح، و تعرضت محكمة البليدة إلى هجوم قتل فيه أشخاص، و في ورقلة أحرقت امرأة حية في مسكنها،...و أعدت قوائم لرجال و نساء للقتل، و قد أختيرت ساحة أول ماي وسط الجزائر العاصمة لإعدامهم...

و من خلال الإعلان عن إلغاء النتائج الانتخابية استطاعت السلطة كسب انتقام و سخط أعضاء الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال نشر هذه الأخيرة لمناشير تحريضية ضد النظام العمومي على إثرها تقرر إعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992 و بدأت حملة الاعتقالات و الحجز لأعضاء الجبهة، وأقامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية دعوى استعجالية مؤرخة في نفس التاريخ (1992/02/09) موضوعها طلب توقيف وصل جمعية ذات طابع سياسي و هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ و تم سحب الاعتماد القانوني منها.

هذه الأسباب و غيرها جعلت من بعض مناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ يكرسّون خيار الإرهاب، خاصة أولئك الذين كانوا يؤمنون به منذ البداية كطريقة للتغيير.

و بهذا الإجراء ظهرت الجماعات الإسلامية أكثر من ذي قبل عندما بدأت بضرب المصالح الإستراتيجية للدولة بداية من الموانئ و نهاية بالمطارات، و تعزز العنف أكثر فأكثر عندما عقدت الكثير من الاجتماعات من أجل توحيد القيادات الإسلامية التي كانت تؤمن بالعنف سبيلا لاستعادة الحق المغتصب[1]. بعد توقيف المسار الانتخابي و من خلال هذه الاجتماعات وزّعت المهام أين عين شبوطي أميرا للجماعات الإسلامية المسلحة (GIA) و التي استطاعت في وقت قصير من ضمّ أولئك الذين كان تكوينهم العسكري مرتفعا أو من جماعات الهجرة و التكفير و كذلك من الجنود و الضباط الذين التحقوا بالجماعات المسلحة[2].

---

[1]- Abdelhamid BOUMEZBAR et Djamila AZINE , L'islamisme algérien, de la gènese au terrorisme, Chihab editions, Alger 2002 P 182.

[2]- محمد تامالت، الجزائر من فوق البركان، مرجع سابق، ص 64.

الجماعات المسلحة بين صراع الزعامات و الإرهاب الأعمى: من خلال هذه الديناميكية في سيرورة الجماعات المسلحة، استفحل الإرهاب أكثر بعدما أصبحت هذه الجماعات تقترف مختلف أنواع التقتيل الجماعي، أصبحت تستهدف المدني كالعسكري، الأمي كالمثقف و الصغير كالكبير دون غاية سياسية محددة و واضحة، جعلها هذا الوضع تكتسب قدرا كبيرا من العزلة نتجت عن فقدان الجماعة المسلحة تلك الجاذبية التي كانت تتمتع بها أيام تعاونها مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ و فقدت معها تلك المساعدات المالية و الدعم اللوجيستيكي البشري الذي كانت تحظى به بدعوى أن قيامها كان نتيجة طبيعية لقيام السلطة بإيقاف المسار الانتخابي، و لم تكتف الجماعات المسلحة التي شرعت في التفكك حتى أصبحت جماعات متصارعة على الزعامة[1]، و سنذكر هنا أهّم هذه الجماعات:

- الحركة الإسلامية المسلحة MIA : تشكلت في نهاية 1991 لكنها مارست العمل المسلح منتصف 1992 من خلال تبنيها العديد من العمليات و التي استهدفت على الخصوص رموز النظام و تخريب و تدمير الممتلكات، كان يرأسها عبد القادر شبوطي.
- الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح FIDA : تواجدت في منطقة الجزائر أين توفرت على شبكات دعم في مناطق متفرقة في الشرق، نشطت خاصة في صفوف الطبقة المثقفة من الجامعيين كما استهدفت خاصة رجال الإعلام و الثقافة، تمكنت قوات الأمن من تفكيكها والقضاء على أهم عناصرها.
- الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS : تأسس سنة 1995، هو امتداد للحركة الإسلامية المسلحة أين عين مدني مزراق أميرا عليها، ارتكبت العديد من المجازر كما أنها كانت دائما في مواجهات دائمة مع عناصر الأمن، لكنها أعلنت الهدنة سنة 1997 أين أوقفت نشاطاتها و ركزت هجوماتها حصريا على التنظيمات الأخت (organisations sœur) خاصة GIA والتي اتهمتها بالانحدار عن الأسس الحقيقية للجهاد لذلك دخلت في مواجهات دامية معها أدت إلى مقتل المئات من عناصرها[2].

---

[1]- Abdelhamid BOUMEZBAR et Djamila AZINE , l'Islamisme algérien, de la gènese au terrorisme, Op. Cit. P 183.

[2] - Ibid, P192.

- الجماعة الإسلامية المسلحة GIA : رغم أن ظهورها يعود للسنوات الأولى لتوقيف المسار الانتخابي، إلا أنها مع نهاية 1994 دخلت في دوامة راديكالية نشيطة أدت بها في أشهر قليلة من شن حرب على كل المجتمع و إقحام كل الطبقات الاجتماعية و المهنية مع تنويع في وسائل و أشكال التعذيب الأكثر وحشية و دموية و زادت فضاعته مع بداية 1997 و بالأخص مع التحاق عنتر زوابري[1] بالجماعة، و كان هذا التصعيد الخطير لممارساتها الإرهابية بسبب فقدانها للدعم الشعبي الذي كانت تتمتع به في بدايتها، أيضا مهاجمتها من طرف قوات الأمن و عناصر AIS مما أدى إلى عزلها تماما و هذا ما زاد من درجة حقدها و انتقامها من الكل.

GIA على عكس MIA و FIDA و AIS و الذين أرادوا العودة إلى مخططاتهم تبعا للمنظمات الإرهابية الكلاسيكية، فـ GIA تمكنت من وضع تنظيم فريد من نوعه مستقل عن الإدارة المركزية التي كونته، كما أعطى حرية كبيرة للنشاطات و المبادرات المتعلقة بالأمراء فيما يتعلق بكل العمليات، هؤلاء الأمراء الذين كان أغلبهم شباب عُينوا بعد فشل الGIA في توحيد جبهة الجهاد و التي كانت تريد أن تكون كلها تحت إمرتها و هذا ما فسر تناحرها الدموي مع AIS، كما عُين جمال زيتوني الملقب بأبو عبد الرحمن أمين كأمير وطني، أين أدخل هذا الأخير المنظمة في سياق راديكالي أكثر تقدما قام بتوسيع كاسح لدائرة الحرب على كل المجتمع بوسائل و طرق تقتيل تفوق الخيال[2].

---

[1]- عنتر زوابري: و هو القائد السابع لتنظيم الجماعات الإسلامية المسلحة GIA، ولد عنتر سنة 1970 و تعلم المبادئ الأولى للعمل المسلح على يد شقيقه "علي" الذي أسس سنة 1989 تنظيما صغيرا باسم " جماعة الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر"، شهد مقتل أخيه علي بواسطة الجيش سنة 1993 كما سجنت أخته الوحيدة بعد ذلك، و يقول المسلحون التائبون أن زوابري التحق بالجبل و في يده قنينة خمر و أنه كان عصبيا قليل الإلمام بالدين، كانت كنيته "أبو طلحة" و قد بدأ قيادته للجماعة المسلحة باتصاله بالجزائريين الأفغان، اهتم بتوحيد الجماعات المنشقة و أصدر الفتاوى التي تكفر المجتمع كله لتبرير الاغتيالات و ضمنها في كتابه "الأوامر الأسمى في إزالة المنكرات العظمى"، كان زوابري يختطف النساء ثم يتخذهن زوجات و خادمات له و لأتباعه في معاقل الجماعة، عرفت الجزائر في عهده أكبر و أبشع المجازر منها مجزرة بن طلحة سنة 1997 و مجزرة سيدي حماد، ألزم زوابري سكان القرى بدفع اشتراكات شهرية و منعهم من التدخين و استعمال الهوائيات المقعرة و طالبهم بمقاطعة المحاكم الرسمية و فرض ارتداء الحجاب على كل النساء و سمى نفسه قبيل مقتله " أمير المؤمنين في الديار الإسلامية الجزائرية" قتل في مسقط رأسه مدينة بوفاريك في فيفري 2002.

عمار عبد السلام: عنتر الزوابري من تلميذ فاشل إلى أمير المجازر. جريدة المستقبل. بيروت. 2002/02/11 ص 16.

[2]- Ibid, P192.

يقول بالانديه: "كل مُستعمَرة هي وحدة اجتماعية في طريق التحول"[1] إذ يؤكد على العلاقة بين الاستعمار و الديناميات، أو الاستعمار و دوره في تحريك التاريخ.

لذلك فصدمة الاستعمار و اضطراب فترة ما بعد الاستقلال حطمت المجتمع الجزائري عميقا، فتدخل المستعمرلم يكن عسكريا فقط بل خلّف صدمة ثقافية بين حضارتين...حضارة غازية فتية حية (تتمتع بمخلفات الثورة الصناعية و الثورة الفرنسية) التي كان هدفها الأول غزو العالم، و حضارة تعيش في انحطاط كبير، هذه الصدمة تركت المكان شاغرا لشكل جديد يقول عنه عدي الهواري أنه مُهيمَن من طرف "الاختلاط الحضري"، كما يضيف أن التحولات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في فترة قصيرة أدت إلى اضطراب عميق في نظام القيم المألوف الذي كان معروفا بانسجامه[2]، كما تشعبت الصراعية العنيفة بين علمانيين و اسلاميين شملت القيادات التاريخية القديمة، ثم بين الأغلبية و الأقليات، إلى جانب الصراع بين مدنيين و عسكريين أفضى إلى ارهاب أعمى، جعل الجزائر التي قدمت مليون ونصف شهيد من أبريائها قربانا كي تحصل على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي، تفقد عُشر هذا العدد في حمامات الدم الإرهابية، و ليس فيه من مبالغة عند وصف تلك السنوات العشر بأنها سنوات الجمر، وتقدر الخسائر الكلية للجزائر في هذه السنوات ب25 مليار دولار و هو ما يعادل دخل الجزائر من تصدير البترول في ثلاث سنوات، و بالرغم من أن العدد الحقيقي لضحايا الإرهاب يبقى مجهولا، إلا أنه يتأرجح حول 100.000 قتيل بالإضافة إلى 600.000 نازح، كما دمر بالكامل 12.000 مشروع كبير و صغير و هدمت 1183 مدرسة و معهد. كما تذكر التقارير أن حوالي 5000 سيدة و فتاة تعرضن للاغتصاب و شهد عام 1997 أكبر معدل من هذه الجرائم.

في حديث صحفي مع جميل بن رابح رئيس الجمعية الوطنية لعائلات ضحايا الإرهاب ذكر أنه بالإضافة إلى عدد القتلى يوجد أيضا 400.000 جريح و 500.000 من المصابين بامراض نفسية نتيجة للصدمات التي واجهوها[3].

---

[1] -George BALANDIER ; Sene et puisance, Paris P.U.F 1971 p 172.

[2] - LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 189.

[3] - د. ماجد موريس إبراهيم: الارهاب...الظاهرة و أبعادها النفسية، مرجع سابق ص.ص 84. 85.

إذن نلاحظ جيدا أن مخلفات الارهاب بالجزائر لم تقتصر على ما فُقد كماديات من هياكل قاعدية مهمة، و لا حتى على الضحايا الذين فقدوا أرواحهم، بل هناك ضحايا أحياء من نازحين، و نساء وفتيات مغتصبات، و جرحى و مصابين بأمراض نفسية جراء الصدمات، غيّر الارهاب نمط عيشهم بشكل متباين لم تكتمل صورته بعد، لأنه يتميز بإستمراريته عبر الزمن، و الرمكة... هي من بين المجموعات الجزائرية التي تعرضت لوحشية الارهاب، فقد انعكست تجلياته التغييرية العنيفة على كامل مجتمعها محطمة كيانا ريفيا تقليديا ظل لعقود محافظا على نمطه، لتدفع به إلى أزمة هوية عامة إحدى تجلياتها انهيار العقيدة الاجتماعية القديمة و ترك الشخصية الاجتماعية من دون اسم. لذلك بدراستنا لمجتمع الرمكة الذي سنوضح كيف أن الارهاب غير بنائه الاجتماعي، نجعل من حدث الارهاب عاملا من عوامل التغير الاجتماعي.

القسم الرابع: الرمكة كنموذج للتغير الاجتماعي

الجزء الأول: الرمكة قبل الارهاب

البناء الاجتماعي للرمكة قبل الارهاب

مونوغرافية الرمكة

البناء الاجتماعي و القرابة

الأسرة بالرمكة

المرأة

الزواج بالرمكة

جماعة الجيران و الأصدقاء

سمات سكان الرمكة

الجزء الثاني: الارهاب في الرمكة

الرمكة يوم 30 ديسمبر 1997

بعض الشهادات

لماذا الرمكة؟

التضارب في الأرقام

الجزء الثالث: التغير الاجتماعي في الرمكة

الارهاب و انعكاساته النفسية على مجتمع الرمكة

الهجرة

التغير في النسق القرابي

تغير البنية الاقتصادية

تغير النظرة إلى التعليم

تغير علاقة الدولة بمجتمع الرمكة بعد الارهاب

الإعلام

الشباب

البناء الاجتماعي للرمكة قبل سنة 1997

تعتبر ولاية غليزان[1] بمكوناتها الطبيعية و البشرية جزءا من الونشريس الغربي الذي يعد حلقة ربط بين شرق الجزائر و غربها و همزة وصل بين سهول شلف بالتل شمالا و الهضاب العليا جنوبا.

و قد شهد الونشريس عدة ممالك أين تشير بعض الكتابات التاريخية إلى وجود كيانات و مماليك به قبل و أعقاب التراجع الروماني بشمال افريقيا، في شكل اتحادات[2] و تحالفات قدر عددها ب60 تحالفا من الأهالي[3]، و اثر زوال الاحتلال الروماني و زحف الوندال على افريقيا في ماي 429م تحررت العديد من المقاطعات في الغرب من النفوذ الأجنبي الأمر الذي ساعد على ظهور عدة ممالك مستقلة و التي نذكر منها: مملكة الونشريس أو لجدار التي ظهرت في حوالي 535م ثم مملكة أو إمارة الرستميين في العهد الاسلامي 776/ 909م و مملكة بني توجين.

و ينتسب بنو توجين إلى الطبقة الثالثة من قبائل زناتة، و كان حيهم حسب ابن خلدون من أعظم أحياء بني توجين و أوفرهم عددا، و تزعمهم أيام صنهاجة عطية بن دافلتن بن أب بكر بن الغالب، وبعد أن مد الموحدون نفوذهم بالمغرب العربي تزعم قبيلة بني توجين عطية بن العباس بن دفلتن [4]، وموطن أولاد دفلتن حاليا الرمكة بالونشريس الغربي[5].

مونوغرافية بلدية الرمكة :

تعود نشأة بلدية الرمكة إلى سنة 1956 بموجب القرار المؤرخ في 1956/12/04 تحت اسم بلدية أولاد دفلتن، و في شهر ماي من سنة 1957 انضمت إليها بلدية العجامة و كونتا بلدية واحدة أصبحت تسمى بلدية الرمكة، و على اثر التقسيم الإداري الجديد المنبثق عن القانون رقم 09/84 والمؤرخ في 1984/02/04 انفصلت عن بلدية الرمكة بلدية جديدة تدعى بلدية سوق الحد[6].

---

[1]- للإطلاع على تاريخ ولاية غليزان إرجع إلى :
Louis ABADIE, Relizane de ma jeunesse, Editions Jacques CANDINI, 7 rue de Roquebillière, NICE Cedex 4.

[2]- من بين هذه الاتحادات الكنفدالية البربرية لبني أوراغ و التي كان أولاد دفلتن يشكلون فرعا منها، و التي موطنها حاليا الرمكة

[3]- لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس. دار الغرب للنشر و التوزيع 2007 ص 59.

[4]- عبد الرحمان بن خلدون: كتاب العبر و ديوان المبتدأو الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من صاحبهم من دوي السلطان الأكبر، مرجع سابق ص 183.

[5]- لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس، مرجع سابق ص 62.

[6] - Monographie de la commune de Ramka, APC Daira de Oued Rhiou. Commune de Ramka 2002

و يرجع تاريخ بلدية أولاد دفلتن إلى أكثر من قرن مضى، إذ بتاريخ 22 أفريل 1863 نُقّد قرار رسم الحدود و تقسيم إقليم عشيرة أولاد دفلتن و التي كانت تابعة أنذاك لمقاطعة وهران، و من خلال التقرير الصادر سنة 1868 و الذي اهتم أيضا بمسألة رسم الحدود جاء فيه أيضا أن أولاد دفلتن تعتبر جزء من الأجزاء الثمانية المكونة للإتحاد البربري الكبير (Grande fédération berbère) لبني أوراغ و التي بقيت حتى أواخر القرن الثامن عشر في استقلال شبه كلي عن حكم الباي، أين كان سكانها مناصرين للأمير عبد القادر و بومعزة كما شاركوا في الثورة مثلهم مثل القبيلتين الكبيرتين اللتان كانتا في المنطقة و هما بني مسلم و فليتة[1].

الونشريس و الاستعمار الفرنسي: كأي قطر من أقطار الجزائر تعرض الونشريس إلى شراسة المستعمر، إذ بعد أن لقي الجنرال بيجو الكثير من الإخفاقات في خططه الاستعمارية، غير نظريته المبنية منذ دخول فرنسا على سياسة الاحتلال الجزئي المحدود إلى الاحتلال الشامل، هذا الأسلوب الجديد طبقه بجبال الونشريس المنيعة[2].

و للقضاء على جيش الأمير عبد القادر بالونشريس استعمل بيجو كل أنواع الفرق العسكرية التي احتواها تنظيم الجيش الفرنسي منذ تولي هذا الحاكم السلطة في الجزائر، و كان الأمير عبد القادر قد اتخد من جبال الونشريس و بالضبط قبيلة بني أوراغ مقرا لقيادته، و من هذا المعقل المنيع ظل يراقب تحركات القوات الفرنسية و يترقب الفرصة المناسبة للهجوم عليها[3]، و وقعت المعارك التي جرت بين جيشه و عساكر فرنسا في منطقة بني اوراغ بين 1843/1842 إذ قام بيجو بنفسه بشن حملة ضد بني اوراغ، ففي شهر جوان 1843 نجح في تنفيذ أسلوب حربه المبني على الغزو و التخريب للمناطق غير الخاضعة كاكتساح الغلات مثل الذي أمر به في أولاد دفلتن في 26 ماي 1845 لحمل جميع القبائل الأخرى بالمنطقة على الخضوع، و غصب بيجو من هذه القبيلة 3000 رأس من الغنم و سبى عددا كبيرا من النساء، و في نفس السنة كانت غلات القبائل التي ثارت في الونشريس قد أحرقت أو نهبت،

[1] - Rapport de délimitation du territoire de la tribu des Oueled Defelten. Document n°11 Ammi Moussa BO 1868 PP 1126-1127.

[2] ـ لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس، مرجع سابق ص.ص 96. 97.

[3] ـ اسماعيل العربي : المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982 ص 215.

و في سنة 1848 غزا الجيش الفرنسي قبيلة أولاد دفلتن و طرد سكانها إلى جبال الشهبة كشكل من أشكال العقاب على تمردها و صمودها[1]كما فرضت عليها غرامات مالية باهضة[2].

من جهة أخرى فإن وصول الأمير إلى هذه الجهة و مشاركة بني اوراغ في ثورات الونشريس لدليل على أن انضمام سكانها إلى صفوف المقاومة كان مبكرا[3] و هو ما أشارت إليه أيضا اللجان الإدارية الفرنسية لمستغانم التي قامت بمهام معاينة القبائل المحيطة بعمي موسى إلى الدور الكبير الذي أدته هذه القبائل في حوض واد رهيو و بالخصوص قبيلة أولاد دفلتن[4].

ثورة بومعزة سنة 1845: اشتد نفوذ هذا الأخير فهاجم الأصنام و حامية عسكرية بمستغانم، و عمت الثورة جبال الظهرة و الشلف و الونشريس، و في هذا المد سار بيجو على رأس قوة عسكرية لإخضاع القبائل الثائرة، و هو ما وضحته اللجان الإدارية لمستغانم في تقاريرها بخصوص انضمام قبيلة بني اوراغ إلى ثورة بومعزة و أشارت إلى القمع الذي مارسته فرنسا ضد قبيلة أولاد دفلتن و قبيلة أولاد بورياح جنوب غربي عمي موسى[5].

الونشريس الغربي مركز قيادة المنطقة الرابعة: كانت ولاية غليزان بجغرافيتها الحالية تشكل الجزء الأكبر من المنطقة الرابعة للولاية الخامسة التاريخية و مركز تقاطع بين معظم نواحي الولاية التاريخية[6]، و اتخذ من شراطة التابعة للرمكة مقرا لقيادة هذه المنطقة بعد أن وسّع جيش التحرير الوطني عمله الثوري تجاه السرسو و الشلف و معسكر في ماي 1956 و الونشريس و جبال الظهرة خلال صيف 1956[7].

معركة وادي الحمأ بالرمكة: يبعد وادي الحمأ عن مقر بلدية الرمكة بحوالي 2كلم، في يوم 26 من شهر مارس سنة 1958 خرجت كتيبة فرنسية متشكلة من حوالي 90 عسكريا كان هدفها القيام بدورية استطلاعية بأحواز مركز الرمكة، منها المكان المسمى الصخرة دوار أولاد سحنون إلى غاية عرجة السبع،

---

[1]- لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس، مرجع سابق ص 101.

[2]- ظلت السلطات الفرنسية تفرض غرامات مالية على التجمعات السكانية المحاذية للغابات عقب الحرائق التي كانت تندلع فيها و لأدل على ذلك الضريبة التي فرضت على سكان قبائل عمي موسى سنة 1893 قبائل ماريوة، مكناسة، أولاد بختة، منكورة، أولاد دفلتن و التي بلغت 84.641.23 فرنك فرنسي و التي لم يعرف لها مثيل في المناطق الأخرى، و توالت هذه الضرائب التي أثقلت كاهل السكان، ففي سنة 1899 فرضت ضريبة أخرى بلغت 212 ف.ف و تكررت الغرامة على قبيلة أولاد دفلتن حيث بلغت 300 ف.ف سنة 1912 و ارتفعت الضريبة الجماعية على قبيلتي العجامة و أولاد دفلتن إلى 4.538.59 ف.ف سنة 1915.

[3]- لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس، مرجع سابق ص 91.

[4]- لحسن محمد: عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس، مرجع سابق ص 93.

[5]- نفس المرجع السابق ص.ص 103 104.

[6]- المدن التي دخلت تحت إمرة مسؤولي المنطقة الرابعة هي المحمدية، مستغانم، سيدي علي، غليزان، جديوية، مازونة، سيدي امحمد بن علي، وادي ارهيو، عمي موسى و عين طارق.

[7]- لحسن محمد: مرجع سابق، ص 149.

و ما إن خرجت هذه الدورية من مركزها حتى انتشر خبر هذا التحرك إلى أن وصل إلى المجاهدين فتوزعت فصائلهم بكيفية تسمح لهم بإيقاع العدو الفرنسي في كمين محكم، و بالفعل قتل المجاهدون 87 عسكريا فرنسيا و تم غنم 35 سلاحا و جهاز اتصال، و فقد مجاهدو جيش التحرير في هذا الكمين الذي تحول إلى معركة شهيدا واحدا، و من بين ردود الأفعال أن سارعت السلطات الفرنسية في اليوم الموالي إلى الانتقام من السكان بحرق مساكنهم و قتل مواشيهم[1].

معركة شراطة بالرمكة:

أشرنا إلى أن شراطة الواقعة جنوب مقر بلدية الرمكة كانت هي عاصمة المنطقة الرابعة التابعة للولاية الخامسة، احتوت على مراكز قيادية عديدة على رأسها مركز قيادة المنطقة الرابعة[2] برئاسة السيد عثمان الذي كان على علاقة مباشرة ببومدين[3]، بدأ حصار شراطة في شهر فبراير من سنة 1959 إذ قامت وحدات عسكرية فرنسية بتطويقها انطلاقا من مراكز عسكرية متقدمة بالونشريس الغربي، لكن قبلها كان قد تفاجأ المجاهدون بشراطة بتقدم قوات فرنسية نحوهم ليلا، فاندلع اشتباك محدود الزمن مع أول فوج فرنسي و تم القضاء عليه، و في صباح 26 فبراير اندلعت المعركة على نطاق أوسع بعد وصول مكثف لوحدات عسكرية من المراكز المجاورة لشراطة معززة بتغطية جوية قوامها أزيد من 30 طائرة حربية و قصف مدفعي مكثف كما استعانت أيضا بما يسمى بcommandos de chasse[4] الذي أنشئ في أواخر سنة 1958 في إطار عمليات شال.

كانت استراتيجية شال ترمي من وراء تكثيف العمليات العسكرية إلى اقتحام مركز شراطة المحصنة و تحطيم كل التحصينات بالونشريس و إقامة عدة أبراج مراقبة بالمرتفعات، و بالفعل أنشأت فرنسا بعد تمشيطها منطقة شراطة عدة مراكز بالمرتفعات.

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص.ص 172. 174.

[2]- كما ضمت شراطة أيضا المستشفى العسكري الذي أنشأ سنة 1958 بإدارة الدكتور محمد شتوان المتخرج من كلية الطب بتولوز بفرنسا، و احتوت أيضا على فرقة الهندسة العسكرية التي أنجزت المراكز الأرضية و المخابئ التي انتشرت بغابات شراطة إلى جانب المصالح المرافقة للقيادة كمصلحة الدعايات و الإعلام و مصلحة الألغام و المتفجرات...

[3]- انظر الصفحة الموالية.

[4]- وهو عبارة عن وحدات عسكرية خفيفة خاصة تتكون من المتطوعين من كل أنواع القطاعات العسكرية و الوحدات و الحركة، و يكمن دور هذه الوحدات الخاصة في تحديد موقع و تحرك الكتائب أو الأفواج، و التموقع في أماكن المراقبة لعدة أيام، و معرفة مسالك الثوار و أماكن لقاءاتهم و تجمعاتهم.

من اليمين الى اليسار السادة: عثمان – مرباح– الناصر– هواري بومدين –رحال – مصطفى.

الطفل: سمته حرم سي عثمان عبد المؤمن بعد ان استشهد ابواه في احدى المعارك ' وتربى هذا الطفل في احضان جيش التحرير الوطني واستشهد سنة 1960 وعمره 9 سنوات .

هواري بومدين بشراطة الرمكة

و بسبب قوة دخيرة العدو اجتمع بشراطة ما يفوق 1200 مجاهد و دخلوا في اشتباك محتدم معه، و تميزت العمليات الحربية بتدخل الطائرات طيلة المدة أين اشتدت على إثرها المعارك، و استعملت القوات الفرنسية أيضا النابالم بواسطة الرشاشات أو عن طريق الطائرات التي راحت ترمي أطنانا من القطران الملتهب، فاحترقت الغابات. و في ظل هذا الوضع وصلت نجدات من المناطق المجاورة لتدعيم صفوف المجاهدين، و كانت صفوف العدو هي الأخرى تتدعم بنجدات متواصلة، و بعد ثلاثة أشهر من النار و الدم انسحبت القوات الفرنسية بعد أن تكبدت خسائر فادحة في الأرواح و العتاد و أسقط المجاهدون في هذه المعركة عددا من الطائرات، و قُدر عدد الشهداء بحوالي 1400 شهيد[1].

الآثار الرومانية:

تواجد بالرمكة توغل بشري يضرب حسب الشواهد المادية في أعماق التاريخ، أغلبها من الحجارة المستعملة من طرف الإنسان، كالكثير من القصور و التحصينات و القلاع التي أسست كحزام دفاعي شيد في إطار المد الروماني، من هذه المراكز كانت تنطلق الحملات العسكرية الرومانية الترهيبية الرامية إلى تشتيت التجمعات الوطنية أين اصطدمت بمقاومة كمفدرالية بني أوراغ، و ما غزارة المواقع العسكرية و مراكز الحراسة المتمثلة في القلاع و الحصون إلا دليلا قاطعا على العنف الثوري الذي اصطدمت به الحركة التوسيعية الرومانية نحو الجنوب باتجاه الهضاب العليا الغربية "تيارت" و نحو الشرق داخل أعماق الونشريس و شواهق الجبال، و البرهان الساطع لهذه المقاومة تجسده أيضا ضخامة التحصينات التي أقامها الرومان على مقربة من منطقة الحساينية بالرمكة بعد أن شيدوا مركزا عسكريا محاطا بعدة قلاع و أبراج على مساحة تقدر بهكتار واحد[2].

أما مجموعة الآثار الموجودة بسهل واد لرجام مثل قصر روراوة أو مدينة تيغازة فهي تتشكل من 7 بناءات صغيرة مربعة الشكل محاطة بأسوار منها القصر الطويل، قصر بحرية، قصر الغابة، هذه المعالم الأثرية مزودة بأحواض مائية و عدة كتابات منحوثة على حجارة مردومة شيدت على مساحة 10000م2 ، لم يبق منها إلا بعض الحجارة المتناثرة هنا و هناك[3].

---

[1]- نفس المرجع السابق ص.ص 182. 188.
[2]- نفس المرجع السابق ص.ص 24. 25.
[3]- نفس المرجع السابق ص 50.

الموقع و المساحة: الرمكة هي بلدية تابعة لدائرة واد ارهيو، تقع شمال شرق ولاية غليزان يحدها غربا بلدية عمي موسى، شرقا بلدية لرجام (ولاية تيسمسيلت)، شمالا بلدية سوق الحد و جنوبا بلدية الملعب (ولاية تيسمسيلت)[1].

تبلغ مساحة الرمكة 14048 هكتار مقسمة كما يلي :

الأراضي الصالحة للزراعة	4521
الأراضي الغابية	7227
الأدغال	850
أراضي غير منتجة	1450
المجموع	14048

جدول رقم 02 خاص بمساحة الرمكة،المصدر: مونوغرافية الرمكة، المجلس الشعبي البلدي، الرمكة 1996 ص2

وتتمثل تضاريس الرمكة كما يلي:

الجبال	% 65
التلال	% 25
السهول	% 10
المجموع	% 100

جدول رقم 03 خاص بتضاريس الرمكة[2]

[1]- مونوغرافية بلدية الرمكة، المجلس الشعبي البلدي الرمكة 2002 ص 1. أنظر أيضا الخريطة الملحقة في الصفحة الموالية.
[2]- : مونوغرافية الرمكة، المجلس الشعبي البلدي، الرمكة 1996 ص2

خريطة بلدية غليزان

أما بالنسبة للديموغرافية فبلغ عدد سكان الرمكة :

السنوات	عدد السكان	متوزعين على:
سنة 1868	2755 ساكن	31 دوار[1]
سنة 1877	12087ساكن[2]	
سنة 1985	7081 ساكن •	33 دوار[3]
سنة 1987	8916 ساكن	33 دوار[4]
سنة 1990	9200 ساكن	33 دوار[5]
سنة 1998	5215 ساكن	06 دواوير[6]

جدول رقم 04 يمثل عدد سكان الرمكة[7].

[1]- Rapport de délimitation du territoire de la tribu des Ouled Defelten. Op. Cit p 1126
و لمعرفة أسماء الدواوير التي كانت موجودة حتى سنة 1997 و الدواوير التي بقيت بعد هذه السنة انظر الملحق رقم.204-205 أيضا أنظر الخريطة في الصفحة الموالية.
2، 4، 5، 6: الخريطة الاجتماعية للرمكة، مرجع سابق
3- الوضعية الاجتماعية و الثقافية للرمكة. المجلس الشعبي البلدي للرمكة 1985 ص2.
•تناقص عدد السكان من 12087 سنة 1977 إلى 7081 سنة 1985 بسبب انفصال بلدية سوق الحد عنها سنة 1984
7- معاومات تجميعية.
8- مونوغرافية الرمكة. مرجع سابق سنة 1996 ص2.

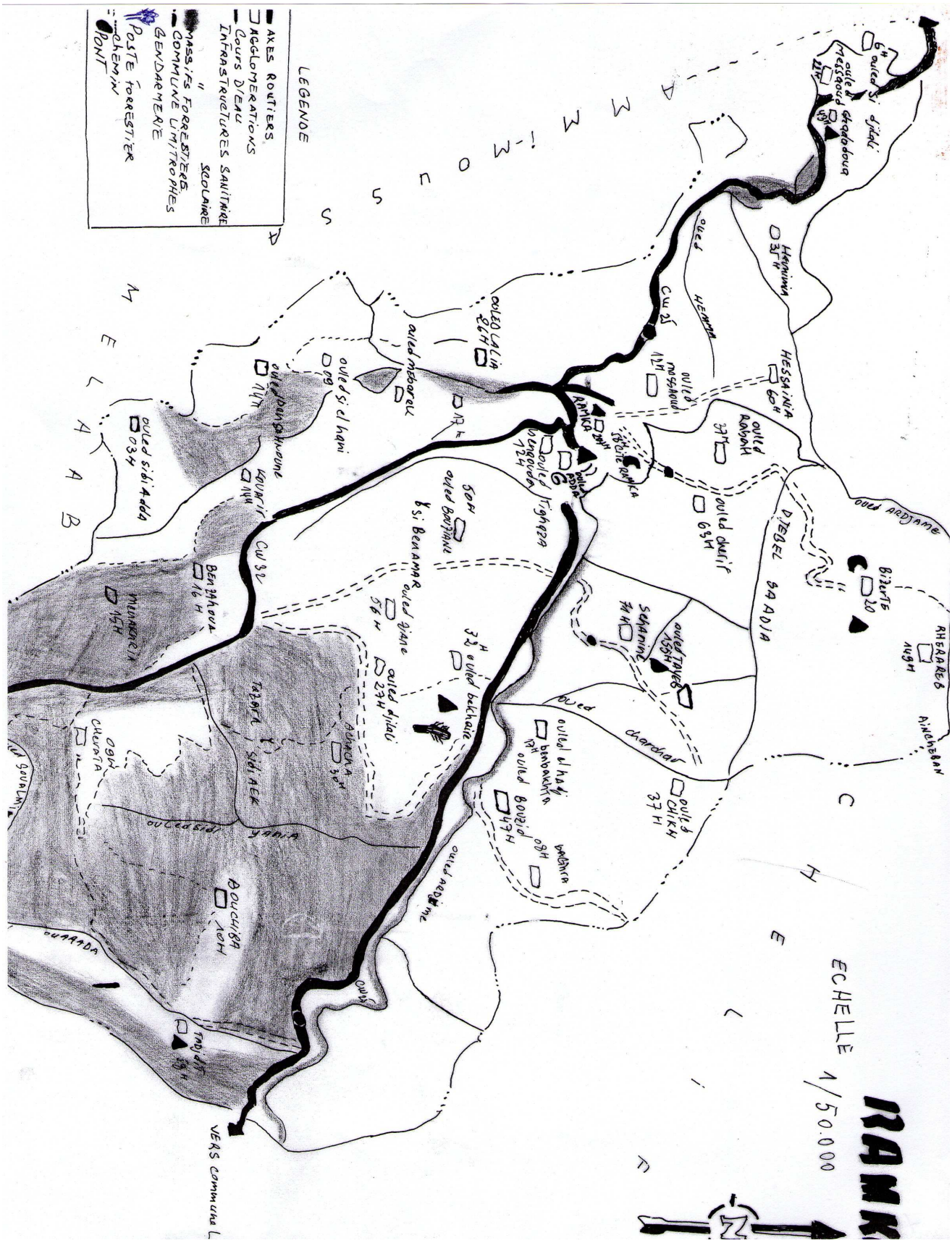

خريطة لدواوير الرمكة الثلاثة والثلاثين قبل سنة 1998

COMMUNE de RAMKA

PROFIL

(4)

الزراعة: يمثل قطاع الفلاحة المرجع الوحيد لأغلبية سكان الرمكة، و الذين يعتمدون في زراعتهم بالدرجة الأولى على زراعة الحبوب، القمح الصلب و القمح اللين، الشعير و غرس الأشجار المثمرة أيضا الكثير من الخضراوات كالبطاطا و الطماطم بالإضافة إلى بعض الأنواع من أشجار الفاكهة كالمشمش و العنب و الرمان...الخ

بالإضافة إلى تربية الماشية بمختلف أنواعها مثل البقر و الغنم و الماعز زيادة على تربية النحل، و للماشية منزلة كبيرة عند أهالي الرمكة و إذا حصل الفرد منهم على نقود فإنه ينفقه مباشرة في شراء ماشية جديدة لكي يزداد ما يملكه منها.

و من المشاكل التي تعيق التنمية بهذه المنطقة هو النقص الكبير في المعدات الفلاحية الحديثة (جرارات، آلات الحصاد و تجهيزات السقي...)كما أن المشكل الأساسي الذي يعانيه الفلاحون هو عدم امتلاكهم للعقود الرسمية للأراضي و التي كانت ستتيح لهم فرصة الاستفادة من القرض الفلاحي، فمساحة 9734هـ من الأراضي الزراعية تعتبر "ملك".

كما أن الإنتاج الفلاحي رغم أهميته الكبيرة بالرمكة إلا أنه ضعيف جدا و لا يستعمل إلا للعيش اليومي، و قد تحدث ابن خلدون بإسهاب عن هذا النمط من العيش حيث أطلق عليه العمران البدوي و توسع في ذكر خصائصه و أسباب قيامه و بيّن صفات سكانه و طبيعة أنشطتهم، و الذي نراه ملائما لمجتمعنا المدروس حيث قال: "هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح (أي الفلاحة) و القيام على الأنعام، و أنهم المقتصرون على الضروري من الأقوات و الملابس و المساكن، و سائر الأحوال و العوائد و مقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر و الوبر و الشجر أو من الطين و الحجارة..."[1].

و فيما يخص قطاع الري فإن أغلب سكان الرمكة يتزودون بمياه الشرب عن طريق الآبار، فهناك بئران منجزان على حافة واد لرجام، و رغم كثرة المياه بها إلا أنها تتوفر على نسبة عالية من الملوحة، و بئر آخر بدوار الحساينية يتوفر على مياه كثيرة و عذبة، و هناك ثلاث دواوير مزودة بواسطة الشبكة الموجهة لمركز البلدية و هي أولاد بن عودة و أولاد مساعد و أولاد عدة، عامة فإن المياه الصالحة للشرب غير كافية

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق ص 108.

سواء بالنسبة لمقر البلدية أو الدواوير فنسبة 57% من سكان البلدية لا تتوفر على المياه الصالحة للشرب[1].

الصناعة و التجارة:

لا تتوفر الرمكة على أي نشاط صناعي لعدم وجود أي وحدة صناعية بالمنطقة، مرتكزة في حياتها أساسا على ما هو يومي أي مقتصرة على تلبية الحاجيات اليومية، و هي متعلقة بالتجار المتخصصين بالتغذية العامة و باعة متجولين مقسمين كما يلي :

- تجار في المواد الغذائية العامة.
- باعة متجولين.
- باعة خردوات عامة.
- تجار اللحوم.

الخدمات:

فيما يخص التعليم فإنه يوجد بالرمكة 06 مدارس للتعليم الأساسي للطور الأول و الثاني و هي متوزعة على 06 مناطق، و سنوضح ذلك من خلال الجدول التالي :

المنطقة	عدد المدارس	عدد الأقسام	عدد الذكور	عدد الإناث
مقر البلدية	01	11	286	114
دواوير أخرى	أولاد الطيب 01	05	169	42
	شراطة 01	03	52	08
	غدادوة 01	04	131	33
	الخرارب 01	02	88	33
	تاجديت 01	02	38	27
المجموع	06	27	764	257

جدول رقم 05 يمثل عدد المدارس و الأقسام و التلاميذ لسنة 1996 بالرمكة للطور الأول و الثاني[2].

[1]- مونوغرافية الرمكة لسنة 1996، مرجع سابق ص 3.
[2]- مونوغرافية الرمكة لسنة 1996 مرجع سابق ص3.

أما فيما يخص التعليم الأساسي للطور الثالث فهو كما يلي :

عدد المتوسطات	عدد المتوسطات الملحقة	عدد الأقسام	عدد الذكور	عدد الإناث
00	01	05	110	33

جدول رقم 06 يمثل عدد المتوسطات و الأقسام و التلاميذ لسنة 1996 بالرمكة للطور الثالث[1].

أما بالنسبة للتلاميذ الثانويين فهم يتابعون دروسهم بثانويات دائرة عمي موسى و واد ارهيو بصفة داخليين، و فيما يخص التكوين المهني فلا يوجد أي نشاط لعدم وجود مركز للتكوين المهني.

كما أن وضعية التعليم بالرمكة تعرف نقائص كبيرة و ذلك لنقص الخدمات الضرورية بها فعلى سبيل المثال هناك 03 مدارس ليس بها مياه صالحة للشرب، و 05 ليس بها كهرباء و 04 ليس بها تدفئة، و بالنسبة للنقل المدرسي فهو غير متوفر إذ أن التلاميذ يتنقلون بطرقهم الخاصة، فهناك من الأطفال من يقطع مسافة من 3 إلى 4 كلم مشيا على الأقدام يوميا للالتحاق بالمدارس.

وضعية الصحة ليست بأفضل حال من وضعية التعليم، إذ يوجد بمقر البلدية مركز صحي واحد يعمل به طبيب واحد و جراح أسنان واحد و ممرض واحد و هذا لـ9200 ساكن، كما توجد صيدلية واحدة، و تبعد الأمومة (Maternité)عن القرية بـ25كلم أي بعمي موسى لذلك أكثرهن يستعّن ب"قابلة" من المنطقة معروفة بخبرتها في هذا الميدان، كما أن أكثر من 60% من السكان ليس لديهم دورات مياه.

بالنسبة للنشاطات الحرفية فهي قليلة جدا ما عدا بعض النشاطات المحدودة التي تتمثل خصيصا في البناء، التلحيم، الحلاقة...، أما السياحة فإن الرمكة تعتبر منطقة سياحية هامة هذا لكون أن مجمل أراضيها غابية و جوها معتدل لكن هذه الأراضي غير مُستغلة[2]، و فيما يتعلق بالطرقات و النقل لا توجد شبكة للطرق تربط بين مقر البلدية و مختلف الدواوير و لصعوبة التنقل فإن جل ما هو موجود ليخفف ذلك هي الحمير و البغال التي يعتمد عليها أغلب سكان الرمكة، كما أن نوعية الطرق غير صالحة و غير كافية، أيضا هناك طرق تربط البلدية بمقر الدائرة و بالولاية لكنها غير صالحة، أما النقل

[1]- نفس المرجع السابق، (لاحظ التفاوت الكبير بين عدد الذكور و عدد الإناث في كلا الجدولين)
[2]- نفس المرجع السابق ص4.

فهو غير مضمون بين البلدية و دواويرها، إذ أن عدد الحافلات التي تملكها البلدية واحدة فقط كما أن النقل من الرمكة إلى عمي موسى منحصر في 04 رحلات في اليوم و هو نقل خاص.

بالنسبة للخدمات الاجتماعية الأخرى مثل الكهرباء فإنه متوفر في البلدية أما بالنسبة للمناطق الأخرى فلا يصل إلى كل الدواوير، الغاز منعدم تماما سواء في مقر البلدية أو الدواوير، كما يوجد مركز بريد واحد في حين لا تتوفر الرمكة تماما على مقرات مثل مقر الهلال الأحمر الجزائري و مقر الحماية المدنية و مقر الدرك الوطني و مقر الشرطة.

البناء الاجتماعي و القرابة:

يقول راد كليف براون :"أنا –أولا– أعتبر كل العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين شخصين جزءا من البناء الاجتماعي، فالبناء القرابي لأي مجتمع مثلا يتكون من عدد من تلك العلاقات الثنائية كالعلاقة بين الأب و الابن أو بين الخال و ابن الأخت، و يقوم البناء الاجتماعي كله عند القبائل الأسترالية على شبكة من مثل هذه العلاقات الثنائية التي تنشأ عن طريق روابط النسب أو المصاهرة، و أنا –ثانيا– أُدخل تحت البناء الاجتماعي التمايز القائم بين الأفراد و الطبقات بحسب أدوارهم الاجتماعية فاختلاف المركز الاجتماعي بين الرجل و المرأة أو بين الرئيس و العامة أو بين صاحب العمل و الموظفين أمر لا يقل أهمية في تحديد العلاقات الاجتماعية في اختلاف العشيرة أو الدولة التي ينتمي إليها الفرد"[1].

لهذا نعتبر المعرفة الواسعة و الكافية بالبنية الاجتماعية للرمكة من المتطلبات الجوهرية لإكمال دراستنا الأنثروبولوجية بها، و نحن نعني ببنية المجتمع تلك الشبكة من العلاقات الاجتماعية و التي تشمل كل أعضاء المجتمع و كل ما يتصل به من ثقافة في فترة ما قبل الارهاب أي حتى آخر يوم من سنة 1997، و كما يقول عدي الهواري أنه لفهم الديناميكيات و التناقضات التي يمر بها المجتمع الجزائري اليوم، يجب العودة للبنيات التجمعية (structures communautaires) و للتمثلات الثقافية التي كانت تسير الحياة الاجتماعية للأفراد، و ان هذه الشروط السوسيولوجية . البنيات التجمعية و التمثلات الثقافية . متعلقة بالتجمعات المحلية، ريفية بالنسبة للأغلبية منطوية على ذاتها و مكتفية ذاتيا، و أن

[1]- د. قباري محمد اسماعيل : أسس البناء الاجتماعي، مرجع سابق ص 49

الرابطة الاجتماعية التي تجمعهم تعتمد على الاجتماعي الأولي أو البدائي المكون من الأسر و يدور حول القرابة و خط الأنساب، أين القرابة في هذه المجتمعات تلعب دور كبير[1].

و اختيارنا لوصف النسق القرابي الخاص بالرمكة لم يكن عشوائيا، إذ تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية أن القرابة بالرمكة هي الأساس الذي استند عليه جانب كبير من السلوك الذي نود وصفه في هذا الجزء، كما أن الخبرة الأنثروبولوجية المستمد من شعوب متعددة بينت لنا لماذا الباحث الأنثروبولوجي يُدرك بشيء من اليسر و السرعة سبب تفاعل الناس بالطريقة التي يتصرفون بها في موقف معين بمجرد أن يفهموا نسقهم القرابي.

و بإيجاز شديد نجد أن معرفتنا للنسق القرابي بالرمكة يفيدنا في تكوين نماذج أو خرائط لسلوك الإنسان بها.

تعريف القرابة :

لقد قام الأنثروبولوجيون الأوائل بدراسة القرابة كما يقوم بدراستها الباحثون الأنثروبولوجيون في الوقت الحاضر، و كما أنه كان هناك اهتمام مبدئي مركّز على كيفية تكوين و تطور الممارسات الاجتماعية العديدة و المتنوعة، فقد لقي تطور الحياة العائلية اهتماما خاصا في الكتابات الأنثروبولوجية بوجه عام، ومثال ذلك ما عنى به لويس مورجان في كتاباته عن القرابة بمعناها الواسع و تحمسه و تقديره الشديد لصياغة المصطلحات القرابية وألقاب المناداة، ولا تزال تُعتبر دراساته من أهم دراسات الفكر الأنثروبولوجي المعاصر.

و لقد بدأت الدراسات الأساسية في القرابة مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين مع نمو الأنثروبولوجيا الوظيفية، و كان هناك اثنان من علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين هما مالينوفسكي ورادكليف براون اللذان يرجع إليهما إلى حد بعيد تغير و نمو آفاق البحث الأنثروبولوجي، و قد عنى مالينوفسكي بوصف السلوك القرابي وصفا شاملا محيطا بجوانبه المتعددة، و قد أدّى إلى نمو التحليل

[1]- LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 190.

الأنثروبولوجي للقرابة و قد تمثل هذا النمو في نظريات أبرزت بصورة واضحة العلاقة بين القرابة و غيرها من النظم الاجتماعية[1].

أما رادكليف براون فمع اختلافه و مالينوفسكي في عدد من المسائل النظرية، إلا أنه أسهم أيضا في تأصيل رؤية القرابة كنسق، فقد عرّف القرابة بصفة مبدئية بأنها: "العلاقات المباشرة التي تنشأ بين شخصين نتيجة لانحدار أحدهما من صلب الآخر أو نتيجة لانحدارهما هما الاثنين من سلف مشترك واحد"[2].

و يعني النسق القرابي تلك الشبكة من العلاقات التي تتولد عن الانحدار القرابي أو المصاهرة[3]، و الواقع أن كل المجتمعات البشرية تعترف بقرابة الدم في حدود معينة، حيث يُعرف أقارب الدم بأنهم الأشخاص الذين ينحدرون عن نفس السلف سواء من خلال خط الذكور أو الإناث، فالأباء يرتبطون بأبنائهم وأحفادهم عن طريق علاقة الدم و هو ما يطلق عليه الأنثروبولوجيون مصطلح "علاقة القرابة العاصبة"[4].

و تنشأ علاقة المصاهرة عن طريق الزواج، و هي تربط الزوج ذكرا أو أنثى بأقارب زوجه، حيث نرى الزوج لا تربطه فقط بزوجته علاقة زواجية و لكن زواجه من امرأة معينة يربطه أيضا بوالديها و أخواتها و كل أهلها بعلاقات المصاهرة.

و في الرمكة من خلال معايشتنا و انغماسنا العميق في مجتمعها، استطعنا و لو بقسط قليل من تحديد النمط العام للعلاقات الاجتماعية الذي كان سائدا حتى نهاية سنة 1997 و إن كان هذا النمط تشترك فيه مع معظم المجتمعات التقليدية و البسيطة، هذه المجتمعات التي يصف عدي الهواري الرابطة الاجتماعية التي تجمعها فيقول أن هذه الأخيرة مجسد في الأم، الأب، العم، الخال، ابن العم... و لا تأتي من الفرد مع أنه يتشارك معها، لكن أفراد المجموعة هم الذين يقومون بضغط عليه أين سلوكه محدد بنظرة الآخرين له، و يضيف أن هذا هو ما إعتدنا أن نسميه "المجتمع التقليدي" و هو محدود بخط النسب، الدوار، القرية...[5]، كما أن الرابطة الاجتماعية في هذه المجتمعات التقليدية او المحلية لا تعاني

---

[1]- د. محمد عبده محجوب: طرق البحث الأنثروبولوجي، النسق القرابي دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1985 ص3.
2- د- أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مرجع سابق ص309.
3- د. محمد عبده محجوب: طرق البحث الأنثروبولوجي، مرجع سابق ص 32.
4- نفس المرجع السابق.
5 -LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 190.

من مشكلة الارتقاء في السلم الاجتماعي أو الانسجام الاجتماعي و لكن كل همها هو حفظ البقاء في وسط الطبيعة، احترام القيم تحت ضغط رأي و نظرة الآخرين مما ينفي وجود الفرد الذي لا حرية له ليس حر، على عكس المجتمع الذي ينعته بالكثير من الصفات: المجتمع الشامل، حضري، وطني، متقدم ويتسم بالكثير من الحرية.[1]

فنادرا ما تجد في الرمكة أغراب فالجميع تقريبا أقارب، ينتمون إلى بعضهم البعض من خلال أنواع مختلفة من علاقات القرابة، و هذه العلاقات قوية جدا و متينة و تتميز بالدوام و هذا ما فسره استمرارها من خلال عدة أجيال، فأسماء الدواوير مثلا ليست اعتباطية و إنما هي أسماء عائلات، فعائلة أولاد سيدي الشيخ مثلا أغلب سكانها أقارب يحملون نفس اللقب.

هذا بالإضافة إلى أن أغلب الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية تُعتبر وظائف رئيسية لشبكة العلاقات القرابية و التي من أهم أشكالها :

- تبادل الزيارات العائلية و لهذا أهمية كبيرة عند الرمكاوي.
- المرافقة و التسوق و العناية بالأطفال و تقديم النصح و المشورة و تعتبر كلها أنماط من الأنشطة اليومية التي يؤديها أعضاء الجماعة القرابية، كما أن الأنماط السلوكية بينهم تتراوح بين الاحترام و المزاح، و يتخذ الحد الأقصى من الاحترام صورة التحاشي مثل زوج البنت و والدتها أو والدها.
- تقديم خدمات للمسنين من أفراد الأسرة مثل العناية الطبية و منحهم المأوى و مرافقتهم و شراء حاجياتهم و أداء الأعمال المنزلية و خاصة مشاركتهم أوقات فراغهم.
- في حالة تنقل الأسرة أو الأفراد من مكان إلى آخر فإنهم في العادة ما يتلقّون المساعدة من أقاربهم الذين سبقوهم إلى ذلك المكان، هذا إلى جانب الخدمات التي تؤدى في المناسبات كالأفراح و خلال الأزمات مثل الموت و الحوادث و المشاكل العائلية إذ يلتفون و يساعدون بعضهم البعض.
- كما أن القرابة تتحكم بشكل كبير في النسق المهني فمثلا تجد أغلب من يخدمون أرضا معينة تربط بينهم علاقة قرابة.

1 -Idem, P 191.

و مع أن الكثير من يخلط بين القرابة و الأسرة و الزواج نظرا للارتباط الوثيق بينهم إلا أنهما (أي الأسرة والزواج) كموضوعين هامين يدخلان تحت نطاق القرابة، و سنتطرق لذكرهما هنا لإدراكنا مدى أهميتهما في تكوين البناء الاجتماعي للرمكة.

الأسرة: يبدو واضحا من خلال نظرة سريعة عبر التاريخ أن "الأسرة جماعة اجتماعية أساسية و دائمة ونظام اجتماعي رئيسي، و ليست الأسرة أساس وجود المجتمع فحسب بل هي مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك و الإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية"[1].

لهذا تمثل الأسرة بالنسبة للرمكة الأساس الجوهري الباعث للبناء الاجتماعي الأكبر كما تعتبر أنها أبسط صور القرابة، و هي أيضا بناء أو نسق اجتماعي عام يوجد في كل المجتمعات و له عدة أشكال، و فيما يخص الرمكة نمط الأسرة الممتدة هو النمط السائد فيها أين يصف مصطفى بوتفنوشت هذا النوع من الأسر أنها تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين و الأولاد المتزوجين وزوجاتهم و أبنائهم و أحيانا غيرهم من الأقارب كالعمة و الابنة الأرملة ....الخ، و هؤلاء جميعا يقيمون في نفس المسكن و يشاركون في حياة اقتصادية و اجتماعية واحدة تحت رئاسة الأب الأكبر[2]، أي تعود نشأتها أساسا من بقاء الأبناء أعضاء في أسر آبائهم بعد زواجهم و إنجابهم لأطفال و بذلك تصبح تتكون من عائلتين صغيرتين أو أكثر، لكن هناك دائما عائلة رئيسية و بقية العائلات امتداد لها.

و تشمل الأسرة في الرمكة 03 أجيال، عميد الأسرة أي الجد و أبنائه و أحفاده و زوجاتهم الذين يظلون مرتبطين به مادام على قيد الحياة مكونين و إياه شخصية معنوية واحدة تعتبر مسؤولة عما يرتكبه كل عضو من أعضائها من خطأ أو جرم ما، بالإضافة إلى ذلك هم مسؤلون عما ترتكبه نسائهم وبناتهم من أعمال لا تتفق و القيم الخلقية السائدة في الرمكة.

هذا النمط الذي اتسمت به الأسر الجزائرية الريفية لوقت طويل هو ما يسمى أيضا ب"الأسرة الكبير" أو كما يطلق عليه سكان الرمكة مصطلح "عايلة"، و صدق بوتفنوشت حين تكلم عن هذا المصطلح وقال بأنه أقوى و جدي أكثر و حساس في مقابل كلمة "famille" في اللغة الفرنسية و التي تبدو

[1]- د. سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية. دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ص 37.

[2]- Mostefa BOUTEFNOUCHET : La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, Op, Cit P 42.

حسب رأيه أنها قانونية أكثر، شخصية أكثر و غير ثابتة أمام كلمة "عايلة" لما تحمله هذه الأخير من قيم مقدسة و غير قانونية[1]،

و الرجال بالرمكة مسئولون أيضا مسؤولية تامة عن حماية المرأة التي تؤدي عملا في الشؤون المنزلية من تنظيف وطهي و عجن الخبز و صناعة الكسكس و سقي و حلب الأبقار و تربية الدجاج....الخ، كما تقوم ببعض الحرف التقليدية كالخياطة، صنع الأواني الطينية، صنع السجادات، السلال....الخ.

كما تعتمد الأسرة كلية على الرجل "الزوج و الابن" من حيث الإعالة، و يُعتمد على المرأة " الزوجة والأم" في القيام بالأعمال التي ذكرناها و إنجاب الأطفال و رعايتهم، و نتيجة لهذا التقسيم الواضح للأدوار في العمل كان الرجل هو رئيس الأسرة و معيلها الوحيد و له السلطة على كل من زوجته وأطفاله و كانت هذه السلطة مؤيدة و مدعمة بالعرف، و معناه أن العمل كان مقسما بوضوح بين الجنسين في كل من عالم المنزل و عالم العمل خارج المنزل، و ان كانت المرأة في أحيان كثيرة تساعد في خدمة الأرض و رعاية قطيع الأغنام.

و تقوم الأسرة في الرمكة بإنجاز عدد من الوظائف الأساسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية ولخصنا هذه الوظائف فيما يلي:

- الوظيفة الاقتصادية : تشكل الأسرة في الرمكة وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا إذ تعتمد في حياتها على استهلاك ما تنتجه، إلا بعض المستلزمات التي لا تستطيع إنتاجها مثل القهوة، السكر، الصابون...، كما أنها لا تستهلك إلا بالقدر الذي تنتجه.
- وظيفة منح المكانة : إذ أن أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أُسرهم أين يحظى لقب الأسرة بأهمية و قيمة كبرى فألقاب مثل أولاد زيان، أولاد سيدي الشيخ، عبد القادر تعتبر ألقاب لها هيبة و مكانة.
- وظيفة الحماية : إذ أن الأسرة بالرمكة مسؤولة عن حماية أعضائها، فالأب لا يمنح أسرته الحماية الجسمانية فحسب و إنما يمنحهم أيضا الحماية الاقتصادية و النفسية و كذلك يفعل الأبناء لآبائهم عندما يتقدم بهم السن.

[1] -Ibid, p 39.

- الوظيفة الترفيهية : إذ هي الأخرى محصورة في الأسرة أو بين عدّة أسر عن طريق التسامر و الترويح مع بعضهم البعض في أوقات فراغهم.
- الوظيفة الدينية : إذ أن للدين أهمية بالغة في الرمكة من خلال ما يقوم به من وظيفة هامة في تدعيم التماسك الاجتماعي و ضبط سلوك الأفراد، كما يمنح الشعور و الإحساس بالأمان و الطمأنينة و هي ركيزة تقوم الأسرة الرمكاوية بتقويتها في نفوس أبنائها منذ حداثة سنهم.
- الوظيفة التعليمية : الأسرة هي مسؤولة عن تعليم أفرادها في الرمكة، و لا يعني ذلك تعليم القراءة والكتابة و إنما يعني الحرفة أو الصنعة أو الزراعة بالنسبة للذكور و الشؤون المنزلية بالنسبة للإناث ولا يخرج ذلك عما هو متوارث.

و للأسرة الرمكاوية وظيفة أخرى لا يمكن تجاوزها ألا و هي عملية التنشئة الاجتماعية و سوف نتعرض لهذه النقطة بنوع من التوسع مقارنة بالوظائف التي ذكرناها، و ذلك لأن تأثير الأسرة في الفرد بأجلى صوره يظهر في السنوات الخمس الأولى من حياة الطفل و هي التي يقضيها عادة في المنزل قبل أن يلتحق بالمجتمع الخارجي:

- وظيفة التنشئة الاجتماعية: يحظى موضوع التنشئة الاجتماعية باهتمام كثير من العلوم الإنسانية والاجتماعية و من المعروف في هذا المجال الإسهامات التي قدمها علم النفس و فروعه المختلفة، ومنذ وقت طويل اهتمت الأنتروبولوجيا عندما كانت توجه أغلب اهتماماتها لدراسة الشعوب البدائية إلى أسلوب هذه المجتمعات في التنشئة الاجتماعية ابتداءاً من مرحلة الولادة حتى النضج، بل أنّ جانبا كبيرا من دراسات الأنثروبولوجيا الثقافية يعني بدراسة أثر الثقافة على شخصية الإنسان، و لعل الدراسات العديدة التي أجرتها مارجريت ميد M. Mead من خير الدراسات التي تعتبر من المراجع الهامة في التنشئة الاجتماعية بوجه عام و تأثير الثقافة فيها و في بناء الشخصية على وجه الخصوص.

إن عملية التنشئة الاجتماعية في الرمكة تقع مسئوليتها برمتها على عاتق الأسرة الممتدة التقليدية وذلك حتى سن النضج تقريبا، و من الطبيعي أن للأم الدور الأكبر في عملية التنشئة الاجتماعية لطفلها فهي التي تدربه و تعوّده على سلوكات لا تخرج عن إطار ركائز و قيم و عادات أسرتها و مجتمعها.

و لهذا التدريب و التلقين أهمية كبرى في تكوين الذات الاجتماعية، إذ يذهب كثير من الدارسين إلى أن الأم في مرحلة طفولة وليدها تكون مسؤولة عما يمكن أن يتحول إليه في المستقبل فيما يتصل مثلا بعادات التنظيم و النظافة و خاصة السلوك و المسؤولية... فالسنوات الخمس أو الست الأولى من الحياة هي السنوات الهامة التي تكون مسؤولة عن تشكيل أنماط الشخصية.

و طرق التنشئة في الرمكة قائمة على فرض سيطرة الوالدين و بالأخص الأب فهو يعامل أبنائه بحزم شديد وتسلط، و كلما كان حازما في تربيتهم كلما أكسبه ذلك هيبة و مكانة كبيرة في الأسرة و المجتمع أيضا، و لهذا يغلب على علاقة الأبناء بآبائهم علاقة احترام كبيرة و طاعة أكبر.

و مع ما لدور الأم أيضا من أهمية في التنشئة الاجتماعية، إلا أن ذلك لا يمنع أبدا من مشاركة كبار السن في الأسرة مثل الجد و الجدة إذ كلهم يشتركون في تربية الأطفال تربية تقليدية متوارثة.

و ما إن يبلغ الطفل ثلاث سنوات حتى يتحضر للإلتحاق بالكتاتيب القرآنية و في ذلك مفخرة للأسرة، فالكتاب يعتبر من أقدم مؤسسات التعليم في المجتمع الاسلامي أين كان التلاميذ يتلقون فيه مبادئ القراءة و الكتابة و قراءة و تجويد القرآن، و قد كانت هذه الكتاتيب منتشرة في الجزائر انتشارا كبيرا بحيث لا يكاد يخلو منها حي من أحياء المدن أو قرى الريف، كما قامت بدور كبير في المحافظة على القرآن و اللغة العربية في فترة الاحتلال[1].

توصف الأسرة في الرمكة بأنها ممتدة و أبوية، أي أنها تتميز بهيمنة الرجل على المرأة، وهيمنة الكبار على الصغار، يعني توزيعا هرميا للسلطة على محوري الجنس و السن.

و في الوقت الذي يركز فيه النظام الأبوي السلطة في أيدي الرجال و الكبار ليمارسوها على الصغار والنساء، نجد اختلافات بين سلطة الأب على ابنه و سلطة الأخ الكبير على الأخ الصغير، و هناك أيضا سلطة الأم الكبيرة السن و سلطة الأخت على أخيها الصغير الذي ترعاه و تأمره و تقومه و عندما يكبر يكون عليها أن تطيعه مع أنه أصغر سنا، و بهذا تبدو الأسرة الرمكاوية و كأنها إقطاعية رجل يقف على رأسها الأب و يليه الرجال، فالنساء.

---

[1]- يتمثل نظام التعليم في هذه الكتاتيب في أن يجلس الأطفال على حصير بسيط أمام "الطالب" الشيخ، و يكتبون أجزاء من السورة القرآنية على ألواح خشبية من إملاء "الطالب" و بعد أن يتموا حفظها يأذن بمحوها و الانتقال إلى أجزاء أخرى من السورة المذكورة.

و يتجلى التسلط الأبوي على المرأة في حجبها عن الحياة العامة، كما يتحكم في مصيرها و في دراستها و في زواجها و في منعها من الخروج من البيت و في حرمانها من الدراسة، و هي رغم هذا لا تمانع ذلك ما دامت وتيرة المجتمع كلها كذلك.

المرأة و الأسرة في الرمكة: لا يمكن التطرق للبناء الاجتماعي لمجتمع الرمكة دون الإشارة للدور الاجتماعي الذي تقوم به المرأة في إطاره، فهي منزوية في البيت منذ صغرها تهتم والدتها بتعليمها الشؤون المنزلية، كما تحرص حرصا كبيرا على تنشئتها تنشئة تقليدية.

المرأة في الرمكة تكرس جلّ طاقتها في الأعمال المنزلية و بعض الصناعات المنزلية حتى،[1] و تتركز جميع رغباتها و مطامحها في إنجاح حياتها الزوجية و في منجزات زوجها و أطفالها و رعاية والديه، كما أنها تُقدر و تفخر بدورها كربّة منزل و تعتبره هدفا ساميا في حد ذاته و تشعر بالسعادة و الرضا عندما تقوم به بجدارة، كما تُربى على الحياء و الطاعة بالأخص الطاعة العمياء للرجل مثل والدها، أخوها و زوجها، فهناك تمايز كبير بين المرأة و الرجل، هذا التمايز وصل حتى الوجبات الغدائية، فنظام الأكل يحتم عليهم أن يكون الكل حاضرين، لكن الرجال يسقى لهم وحدهم و أولا في"مايدة" خاصة بهم، ثم النساء والأطفال مع بعض في "مايدة" أخرى، و ما إن يبلغ الأطفال الذكور حتى يمرون إلى "مايدة" الرجال.

هذا الأخير الذي يصل به الأمر إلى حد التسلط، فلا مجال للمرأة للخطأ و إلا تعرضت العائلة كلها للعار، لا يخرجن من الرمكة إلا تحت قيود صارمة، لا يتجولن أبدا بل لا يدخلن حتى سوق الرمكة لأنه محصور على الرجال فقط، و تسترهن المبكر أمر بديهي فهناك فتيات في سن 12 لسن متحجبات فحسب بل يضعن "عجار" أيضا.

كما تعتبر الأسرة الرمكاوية أن تعليم الفتاة لا فائدة من ورائه مادامت غير مطالبة بأي نشاط اقتصادي معين خارج البيت، كما أنه كلما تقدم السن بالفتاة (12 سنة) يزيد احتمال فصلها عن التعليم.

---

[1]- و يقصد به الانتاج القائم على قاعدة العمل المنزلي، و الذي يكون فيه المنتج هو صاحب المشغل و العمل، و هو المسوق للسلع التي ينتجها، و يغلب على هذا الشكل إنتاج السلع النسيجية مثل اللباس و الزرابي...، إذ لم تخلو أي مدينة جزائرية من هذا النوع من الصناعات و الحرف، ففي مدينة تلمسان مثلا حيث يرجع تاريخ الصناعة إلى القرن الرابع عشر، نجد صناعات الملايا و الملابس، و صناعة الخشب و الحديد و الجلد، و في القرن الخامس عشر كان هناك أكثر من 4000 مهنة أي أكثر من يومنا هذا، و في 1849 أي بعد الاحتلال بتسعة عشر سنة كان هناك 500 مهنة.

Abdelhamid MERAD Boudia, la Formation algérienne précoloniale, Essai d'analyse théorique, Alger, OPU 1981 P.P 160 161.

و يعود انخفاض نسبة تعليم البنات إلى الفكرة المسيطرة على أوليائهن و التي تقول بأن "المرأة المسلمة" يجب أن تبق في المنزل لتقوم بشؤون البيت و الأسرة، كما أن التعليم في المدرسة مرتبط بالحياة العصرية أي اختلاط البنات و الذكور و هذا يعني في نظر أهالي الرمكة عار و خطر كبير يهدد كيان الأسرة التقليدية بالتفكك.

الزواج في الرمكة: يبدوا للوهلة الأولى أنه يوجد ارتباط كبير بين مصطلحي الزواج و الأسرة، حتى أن هناك ميلا إلى استخدامهما في نفس الوقت ليشيرا إلى نفس الشيء، و لكنهما في الحقيقة ليسا شيئا واحدا، فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال و النساء على حين يجمع معنى الأسرة بين الزواج والإنجاب ولهذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطا أوليا لقيام الأسرة و اعتباره نتاجا للتفاعل الزواجي.

يرتكز الاتجاه العام للزواج في الرمكة على المصاهرة داخل العائلة القرابية أو الرمكة أو المناطق القريبة كعمي موسى، حد الشكالة، واد رهيو على أكثر تقدير، لذلك تكاد تنحصر في إطار القرى القريبة دون أن تمتد أبعد من ذلك إلا في حالات قليلة، و في معظم الأحوال الشاب في الرمكة لا يختار شريكة حياته و إنما يقوم بتلك المهمة والديه أو أحد الأقارب، أي أن الزواج لا يكون من شأن العروسين بقدر ما هو من اختصاص أهلهما.

كما يميل أهالي الرمكة إلى أن تُخطب الفتاة و هي طفلة، لذلك تُعلمها والدتها شؤون البيت منذ حداثة سنها ويكون تكوين "الجهاز" منذ سنوات حياتها الأولى، أما العريس فهو يعتمد في مسألة المهر على أهله في غالب الأحوال، كما أن زواج الشاب من ابنة عمه أو خاله يُعتبر التزاما أخلاقيا و واجبا فعليا لا بد منه، و هذا ما كان يزيد من تماسك الروابط العائلية و القرابية بفضل زيادة عدد أعضائها عن طريق الزواج الداخلي (Endogamie).

فيما يخص النظام السكني فيُحتم عليه الإقامة ببيت والديه و نادرا ما كان هناك استقلالية العريس بسكن خاص به، كما أن زوجة الابن أو "الكنة" هي ملك لبيت زوجها أي "كنة العائلة" لا يتحكم فيها زوجها بقدر ما يتحكم فيها والديه فمثلا مسألة زيارة أهلها يقررها والديه أولا.

و تعلل ظاهرة تفضيل الزواج من الأقارب، و خاصة بابنة العم بأسباب كثيرة منها على سبيل المثال:

العلم بأخلاق الفتاة، أن الوالد يشعر بدرجة عالية من الاطمئنان عندما يزوج ابنته بابن أخيه أو أخته، لأن ابن العم أو العمة سيحافظ عليها أكثر من الغريب فهي كما يقولون من "لحمه و دمه" أو "الظفر ما يخرجش من اللحم"، أنه أكثر ضمانا و تجنبا للطلاق في حالة عدم الانسجام أو اصابة الزوجة بمرض أو عدم ولادتها، فالزوج يعتبر مسؤولا عنها، القريبة أصبر على غدر الزمان، قلة المهر الذي يطلبه أهل الفتاة، و هناك من يهدف إلى تركيز الثروة و عدم بعثرتها، ففي حالة الأسرة الغنية يحقق هذا النوع من الزواج الاحتفاظ بالثروة داخل الأسرة.

جماعات الجيران و الأصدقاء:

إن الإنسان في أي مكان ينتمي على الأقل إلى وحدتين اجتماعيتين، أولهما الأسرة على اعتبار أنها أول جماعة اجتماعية يعرفها الطفل و ثانيتهما المجتمع المحلي باعتباره أيضا الوحدة الاجتماعية الثانية التي يتعرف عليها الطفل بعد الأسرة.

و للمجتمع المحلي عدة صور منها جماعة الجيران و جماعة الأصدقاء، إذ أن القيمة الحقيقية للأقارب والجيران والأصدقاء عامة تكمُن في مقدرتهم على أن يكونوا مصادر مُكملة للأسرة، و ذلك بحكم علاقات التفاعل الكبيرة الموجودة بينهم، كما أنهم يمارسون ضغطا غير رسمي على بعضهم البعض للإمتثال للقواعد و المعايير التي تحكم المجتمع عامة.

- تتميز جماعة الجيران بالقرب المكاني للأعضاء و بالتالي فإن الجيران يتميزون بالعلاقات المباشرة أو ما يسمى بعلاقات الوجه للوجه (face à face) و نتيجة لهذا الاتصال المباشر فإن التفاعل يحدث بسرعة بينهم، و تظهر أهمية هذه الجيرة في الرمكة في أنهم يستطيعون تحقيق أشياء دقيقة للغاية لا تستطيع الأسرة الحصول عليها في الوقت المناسب مثل الحاجة إلى استعارة شيء ما أو مرض مفاجئ...

و يعرف الأستاذ الفرنسي ريمون لدريت Raymond LEDRUT التجاور السكني بأنه: "إقامة السكان بعضهم قرب بعض، و هؤلاء السكان غالبا ما يتعاشرون و يتزاورون، ويتعاونون

فيما بينهم"[1]، كما أن المحافظة على علاقة طيبة مع الجيران و زيارتهم و معاونتهم في مختلف المجالات و المناسبات هو واجب مقدس عند سكان الرمكة.

و ما يميز بناء جماعة الجيران في الرمكة أنهم في غالب الحالات ينتمون إلى نفس النسق القرابي أي أنهم أقارب و جيران في نفس الوقت، لهذا تكون العلاقات وثيقة إلى حد كبير.

أما جماعة الأصدقاء فليس لها دوام الرابطة القرابية أو علاقة المواجهة اليومية التي تُميز جماعة الجيرة، ونقطة الاختلاف بين النوعين السابقين من الجماعات و هذه الجماعة أن الفرد لا يكون له دخل في اختيار أقاربه أو جيرانه، أما في حالة الأصدقاء فإنه يختارهم بنفسه تبعا لمفضلاته و قيمه و آرائه الخاصة لكنها في نفس الوقت لها أهمية كبيرة تظهر كحاجة ملحة من خلال الإدلاء بالنصائح و المعاونة و الرفقة والصحبة...الخ

إن أغلب ما استخلصناه في هذا النمط من العلاقات في الرمكة أن الأصدقاء هم في نفس الوقت أقارب و جيران، فقد اكتشفنا أن الأفراد الذين يعملون معا أو يقضون وقت فراغهم معا هم في الواقع أقارب ووجدنا أن علاقات العمل و علاقات الصداقة تكوّنت في إطار تجمعات قرابية معينة.

سمات سكان الرمكة

يجب أن نوضح أن هناك صعوبة لا يستهان بها في التعرف على الخصائص العامة لأي مجتمع، خصوصا و أننا نعني بالخصائص العامة تلك السمات المشتركة التي تجمع بين مختلف أعضائه، هناك بدون شك وفي أي مجتمع استثناءات فردية إلا أن الأنماط الاجتماعية تظل باقية، فالمسألة الأساسية هي النمط الاجتماعي و ليس ما يتسم به الأفراد من خواص، فقد تجتمع السمات في مجموعات مع بعضها مما يمكن أن نشير إليها كأنماط، و الأشخاص يشتركون في سمات واسعة مع غيرهم و لذلك فهم يتّحدون مع بعضهم بانتمائهم إلى نفس النمط، و النمط هو فئة من الناس يشتركون في نفس الصفات العامة.

و بسبب عدم وجود أي دراسة حقلية بالرمكة و التي تجعلها مصدرا موثوقا منه فأكثر ما اعتمدنا عليه هو الذاكرة الجماعية و الكثير من المؤشرات التي استخلصناها عن ماضيهم من خلال معايشتنا لهم، أين

[1] - Raymond LEDRUT, Sociologie urbaine, Paris 1968 P 106.

تأكدنا أن هناك معالم تشابه في طرق حياة سكان الرمكة بصفته مجتمع محلي[1]، أيضا في سبل عيشهم فالأهل (كما ذكرنا من قبل) و الأرض يشكلان حياة المجتمع هناك، و هذه أهم السمات التي استخلصنا أنهم يشتركون فيها:

الارتباط بالأرض: تؤدي الأرض دورا هاما في تشكيل حياة الرمكاوي، كما تُعتبر أحد مكونات البناء الاجتماعي بها، فالرجل بالرمكة يحرم نفسه لذّة النوم و طعم الراحة ليعمل و ينتج و يغدي أهله و أحيانا حتى أقاربه بدافع صلة القرابة، أين يعتبر مساعدته لهم واجب يستلزم أدائه.

فهو لا ينام بعد صلاة الفجر و إنما يخرج للعمل، حتى النساء لا ينمن بعد صلاة الفجر، إذ يصدمك مظهر الدخان يتصاعد من البيوت من بعيد تقول المبحوثة ف " الكسرة تطيب قبل ما السمش تطلع، ناكلوها بالدهان تاع البقرة و لا بزيت الزيتون ما نجوعوش حتى للعشية "[2].

و الرمكاوي ملتصق بالطبيعة و ملازم دائما للأرض و كأنه ابن لها، و لشخصيته علاقة بالطبيعة التي ينتمي إليها و لا يتصور حياته خارج جغرافية الرمكة، كما يحتقر و ينبذ كل من يبتعد عنها (كأن يهجر إلى مدن أخرى مثلا)، و ارتباطه الوثيق بها يُضفي عليه طابعا من الإيمان الساذج و التدين المستسلم فهو يعتبر أن المنتوج رزق من عند الله و أن العمل بجهد هو عبادة يجازيه الله عليها، و يرى أن جميع ما يوجد حوله من معالم الحياة ليس له يد في صنعها (بركة من عند الله) فهو يزرع و يسقي و الله ينمي، كما يعتنون بالأغنام فيعالجون الجراحات و الأمراض التي تصيبها في غالب الأحيان بطرق و عقاقير تقليدية.

كما يتميز الرمكاوي بخاصية الوفاء بالعهد و التي تشكل أحد القيم الأساسية في الرمكة، خصوصا ما يستتبعها من ثقة و أمانة سواء عند المعاملات الاقتصادية المختلفة بينهم، أو عند تصريف أي أمر من الأمور الدنيوية الفردية أو الجماعية، و لا يستلزم ذلك ورقة مكتوبة و مختومة بل فقط يصبح العهد عهدا بمجرد خروج الكلمة من فاه الرجل و بهذا تصبح دين واجب الأداء، كما يولون كبار السن احترام وتقدير شديدين، إذ يمثل السن المتقدم خبرة وحنكة بالنسبة للفئات العمرية الأخرى فيمتثلون لما ينصحونهم به

[1]- "المجتمع المحلي هو مجموعة من الناس يحتلون بقعة معينة من الأرض و يربطهم معا نظام عام من القواعد التي تنظم حياتهم و تحدد الصلات بينهم، على أن لا ينمع هذا من أن يشكل المجتمع المحلي جزءا من مجتمع أكبر، و تصبح بذلك المجتمعات المحلية داخل مجتمعات محلية أكبر" معن خليل عمر و آخرون، مدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق ص 89.

[2]- "الخبز ينضج قبل طلوع الشمس نأكله مع زبدة الأبقار أو زيت الزيتون فلا نشعر بالجوع حتى المساء".

و يلتزمون به أيضا و إلا ف"دعوة الشر" تلاحقهم، كما أن الدراية بمختلف أمور الحياة هناك (أي الخبرة الحياتية) تمثل لهم البديل الطبيعي للعلم المفتقد.

و الرمكاوي متأثر كثيرا بالعلاقات الشخصية و المظهرية، فإذا زاره أحد مثلا في بيته أو وصفه بأكرم الصفات أو لاقاه بتحية مبالغ فيها، كل ذلك أو بعضه كفيل بأن يفتح مغاليق أبوابه و يجعله يصفح أو يمنح بغير حساب.

و له رغبة كامنة في مقاومة التغيير، إذ يبتهج لكل ما له علاقة بالماضي و يحن دائما إليه و إلى كل ما تركه الأباء، لذلك فحاضره متعلق بماضيه لا بمستقبله كما أن الحياة الحضرية لا تستهويه، و هو واقعي وساذج إلى أبعد حد، لا يصدّق إلا ما يرى و شديد النفور من الاستدلال العقلي كما يسميها "الفهامة"، فمثلا إذا لم يكن مقتنعا بأمر ما من قبل فلا مجال لأن تقنعه و لو بقيت معه لساعات في فعل ذلك.

النزعة الدينية عالية عنده و ملتزم بالتعاليم الدينية و اللجوء إليها في كل موقف صعب يلاقيه في حياته اليومية، فهم قدريين و ليسوا علمانيين، فكما يصف عدي ا المجتمع التقليدي بأنه يتكون من مجموعة أفراد لكن كمجموعة سلالات أنساب lignées généalogiques تعكس نماذج لسلوكات مقررة عن طريق الدين، و أن محيطها الاجتماعي يرسمه التناسل البيولوجي و الدين reproduction biologique et la religion، أين يعتبر هذان العنصران سمات المجتمع التقليدي.[1]

كما أنه صريح في أحاديثه إلى حد الإساءة، فهو يُعبّر عن رأيه كما يشاهد الشيء دون مجاملة أو محاباة حتى و لو كان ذلك مخالفا لرأي الآخرين، مخلص في صداقته، و رغم حالة الفقر التي تكتسحهم إلا أنه يسودهم دائما الرضى بما يملكون "ناكلوا اللي كاين"[2]، مبتهجين دائما بطعامهم، زاهدين بثيابهم، قانعين ببيوتهم، فرحين بعاداتهم التقليدية المتوارثة من جيل إلى جيل.

لا وجود للفردية في الرمكة بل الفرد خاضع للعادات و الأعراف الاجتماعية، كما أن الروابط الاجتماعية فيها تتميز بالمشاركة الجماعية في قيم واحدة و تكامل المسؤوليات و الالتزامات الجماعية، و على هذا فإن أي تغير لن يتناول أفرادا بقدر ما يتناول "وحدات"، إذ أن الفرد في مثل هذا المجتمع كما يقول

---

[1] - LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op, cit, P 193

[2] - " نأكل ما قد تيسر وجوده".

عدي الهواري يلقن أن يكون اجتماعي و أن يعيش في مجموعة و لا وجود لشخصه خارجها[1]، لذلك فتلاحمه و تضامنه أمر بديهي، و لا ندري إذا كنا نبالغ إذا قلنا عن هذا التضامن أنه آلي بحسب تصنيف دوركايم، إذ في ظاهرة التضامن الآلي يرتبط الفرد بالمجتمع على نحو مباشر و بدون وسائط، و نجد المجتمع فيه يستند إلى وحدة هي بمثابة "كل أخلاقي" يفرضها الضمير الجمعي،أما في التضامن العضوي فيضعف هذا الكل الخلقي[2].

إذا تسائلنا ما هي الأسباب الرئيسية التي جعلت مثل هذا التنظيم ممكنا و كتب له الدوام فترة طويلة من الزمان؟ أو بمعنى آخر ما هي العوامل التي جعلت التوازن بين الفرد و الأرض و العائلة يستمر دون أن يحدث اختلال جوهري يغير من هذه العلاقات؟ الواقع أن هناك عدّة عوامل: ففلاحة الأرض على الصورة التقليدية في وجود مساحات زراعية كبيرة نسبيا تقتضي تعاون أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة، و لهذا كان التعاون الزراعي عاملا ساعد على ضرورة تجمع عدد من الأفراد بصفة دائمة (العائلة) لهذا العمل، كما أن العزلة النسبية للقرية بصفة عامة جعلت العائلات ذات الأصل الواحد تقيم في مكان واحد التماسا للأمن و التعاون، و الاستقرار المكاني من حيث المسكن و الأرض الزراعية جعل الحياتين الاجتماعية و الاقتصادية مرتبطتين ارتباطا دقيقا.

[1] - LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op, cit, P 191.

[2] - Emile DURKHEIM, De la division du travail social, Alcan, Paris P 85.

الباب الثاني : الارهاب في الرمكة

- الرمكة يوم 30 ديسمبر 1997
- بعض الشهادات
-لماذا الرمكة؟
- التضارب في الأرقام

الارهاب في الرمكة

تعتبر غليزان الولاية التي أُرتكبت فيها أفضع المجازر الجماعية أكثرها دموية و أقلها عرضا في وسائل الإعلام بالمقارنة مع ابن طلحة[1]، فمند نهاية شهر ديسمبر 1997 حتى بداية جانفي 1998 وفي مدى بضعة أيام ارتكبت جماعات مسلحة مجازر كبرى بغليزان:

- مجزرة بالرمكة يوم 30 ديسمبر 1997.
- مجزرة بعين طارق يوم 05 جانفي 1998.
- مجزرة بسيدي معمر و قلاع (حد الشكالة) يوم 05 جانفي 1998.

الرمكة.... يوم 30 ديسمبر 1997:

في يوم الثلاثاء 30 ديسمبر 1997 و الذي هو اليوم الأول من رمضان سنة 1418هـ، عند حوالي الساعة السادسة و الربع أي وقت "الفطور" كان أهالي الرمكة في بيوتهم، كان الطقس باردا جدا في الخارج و في هذه المنطقة المعزولة التي تكاد تكون في آخر العالم مربوطة مع الخارج بدروب متعرجة عبر الجبال أغلبها لا يمكن اجتيازها إلا على ظهر حمار أو بغل رغم المسافات الطويلة، مُتوزعون هنا وهناك[2]، يتقاسمون كل ما يحصلون عليه فالفقر هو الظرف الأكثر تقاسما بينهم.

.....هبط الليل و الرؤية معدومة، حاصرت مجموعات إرهابية مجموعة من الدواوير و عاثوا بها الواحدة تلو الأخرى.....الخارب، أولاد الطيب و أولاد سحنون لم يعد لهذه الدواوير وجود.

خلعوا الأبواب بضربات الفئوس و الأغلبية لم يكونوا بحاجة إلى كسرها فالكل مفتوح إذ أن السكان لم يكونوا أبدا بحاجة إلى إحكام غلق أبوابهم من قبل، قتلوا الرجال و النساء و الأطفال و الشيوخ[3] بالسلاح الأبيض (فئوس، سيوف، معاول، شاقور.....)[4] لم تطلق طلقة نار واحدة و لم ينج أحد، سال الدم أمواجا و اختلطت الصرخات و البكاء بالعويل و النحيب، لقد قُتل جميع السكان وسُرقت

---

[1]- لياس بوكراع الجزائر الرعب المقدس دار النشر ANP الجزائر 2003 ص 383.
[2]- أنظر ملحق ص 217.
[3]- انظر ملحق ص 208-209-210.
[4]- استمارات 1999، أنظر أيضا ملحق ص 209.

البيوت ثم أحرقت حتى الحيوانات لم تنج[1] وعشرات العذارى اختطفن، فمن غروب الشمس حتى بشائر الفجر حرص المنفذون على عدم ترك أي أثر للحياة، إنما من جملة ما تركوه ....1000 جثة هامدة.

هناك شابين أو ثلاثة كانوا متواجدين بمداخل الدواوير قاموا بالإفلات من الإرهابيين فأنذروا الحرس البلدي التابع لبلدية سوق الحد، هذه الأخيرة أمام قلة وسائلها لم تتمكن من الإسراع لنجدة السكان خاصة مع وعورة تضاريس هذه المنطقة، كما أن الطبيعة المنغلقة لها (Enclavement) و البعيدة عن السلطات مكنّت الإرهابيين من أخد كامل وقتهم و التفنن في التنكيل بالضحايا، إذ كانوا يعرفون جيدا المنطقة لذلك تنقلوا بحرية كبيرة و بدون أي صعوبة من منزل لآخر[2]، و انسحابهم لم يكن إلا بعد أن أنهوا العملية على أكمل وجه و دام ذلك حتى الإمساك.

في الأيام التي تلت المجزرة أي منذ صبيحة 31 ديسمبر الكل تحرك، فسيارات 404 المغطاة شقت طريقها نحو الأعلى إذ كانت مهمتها ترحيل كل سكان المناطق المجاورة إلى وسط الرمكة أو إلى عمي موسى، رجال يدفعون بكل ما أوتوا من قوة حميرهم و بغالهم المحملة بالموائد القديمة، أفرشة هشة، أواني بلاستيكية.... يتبعهم زوجاتهم و أبنائهم و أوليائهم...[3].

أيضا عدد هائل من الشاحنات كانت تنقل الأمتعة و لوازم العائلات على قلّتها باتجاه الولايات المجاورة إذ كان يأمل الفارون في وجود أماكن أكثر أمنا تاركين ورائهم مواشيهم و حقولهم، أراضيهم ...بل حياتهم كلها، إذ في لمح البصر أصبحت المنطقة خالية و كأن كارثة طبيعية حلت بها.

أحد الصحافيين الذين تنقلوا إلى الرمكة في تلك الأيام يصف الوضع كما يلي : "...يصدمك منظر البؤس الذي لا حدود له، وجوه شاحبة و الحزن باد على الجميع و الكل منهمك في جمع ما تبقى من أغطية و أفرشة و أواني منزلية...الخ"[4]

عدد كبير من الفارين لجئوا إلى المسجد الموجود بوسط الرمكة و الذي ضاق بعددهم الكبير، حتى المراحيض تحولت إلى مأوى، البعض لجأ إلى بيوت الأقارب رغم ضيق المكان، في الدكاكين، في المخازن أما بعض الرجال والشيوخ اضطروا لقضاء الليل في الخارج بسبب ضيق المكان رغم قساوة المناخ، المدرسة

---

[1]- انظر ملحق ص 207.

[2] - El Watan du 07/01/98 l'enfer des survivants BOUZIANE Benachour P 4

[3]- أنظر الملحق ص 207-211.

[4]- الخبر 10 جانفي 1998 بعد مجازر غليزان

أيضا تحولت إلى مركز للفارين أين وُزع عليهم الخبز و التمر، كما استقبلتهم عائلات أخرى من غير الأقارب، كما قام بعض شيوخ المنطقة بجمع تبرعات من الناس حتى يوفروا لهم الأكل، حتى المسجد الوحيد المتواجد بسوق الحد قدم يد المساعدة للفارين و أيضا السكان.

في طريقها إلى الرمكة صباحا، قوافل الدرك الوطني و الأمن و فرق المساعدة...،تقول أنها اشتمت رائحة الحريق من بعيد، عند وصولها إلى الرمكة تكفلوا بالجرحى الناجيين الذين يعدون على الأصابع أخذوهم إلى مستشفى واد رهيو، أما ما تبقى من الوقت فخصصوه لتجميع شتات و أشلاء الموتى حتى يتم دفنهم، ولكي يتم ذلك بسرعة ساعدتهم عمي موسى بجرافة.

و في جو صاخب بالأصوات اختلط فيه أزيز الجرافات بنواح النساء و صيحات الرجال بدأت عملية الدفن تأخذ وقتها مع قدوم أول شاحنة، عدد الضحايا كان كبيرا ولم يكن بالإمكان دفنهم بطرقة لائقة، حفرت خنادق عن طريق الجرافات[1].

دفنهم لم يكن سهلا فالرؤوس المفصولة عن الأجساد كثيرة، و الدماء تتسرب من كل جثة، لقد كان المنظر صعبا جدا فالكثير من انهار في ذلك اليوم من فظاعة المشهد، هناك من الأطباء و رجال الحماية المدنية من أغمي عليه ....فجثث رضع مترامية هنا و هناك لا يمكن وصفها و لا استيعابها ولا نسيانها، فواقع ما حدث يفوق تصور العقل البشري، عائلات أبيدت و ألقاب لم يعد لها وجود و أخرى لم يبقى منها إلا فرد أو اثنين، و بنات أختطفن هن ما بين 18 و 20 سنة[2].

...عموما ما ميز الرمكة في تلك الأيام هو صراخ الأطفال، نحيب النساء، صيحات الرجال، مساكن قصديرية مفحمة، برك من الدماء داخل و خارج المنازل، سيارات 404 المغطاة، حمير وبغال محملة، منازل مهجورة، أشجار مقطوعة، غابات محروقة، تواجد مكثف لأفراد الجيش و مظاهر بؤس تؤكد للزائر أنه في مكان غير عادي شهد حربا مدمرة و هجرة جماعية غير مخطط لها[3].

---

[1]- أنظر ملحق ص 220.

[2]- عددهن 10 ينتمين إلى 7 أو 8 أعراش التي تسكن منطقة سيدي يعقوب.

[3] - El Watan 07/01/98 l'enfer des survivants BOUZIANE Ben Achour P4.

بعض الشهادات:

هذه بعض شهادات أهالي و أقرباء الضحايا أين حضروا بعد المجزرة، أما بالنسبة لشهادات الناجيين و التي تقر بحقيقة ما حصل فهي ضئيلة إن لم نقل نادرة لأن القليل من نجا فكما يقول أحد الشهود :"لا أحد يعرف العدد الحقيقي للإرهابيين و لا أوصافهم لأن كل من رآهم قد مات"[1].

- يقول الحاج بلكحل:" 299 شخص أعرفهم كلهم بالغين أطفال و رضع فقدوا أرواحهم عن طريق الشاقور و السكين، كلهم منحدرين من عائلات: عبد القادر، سحنون، صحراوي، أولاد الطيب"[2].
- تقول المبحوثة ن.ف: "كنت مختبئة عندما سمعت صراخ أبي و أمي و أخواتي و هم يُذبحون و لم أستطع فعل أي شيء، مازال صدى صراخهم في أدني لحد الآن"[3].
- يقول المبحوث س.أ :" لم أكن في الرمكة في تلك الليلة، عندما عدت صباحا لم أقتنع بأن ما رأيته كان صحيحا و لن أقتنع أبدا...،تخيلوا لقد شنقوا ابني عمره 14 يوما، زوجتي كان رأسها مفصولا عن جسدها حملته بيدي و وضعته قرب جسدها، و اثنين من أبنائي لم أجدهم فقلت ربما هربوا، لكن صُدمت عندما رفعت الغطاء (بورابح) ووجدت جثتيهما"[4].
- أما المبحوثة خالتي ه فتقول :"عندما أحسسنا بحركة غير عادية في الدوار (الكثير من الصراخ و نباح الكلاب...) هربنا أنا وزوجي و أولادي الإثني عشر، كل أخد طريقه، أنا و ابنتي (02) و ابني ذهبنا شمالا بينما لم أعرف طريق زوجي و أولادي الآخرين، كنا نجري ثم نختبئ... نجري مرة أخرى ثم نختبئ بين الأشواك و مرة بين الأشجار وأخرى بين الأحجار الكبيرة، كنا كالمجانين، أصبنا بالكثير من الجروح فلم نكن نملك أحذية بل فقط "صندالة نيلون" زيادة على أن الطرق كلها متعرجة، الظلام دامس والبرد قارس، و بعد ساعة أو أكثر على هذه الحالة قصدنا بيت أخي بعدما رأيت من

[1] - El watan 05/01/98 Dites que nous n'avons pas ou aller BOUZIANE Ben Achour P1.
[2] - Idem P3.
[3] - مبحوثة سنة 2007.
[4] - مبحوثة سنة 2007.

بعيد ضوء "الكانكي"[1] فقلت أنهم من دون شك لا يعلمون بما يحدث فأذهب لأحذّرهم و نهرب معا، وجدت الباب مفتوحا فدخلت، لم أجد لا أخي و لا زوجته بل وجدت أطفاله الثلاثة مذبوحين تحت غطاء (بورابح) لو لم أتفقدهم لتخيل لأي كان أنهم نيام... و غضبت من أخي و زوجته لأنهم فروا و تركوا أبنائهم يُذبحون، بقينا هناك مختبئين (مع الجثث) حتى الصباح لعلمنا أنهم لن يعودوا إلى مكان قد مروا به من قبل، عند حضور الأمن صباحا أدركت أن أخي و زوجته لم يفروا و إنما كان الإرهابيين قد رمو بهم في بئر المنزل..."[2].

- يقول المبحوث ن.د :" عندما حضرت في ذلك الصباح لم أستطع حتى تمييز من مات و من بقي حيا، إذ كانوا كلهم يسبحون في بركة كبيرة من الدماء، الدم كان ينزف حتى خارج المنزل، لقد كانت زوجتي و ابني و زوجته و أبنائه السبعة"[3].
- يقول المبحوث ط.س: "لم نكن في البيت في ذلك اليوم كان فقط أخي و زوجته وأبنائه الثلاثة و بالقرب منا (أي جيران) بيت عمي متكون من 8 أفراد و عمي آخر 13 فردا يعني الكل 26، قتل البعض بالسيف و البعض بالشاقور و البعض الآخر بسلك معدني، تصوروا ابنة إخي وجدت رأسها مفصولا عن جسدها و مكان رأسها رأس خروف أخيط مع الجثة"[4]
- يقول س.ي :" هذه الجرائم لم نكن حتى نسمع بها إلا قليلا من خلال الناس فليس لدينا تلفاز، فأغلب من ماتوا لم يكونوا على علم بحقيقة الوضع في الجزائر، كنا أناس بسطاء نقوم بخدمة الأرض لم نتوقع أبدا أن نصبح يوما ما بين أيديهم لأننا لا نملك أي شيء، نحن بعيدون عن السياسة كثيرا بل عن العالم كله و لم نكن نبدي أي رأي ضدهم"[5].

---

[1]- lampe a pétrole فلا يوجد كهرباء هناك.
[2]- مبحوثة من استمارة سنة 2007.
[3]- مبحوث من استمارة سنة 1999.
[4]- مبحوث من استمارة سنة 1999.
[5]- مبحوث من استمارة سنة 1999.

- ب.ن.د يصرح: "لقد وجدت أختي و زوجها و أطفالها الخمسة و والدي زوجها كلهم مذبوحين، من بين الأطفال رضيع عمره 8 أشهر كان لا يزال الـ(biberon) في فمه و رأسه مفصول عن جسده"[1].
- تقول م.م: "لم أرهم و لم يروني لأنني كنت مختبئة جيدا، لكن أتذكر كيف نادى أحد الإرهابيين زميلا له قائلا : "يا مصطفى جيبلي الخدمي" ثم دخل الذي ناداه و أعطاه السكين و أخذ أفراد عائلتي إلى زاوية الغرفة و ذبحهم الواحد تلو الآخر، في تلك الأثناء كنت أنا و أختي وراء الأريكة في غرفة مجاورة و مكثنا هناك طوال الوقت الذي استغرقته الجريمة، لقد كنا نرتعش من شدة الخوف حتى أن أختي تبولت على نفسها في تلك الليلة (ولا أخفي عليكم أنها لحدّ الآن ما زالت تتبول على نفسها)، و أغلقنا أفواهنا بأيدنا خوفا من انفلات صرخة منا خاصة في اللحظة التي كنا نسمع فيها صوت السكين يقطّع رقاب أخواتنا ووالدينا، لم نستطع التحرك حتى الصباح عندما دخل علينا أناس آخرين"[2].

لماذا الرمكة؟

منذ الأيام الأخيرة لشهر ديسمبر سنة 1997، عرفت مناطق الغرب الجزائري مجازر جماعية لم تشهد البلاد فظاعتها من قبل، فالحديث جرى حول إبادة دواوير بأكملها و هروب سكان دواوير أخرى جماعيا، و لم يكن إتهام الجيش و الأمن واردا وراء هذه المجازر كما كانت تحاول الدعاية الإرهابية الإيحاء بذلك دائما، فحتى نشرية مثل الرباط المقربة من الحزب المحظور لم تذهب كما اعتادت إلى اتهام الجيش، بل الحدث أن فصلا منشقا عن الجماعة الإسلامية المسلحة GIA يدعى "كتيبة الأهوال" هو من ارتكب مجازر ريف غليزان و قبلها بأيام مجازر مغيلة وسيدي العنتري بتيارت و تيسمسيلت، وهو الجناح نفسه الذي كان رافضا للهدنة منذ البداية[3]، أيضا هذه الكتيبة كانت منشقة عن الـGIA منذ ما يقارب 18 شهرا بسبب خلاف حول الغنائم و يقدر عدد أفرادها بحوالي 400 عنصر[4].

---

[1]- مبحوث سنة 2007.
[2]- الخبر 10 جانفي 1998 سكان المداشر يروون فضاعة التقتيل ع.ابراهيم ص5.
[3]- الخبر 10 جانفي1998 مجازر ريف غليزان ع.ابراهيم ص5.
[4]- الخبر 08 جانفي 1998 مداشر غليزان تعيش المأساة الجيا وراء المجزرة ع.ابراهيم ص3.

و كان اختيارهم للرمكة قائما على أسباب صنفناها كما يلي:

- منذ مدّة طويلة توسطت هذه الجماعات ما سمي بمثلث الموت أي تيارت، تيسمسيلت و غليزان و ذلك لطبيعة المنطقة و المتمثلة في التضاريس و الغابات الكثيفة و شساعة المكان مما سهل عملية تنقلهم، خاصة و أنهم بعيدين عن السلطات و قريبين من تلك الدواوير التي كانوا يعرفونها جيدا، إذ يقول شاهد من عمي موسى :"الجماعات المسلحة تواجدت دائما بجبال و أدغال الولاية، هم هنا أكثر من 06 سنوات"[1] و يسترسل مبحوث د. ع ق: "ما كانوا لا يخافو لا والو، كانو يلعبو هنا البالون في النهار"[2].
- كما تعتبر تلك المجازر تصفية حسابات بين الـ GIA و أفراد جماعة بن عائشة مسؤول ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ AIS بالغرب، و ذكرت مصادر من المنطقة أن عناصر بن عائشة كانت قد قصدت في تلك الفترة مناطق واد رهيو و قد تكون هي التي قدمت معلومات لقوات الأمن بمكان تواجد GIA و على إثر ذلك قامت قوات الأمن بعملية تمشيط و قصف بعض المناطق الجبلية، و أتت هذه العملية بأيام قليلة قبل المذابح التي تعرضت لها الرمكة[3].
- كما أن هذه المجازر لا تخرج من دائرة انتقام المجموعات الإرهابية من بعضها البعض، من خلال ضرب الأهل و السكان الذين اتهموهم بالتعاطف مع "الإخوة الأعداء" من جماعة AIS[4].

التضارب في الأرقام:

لم يجر أن حدث تضارب في حصيلة ضحايا المجازر المرتكبة بالشكل الذي حدث مع الرمكة، فالأرقام تباينت بشكل ألفت الانتباه و أثار ضجة إعلامية في الداخل و الخارج[5]، فالتقارير الرسمية صرحت ب 78 ضحية لكن شهود المنطقة قالوا :"إن ما تتحدث عنه البيانات الرسمية أقل بكثير مما جرى في الواقع" و هناك من تحدث عن 68 و 150 و عن 800 و عن 1200...[6] و كان ذلك حتى بالنسبة لمبحوثينا.

---

[1] - El Watan , 08 janvier 1998 :des Douars entiers décimés dans la région de Relizane, GHANIA Oukazi p1

[2]- "لم يكونوا يخافون، فقد كانوا يلعبون الكرة هنا في وضح النهار".

[3]- الخبر 10 جانفي 1998 مجازر ريف غليزان ع.ابراهيم ص5.

[4]- El Watan 02 au 03 janvier 1998 Ils se retournent contre tout le monde GHANIA Oukazi P1

[5] - El Watan 04 janvier 1998. Polémique autour des bilans des massacres de citoyens S.Ghazi et S.Tlemçani P1

[6] - El Watan 07 janvier 1998. 400 morts selon les témoins sans noms du journaliste P 5

و كان القول الفصل في هذا التضارب في الأرقام هو ما صرح به السيد أحمد أويحي[1] يوم الثلاثاء 21 مارس 2006 (أي بعد مرور تسع سنوات تقريبا) على الساعة التاسعة مساءا في لقاء جمعه بالصحافة الوطنية بمقر "جنان الميثاق" بالجزائر العاصمة، أين صرح بأن حصيلة الرمكة كانت 1000 شخص وهذا ما قاله بالضبط :

« Vous allez nous accuser encore une fois d'avoir menti, mais à Ramka 1000 personnes ont été massacrées au cours d'une seule nuit »[2].

هذا التصريح نشرته أغلب اليوميات الجزائرية في أولى صفحاتها في اليوم الموالي.

برّر أحمد أويحي إخفاء الحكومة لهذه الحقيقة أنذاك بخشيتهم من التدخلات الأجنبية التي كانت تمارس ضغوطا كبيرة على الجزائر للسماح لها بإقامة لجنة دولية للتحقيق فيما شهدته الجزائر من مجازر و تجاوزات لحقوق الإنسان، خاصة منذ صيف 1997 أين عرف وقوع عدّة مجازر ضد المدنيين العزل في قرى ومداشر جزائرية (حي الرايس، بن طلحة، بني موسى...)[3]، هذا التدخل الذي كانت ترفضه الجزائر رفضا قاطعا كما صرح بذلك وزير الخارجية أنذاك أحمد عطاف من أن فكرة تشكيل لجنة تحقيق دولية هي اتهام للدولة و تبرئة للمجرمين[4]، لهذا السبب كان التستر على العدد الحقيقي لضحايا الرمكة في تلك الفترة، فلو أن الحقيقة قيلت أنذاك لكان التدخل الأجنبي أمرا محتوما لا محالة:

« .....Nous avons caché la vérité parce qu'on ne dirige pas une bataille en sonnant le clairon de la défaite, ceux qui commettaient les massacres collectifs le faisaient pour dresser la communauté internationale contre nous »[5]

لكن رغم هذا التستر إلا أن التطورات الأمنية لنهاية 1997 و التي بلغت حدًا من البشاعة التي لا توصف، ما كان لها أن تمر دون أن تتحرك المجموعة الدولية و يبدو أن الضغوط الأوروبية قد أفلحت في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الخطة الأوروبية الخاصة بموضوع العنف في الجزائر، وقد كان بالإمكان استمرار أمريكا في موقفها الداعم للرئيس زروال و التقليل من شأن التحرك الأوروبي، غير

---

[1]- الذي كان أنذاك رئيس الحكومة.

[2] - El Watan 22 Mars 2006. Massacre de Ramka : 1000 morts F.M P3

[3]- الخبر 26 نوفمبر 1997 مادا يريد الأوروبيون من الجزائر؟ أ.وليد ص 2.

[4]- المجاهد الأسبوعي من 06 إلى 20 جانفي 1998 دماء تسيل و رفض للتدويل ص 4.

[5] - El Watan 22 Mars 2006. Massacre de Ramka : 1000 morts F.M P3

أن المذابح التي عرفتها منطقة غليزان وصور الرضع المذبوحين، لم تترك أي خيار للمجموعة الأوروبية وحتى لأمريكا لكي تقول بأن الأمور قد تجاوزت الحدود[1].

إن ما عرفته الرمكة في تلك الفترة فاق ما نراه في أفلام الرعب و قصص الجحيم، دواوير بفضل الارهاب أصبحت مناطق محرمة حيث اضطر الناجون بأعجوبة من الموت إلى الهروب بحثا عن الأمان، أفراد ومجموعات سنرى في الجزء الموالي السبيل أو الاتجاه الذي سلكوه، كيف أصبحت حياتهم بعد عشر سنوات بالضبط، و ما هي ملامح مصيرهم حسب الواقع الراهن و حسب ما يريدونه كنمط حياة؟

[1]- المجاهد الأسبوعي، مرجع سابق، نفس الصفحة.

الباب الثالث تغير البناء الاجتماعي للرمكة بعد الإرهاب

-الإرهاب و انعكاساته النفسية على مجتمع الرمكة

-الهجرة

-التغير في النسق القرابي

-التغير في النسق الاقتصادي

-تغير النظرة إلى التعليم

-تغير علاقة الدولة بمجتمع الرمكة بعد الارهاب

-الإعلام

-الشباب

التغير الاجتماعي بالرمكة بعد الإرهاب:

يقول غاي روشيه أنه من المهم عند التحدث عن التغير الاجتماعي أن نتطرق إلى العناصر البنائية والثقافية للتنظيم الاجتماعي الذي يعرف تغيرات و أن نستطيع وصف هذه التغيرات بكل دقّة[1]، لذلك سوف نتطرق نحن أيضا إلى وصف التغيرات التي حدثت في العناصر البنائية و الثقافية للتنظيم الاجتماعي بالرمكة و ذلك حسب ما صنفناه نحن من خلال تركيزنا على معطيات الميدان، وأول ما استخلصنا أنه كان من النتائج المباشرة و الفورية للإرهاب هو الحالة النفسية المرهقة للرمكاويين ذكور واناث، كبار و صغار و التي اتخذت أشكال مختلفة ما لبثت أن تتفاقم يوما بعد يوم.

الإرهاب و انعكاساته النفسية على مجتمع الرمكة[2]:

لقد اهتم كثير من علماء النفس بدراسة "الشخصية" في محاولة وضع نظرية لها تقوم بتفسير سلوك الإنسان في إطار منطقي منظم، لذلك وُضعت نظريات الشخصية من وجهات نظر مختلفة، لكل منها إسهامات هامة في دراسة سلوك الإنسان و فهمه، فكل نظرية تهتم بدراسة الدوافع كمحرك أولي للسلوك الإنساني، و هي تحاول أن تفسر السلوك كظاهرة إنسانية.

التحليل النفسي الاجتماعي للشخصية عند فروم: يعتبر فروم أحد المفكرين البارزين في التحليل النفسي، كما كان من الذين أعادوا النظر في كثير من مواقف التحليل النفسي الكلاسيكي، حيث وجه النقد إلى المذهب الفرويدي في مبالغته للنزعة البيولوجية و تأكيد العلاقات اللاشعورية و الدوافع الليبيدية و أثرها البالغ في السلوك الإنساني، لقد عارض فروم الاتجاه الحتمي الغريزي للسلوك و أكدّ أن الإنسان كائن اجتماعي يرتبط بالعالم الطبيعي والإنساني، **و بيّن أهمية التغيرات الاجتماعية في تكوين الشخصية وتحديد السلوك الإنساني، وبما أنه لا يمكن عزل الفرد عن تأثير المجتمع، فإن الظروف الاجتماعية تطبع بطابعها الشخصية السليمة أو الشاذة[3].**

لقد أفرزت ظاهرة الإرهاب بالرمكة حالة مستديمة من الرعب و الترهيب و زعزع العنف و الهمجية والموت أركان المجتمع بشكل فضيع، إذ ظهر شعور بالاستسلام في أشكال متعددة من مناحي الحياة

---

[1] -Rocher GUY, le changement social, Op. Cit p21

[2]- في هذا الجزء من البحث لم نلجأ إلى مجموعتنا المختارة بل كان اعتمادنا كلية على نتائج البحوث و نتائج فحوصات الأطباء النفسانيين، لأنهم أدرى منا في هذا المجال.

[3]- د. فيصل عباس التحليل النفسي للشخصية دار الفكر اللبناني للطباعة و النشر بيروت 1994 ص 176.

تبعته سرعة الانفعال، الغضب، الروح العدوانية، عدم القدرة على الشروع في عمل ما و انجازه و عدم القدرة على تصور المستقبل، أيضا ظهور آفات اجتماعية جديدة لدى فئات الشباب، الأنانية، هدم القيم الاجتماعية، خرق القوانين التقليدية وزعزعة أركان الأسرة[1]. هي الآثار التي سجلتها فرقة الخبراء النفسانين الذين زاروا الرمكة سنة 2002 في إطار الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء، و هي في نفس الوقت كلمات ضخمة توحي بأن الحياة بالرمكة أصبحت صعبة جدا.

تفاقمت هذه الآثار بسبب وجود فئات كبيرة من السكان الفقراء على درجة كبيرة من الهشاشة الاجتماعية (فقر إلى أقصى حد) مما جعلها غير قادرة على مواجهة هذه الآثار بمفردها، أين أثّر ذلك في نشاطاتها الاعتيادية إلى حد أصبحوا فيه غير قادرين على الإنتاج كما كانوا في السابق، زيادة على ذلك كان للسكان الفقراء الحظ القليل في الاستفادة من التكفل المباشر بهم وذلك بسبب مكان تواجدهم[2].

كما أن معظم الأطفال و النساء أصبحوا يعانون من اضطرابات عصبية شديدة، فالنساء يشتكين من الأرق (Insomnie) و الغضب الشديد لأي سبب و سوء الميزاج[3] (Mauvaise humeur)، أما الأطفال فيشتكون من فقدان الذاكرة، يعانون من الكوابيس، كما يشعرون بالرعب بمجرد رؤيتهم للأسلحة و للأماكن التي حدثت بها المجازر[4]، و أيضا التبول اللاارادي[5].

إن الحياة اليومية لهؤلاء الأطفال أغلبها مليئة بحوادث الرعب التي عاشوها، إذ أن نسبة:

58 % لهم صعوبة في نسيان ما حدث.

44 % لهم صعوبة في التركيز.

85 % يشتكون من التوهم.

79 % يعترفون بسوء ميزاجهم.

64 % يتفادون الأماكن التي قد تذكرهم بالأحداث المؤلمة[6].

---

[1]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و القصاء. مرجع سابق ص18.
[2]- نفس المرجع السابق. ص 19.
[3]- الاخصائية النفسانية. المركز السيكولوجي الاجتماعي بالرمكة لقاء في سبتمبر 2007.
[4]- الاخصائية النفسانية. دار الحنان. بلدية المطمر غليزان لقاء في ديسمبر 2007.
[5]- الاخصائية النفسانية. المركز السيكولوجي الاجتماعي بالرمكة مصدرسابق.
[6]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء مرجع سابق ص 38.

و حتى سنة 2002 كان هناك بعض الأسر التي بقيت تغادر مسكنها كي تقضي الليل في أماكن أخرى أكثر أمنا، و قد التقت فرقة الخبراء سنة 2002 مجموعة من الأسر أين كان 18 شخصا من أفرادها يقضون الليلة في شقة واحدة، و حسب استمارة المعلومات التي قاموا بها حول الأسر فإن 55% هم ضحايا مباشرين للإرهابيين وتتضمن الأضرار أيضا فقدان الأملاك 66% و فقدان المساكن 69% [1].

و جراء هذه الآثار العميقة افتتح في سنة 2002 مركز سيكولوجي اجتماعي بالرمكة كان من أبرز أهدافه التكفل النفسي بسكان الرمكة حتى يتمكنوا من العودة إلى حياتهم الطبيعية و ذلك من خلال جلسات فردية، عائلية وجماعية، و قد صرحت لنا الأخصائية النفسانية و التي هي مديرة المركز في نفس الوقت أن نسبة المترددين على المركز كانت جد متواضعة مع بداية افتتاحه[2]، لكن الوضع اختلف كثيرا فيما بعد و أصبح بشكل كبير و من كلا الجنسين.

أما مركز معالجة الصدمات "دار الحنان"[3] و الذي يأوي البنات و الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 9 حتى 18 سنة، فقد أخذ على عاتقه التكفل بإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية من خلال إقامتهم بالمركز حتى سنّ 18.

و أشارت لنا الأخصائية النفسانية بهذا المركز أن أغلب ما يميز سلوكات هؤلاء الأطفال هو الهدوء من ناحية والعدائية من ناحية أخرى، الخوف من الآخر، الحيطة و الحذر و الانفرادية، فلا يندمجون بسهولة مع رفقائهم في المركز، الشكوى من الكوابيس، كما أكدت لنا أن السلوكات الانطوائية و الغير متوقعة من الأطفال المتوافدين من الرمكة تثير الفضول و القلق. أيضا سجلنا ملاحظة هامة[4] هي أنه بتاريخ جانفي 2008 استقبل المركز سبعة أطفال من الرمكة للتكفل بهم نفسيا و هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن آثار الإرهاب ما زالت باقية وبقوة، و أن واقع الالتحاق بالمركز بعد 10 سنوات من بعد لأمر يدعوا إلى التسائل و الكثير من البحث.

من خلال هذه المعطيات نستطيع أن نقول أن مجتمع الرمكة ككل مجتمع آخر له عناصره الخاصة به تتداخل في تكوين شخصيه، و له سلوك يهدف إلى إشباع حاجاته كما وضّحنا من قبل، و بما أن

---

[1]-الندوة الوطنية حول مكافحة الفقر و الاقصاء، مرجع سابق ص 37.
[2]- ذلك لأنه في بداية افتتاحه كانت تسمية هذا المركز "بيت الشباب" هو الأمر الذي كان ينفر السكان عنه.
[3]- الموجود ببلدية المطمر ولاية غليزان، افتتح أبوابه سنة 1999.
[4]- من خلال زيارتنا للمركز في شهر جانفي 2008.

الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر في المجتمع فإنه حتما تغيرها يؤدي إلى تغير في الشخصية الاجتماعية التي يشترك فيها مجموعة من أعضاء الثقافة الواحدة، و بالتالي **فإن التغير الاجتماعي يؤدي إلى تغير الشخصية الاجتماعية** من حيث أنه يولد حاجات جديدة لها سمات اجتماعية جديدة تعبر عن نظم اجتماعية جديدة، لذلك فهناك من يعتبر أن الشخصية هي عبارة عن مركز ديناميكي لعمليات متباينة تتغير بتأثير العلاقات المتبادلة في المواقف[1]، و الموقف الجديد هنا كان حدث الارهاب الذي أثّر في العلاقات المتبادلة في المجتمع من خلال ما خلّفه من ضرر نفسي متباين مس أفراد المجتمع و جعل ذلك ينعكس في كل سلوكاتهم الاجتماعية.

الرمكاوي و الصدمة: هناك قول شائع هو أن الموتى فقط هم الذين لا يتعرضون للصدمات، فمع الموتى ينتهي الخوف والرعب و القلق و طالما الانسان على قيد الحياة فإنه معرض للصدمات المتتالية، والصدمات في حياة الانسان منها الخفيف العابر الذي نتكيف معه و نتعلم أن نعايشه، و آخر مفجع مستفز لا يمضي دون أن يترك أثرا في المجتمع أو يضع بصمته على شخصيته، و الصدمة التي تعرض لها الرمكاوي هي من النوع الثاني لشدة وقعها على حياته.

و الصدمة من حيث التعريف هي حدث في حياة الشخص يوصف بشدته و بحالة العجز التي تلم بالشخصية فتجعلها غير قادرة على الاستجابة الملائمة، و الحدث يعتبر صادما بمقدار ما يثيره من اضطراب و آثار دائمة على التنظيم النفسي للشخص قد تسبب ظهور الأعراض المرضية، و من حيث مدى وقعها على التنظيم النفسي للإنسان تتصف بكونها محملة بفيض من الإثارات يتعدى قدرة الشخص على الاحتمال و على استيعابها و التحكم فيها[2].

---

[1]- د. فيصل عباس: التحليل النفسي للشخصية، مرجع سابق 173.

[2]- جان لابلانش، و ج. ب. بونتاليس. معجم مصطلحات التحليل النفسي. ترجمة د. مصطفى حجازي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. الطبعة الثالثة 1997. ص300.

الهجرة

إن الإنسان لا يهاجر آليا بل بدوافع ذاتية قوية نابعة من نزوعه نحو الأفضل أو ما يضنّه الأفضل ويتوسّم فيه الخير و الخلاص مما يلاقيه في المكان المهجور من الضغوط الواقعة على حريته أو مكانته أو كرامته، أو يهاجر هربا من الأخطار التي تهدد حياته و بقائه سواء أكانت طبيعية هذه الأخطار أو اجتماعية.

و قد شكّل الإرهاب في الرمكة أعظم الأخطار الاجتماعية التي هددّت حياة الإنسان و بقائه هناك لذلك نزع إلى الهجرة، هذه الأخيرة التي كانت من أكثر النتائج بروزا للإرهاب خلّفت بدورها مباشرة وبدون شك أزمة الزراعة و زعزعت النسق القرابي لارتباط كل منهما بالآخر[1]، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

عدد الأسر التي غادرت البلدية جراء الإرهاب	557 أسرة
العدد الإجمالي لأعضاء هده الأسر	3697 فرد
عدد الدواوير التي أفرغت تماما	28 دوار من مجموع 33

جدول رقم 07 يمثل عدد السكان الذين هجروا إلى خارج الرمكة[2]

إن المعطيات الموجودة في هذا الجدول تعطي الانطباع الأول عن التفسيرات التي ستُقدَم، فمن الواضح جدا أن حجم الهجرة كان ضخما ف3697 فرد يعبّر عن نفسه، إذ قام الإرهاب بدفعهم إلى الهجرة، فعامل الجذب الذي كانت تتمتع به المنطقة ألا و هو العزلة التي كانت تمثل لهم وافر الطمأنينة و الأمان بعيدا عن صخب المدينة وضوضائها و جرائمها، أصبح هو عامل الطرد بعد أن أدركوا أن الحصيلة كانت ثقيلة بسبب عزلة المنطقة، و من بين أكبر العائلات التي هجرت: بن سعيد، أولاد الطيب، محمد، شارف، العربي، شرقي، عقابي، قادوري، مخالدي، بلقاسم...

[1]- هذا ما سوف نراه في القسمين المخصصين للنسق القرابي و الزراعي.
[2]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء. مرجع سابق قسم الخريطة الاجتماعية بالرمكة.

و عن سؤالنا فيما يخص مجموعتنا عن **سبب هجرتهم** كانت الاجابة كالتالي:

المؤشر	سبب الهجرة			المجموع
المتغير / الحالة	خوف من الإرهاب	إجبار من طرف الجيش	فقدان رأس المال (مال، ماشية، جرار..)	
30 مبحوث/ رجال (مهاجر إلى وهران)	22	06	02	30
30 مبحوث/ رجال (مهاجر إلى وسط الرمكة)	20	04	6	30
المجموع	42	10	08	60

جدول رقم 08 يعكس اجابات المبحوثين عن سبب هجرتهم.

هذه الهجرة كانت على مراحل نظرا للظروف التي هجروا فيها وهذا حسب إجابات المبحوثين:

- هناك من هجر قبل ليلة 97/12/30 لحدوث بعض العمليات الإرهابية المنفردة و لحدوث بعض التهديدات من أجل المال أو الماشية أو لتحضير الطعام لهم لكنها نسبة قليلة[1]، أما أكبر نسبة فعقبت تلك الليلة و هو ما سجلته نسبتنا الكلية 60 حالة المهاجرة، و كما نرى من خلال الجدول فإن أكبر نسبة 42 حالة سجلتها ما اعتبره المبحوثين أهم سبب في هذه الهجرة ألا و هو الخوف من الإرهاب بعدما أدركوا ما حدث مع 1000 فرد منهم، كما أن الأسباب الأخرى التي ذكروها هي أيضا على علاقة مباشرة بالإرهاب أو بعبارة أخرى هي نتيجة حتمية له، فالجيش لم يطلب منهم مغادرة الدواوير إلا لحمايتهم من الإرهابيين، كما أن فقدانهم لرأس مالهم كان سببه الإرهاب.

بالنسبة لمن قام الجيش بإجبارهم على مغادرة الدواوير 10 حالات كان ذلك عن طريق حثهم على المغادرة فورا، أو من خلال قطع الكهرباء عليهم أو إحراق الغابات[2] المجاورة للبحث عن الإرهابيين (تمشيط المنطقة)، و كان سببه الخوف من عودة الإرهابيين إليهم إذ كان همهم (أي الجيش) إفراغ

[1]- لم ندخل هذا ضمن مجموعتنا لعدم مقابلتنا لهذه الفئة، لكن كل مبحوثينا تحدثوا عن هذه الشريحة المهاجرة لذلك تطرقنا إلى ذكرها.
[2]- أنظر ملحق ص 221.

هذه المناطق التي يصعب عليهم حمايتها أو إنقاذها في حال حدوث هجوم عليها و ذلك لتناثر هذه الدواوير على كامل مساحة الرمكة.

هؤلاء السكان الذين أُبعدوا عن منازلهم الأصلية أقاموا في البداية عند أقاربهم، المساجد، المدارس، عند غرباء، سكنات مؤقتة، أنشئوا بيوتا قصديرية بالقرب من وسط الرمكة بالإضافة إلى أشياء صنعوها من الحجارة و الطوب و القش...[1].

أما بالنسبة ل**شكل الهجرة** فكان التنقل فوضويا لأنه كان جد اضطراري لذلك في بدايته أغلبه كان مؤقت سواء إلى وسط الرمكة أو حتى خارجها: غليزان، وهران، مستغانم، شلف، تلمسان....

- بالنسبة لمن هجروا إلى وسط الرمكة، أي هجرة داخلية[2] ففيما يخص مجموعتنا المتمثلة في 30 مبحوث رجال فسرعان ما استقروا، من خلال استئجارهم (4 حالات) أو شرائهم (6 حالات)[3] أو بنائهم لسكنات (5حالات)، و هناك من بقي في البيوت القصديرية إلى حد اليوم (5 حالات) و هناك من بقي بها إلى حين أسكن بالحي الجديد (9 حالات) و بهذا أصبحت بصفة نهائية[4]، و هناك من سكن بطريقة غير قانونية بعدما استولى على منازل هجرها أصحابها (حالة واحدة).
- أما بالنسبة للهجرة الخارجية، فبعدما كانت مؤقتة أصبحت بشكل نهائي بعدما تمكنوا من الحصول على مأوى و كان ذلك بعدة طرق، و سوف نذكر هنا كيف كانت في البداية و كيف أصبحت عليه سنة 2008 و هذا بالنسبة لمجموعتنا التي اقتصرت على مدينة وهران :

فالذين هجروا مباشرة بعد ليلة 30 ديسمبر 1997 إلى وهران سجلنا النسب التالية لحالات استقرارهم و كانت كالتالي: _ 9 حالات استقروا عند أقاربهم

_ 16 حالة سكنوا في بيوت قصديرية (فوضوية) منهم في جبل (les Amandiers)، الكمين(Eckmuht)، راس العين (Les arènes)، كوكا (Pont Albin).

---

[1]- أنظر ملحق ص

[2]- أطلقنا تسمية هجرة داخلية على الهجرة داخل الرمكة و الهجرة الخارجية إلى كل منطقة خارج الرمكة

[3]- الاستئجار و البيع كان من طرف من هجروا إلى خارج الرمكة

[4]- أنظر ملحق ص212.

_ 4 حالات قاموا باستئجار منزل (منازل قديمة جدا).

_ حالة واحدة قامت بشراء منزل.

دامت حالتهم هذه لمدة لا تقل عن ستّ سنوات لتتغير أوضاعهم بعد ذلك إلى ما يلي:

_ 3 حالات ما زالوا يسكنون عند أقاربهم.

_ 6 حالات ما زالوا يسكنون في بيوت قصديرية لكن تغيرت مواقعهم فهناك من انتقل إلى بيوت قصديرية أوسع من التي كان فيها.

_ 9 حالات قاموا باستئجار منزل و هي 8 حالات التي كانت تسكن في بيوت قصديرية من قبل و حالة واحدة كانت تسكن عند الأقارب (أي غير أولئك الذين كانوا مستأجرين من قبل)

_ 12 حالة قامت بشراء منزل من بينهم من كان عند الأهل و المستأجرين والذين كانوا في بيوت قصديرية.[1]

مخلفات الهجرة إلى وهران:

لا شك أن انتقالهم إلى مركز حضري كمدينة وهران حيث تختلف الظروف و العلاقات الاجتماعية والثقافية السائدة فيها، يعني انتقالهم إلى مجتمع معقد له صفاته و خصائصه، لهذا تعددت المشكلات التي تعرض لها الرمكاوي في بداية هجرته لكن سرعان ما تغيرت، و من بين ما خلفته هذه الهجرة على الرمكة ما يلي:

- أزمة زراعية جراء فقدان الريف لأهم عناصره الحيوية في العمل من خلال إنخفاظ اليد العاملة الفلاحية[2] فبالنسبة لعينتنا (29حالة) كانت تمتهن زراعة الأرض، من بينها (16حالة) ملاك أراضي و (13حالة) عمال يدويين مستأجرين سواء دائمين أو موسمين.
- علاقة المهاجر بجماعته القرابية: من خلال هجرتهم إلى مدينة وهران و انتشار الأنماط الحضرية المباشرة، تم انتزاع سكان الرمكة عن شروط تواجدهم العائلية، و انه لمن البديهي أنهم حين

[1]- سوف نوضح سبب هذه التغيرات في ظروف الإقامة.
[2]- سوف نرى نسبة انخفاض عدد الفلاحين في الجزء الخاص بالنسق الزراعي

هجروا إلى المدينة لم يقطعوا صلتهم بمجتمعهم الأصلي و جماعتهم القرابية مرة واحدة بل تبين من خلال المعطيات التي جمعناها أن هذه العلاقة تراوحت بين :

- الزيارات الكثيرة: (حالتين) و هذا بالنسبة لمن بقيت أسرته بالرمكة، و هناك من أسرته بعمي موسى فعندما يزورها يزور أيضا الرمكة.

- الزيارات القليلة: (10حالات) و المقتصرة على القدوم لجمع المحصول الزراعي أو تفقد الأرض أو أخد نقود الاستئجار في حال تأخر أصحابها في الدفع.

- الزيارات القليلة جدا: (14حالة) و متمثلة في من يأتون لاستخراج شهادات الميلاد الأصلية[1]، و هناك سبب آخر أذى بهم إلى زيارة الرمكة خاصة في السنوات الأخيرة و بالضبط منذ سنة 2005 عندما سمع هؤلاء أن الدولة ستقدم مساعدات مادية للفارين من الإرهاب مقابل عودتهم إلى مناطقهم الأصلية[2].

- الزيارات النادرة: (4حالات)، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لم يبق لهم أي أهل بالرمكة، فيأتون لزيارة ضريح الولي الصالح سيدي محمد الشريف للتبرك و العلاج و بالخصوص طلب الدرية بالنسبة لمن تعذر عليهم ذلك.[3]

- يضاف إلى ذلك التغيير الذي طرأ على الأسرة التقليدية بعد أن استقلت الأسرة النووية عن الأسرة الممتدة، فهناك من استقر بوهران لكن أخذ زوجته و أولاده فقط، ذلك لصعوبة الحصول على مسكن يضم كل أفراد العائلة الأب و الأم و الإخوة مع زوجاتهم و أبنائهم مثلما كانوا في مسكن واحد بالرمكة فنسبة (25حالة) من عينتنا كانوا يعيشون في الرمكة وسط الأسرة الممتدة لكن بعد انتقالهم إلى وهران أصبحت هذه الأسرة نووية كما يقول مبحوث س.ق: "كنا قاع عايشين مع بعض في عايلة كبيرة ودروك راني غير أنا و الدار و الدراري"[4]، وهناك من ذكرنا أنه ذهب للمغامرة فسكن في أحياء قصديرية بضواحي المدن لذلك لم يتمكن من أخذ كل العائلة.

---

[1]- يقول مبحوث ق. ع ق مهاجر إلى وهران، التقيته بدار البلدية بالرمكة: "لوكان مشي هاذ الورق ما نوليش قاع لهنا" معناه "لولا هذه الأوراق لما اضطررت إلى العودة إلى هنا أبدا"

[2]- فأرادوا أن يوهموا الدولة بأنهم عادوا إلى الرمكة لكن لم تكن تلك أبدا نيتهم لكن والي ولاية غليزان كان لهم بالمرصاد

[3]- إلتقيت بالكثيرين خاصة النساء خلال وعدة سدي محمد الشريف و بالضبط داخل "القبة" كن يطلبن من "الطلبة" بالدعاء لهن بالذرية و الصحة....

[4]- "كنا كلنا نحي مع بعضنا وسط عائلة كبيرة لكن الآن أصبحت أنا و الزوجة و الأطفال فقط"

هذا التفكك و الانقسام في العائلة أدى إلى نمو نسبي للفردية و الاستقلال الاقتصادي الذي ترتب عليه أيضا استقلال الفرد بكثير من مسؤولياته، فعوض أن يتكفل أكبر ذكر في العائلة (الجد أو الأخ الأكبر) بالعملية الاقتصادية أصبح هذا المهاجر الآن هو المتكفل الوحيد بشؤونها الاقتصادية فنسبة (30حالة) تقر بذلك، و هو الحال أيضا في اختيار المهنة و الزواج و التعليم و أمور أخرى تخص استقلالية شؤونهم يقول مبحوث ب.ع: "ولينا نخيروا واش نحبوا،نديروا واش يساعدنا، نتزوجوا كيما نحبوا و نخدموا كيما نحبوا..."[1]

- كما حدثت قطيعة شبه كلية مع التقاليد و القيم المعتادة بل أكثر من ذلك هناك من أصبح لا يقول أن أصله من الرمكة إذ أصبح يستعر منها، عندما سألنا مبحوث إذا كان من الرمكة أجابنا مرتين، جواب استخلصناه من تقاسيم وجهه التي تغيرت بمجرد ذكر الرمكة وجوابه من فاه حينما قال: "أنا كل حياتي و أنا بوهران" و أعدنا السؤال مرّة ثانية فأجابنا بأنه ولد هناك فقط (أي بالرمكة)، تمعنوا جيدا في كلمة "فقط" قلنا ربما سبب كلمة الـ"فقط" هاته أنه لم يزر الرمكة منذ زمن طويل، لكن حتى بالنسبة لأولئك الذين يزورون الرمكة هناك من أصبحوا يتصرفون كأجانب بها، يتباهون بما كسبوا أو تعلموا بالمدينة، وحتى و لو لم يكسبوا أو يتعلموا في المدينة فإنه حسب رأيهم "العيش في المدينة هو في حد ذاته مكسب"، كما أن فكرة تجميع الثروة لم تكن قائمة عندهم فضلا عن أن هذه الثروة نفسها لم تكن تثير في ذهنهم الصورة التي تثيرها في ذهن ساكن في المدينة يقول مبحوث ق.ل 75 سنة: "ما ندسش عليك يا بنتي ولا ولدي مين يجي (و قليل ما يجي راكي عارفة الخدمة و البعد و داروا في وهران....و بزاف الصوالح) ما نلقاش ولا ما نلقاوش لزوج واش نهدروا، و على قدّ ما نكون فرحان بشوفته على قدّ ما نتقلق مين نولوا ساكتين لزوج لساعات طويلة"[2].
- أما من الناحية الثقافية فإنه لم يكن يلزمهم الكثير من الوقت للتكيف، فالهجرة عامة هي التنقل من نمط حياة إلى نمط آخر لذلك تفرض في أدنى مستوياتها لونا من الاحتكاك الثقافي

---

[1]-:"أصبحنا أكثر استقلالية في اختيار ما نريد، نفعل ما نريد و نتزوج ممن نريد و نعمل ما نريد..."

[2]-"لا أُخفي عليك يا ابنتي، أنه عندما يزورني ابني (و نادرا ما يفعل ذلك بسبب بعد المسافة و العمل و الأسرة التي كوّنها بوهران، يطأطئ رأسه ويضيف و...كثير من الأمور) لا أجد بل لا نجد نحن الاثنين ما نتحدث به، و على قدر فرحتي برؤيته على قدر استيائي من موقف الصمت الذي يسود بيننا لساعات طويلة"

الاجتماعي، و عند سؤالنا عن كيفية تعايشهم في بداية هجرتهم مع مدينة وهران، استخلصنا من خلال النسبة الكلية أي (30مبحوث) أنها كانت صعبة جدا في البداية، إذ حدث لهم في البداية نوع من اصطدام الأنماط الثقافية التقليدية للرمكاوي بالأنماط الثقافية التي واجهها في وهران كمجتمع جديد تطلبت منه تغيير أو تعديل نماذج السلوك و القيم التي كانت تحكم حياته التقليدية.

فبالنسبة للشباب مثلا ظهر هذا التكيف أولا من خلال اكتساب تلك السمات الثقافية الخاصة بمدينة وهران، مثل اللباس و المظهر و السلوك الاستهلاكي و العادات الغذائية و الكثير من الأنماط السلوكية للحياة السائدة بالمدينة كاللهجة (الوهرانية مثلا) يقول مبحوث و هو يضحك..."مانيش باغي نتفكر واش كنت نلبس في الرمكة "[1] .... و يقهقه هو و أخوه كثيرا و هما يتذكران ما كان يلبسانه أنذاك[2].

كما أن المهاجرين أو أبنائهم على أقل تقدير أصبحوا مندمجين بطرق مختلفة في المؤسسات الموجودة في وهران، فالأطفال الذين أُدخلوا إلى المدارس أصبحوا على اتصال بمدى واسع من الأفكار و أنماط السلوك و ارتبطوا مع أشخاص آخرين من خلفيات اجتماعية و ثقافية مختلفة عنهم[3]، إذ أن المدرسة هي الوسط الاجتماعي الذي يحتك به الطفل بعد الأسرة و يواجه فرصا ضخمة للتقليد و الإندماج و الإيحاء و غيرها من اكتساب القيم و المبادئ.

كما دخل آبائهم في علاقات مع "غرباء عن مجتمعهم التقليدي" تطلبت منهم أن يتخلوا عن العرف المتبع في الرمكة و الالتزام بقواعد القانون المنظم في المدينة.

ماذا يفعلون في وهران؟ كما قلنا من قبل أن هذه الهجرة كانت اضطرارية و صعبة أيضا، إذ كانت تعني لأكثرهم أنها عبارة عن مغامرة كما قال مبحوث س.ق: "ذهبنا للمغامرة فلا يمكن أن يحدث لنا أكثر مما

---

[1]- "لا أريد أن أتذكر ما كنت ألبسه عندما كنت في الرمكة..."

[2]- من خلال مقارنتنا العينية أو الوصفية و التي نعني بها المظهر الخارجي فقط من خلال اللباس و تسريحة الشعر و المشية مثلا، للشباب الذين التقيناهم بالرمكة و الشباب الذين التقيناهم بوهران تأكد لنا على الفور الاختلاف الكبير جدا بينهما.

[3]- حدثتني الاخصائية النفسية عن فتاة صغيرة فرت و والدتها غداة المجزرة إلى مدينة سيق {بولاية معسكر}عند والدي أمها أي أجداد الفتاة، فأدخلت إلى المدرسة و تمدرست هناك حوالي سنتين و عند استقرار الأوضاع عادتا الى الرمكة، لكن الفتاة لم تتحمل طريقة العيش تلك كانت دائمة البكاء و الصراخ للعودة إلى سيق تقول الاخصائية النفسانية أنها كانت متابعة لحالتها قلنا إنها صغيرة و قريبا ما ستتعود لكنني تفاجئت بتدهور حالتها و سوء صحتها يوما بعد يوم و بعد أن جربنا كل ما هو ممكن من حلول لم نجد حلا أنسب من عودتها إلى سيق أين رضيت بأن تكون بعيدة عن أمها و أبيها .

حدث" و على أساس طبيعة تكوينهم العلمي المنعدم تقريبا و درجة الأمية المرتفعة صعّب عليهم ذلك الحصول على عمل في أي مؤسسة إدارية اللهم إلا حراس ليل و هذا ما مثلته (الحالتين) اللتين سجلناهما في هذا الشأن، و الشغل الوحيد تقريبا الذي كانت لهم سهولة في الحصول عليه هو حمالين خضر (مع البياعين بالجملة Les mandataires) مثل سوق الخضار "بميموزا Mimosa" و" Cité Petit" سجلته نسبة (11 حالة)، أو بائعين "الشيفون" بـ"المدينة الجديدة" (9 حالات)[1]، بائعين خضر في الأحياء (3 حالات)، بنائين (حالتين)، و (3) هي عدد حالات غير المستقرين في أعمالهم لحد الآن، يرتكزون في مدخولهم على دخل إيجارهم لمنازلهم و حظيرة أغنامهم بالرمكة رغم قلتها.

لماذا لا يعودون؟ بعد الاتصال مع المدينة تغيرت نظرتهم إلى الرمكة خاصة بالنسبة للشباب إذ تبين لهم أنهم مهملين، مقصيين، أن الأهل متسلطين، أن العادات و التقاليد الاجتماعية بالية و أن وسائل الترفيه منعدمة (هذا عامل يعتبر من المزايا الجاذبة للمدن). فبالنسبة لعينة الشباب سواء الذكور أو الإناث كانت كلها أي (20 حالة) تؤكد على عدم رغبتهم في العودة إلى الرمكة، و إن كانت لكل حالة منهم أحلامه الخاصة لكن كلها بعيدة عن الرمكة ففيما يخص الذكور (6 حالات) تود الحصول على عمل مأجور بوهران و (4 حالات) تريد الهجرة إلى الخارج ايطاليا، بلجيكا..، بالنسبة للفتيات (4 حالات) يردن مواصلة الدراسة بالنسبة للمتمدرسات و (6 حالات) تردن الحصول على عمل بالنسبة لغير المتمدرسات.

تقول إحدى الحالات أنه بعد أن قضى زوجها 05 سنوات في السجن بسبب تهمة دعمه للجماعات الارهابية، ليستفيد في الأخير من حكم البراءة عاد فوجد ابنه مفقود و منزله مهدم، لتضيف قائلة: " تركني وحدي من دون مال، فوجدت نفسي مسؤولة عن 11 فردا، و بعد المجزرة الرهيبة التي ذبح فيها جيراني و أقاربي، وجدت نفسي مجبرة على الهروب بأولادي، فتوجهت إلى وهران و أقمت بناء فوضوي مكثت فيه طيلة 12 سنة.. عدت أنا، لكن أولادي يرفضون العودة"[2].

---

[1]- يبيعون ألبسة مستعملة موضوعة على موائد و ينادون بأعلى صوتهم ليلفتوا انتباه الزبائن إلى المنتوجات المعروضة على موائدهم، (أخبرني بعض زملائهم البائعين بالقرب منهم أنهم ناجحين جدا في هذا العمل و ذكروا سببين لهذا النجاح أوله أنهم لا يستحون أبدا من هذا العمل و السبب الثاني الأهم هو أنهم يأتون باكرا جدا لعرض موائدهم (قبل الجميع) كما أنهم جد نشطين و لا يتعبون أبدا بينما نحن نأتي بعدهم، نحس بالتعب فنذهب قبلهم.

[2]- النهار، الاثنين 16 فيفري 2009، هنا ضرب الارهاب بوحشية ..و هنا أيضا مر بوتفليقة أيام الثورة، ص 10 نشيدة قوادري

تغيرت نظرتهم للريف و أصبحوا ينظرون إلى أن فيه قساوة يقول ص.ب 37 سنة :"الرمكة جمالها طبيعي بصح ولا كُلش فيها صامط كل يوم كيف كيف، السمش، لجبال، لرض، الغنم و الناس هوما هوما، بالاك تعجب الناس اللي يجولها بصح حنا كرهنا و ملينا منها"[1]

أما بالنسبة لأوليائهم و المتمثل في عينة (30 حالة)، ف28 فرد عبر عن عدم نيته في العودة قال مبحوث ش. ع إ: "ما نقدروش نرجعو، كل شي تبدل غادي حتى حنا تبدلنا ورانا نخدموا هنا و اولادنا فاني، زيد بناتنا يقراو هنا"[2] أما الحالتين المتبقيتين فترددوا في الإجابة و كأنهم يتحاورون مع أنفسهم ويفكرون بصوت مرتفع لا غير، أين يفهم من كلامهم أنهم يريدون العودة و يحنون إلى الرمكة لكن ظروفهم لا تسمح لهم و حتى عائلاتهم لن تسمح لهم بذلك قال مبحوث يسكن في بيت فوضوي ن. ع ق: " هاذ الميزيرية التي رانا فيها قليلة على ميزيرية الرمكة، كنا عايشين على الطبيعة، أنا و عايلتي عمرنا ما مسينا و لا شفنا سبالة تاع ما حتى خرجنا من الرمكة، كنا نسقو من البير في الصمايم و في الشتا الباردة...مين رحلنا نتحلو عينينا و عرفنا بلي كنا موتا، و حتى لوكان بغيت نرجع، الدار و الدراري ما يبغوش"[3].

و يسترسل مبحوث آخر في الحديث: "والله ما فهمت؟! قاع الفقر و الميزيرية التي شفناها في الرمكة بصح كنا فرحانين و نرقدو هانيين البال، هنا حوالنا بالاك راهي خير بصح ما رانا فرحانين ما رانا هانيين، هاكذاك و ما نقدروش نرجعو، خلاص رانا بدينا حياة جديدة هنا"[4].

إن العديد من سكان القرى و المدن الصغيرة تجذبهم حياة المدن الكبيرة بحياتها الأفضل و الأكثر إشراقا وسعادة التي يعتقدون أنها في انتظارهم، و من الأمور البعيدة الاحتمال أن يعود المهاجر الريفي إلى قريته مرة أخرى إذا ظل بعيدا عنها لفترة طويلة خاصة إذا كان عامل الهجرة قويا مثل الارهاب، اللهّم إلا أن يسافر إلى القرية لقضاء بعض الإجازات العارضة للإطمئنان على الأهل أو تفقد الأرض و جمع الغلة.

---

[1]- " جمال الرمكة طبيعي، لكن كل ما فيها أصبح بدون نكهة فكل يوم يتكرر مثل الذي سبقه، الشمس، الجبال، الأرض، الغنم و الناس نفسهم، قد تمتع الزائر الغريب أما نحن فمللنا منها".

[2]- "لا يمكننا العودة فالأمور تغيرت هناك و حتى نحن تغيرنا فنحن نعمل هنا و أبنائنا أيضا و بناتنا يدرسن هنا"

[3]- رغم البؤس الذي نراه هنا لكن هو أهون من بؤس الرمكة، فقد كنا نعيش من الطبيعة و عليها، أنا و عائلتي لم نلمس أو نرى طوال حياتنا حنفية ماءا إلا عندما خرجنا من الرمكة فقد كنا نسقي من البئر في أيام الحر و البرد القارس...هجرتنا فتحت أعيننا على أننا كنا أموات، ، و حتى و لو أردت ذلك ف"الدار" أي الزوجة و البنات لن يسمحوا بذلك بعدما عاشوا هنا

[4]- "لم أفهم؟؟ مع كل الفقر و البؤس الذي شهدناه في الرمكة إلا أننا كنا سعداء و ننام مرتاحي البال، هنا أحوالنا ربما هي أفضل لكن لسنا سعداء و لا نحن مرتاحي البال، و رغم ذلك لا يمكننا العودة، فقد بدأنا حياة جديدة هنا"

كما أن مجتمع المدينة بصفة عامة ينمّي خصائص تشجع على الفردية و سطحية العلاقات و قيامها على المصلحة الخاصة و ابتعادها عن التعاطف و المودة[1]، و يقول عدي الهواري أن الرقابة على القيم الاجتماعية تقل في مجتمع المدينة ، و أنها المكان الأنسب للإغتراب أو المجهولية، مكان يلتقي فيه الناس دون أي رابطة قرابية، إنه المكان المسموح فيه لكل شيء منها الإعتداء على بعضهم البعض، ممارسة العنف و الحرية ليس لها حدود[2].

و يضيف بيار بورديو أن المزارع الذي أتى حديثا من الريف إلى المدينة ليس من السهل عليه أن يعثر مباشرة على عمل بدون وساطة أو حماية من أحد الأقارب المقيم به، كما يعيش فردانية موحشة، لا أصدقاء مثل الماضي و لا أي شيء مثل الماضي[3].

هذه الخصائص في مقابل الخصائص التي تميز مجتمع الرمكة و التي كانت الأسرة الممتدة التقليدية تعيش في ظلها، و مع أن هناك الكثير من الجهود التي بُدلت لإرجاع هؤلاء السكان إلى مناطقهم الأصلية إلا أن هذه العودة كانت ضئيلة جدا مقارنة مع العدد الإجمالي للمهاجرين[4] أما بالنسبة لعينتنا فلم تكن هناك أي عودة أو حتى النية في العودة، إذ أن كل فترة إقامتهم خارج الرمكة مكنّتهم من اكتساب شخصية مغايرة لشخصيتهم الأصلية و ذلك عن طريق الاحتكاك الثقافي و الذي هو في نظر العلماء المعاصرين الوسيلة الفعالة للتغير الثقافي، و كلما طالت فترة الاحتكاك الثقافي بين أي مجتمعين أو جماعتين و تنوعت مظاهر و فرص الاتصال نمت الاستعارات الثقافية و ازدادت حدّة مع مرور الوقت[5].

و يقول بورديو أنه إذا حدث تواصل بين حضارتين جد مختلفتين سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي (مثل مجتمع الرمكة و مجتمع مدينة وهران)، إحداها صناعية اقتصادها قوي و الأخرى تقليدية لا تملك آلات فإن تحطم المجتمع التقليدي هو النتيجية الحتمية لهذا التواصل[6]، لذلك فالنازحون إلى مجتمع جديد معرّضون بالضرورة أرادوا أم لم يريدوا، لما نسميه بالصدمة الحضارية و التي تتعاضم

---

[1] - سناء الخولي: الأسرة و الحياة العائلية. مرجع سابق ص 330.

[2] - -LAHOUARI Addi : Les mutations de la société Algérienne, Op. Cit P 193

[3] - Pierre BOURDIEU, travail et travailleurs en algérie, monton et go, la haye paris 1963 p.p 278.280

[4] - لم أذكر نسبة العائدين لأن المعطيات التي تحصلنا عليها في هذا المجال كانت متناقضة جدا، فهناك الكثير مما تحصلنا عليه عن طريق الجرائد لكن عندما كنا نعود للرمكة من التحقق من صحة النسب لا نجد لها أي أساس من الصحة و في الكثير من الأحيان لا نجد حتى صحة الخبر و ليس النسب فقط، أما بالنسبة لمصادرنا في الرمكة فهناك من ذكر لنا أن بعض العائلات قد عادت لكن في الواقع لم نلتقي بأي عائلة عادت إلى الرمكة.

[5] - د. أحمد الخشاب : دراسات أنتروبولوجية, دار المعارف القاهرة 1970 ص72.

[6] - Pierre BOURDIEU : Sociologie de l'Algérie, Op. Cit P 160.

قسوتها كلما كان البون الحضاري شاسعا بين البيئة الأصلية و بيئة الملجأ. و هنا تعمل الملكات التكيفية المختلفة عند كل من الفرد و الجماعة بغرض التمكن تدريجيا من التواؤم جزئيا مع المجتمع الجديد.

إن وجود جماعة النازحين أو المهاجرين بسبب الإرهاب في مجتمع الملاذ يضعهم في مناخ نفسي متوتر قلق يشوبه الاغتراب و تنمو فيه مشاعر البغضاء و العداء، و تلجأ فيه الجماعة إلى الاسقاط projection لتبرير خيبتهم في التأقلم و فشلهم في التواصل، يحدث كل ذلك رغم أن المستوى المعلن على لسان المهاجرين يعبر عن امتنانهم لفرصة العيش في مجتمع "متقدم" يضمن فرصًا مثالية للتعليم والعيش في مناخ حر و تعددي...

و نختم هذا العنصر بما اقتبسه مصطفى الأشرف عن الجنرال دوماس الذي كشف في كتابه "تاريخ القبائل الكبرى" عن حقائق رهيبة إذ يقول: "إن حرب الشوارع المتواصل طيلة ثلاثة أيام دفعت الجنود كالمعتاد لإرتكاب أعمال وحشية: فإما أن يهلك السكان عن بكرة أبيهم و إما أن يتركوا ديارهم إلى الأبد..." ثم أضاف: " حاولنا عبثا أن نعيد هؤلاء السكان إلى المدينة فأكدنا لهم عزمنا على تأمين حياتهم وإحترام أرزاقهم و دينهم فما عاد منهم أحد لهول ما رأوه من المشاهد الرهيبة"[1]، و ما يقوله مجاهدو الرمكة أن ما رأوه من مشاهد الموت صبيحة حدث الإرهاب أهول و أفضع من مشاهد الموت التي رأوها إبان الاستعمار، و أن أثرها عليهم كانت أكبر.

التغير في النسق القرابي:

من خلال ما خلفه الإرهاب من دمار و موت و هجرة و آلاف الصدمات النفسية...، فقَدَ النسق القرابي صلاته المعتادة التي ما فتئت تتجه نحو الضيق أكثر فأكثر، إذ أنّ أغلب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تُعتبر وظائف رئيسية لشبكة العلاقات القرابية قد تأثرت بالتغير العام و يمكن حصر أهم هذه التغيرات فيما يلي:

- تناقصت الزيارات العائلية، ففي داخل الرمكة (أي بالنسبة لعينة 20 حالة التي لم تهجر) فإن علاقاتهم الاجتماعية القرابية تغيرت و أصبحت تتسم بالانطواء و الضيق بعد أن غلب على معظمها الشك و الريبة والقلق يقول مبحوث ف.ت: "ما ندير كونفيونس في حتى واحد يا لوكان

[1]- مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة و المجتمع، مرجع سابق ص 217.

خويا"[1]، فنسبة (15 حالة) صرحت بأنها لم تعد تزور أهلها كما في السابق و أنه بعد الإرهاب كلٌ أصبح منفرد بإعادة بناء حياته من جديد و أن الخوف من أن هناك "بياعة" جعل الكل يحترس من الكل حتى من الأقارب، و (الخمس حالات) المتبقية أغلب أقاربهم ماتوا فليس هناك من يزورونه، أما بالنسبة لمن هجروا إلى وهران فقد أشرنا من قبل إلى معدل زياراتهم، فبقاء الزوجة والأولاد في الرمكة كان سيكون أحد العوامل الأساسية لزيارتها، لكن استقرارهم و أُسرهم خارجها يعني انفصالهم و استقلالهم التام عنها و عن نسقها الاجتماعي و الاقتصادي، لكن إذا بقيت الزوجة و الأولاد فإنه لا يمكنهم فقدان الصلة تماما، و هي الحالة التي يستمر فيها التواصل مع المجتمع القرابي لكن أقل بكثير من تواصلها معه قبل الإرهاب، يقول مبحوث س.س:" راني نجي نطل على الدار (يقصد بها الزوجة) و الدراري لوكان مشي هوما ما نجيش بزاف"[2].

أما الزيارات للأقارب كالعم و العمة و الخال و الخالة و أبنائهم...فأصبحت معظمها مرهونة بالمناسبات (المحزنة أو المفرحة)، مبحوث س. ع ق: "كنا نعرفو قاع واش صاري عند لافامي حتى الصوالح الصغار....و دروك حتى ولاو يعيطونا في التليفون و يقولونا عمّك مات"[3].

- لم تعد القرابة تتحكم في النسق المهني بالشكل الكبير الذي كانت عليه قبل الإرهاب، فموت أو هجرة أو رفض هؤلاء الأقارب الذين كانوا يساهمون في خدمة الأرض استدعى البحث عن آخرين من خارج النسق القرابي، يقول مبحوث ع ا، ن:" كانوا ولادي زوج (2) و أولاد خويا زوج (2) يخدمو في لرض، واحد من ولادي قتلو الإرهاب و لاخر راح لبلجيكا، و ولاد خويا واحد راح لوهران و لاخر راه يخدم حرس بلدي بسيف نشوف ناس وحدخرين باش يخدمو معايا لرض"[4]، كما أدّت الضغوط المترتبة عن الإرهاب إلى أن أصبح الأب و الابن يعملان في مجالين مختلفين بخلاف الماضي فالابن حاليا أصبح لا يفضل مهنة أبيه و حتى الأب أصبح لا يرضى له بهذه المهنة، يقول مبحوث ق. د:" ما نرضاش لولدي باش يتميزر كيما تميزرت أنا"[5].

---

[1]- "لا أضع ثقتي في أي أحد حتى و لو كان أخي".
[2]- " إنني آتي لتفقد الأسرة فلولاهم لما حضرت كثيرا" هذا الحديث جرى قبل أن يأخذهم للعيش معه في وهران.
[3]- " كنا على علم بكل ما يجري في العائلة حتى الأمور الصغيرة...لكن الآن حتى أصبحوا يهاتفوننا ليخبرونا عن موت عمنا".
[4]- "كان اثنان من ابنائي و اثنان من أبناء أخي يقومون بخدمة الأرض معي، أحد أبنائي قتله الارهاب و الآخر ذهب إلى بلجيكا، أما أبناء أخي أحدهم ذهب إلى وهران و الآخر أصبح حرس بلدي لذلك من الطبيعي أن أبحث عن أناس آخرين ليخدموا الأرض معي".
[5]- " لا أرضى لإبني أن يشقى مثلما شقيت أنا" .

- ظهور الأسرة الصغيرة (النووية) التي أصبحت تبتعد أكثر فأكثر عن أصلها القرابي المشترك بعد أن انفصلت عن الأسرة الممتدة، فيما يخص غير المهاجرين تمثلت نسبة المنفصلين عن الأسرة الممتدة في (8 حالات من بين 20)، بالنسبة للمهاجرين إلى وسط الرمكة تمثل (20 حالة من بين 30) وبالنسبة للمهاجرين إلى خارج الرمكة فالنسبة كلية أي (30 حالة) أين أصبح لزاما على هذه الأسرة أن تخوض معركة الحياة الاجتماعية بمفردها بعد زمن طويل من التضامن العشائري و التكافل الاجتماعي و التفاعل القرابي، و قد أحسن ماركس حين وصف هذه الظاهرة الاجتماعية مبينا آثارها المتلاحقة بقوله: "بدأ شعور القربى العشائري يتغير تدريجيا... تقطع الفروع الفردية نفسها بعيدا عن الأصل المشترك و يُكوّن الذين هم أكثر قربى مستوطنات (قرى) معينة، كل خيمة تصير مراكز لمصالح بعينها و مراكز لمجموعة القربى الخاصة بها التي لها احتياجاتها المعينة التي تهمها....اهتمامات ضيقة نسبيا و أنانية"[1].
- لقد نجم عن الإرهاب أيضا تحطيم شبه كلي لنظام الملكية الجماعية للأرض الذي كان قائما على أسس منظمة داخل النسق القرابي، فبالنسبة للمهاجرين إلى وهران قد أدّى ابتعادهم عن أرضهم وأهلهم إلى انحلال نظام ملكيتهم الجماعية سواء لوفاة بعض الأفراد المشاركين فيها و بذلك تحولت من ملكية جماعية إلى ملكية فرد واحد أو اثنين...، أو عن طريق مطالبة الأفراد المعنيين بحل هذه الرابطة الاجتماعية و الاقتصادية بعد أن تغيرت ظروف عملهم و إقامتهم بل ظروف حياتهم كلها بعد أن قلنا أن كل واحد أصبح المسؤول الوحيد عن نفسه و بيته و ملكيته، لذلك نتج عن هذا ظهور الفرد الذي أضحى كائنا مستلبا من الناحية الاقتصادية و مجرد من الطابع الاجتماعي القرابي، و قد ظهر هذا النوع من الكائنات الاجتماعية كما يقول عدي لهواري على إثر "التقسيم الفردي للأرض الذي يشير إلى الانتقال من توازن اقتصادي يصونه مبدأ جماعية الأرض إلى اقتصاد الجوع[2] (الملكية الفردية)" و نشأ هذا في أعقاب تحطيم الأساس الاقتصادي و الاجتماعي للتنظيم القرابي في القسم الأعظم من التراب الجزائري إبان الاستعمار، فعملية الاستيطان كانت تعني الطرد المستمر

[1]- ماركس و انجلز: حول الهند و الجزائر، مرجع سابق ص 120.
[2] - Addi lahaouari. De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale. Ed. ENAL Alger 1985 P104

للسكان الجزائريين إلى الأراضي النائية الشحيحة مما يعني المزيد من التضرر و المعاناة لعدد هائل من السكان الذين يعتمدون على حياة الزراعة و الرعي مثل الرمكة[1].

الأسرة:

يعرف دوركايم الأسرة " بأنها ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين و ما ينجبانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكوّنت لأسباب اجتماعية، و يرتبط أعضائها حقوقيا و خلقيا ببعضهم البعض"[2] لهذا اعتبرنا أن المعنى الاستراتيجي للأسرة الرمكاوية موجود في وظيفتها التوسيطية في المجتمع بما أنها تربط الفرد بالبناء الاجتماعي الأكبر.

و بما أن التغير قد أصاب البناء الاجتماعي عامة بعد الإرهاب، فإنه لمن الطبيعي أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغير في بناء الأسرة من خلال تحجيمها أو تفككها، لذلك سنتعرض هنا إلى أغلب ما طرأ على الأسرة الرمكاوية من تغير بعد الإرهاب :

- تغير حجمها : تناقص العدد الإجمالي للأسر بسبب:

– أن هناك الكثير من الأسر التي أبادها الإرهاب تماما مثل الأسر التي كانت موجودة بدوار الخرارب كعائلة بوجعبوط التي لم يبقى منها أي فرد[3].

– أيضا تناقص عدد كبير من الأسر بسبب الهجرة الجماعية التي خلّفها و عددها 557 أسرة[4]، منها هذه الأسر الكبيرة الحجم: بن سعيد، أولاد الطيب، محمد، شارف، العربي، شرقي، عقابي، قادوري، مخالدي، بلقاسم...

– و تناقص حجمها أيضا بسبب تناقص عدد الأفراد في الأسرة الواحدة من جراء موت أو هجرة بعضها، فالكثير من الأسر من مات أو هجر على الأقل فرد من مجموعها، فمثلا من خلال مجموعة الذين لم يهجروا (6 حالات) أقروا بأنه توفي على الأقل فرد من أسرتهم و (10 حالات) هجر على الأقل فرد منها، بالنسبة لمن هجروا من الدواوير إلى وسط الرمكة (17 حالة) صرحت أنه توفي على الأقل فرد من أسرتها و(7 حالات) أوضحت أنه على الأقل هجر فرد منها إلى خارج

---

[1]- لمعرفة نسب المستقلين بملكيتهم الفردية أنظر الجزء المخصص للأسرة.

[2] - Emile Durkheim. La famille conjugale. Revu philosophique Janvier-Février 1921 Paris P6.

[3]- لا توجد إحصاءات رسمية عن عدد العائلات التي أبيدت.

[4]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء. الخريطة الاجتماعية للرمكة. مرجع سابق

الرمكة، بالنسبة للمهاجرين إلى خارج الرمكة (10 حالة) أقرت أنه على الأقل توفي فرد من أسرتها و (7 حالات) أنه على الأكثر هجر فرد منها إلى خارج الجزائر (ايطاليا، اسبانيا و بلجيكا)

- تغير شكلها : ذكرنا فيما سبق أن نمط الأسرة الذي كان سائدا بالرمكة هو نمط الأسرة الممتدة لكن بعد الإرهاب ظهر نمط جديد تمثل في الأسرة النووية المستقلة في السكن الفردي و اقتصاديا، والتي ما فتئت تتزايد شيئا فشيئا ففيما يخص غير المهاجرين تمثل في نسبة (8 حالات من بين 20)، بالنسبة للمهاجرين إلى وسط الرمكة تمثل (20 حالة من بين 30) و بالنسبة للمهاجرين إلى خارج الرمكة فالنسبة كلية أي (30 حالة).

– قلنا بأن (8 حالات من بين 20) غير المهاجرين استقلت بسكنها الفردي، أما بالنسبة للنسبة الباقية فسألناهم فأجابت نسبة (3 حالات) أنها لا تريد الانفصال عن الأسرة الأم و أنها تود تربية أبنائها تربية تقليدية وسط "العائلة الكبيرة"، أما الـ(9 حالات) المتبقية فصرحت بأنها تود لو تستقل بسكنها، و سألنا زوجاتهم فكان جوابها بأنها لطالما طالبت باستقلاليتها في المسكن و أنها تطمح إلى الانفراد بسكنها، حدث هذا التوجه الجديد نحو الأسرة النووية إثر تغير الذهنيات و القيم التي كانت تحكمهم قبل الارهاب، يقول مبحوث ت. ن:"دروك كل واحد راه لاهي في روحو برك"[1] وأيضا بسبب النفسيات المرهقة و الغضب السريع الذي أصبح يتملّكهم بعد الارهاب، و الذي ولّد الكثير من الاضطرابات في العلاقات الأسرية مثل ظاهرة الخناق المتكرر الذي أصبح بين "الكنة والعجوز" تقول مبحوثة "كنة" ز.ف: "خلاص ما راناش نستحملو و باش نبعدو على المشاكل لازم كل واحد يعيش وحدو"[2].

على إثر هذا التحول برزت بالرمكة ظاهرة جديدة و التي لم تكن إلا في الحالات النادرة و هي ظاهرة استئجار منزل، فنسبة (5 من بين 8 حالات) المنفصلين عن الأسرة الممتدة (بالنسبة لغير المهاجرين)، وبالنسبة للمهاجرين لوسط الرمكة نسبة (7 من بين 20 حالة) استأجروا منزل[3] حدث هذا بسبب عدم تمكنهم من شراء أو بناء سكنات خاصة بهم.

---

[1]- يقول مبحوث ت. ن:" الآن كل واحد أصبح مهتما بنفسه فقط".
[2]- تقول مبحوثة ز.ف:" لم نعد نستطيع التحمل و حتى نبتعد عن المشاكل وجب على كل العيش بمفرده".
[3]- بالنسبة لمن هجروا إلى خارج الرمكة فقد شرحنا من قبل وضعية سكنهم في الجزء المخصص للهجرة.

– كما أدّت التغيرات التي عقبت الإرهاب إلى اضطرابات في الأدوار التقليدية و في التوقعات المتصلة بها، إذ لم يعد الرجل في الأسرة الرمكاوية سيدها المطلق و المتصرف الوحيد في شؤونها كما كان قبل 1997، إذ بعد الإرهاب و من خلال موت الكثير من أرباب الأسر أصبحت بعض هذه الأسر تحت مسؤولية امرأة و متمثلة في 25 أسرة[1] و بهذا وقع على عاتق المرأة مسؤولية الحفاظ عليها وإعالتها، تقول إحدى هذه الحالات ت.ف:"راجلي و قاع خاوتو قتلهم الارهاب و مكاش شكون يوكل أولادي الربعة، بسيف خرجت و راني نخدم عليهم لابغا شبكة المهم نلقاو واش ناكلو"[2].

- تغير وظائفها:

– **الوظيفة الاقتصادية:** بما أن نمط الأسرة اتجه نحو الأسرة النووية فإن هذه الأخيرة تعتبر وحدة استهلاكية أكثر من كونها إنتاجية، و نظرا لمحدودية عناصرها فإنهم يقومون بأعمال اقتصادية محددة كانت كل العائلة تتعاون في قضائها، أما الآن فأصبح الزوج و الزوجة وحدهم المسؤولون عن توفير مستلزماتهم الاستهلاكية، أيضا ما تحدثنا عنه من قبل حول الاستقلالية في ملكية الأرض فبعد أن كانت الأرض مخصصة لمراعي العائلة هناك من استقل بنصيبه في الملكية الجماعية للأرض و هذا ما يعكسه قول المبحوث ش. ه:"كل واحد دا حقو باش نإيفيتيو المشاكل"[3].

بالنسبة للساكنين بوسط الرمكة من بين (12 حالة) التي تشترك في ملكية الأرض حالة واحدة استقلت بنصيبها، المهاجرين من الدواوير إلى وسط الرمكة (4 حالات من بين 15) استقلت بنصيبها، أما المهاجرين إلى خارج الرمكة فمن بين (13 حالة) كانت (9 حالات) هي التي استقلت، و تأرجحت إجابات النسبة الباقية بين رافض لفظ الشراكة و بين غير قادر على فضها (بسبب عدم وجود أوراق رسمية تسهل هذه العملية أو لأنها أرض "حبوس" لا تباع و لا تشترى).

– **وظيفة منح المكانة:** لقد أفقد الإرهاب الألقاب الكبيرة هيبتها بعد أن كانت تكسب أصحابها مكانة اجتماعية هامة يقول س.ف: "كانت نكوتنا عندها هيبة و جاه، قاع الناس كانت تبغي تناسبنا

---

[1]- هذا العدد ليس له علاقة بعينتنا و التي لا تحتوي مثل هذه الحالات، لكن ذكرناه كمثال مصدره الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء. الخريطة الاجتماعية للرمكة. مرجع سابق.

[2]- تقول الحالة ت.ف:" زوجي و كل إخوته ماتوا بسبب الإرهاب و ليس هناك من يعتني بأبنائي الأربعة، لذلك اضطررت للخروج و العمل حتى ولو كان ذلك في إطار ال شبكة الاجتماعية، المهم أن نحصل على الأكل".

[3]- "كل واحد أخذ حقه حتى نتفادى المشاكل".

لخطرش عايلتنا مشهورة بأصلها اللي عندوا أكثر من قرن، بصح بعد الإرهاب ولينا كي حنا كي أي عايلة خرى بالرمكة قليل اللي مازال متفكر و محافظ على ذاك"[1] أما بالنسبة للمهاجرين خارج الرمكة فلا مجال لذكر الألقاب و لا لانتظار أن تحدث أي أثر أو تغيير عند ذكرها لأن ذلك لا يُحدث أي فرق.

– **الوظيفة الترفيهية:** لم تعد محصورة على الأسرة كما كانت، بعد أن غزا التلفزيون و الانترنيت والهواتف النقالة يقول مبحوث ق.ص: "نبغي مين ندخل للدار ما نسمع حتى واحد ندير التلفزيون ونقعد نتفرج"[2] هذا بالنسبة للمستقرين بالرمكة أما بالنسبة للمهاجرين إلى وهران فبالإضافة إلى التلفزيون و الانترنيت و الهواتف النقالة هنالك المقاهي، السينما، قاعات الألعاب، الملاعب الرياضية و التجوال في أزقة وهران...

– **الوظيفة الدينية:** إن اليأس الذي أصابهم جراء الإرهاب جعلهم ينقسمون إلى فئتين، فئة انشغلت بعض الشيء عن ممارسة طقوسها الدينية المعتادة مما أدى بها إلى الضعف و بذلك ضعف مركزها كمصدر للأخلاق، يقول مبحوث س.ف: "من بعد هاديك الليلة ما نكدبش عليك جهلنا و ولينا لاهيين غير في الهربة"[3]، و فئة على العكس مما كانت عليه من قبل لم تلق ملاذا لها سوى الإكثار من الصلاة و الدعاء و فعل الخير ليخفف الله من مصابها و يمنحها الصبر و تحمل كل ما يجري معها، تقول المبحوثة ف. ظ:"عرفنا باللي واش سرا ربي قدره علينا، و ما علينا غير نرجعولو باش يخفف علينا"[4].

– **الوظيفة التعليمية:** كان الآباء في كثير من الأحيان يوقفون أبنائهم عن التمدرس حتى يتعلموا حرفة ما أو يساعدوهم في الحقل، و الحقيقة الواضحة الآن أن آباء اليوم أصبحوا أكثر اهتماما بتعليم أبنائهم في المدارس هذا ما يؤكده المبحوث ذ. ع ن: "قاع اللي علّمناهلهم من قبل ما نفعهم في والوا، هاذ المرة نخلوهم يتعلمو في ليكول بلاك يطلعو بنتيجة خير من اللي قبلهم"[5].

---

[1]- يقول س.ف :"كان لقبنا يبعث على الهيبة و الجاه، الكل كان يريد أن يصاهرنا لنسبنا المشهور ذو الأصل العريق، لكن بعد الإرهاب أصبحنا مثلنا مثل أي عائلة أخرى بالرمكة فقط القليل من ما زال متذكرا و محافظا على ذلك".

[2]- مبحوث ق.ص:"عندما أدخل إلى البيت لا أحب أن أسمع صوت أحد، أشغل التلفاز و أجلس أتفرج" و سوف نذكر ذلك لاحقا في الجزء المخصص للإعلام.

[3]- مبحوث س.ف:" بعد تلك الليلة لا أكدب عليك جهلنا تماما و أصبحنا منهمكين فقط في في الترحال و الفرار".

[4]- مبحوثة ف. ظ:"أدركنا أن ما جرى قدره الله علينا، و ما علينا إلا العودة له حتى يخفف مصابنا".

[5]- مبحوث ذ. ع ن:" كل ما علمناه لهم من قبل لم ينفعهم في شيء،هذه المرة نتركهم يتمدرسون ربما يتحصلون على نتيجة أفضل ممن سبقهم" أنظر أيضا الجزء المخصص للتعليم.

– **التنشئة الاجتماعية:** إن طرق تربية الأطفال هي جزء من النسق الاجتماعي الكبير كما ذكرنا، وهي بدورها تتأثر بالظروف العامة للتغير و هذا ما أدّى إلى ظهور تناقضات عديدة في الأساليب المرعية في التنشئة الاجتماعية، هذه الأخيرة كما نوهنا من قبل كانت تقع مسئوليتها كلها على عاتق الأسرة الممتدة التقليدية، لكن التغير الذي أصاب الأسرة بنائيا و وظيفيا نقل جوانب عديدة من التنشئة الاجتماعية إلى:

– الأسرة النووية بعد استقلالها عن الأسرة الممتدة فنسبة الأسر النووية التي ذكرناها (أي 58 حالة عامة) توحي كلها بأنها أصبحت وحدها المسؤولة عن تنشئة أبنائها مبحوثة ج. ج: "مين كنا قاع مع بعض في العايلة ولادي زوج الكبار ما عرفتش كيفاش كبرو لاخطرش قاع رباوهم معانا، بصح دروك ولدي الجديد بسيف نربيه وحدي"[1].

– إرسال الأطفال الذين هم في سن التكوين إلى الحضانة أي خارج الأسرة التي كانت تؤّمن لهم ذلك، ففي الرمكة نسبة (31 حالة) من مجموع (50 حالة) منهم من صرح بأنه سمح من قبل[2] لأطفاله عندما كانوا بسن الحضانة بالذهاب إليها (أي إلى الحضانة) إلى أن دخلوا للمدرسة، و منهم في الوقت الحاضر (أي سنة 2008) من سمح لأطفاله بالذهاب إلى الحضانة، و نسبة (09 حالات) تقول أنها تود ذلك لكن فقط لا تملك المال[3]و نسبة (11 حالات) لا تريد ذلك، و هناك من ليس لديه أطفال في سن الحضانة، أما بالنسبة للمهاجرين إلى خارج الرمكة فنسبة (17 حالة) أطفالهم بين من ذهبوا وبين من يذهبون إلى الحضانة و (6 حالات) لا يريدون ذلك و (7 حالات) ليس لهم أطفال في سن الحضانة.[4]

– أيضا بالنسبة للمرأة العاملة فإن اشتغالها و تركها مسؤولية رعاية طفلها لغيرها أدّى إلى مفارقات عديدة لم تكن من قبل كما صرحت لنا إحدى المبحوثات ذ. س: "راجلي يخدم شبكة يخلص ثلاث آلاف، و لوكان ما نخدمش و نعاونه ما نوكلوش ولادنا الثلاثة، وباش نخلوهم عند والديه و لا والدي قاع

---

[1]- "عندما كنا كلنا مع بعض في الأسرة الممتدة... أولادي الاثنين الكبار لم أعرف كيف كبروا لأن الكل شارك في تربيتهم، أما الآن فطفلي الجديد أنا مجبرة على تربيته بمفردي".

[2]- ما بين سنتي 2007/2003.

[3]- رغم أن التكلفة هي رمزية فقط و مطلوبة لكي تعطى كأجرة للمساعدات بالمركز.

[4]- هؤلاء الأطفال اللذين ذهبوا و يذهبون إلى الحضانة أغلبية أمهاتهم لا يعملون أي ماكثات بالبيوت و رغم ذلك يبعثون بهم إلى الحضانة.

قتلهم الارهاب، على ذاك بسيف علي نخليهم عند الجارة حتى العشية"[1]، و تقول ن. ف ز:" ما عنديش حل وحداخر، راجلي قتلو الإرهاب و ما كانش شكون يوكل ولادي الأربعة، على داك نخلي زوج عند جارتي و نخلصها في الشهر، و زوج لخرين عند دار خويا و مين بعاد نشوفهم مرة ولا زوج في الشهر"[2].

_ كما أن الطرق القديمة في التربية و القائمة على فرض سيطرة الوالدين أو الأب بالذات تغيرت كثيرا و لم تعد بنفس الحزم إذ أن السلطة المطلقة التي كان يتمتع بها على عائلته قبل الإرهاب تقلصت تدريجيا ووصل الحد إلى أن الأبناء أصبحوا لا يطيعون آبائهم كما في السابق، كما أصبحوا ينعتونهم بـ"الهند القديم" أي الطراز القديم أين كان لسلطتهم (المسنين) شأن كبير يقول ن.ع.ق 53 سنة من دوار أولاد الطيب: "كنت متزوج مين ضربني "الشيخ" بصفعة قدام المرا و الدراري، ما قلت والوا لاخطرش هما دايما عندهم الصح، و احنا دروك مع ولادنا ما ما نحموش حتى نهدرو معاهم"[3]، و يقول مبحوث آخر ق.ز 60 سنة: "دروك ما نحموش حتى ننصحوهم كل واحد راه يدير غير اللي في راسو"[4]. فكلما ازداد انتشار الأسرة النووية، يزداد ضعف النسق القرابي و تتقلص معه شدة و حزم الوالدين[5].

المرأة :

ليس من الصعب أن نقول أن المكانة الاجتماعية للمرأة في الرمكة قد تغيرت و ما زالت تتغير إذ أن هناك مؤشرات عديدة تؤكد أن المرأة المعاصرة في الرمكة فقدت إلى حد كبير تحفظها التقليدي وأصبحت أكثر تفتحا و صراحة و عدوانية في مواقفها[6].

---

[1]-"زوجي يعمل في اطار الشبكة الاجتماعية راتبه ثلاث آلاف دج، و إذا لم أعمل و أساعده فلا نقدر أن نربي أبنائنا الثلاثة، ولكي نتركهم عند والديه او والدي قتلهم كلهم الإرهاب، لذلك أنا مجبرة على تركهم عند جارتنا حتى المساء".

[2]- هذه الحالة ليست ضمن عينتنا لكننا صادفنا الكثير منها في الرمكة:" ليس لي حل آخر، زوجي قتله الإرهاب و ليس لي من معيل لأبنائي الأربعة، لذلك أترك إثنين عند جارتي مقابل أجر آخر الشهر، و الاثنين الآخرين في بيت أخي و بما أن المسافة بعيدة بيننا فإنني لا أراهم إلا مرة أو مرتين في الشهر".

[3]- "كنت متزوج عندما صفعني أبي أمام زوجتي و أطفالي، لم أقل شيئا لأنهم دائما محقون، أما نحن الآن مع أبنائنا فلا يمكننا حتى التحدث معهم".

[4]- "الآن لا نستطيع حتى أن نقدم لهم النصائح فكل واحد أصبح لا يفعل إلا ما في رأسه".

[5]- كنت قد سجلت في هذا المجال ظاهرة لاحظتها بالرمكة، و هي عندما كنت بالحضانة شد انتباهي فتاة صغيرة يدها محروقة لدرجة عدم وجود الجلد، و عندما أحست بأنني أراقبها خبأت يدها، فدفعني الفضول أن أُحدّث مديرة المركز عنها، و لم تتفاجأ كثيرا بل هزت رأسها فقط، فاستدعتها...و حين سألتها ارتبكت كثيرا و قالت أن ماءا ساخنا سقط على يدها و أصرت على هذه الاجابة، و بعد دهابها أخبرتني المديرة أن الحرق الذي بيدها أحدثته لها أمها بظهر ملعقة ساخنة، و هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها بذلك كلما أخطأت الصغيرة كأن تكذب مثلا، و رغم تحذير المديرة لها إلا أنها لا تزال تعيدها شأنها شأن العديد من الأولياء.

[6]- الأخصائية النفسانية. المركز السيكولوجي الاجتماعي للرمكة.

إن المرأة الرمكاوية قد أتيح لها نظريا و عمليا بعد الإرهاب أن تتعلم و أن تعمل و أن تستقل اقتصاديا وأن تشارك في مسؤولية رعاية الأسرة داخليا و خارجيا، ومع أن نسبة النساء العاملات مازالت نسبة ضئيلة بالقياس إلى مجموع النساء في المجتمع إلا أنه استتبع ذلك بالضرورة ارتفاع مكانة المرأة وسقوط كثير من الأفكار و القيم التي كانت تعطيها مرتبة ثانوية أو أقل بكثير من مرتبة الرجل، إذ أن التحاقها بمجال العمل في الماضي كان يقابل بالاحتجاج من المجتمع أما الآن فأصبحت الكثير من الأسر تشجع بناتها على العمل كما أصبح الشاب يفضل الزواج من المرأة العاملة، فبالنسبة لعينتنا بالرمكة فقد سجلنا نسبة النساء العاملات (12 حالة[1] من بين 50)، أما بالنسبة لفتيات الجيل الجديد فنسبة (16 حالة من بين 20) أظهرن ترحيبهن بل تمسكهن بفكرة العمل مستقبلا و بأن أهلهن يشجعهن على ذلك أيضا، تقول مبحوثة د. و:"ما كانش حاجة نتمناها كيما نخرج نخدم و نشوف الناس"[2].

سجلنا أيضا أن المرأة في الرمكة من قبل كانت قادرة على إنتاج العديد من السلع التي تستخدمها الأسرة أو حتى لبيعها (السلال، القبعات، السجادات، الكسكس، صناعة الأواني الطينية، "التشيشة"...) إلا أن هذا الدور تحول إلى استهلاكي خاصة بعد توفر العديد من السلع و الأدوات المنزلية الحديثة و التي قللت من الجهد الذي كانت تبدله المرأة في القيام بها و إن كانت بعض الحرف مازالت قائمة فإنها مقتصرة بالدرجة الأولى على كبار السن.

أما فيما يخص عينتنا بوهران فنسبة حالتين هن نساء يعملن خارج بيوتهن بالتنظيف في منازل أخرى، نسبة (25 حالة) بين من يقمن ب"فتل الطعام" داخل بيوتهن و بيعه سواء لزبائن دائمين (تجار مواد غذائية عامة) أو لأفراد مختلفين و بين من يغزلن الصوف، والنسبة المتبقية أي (3 حالات) فلا تقوم بأي نشاط عملي.

بالنسبة لبناتهم[3] فنسبة (9 حالات من بين 10) خرجن للعمل بورشات: خياطة الملابس وصناعة الأحذية، هذا بعد أن تحصلن من قبل على تربص بالتكوين المهني في هذا المجال.

---

[1]- مقسمات كما يلي: 3 مدرسات، 4 عاملات بالبلدية، 5 منظفات

[2]-"أكثر ما أتمناه هو الخروج للعمل و رؤية الناس" نلاحظ أن العمل النسوي في الرمكة المعاصرة أصبح مرتبط بالخروج من المنزل و بالأخص الرغبة في الاختلاط بالناس، أين كان من قبل (أي العمل النسوي) مقتصر على العمل المنزلي.

[3]- عن سؤالنا لهن فيما يخص متى صبغن شعورهن (أكثرها بالصبغة الصفراء) كان جوابهن بعد أن استقررن مباشرة بوهران.

و خلاصة هذا كله أن المرأة الرمكاوية، أصبحت الآن مستقلة إلى حد ما من حيث التوجيه و المراقبة وأصبح هناك تقدير و اعتبار لرأيها و وعي بحقوقها (الحق في طلب الطلاق و الحق في أن تحصل منه على نفقة و الذي لم تكن أغلبهن تعرفه من قبل) كما أصبح في يدها الاختيار و المفاضلة تبعا لظروف كل امرأة[1].

تجدر الإشارة إلى أن تحرر المرأة قد ألقى على عاتقها أدوارا إضافية، و لا نقصد بذلك أن الدور القديم للزوجة الأم قد انتهى بل ما نعنيه أن الزوجة الأم أصبحت مرغمة بسبب الإرهاب على القيام بأدوار إضافية مثل العمل خارج المنزل و ترك وضائفها القديمة إلى مصادر أخرى كتربيتها لأطفالها.

الزواج :

لم يعد الاتجاه العام للزواج في الرمكة قائما على المصاهرة داخل العائلة القرابية كما كان من قبل، كما أنه لم يعد يهمهم إذا كانت العروس من الرمكة أو من عائلة معينة أو متعلمة أو عاملة،و بما أن مبحوثينا أرباب الأسر كلهم متزوجين و من قبل حدوث الإرهاب حتى، فركزنا أكثر على سؤالهم عما إذا كانوا سيزوجون أبنائهم و بناتهم بالطريقة التقليدية السابقة (أي من الرمكة و من نفس العائلة و غير عاملة).

فبالنسبة للرمكة أجابت نسبة (35 حالة من بين 50) أنه لا يهمها إذا كانت من الأهل أو لا، من الرمكة أو خارجها أو عاملة أو لا، و نسبة (10حالات) لا يهمها أن تكون من العائلة أو من الرمكة لكنها ترفض عمل المرأة، و نسبة (5 حالات) لا ترضى للطريقة التقليدية بديلا، أما بالنسبة للمهاجرين خارج الرمكة فكانت نسبة (28 حالة) تمثل الرافضين لفكرة تزويج أبنائهم بالشروط السالفة الذكر (أي التقليدية) فكما يقول مبحوث ش. أ ع: "مانيش باغي ندخل روحي في زواجهم يخيروا كيما يبغو، المهم يديروا دار ودراري"[2] أي أن اختيار شريكة الحياة لم يعد كما كان في السابق من شأن الوالدين بل من شأن العروسين و هذا معناه درجة معينة من الحرية في الاختيار.

[1] - الأخصائية النفسانية. المركز السيكولوجي الاجتماعي للرمكة

[2]- " لا أريد أن أتدخل في شؤون زواجهم فلهم كامل الحرية في الاختيار، المهم أن يقوموا ببناء أسرة و إنجاب ذرية".

جماعة الجيران و الأصدقاء :

لقد فقدت علاقة المواجهة اليومية استمراريتها فالمهاجرين إلى وهران انتهت علاقتهم الجوارية بالرمكة وانتقلت إلى الأماكن التي استقروا بها بعد هجرتهم، مما يعني تشكيل علاقات جوارية جديدة خاصة بالمكان الجديد يقول مبحوث س.ع في هذا المجال: " ما راناش عارفين جوارينا القدم لا راهم حيين و لا ميتين، مع هذا الحياة الجديدة مارنا نسمعو خبار حتى واحد"[1]، و للتواصل مع جيرانهم القدامى أصبح استخدام الهاتف النقال و في بعض الأحيان الأنترنيت يفي بالغرض، أما غير المهاجرين (سواء سكان وسط الرمكة أو المهاجرين من الدواوير) فتغيُر الجيران القدامى غيّر العلاقة مع الجيران الجدد إذ لم تعد بنفس المحبة و المودة كما غلب على معظمها الشك و الريبة بل أكثر من ذلك الخوف و الانطواء على الذات، كما ظهرت بعض المشكلات تمثلت في تذمرات و شكاوي الجيران من بعضهم البعض خاصة سكان الحي الجديد[2]، هذا الأخير الذي ضم الكثير من المجموعات التي فرّت من الدواوير بسبب الارهاب و لم تجد مأوى فسكن أغلبها في بيوت قصديرية هشة على حواف وسط الرمكة ثم أسكنت بالحي الجديد، هذه المجموعات تمثل أعراش لكل منها أصولها الخاصة بها، لكنها تشتت إذ لم تبقى بنفس النظام السكني الذي كانت عليه في دوارها، فوجدت نفسها مرغمة على السكن بجوار عائلات من دواوير وأعراش أخرى ربما كانت على خلاف سابق معها[3].

و فيما يخص جماعة الأصدقاء حدث أيضا تغيير و لم تعد هذه العلاقات بنفس المقاييس التي كانت تقوم عليها من قبل إذ تدخّلت المصلحة و الفردانية و حب الذات، يقول مبحوث ن . ع ق:" كل واحد ولا يخمم غير في روحو و في مصلحتو"[4]، و يقول مبحوث آخر ت.أ ع.ق : "الهنا اللي كنا فيه قبل الإرهاب خلا بالنا مريح، على ذاك كان ساهل علينا باش نديرو صحاب، بصح بعد الإرهاب كل

---

[1]- " لا ندري إذا كان جيراننا القدامى أحياءا أم أموات فمع هذه الحياة الجديدة لم نعد نسمع أخبار أي أحد".

[2]- خاصة و أن السكنات قريبة جدا من بعضها البعض فالتي بالجنب يفصلها حائط غير سميك يسمعون بعضهم البعض جيدا و التي مقابلة فالأبواب لا تبتعد عن بعضها إلا ب ثلاث أمتار، على عكس ما كانوا عليه في دواويرهم سكناتهم متناثرة و قربها حضيرة يخرج لها النساء و يسقين الماء من البئر في الخارج يتسكعن أمام منازلهن دون احتشام لغياب أي غريب، لكن بالحي الجديد لا يمكن للمرأة الخروج كما من قبل أمام المنزل و إذا حدث فتحدث مشاكل تتطور إلى شجار، خاصة إذا كانت فتاة و رآها شباب الحي.

[3]- أنظر أيضا من خلال الملحقين: كيف كانوا قبل الارهاب متوزعين في الدواوير ص....و كيف أصبحوا متلاصقين الآن في الحي الجديد ص 217 و 215.

[4]- " كل فرد أصبح لا يفكر إلا في نفسه و مصلحته".

واحد خذا طريق جديد، كاين اللي مات و كاين اللي هجر و كاين اللي ما ولا يهدر مع حتا واحد وكاين اللي دوبلا الخدمة باش يعوض واش خسر، و الكثرة تاع الصحبة دروك فيها المصلحة هي لولا"[1].

لقد أخد شعور الانتماء القوي للرمكة يخف و ليس معنى هذا أن الفواصل العائلية و علاقات القرابة وروابط الدم انهارت نهائيا في القرية بل لا تزال رواسبها القديمة موجودة تحدد إلى درجة ما قيم الرمكاوي القروي وسلوكه الاجتماعي، لكن العوامل الباعثة على التلاشي أصبحت أكثر من العوامل التي تتخذ مظهر التمسك بالتقليدي.

تغير النسق الاقتصادي :

إن وحشية الإرهاب قامت بتحطيم البنية الاقتصادية التقليدية للرمكة من خلال القضاء على المصادر والمقومات الفلاحية بها و التي لخصناها كما يلي:

* **الأرض**: هناك من تم إبادة ملاكها و العاملين بها مثلما حدث بدوار الخرارب فأصبحت أرض بلا ملاك و لا مستأجَرين، و هناك من هجرها أصحابها فبالنسبة لعينتنا ف(52 حالة) كانت تملك أرض زراعية و (23 حالة) فلاحين مستأجرين من بين (80 حالة) و هذا قبل الارهاب، و للتفصيل أكثر أنظر الجدول التالي:

الحالة / المتغير	20 حالة الغير مهاجرة	30 حالة المهاجرة إلى وسط الرمكة	30 حالة المهاجرة إلى وهران	المجموع
ملاك أراضي	12	19	16	52
فلاحين مستأجرين	04	06	13	23

جدول رقم 09 يوضح وضعية الفلاحين قبل الإرهاب

أما بعد الارهاب ف(04 من بين 12 حالة) التي تملك الأرض و لم تهجر الرمكة لا تقوم بخدمة أرضها، لا باعتها و لا استأجرتها، أما (08 حالات) المتبقية فما زالت تخدم الأرض، (13 حالة من

[1]- "العيشة الهنية التي كانت قبل الإرهاب جعتلنا مطمئنين و مرتاحي البال فكان من السهل جدا توطيد علاقات صداقة، لكن بعد الإرهاب الكل شق طريقا جديدا البعض مات و البعض هجر و البعض انغلق على نفسه و البعض ضاعف العمل لتعويض ما خسر... و الكثير من علاقات الصداقة أصبحت تتكون في اطار المصلحة الشخصية بالدرجة الأولى".

بين 19) التي تملك أرض و هجرت إلى وسط الرمكة ما زالت تخدم أرضها، هذه الأخيرة موجودة بالدواوير و عند هجرتهم إلى وسط الرمكة هجروا الأرض لكن لم يهجروا خدمتها إلا (06 حالات): (03) بيعت و (02) إستُأجرت. بالنسبة للذين ما زالوا يخدمون الأرض فإنهم طوال النهار بها (أي يدهبون إلى الدوار) و عند الغروب يعودون إلى منازلهم بوسط الرمكة.

أما بالنسبة للملاك اللذين هجروا إلى وهران ف(05 حالات فقط من بين 16) التي بقيت محافظة على ملكية أرضها، (11 حالة) المتبقية انقسمت بين (07) بيعت و (04) استأجرت.

الأراضي التي بيعت اشتراها الدولة و الفائدة العامة، أما المستأجرون فهم أقرباء يأتون نهاية ...ليأخدوا مالهم و الغلة.

* **الآلة:** رغم أن أكثرها تقليدية و قديمة إلا أنه هناك من تم تخريبها و ليس لهم المال لشراء أخر.

* **الماشية:** أغلبها سرقت أو قتلت بعدما كانت تمثل رأسمال مهم إذ كانوا أحيانا يبيعونها لشراء مستلزمات الأرض،بالنسبة لمن بالرمكة فما زالت عنده، من هجر إلى وسط الرمكة هناك من سرقت له و هناك من أخدها صاحبها معه، منهم من استأجر لها حظيرة و منهم من هي معه بالبيت سجلتهما حالتين في الحي الجديد، و من هجر إلى وهران هناك من سرقت و هناك من قتلت و هناك من باعها مالكها بنصف الثمن لإضطراره للمغادرة.

* **المال:** مع أنهم كانوا فقراء إلا أنه حدثت لهم الكثير من السرقات (مال، مجوهرات..)، و هناك حالات لم يكن لديها ما يسرق.

* و أهم عنصر ألا و هو اليد العاملة الفلاحية التي مات و هجر منها الكثير من الملاك والمستأجرين و هذا ما يبينه الجدول التالي و الذي يوضح التناقص الكبير لعدد الفلاحين جراء الإرهاب[1]:

السنة	1966	1977	1987	1990	1998
عدد الفلاحين	50	80	100	1000	30

جدول رقم 10 يبين التراجع الكبير لعدد الفلاحين بعد الإرهاب[2].

[1]- هذا العنصر غير مدرج ضمن عينتنا المختارة لكن رأينا أن نستفيد منه بما أن احصائياته تمثل مجتمع الرمكة الكلي منذ سنة 1966 إلى 1998.

[2]- المصدر: الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء الخريطة الاجتماعية للرمكة مرجع سابق.

لقد فقد مزارعو الرمكة العديد من التقاليد الزراعية بعد الإرهاب إذ انهمكوا في الهجرة أو البكاء على موتاهم، و هناك من أعجزته الصدمة عن القيام بأي عمل إذ كان يلزمهم تكفل نفسي عاجل، فنسبة كبيرة فقدت كل الأهل و الذين كانوا يخدمون معه الأرض، فأرض مثل أرض "القواسم" فقدت ملاكها و العاملين بها من أبناء العم بين الموت و الهجرة، يقول فلاح ع.س 67 سنة لم يعد يخدم أرضه: "كانوا ولادي و ولاد اختي و ولاد خويا وجاري يخدمو لرض معايا، قاع قتلهم الارهاب دروك مكاش شكون يزرعها"[1].

إن الاستغناء عن الخدمات الفلاحية الذي عقب الإرهاب لا يعني فقط أنه الابتعاد عن الأرض الزراعية أو التحطيم الكلي لهذه المهنة العتيقة، إنما يعني أيضا تغير في السلوكات المتعلقة بالحياة الفلاحية أي تغير العلاقة بين الإنسان الريفي و الأرض، و هذا التغير في السلوكات لا يفسره إلا التغير في التفكير و النظرة إلى الأرض فلم تعد تمثل بالنسبة لهم تلك الثروة التي لا تقدر بثمن كما كانوا يقولون من قبل، يقول الحاج ع.ن.د 68: "حكايتنا مع لرض يعرفوها غير أولاد الرمكة، كنا نبغوها، كانت زهوتنا وقاع حياتنا غرسناها بالمحبة و النية، ما كناش نعياو مين نخدموها، حتى نسانا كانو يعاونونا يطحنو، يسقو، يتهلاو في الماشية يوكلوها و يشربوها، يسهرو معاها مين تمرض ويفرحو كي تولد و يبكو مين نبيعو وحدة منها، نسمعوها كي نرقدو و كي ننوضو"[2] حتى أصبحت هذه الأرض شيء آخر يمكن الاستغناء عنه، فهي لم تكن مجرد مهنة بالنسبة لهم و قيمتها لم تكن اقتصادية بالدرجة الأولى بل كان لها بعد اجتماعي موروث يجمعهم ويوحدهم، يقول الحاج ن.ص 75 سنة: "لوكان مشي الارهاب لوكان بقاو ولادي و ولاد ولادي يدورو فوق كل شبر من هاذ لرض، بصح دروك وين راهم اللي مات مات و اللي راح راح"[3] كما أن الإرهاب قتل فيهم كل عزيمة، هذه الأخيرة التي لم تقهرها لا التضاريس الوعرة و لا المناخ و لا العزلة و لا الفقر و لا المستعمر مثلما أكده المبحوث ق.ع 78 سنة: "فرنسا خلاتنا نشدو في لرض بسنانا بصح الارهاب بعّدنا عليها و فركتنا"[4]، فبعد ليلة 30 ديسمبر 1997 هناك من هجر كما

---

[1]- "كان أبنائي و أبناء أختي و أخي و جاري يعملون معي بالأرض و كلهم ماتوا لم يعد هناك من يزرعها".

[2]- "قصتنا مع الأرض لا يعرفها إلا أبناء الرمكة، فقد كنا نحبها، كانت فرحتنا و كل حياتنا زرعناها عن حب و نية، لم نكن نتعب أبدا من خدمتها، حتى زوجاتنا كنا يشاركننا في قطف الثمار، طحن، سقي، يعتنين بالماشية يطعمنها و يشربنها، يسهرن إذا مرضت و يفرحن حين تلد، يبكين حين نبيع واحدة، نسمعها حين ننام و حين نستيقظ...".

[3]- "لولا الإرهاب لبقي أبنائي و أحفادي يحومون فوق كل شبر من هذه الأرض، لكن أين هم الآن من مات مات و من هجر هجر".

[4]- "إن الاستعمار زادنا تشبثاً بالأرض بينما الإرهاب أبعدنا عنها و فرق شملنا".

أوضحنا أما من بقي أدرك أن الأوضاع لم تعد كما في السابق فعقول الفلاحين لم تتمكن من مقاومة ما حدث و اجتيازه بسهولة فقتلت فيهم كل روح صمود و مقاومة، و يوضح لنا الشيخ ع.ن: "ما بقاش عندنا القلب باش نغرسوها، و لمن نغرسوها لولادنا اللي ماراهمش باغينها و باغين يروحو منها، أودي راهم باغيين يروحو من قاع القرية، ولا باش يرجع الارهاب و يكمل علينا حنا هاذ الخطرة"[1].

إثر الإرهاب حدث تحول في السلوكات نحو الزراعة التقليدية فبعد أن توقفوا عن العمل مجبورين أين أبعدوا عن أراضيهم، تعذر عليهم العودة إليها فيما بعد فانشغلوا عن الفلاحة بأمور أخرى كالبحث عن مكان آمن و السكن و مصدر رزق آخر.

الفردية و تفكيك الوحدات الاجتماعية التقليدية: لقد مرّت أكثر من ثلاثين سنة حينما تكلم بورديو و عبد المالك صياد عن مجتمع جزائري يتمحور انسجامه حول نسق أو نظام ذو علاقات غير مشخصة و مجردة مثل العمل و الرأسمال، مجتمع يسيطر عليه الإنسان العادي المنسلخ عن جذوره و تقاليده "مجتمع أين مجموعة التجارب تأخذ مكان تجارب المجموعة"[2]، ظهر هذا الإنسان المنسلخ عن جذوره إثر تحويل الملكية المشاعية المشتركة إلى أرباح فردية، مما أدى إلى تحطيم التوازن الاقتصادي الذي كان موجودا أين كانت فيه الملكية الجماعية تمثل أفضل حماية.

هذه الملكية الجماعية أصبحت فردية لأن السكان بعدما كانوا جماعات أصبحوا أفراد، فنتج عن هذا عدم توازن أدى إلى تفقير البعض و إغناء البعض الآخر كما قال بورديو: "...المرور من الملكية الجماعية إلى الملكية الفردية يؤدي إلى الإفقار"[3].

قبل الإرهاب كان أغلبية شباب الرمكة يخدم الأرض ثم يصبح وارث لها أما الآن فالقليل من بقي محافظا عليها لعدم اهتمامهم بخدمتها، يقول مبحوث شاب ذ. أ: "قيمتها عندي دروك في واش يساوموني فيها مين نبيعها ونبعد من هنا، هاذا واش يهمني"[4]، فالورثة الآن أصبحوا يؤجرونها، يبيعونها و يتقاسمون مالها أو يتقاسمونها و كل ينفرد بأرضه، أما بالنسبة لأولئك الذين تعذر عليهم بيعها لعدم امتلاكهم للعقود

---

[1]- "لم تعد لدينا الرغبة لزراعتها، و لمن نزرعها لأبنائنا الذين لا يريدونها و يريدون هجرها بل هجر كل القرية، أو ليعود الإرهاب و يقضي علينا نحن هذه المرة".

[2] -Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD, le Déracinement Op Cit. p 64.

[3] -Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD, le Deracinement Op Cit. p33 .

[4]- "قيمتها بالنسبة لي الآن فيما سيقدمونه لي عندما أبيعها و أبتعد عن هنا، هذا كل ما يهمني".

الرسمية فسبّب لهم ذلك مشكلة أعاقت بيعها أو تقسيمها كما يقول س.ف من دوار أولاد سيدي الشيخ :"لوكان مشي هاذ "الملك" المنحوس لوكان رانا تقاسمنا كلش و راح كل واحد منا في طريقو"[1]، أصبحوا يطالبون بهذا بعدما كان التخلي عن الملكية العائلية أو مطالبة الفرد بنصيبه من هذه الملكية عار أو خيانة كبرى لا تتحدث عنها العائلة فحسب بل الدوار بكامله.

تغير مفهوم الربح و البحث عن العمل المأجور:

أشرنا من قبل إلى أن العمل الزراعي بالرمكة كان يعتبر وظيفة اجتماعية و واجب ينبغي أن ينفذه كل فرد بعيدا عن كل حساب للعائدات أو الربح المادي، فمن قبل كان يعتبر المنتوج هبة من الله "رزق من عند الله" مهما قلّ أو كثر يشكرون الله في كلتا الحالتين "مستورة و الحمد لله" أصبحوا الآن يتذمّرون و يشتكون دائما من قلته مهما كان و لا يبحثون إلا عن الغنى المادي، و الجدول التالي سيبين لنا مدى التغير في النظرة إلى الأرض من خلال ما يريدونه كعمل:

المتغير / الحالة	فلاحة و رعي	عمل بإدارة	أي عمل مأجور
50 مبحوث بالغ داخل الرمكة	15 حالات	0 حالة	35 حالة
10 مبحوثين شباب داخل الرمكة	حالة واحدة	4 حالات	5 حالات
المجموع	21 حالة	4 حالات	35 حالة

جدول رقم 12 يعكس ما يريده المبحوثين (غير المهاجرين إلى وهران) كعمل.

من خلال هذا الجدول نلاحظ التغير الكبير فيما يريدونه مستقبلا كعمل بعدما كانت الفلاحة و الرعي المستقبل الوحيد الذي لا يفكرون في سواه، خلفه التفكير في العمل المأجور مهما كان نوعه و هو ما عبرت عنه نسبة (35 حالة)، بالنسبة لـ(4 حالات) التي تريد العمل بإدارة فهذا مقتصر على فئة الشباب الحاصلين على شهادة الليسانس، أما فيما يخص (21 حالة) التي لا زالت تريد الفلاحة والرعي

[1]- "لولا هذا الملك المشؤوم لتقاسمنا كل ذلك و لذهب كل واحد منا إلى طريقه".

هي تلك الفئة التي لا يمكنها العمل لا في الإدارة و لا أي عمل مأجور و ما زالت تؤمن بخدمة الأرض كمورد رزق وحيد[1].

إن الثروة الحيوانية و الزراعة التقليدية لم تعد أساس الحياة في الرمكة بعد أن مسها التغير أيضا، خاصة مع اتساع نطاق التجارة وبالتالي انتشار السلع الاستهلاكية الحديثة التي أقبل عليها السكان[2] و كذلك تداول السلع الآلية والأقمشة و غيرها و هي عناصر ثقافية طارئة على البيئة التقليدية، ساعدت على تغيير أسلوب المعيشة وبالتالي لم تعد الحياة الاقتصادية تتسم بالبساطة المألوفة، كما أن نظرة الرمكاوي لقيمة العمل اليدوي أو بالأحرى العمل الزراعي تغيرت حيث أصبح يدرك بوجود مهن تفوق أهميتها مهنة الرعي و الزرع لأنها ذات دخل ثابت ومضمون، كما أصبح يُقبل على العمل الحديث المرتبط بالأجر في آخر كل شهر و يختار لأبنائه مهنا أخرى غير مهنته التقليدية، بعدما أصبحت المهن تقاس بمدى العائد بصرف النظر عن طبيعتها.

إن ضعف المصادر الفلاحية و فشل التضامن التقليدي الذي كان موجودا، أدّى إلى تأزيم الوضعية الاقتصادية أكثر فأكثر فالمنتوج الذي كان لا ينفع إلا للقوت اليومي زاد في الانخفاض شيئا فشيئا، بهذا قل اهتمامهم بالأرض و تغيرت نظرتهم لها بأنها مورد الرزق الوحيد فأدرك أغلبهم أنه لا مفر من العمل المأجور أين أصبحوا مستعدين للرحيل من أجله في الوقت نفسه الذي أصبح مطلبا ضروريا.

أما بالنسبة لأولئك الفلاحين كما يسميهم بورديو و صياد بـ(naïfs) و اللذين لا يزالون يؤمنون بخدمة الأرض كمورد رزق وحيد، منهم من بقي يخدم الأرض لمجرد العادة و ليس كما كان من قبل عن حب وواجب اتجاه الأرض و اتجاه أسلافه، إذ بالنسبة له لم تعد للأرض المعنى و المكانة التي كانت لها من قبل حسب تعبير المبحوث ق.ق 75 سنة : "لرض ما راهيش تعطينا الغلة لخطرش رانا نخدموها بلا قلب، حنا نخدعو فيها و هي فاني تخدع فينا"[3].

مع الإرهاب فقدت الأرض احترامها و قدسيتها و فقد معها الفلاح القيمة الاجتماعية التي كان يتمتع بها كونه فلاح يقول نفس المبحوث السابق :" قاع ولاو يحشمو بينا مينا فلاحين حتى ولادنا اللي

---

[1]- لم نذكر المهاجرين إلى خارج الرمكة لأننا ذكرنا من قبل ما أصبحوا يزاولونه كعمل.

[2]- بعد أن نقص انتاجها بالرمكة فالحليب و البيض مثلا كان لا يخلوا أي بيت منه بصفتهم منتجين دائمين له ناهيك عن بيع الفائض منه، الآن أصبح يستورد من خارج الرمكة و هو الأمر الذي تأكدت منه بعد أن رأيت كيف تهافت السكان على "كروسة" بيع البيض.

[3]- "الأرض لم تعد تنتج لأننا نخدمها بلا حب، نخدعها فتخدعنا هي الأخرى".

راحو"[1] ، زاد الإحساس ب"الحشمة" أكثر بالنسبة لأولئك اللذين احتكوا بالمراكز الحضرية (وهران) أين تيقنوا من وجود مهن لا تكلّفهم جهد بدني و قسوة مثل خدمة الأرض، هذا ما قاله مبحوث ص.ب:"ملينا من التهمبير، دروك رانا نحوسو على الراحة على ذاك لازم نبعدو على لرض"[2].

و إذا أردنا أن نختزل كل ما قيل فننضم إلى رأي بومخلوف حين قال أن: "الناس يحبون أعمالهم و عندما يبغضونها فإن الخطأ كامن في الظروف النفسية و الاجتماعية للعمل أكثر منه في العامل"[3]، و في الرمكة الظروف النفسية و الاجتماعية التي أنتجها الارهاب كانت أقوى و أقسى من أن تتركهم يعيشون ويعملون كما في السابق.

تغير النظرة إلى التعليم :

إن اتجاه الرمكاوي إلى تعليم أبنائه و الحرص على بلوغهم أقصى المستويات التعليمية يعد تحولا كبيرا في الرمكة إذ تمثل بحق حركية اجتماعية في نظام التعليم بها، فقد كان من قبل يفضل أن يبقى أبنائه معه للسهر على رعي الأغنام و حرث الأرض و هي عملية سريعة المردود عندهم بخلاف عملية التعليم في المدرسة و التي تعود نتيجتها إلا بعد سنوات، و بالنسبة للبنات فكان ينتظر زواجهن فقط، إلا أن الجداول التالية ستبين نسب هذا الترحيب بل التشجيع و الحرص على التعليم سواء من طرف الأولياء أو أبنائهم:

المتغير / الحالة (الرجال البالغين)	الراغبون في تعليم أبنائهم	الغير راغبين
غير المهاجرين	13	07
المهاجرون إلى وسط الرمكة	20	10
المهاجرون إلى وهران	24	06
المجموع	57	23

جدول رقم 13 خاص بالأولياء الراغبين في تدريس أبنائهم.

[1]- " الكل أصبح يستعر منا كوننا فلاحين حتى أبنائنا اللذين هجروا" .
[2]- " مللنا من القسوة، نحن نبحث الآن عن الراحة لذلك يجب أن نبتعد عن الأرض".
[3]- محمد بومخلوف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، مرجع سابق ص هـ.

المتغير / الحالة (ذكور و إناث)	الطامحون إلى التعلم	الغير طامحين
الأبناء غير المهاجرين	06	04
الأبناء المهاجرون إلى وسط الرمكة	07	03
الأبناء المهاجرون إلى وهران	14	06
المجموع	27	13

جدول رقم 14 خاص بالأبناء الطامحين إلى التعليم

من خلال النسبتين الكبيرتين (57 و 27) حالة اللتان يوضحهما الجدولان و التي تؤكد على الرغبة في التعليم سواء بالنسبة للأولياء أو أبنائهم نرى بوضوح مدى التغير الذي حصل في النظرة إلى التعليم رغم أن نسبة (23 و 13) حالة موجودة و التي تمثل غير الطامحين للتعليم سواء من الآباء أو الأبناء و التي انقسمت طموحاتهم بين العمل و الهجرة و الزواج...، وسنتعرض هنا لبعض أسباب هذا التغير من خلال تحليل ما سجلناه على ألسنتهم إثر معايشتنا لهم:

- بعد الإرهاب و من خلال تواصلهم مع من هجروا قبل 1997 و تركوا أبنائهم يتمدرسون لاحظوا أنهم نجحوا في تقلد مناصب مهنية من خلال درجة معينة من تعليمهم، و الأهم من ذلك أنهم ما زالوا أحياء في حين أن من أبنائهم هم (أي الذين لم يهجروا قبل الارهاب) من ماتوا، لذلك ندموا أولا على أنهم لم يهجروا ثم على أنهم لم يتركوا أبنائهم يتمدرسون، يقول مبحوث ث. ع ق:"لو كان على بالي نوصلو لهذا الموصل لوكان خليت أولادي قراو كيما اللي راحوا"[1].
- لما حدث الإرهاب تكشفت عند الرمكاوي الفوارق التي لم يكن يلاحظها من قبل و أصبح يرى أن هناك حدًّا فاصلا بينه و بين "العالم الآخر"، هذا العالم الآخر ما هو إلا المدينة التي كان ينبذها و ينبذ كل ما يتعلق بها، خاصة فيما يخص التعليم الذي كان يراه بأنه صورة من صور

[1]- "لو كنت أدري ما سيؤول إليه الوضع لكنت تركت أبنائي يدرسون مثل االذين ذهبوا".

التحرر و الانحلال الخلقي من خلال اختلاط البنات و الأولاد في المدارس، الآن أصبح مطلب أساسي يعتقد أنه يدخله إلى "العالم الآخر" أي المدينة، يقول مبحوث ق.د: "حنا فاني رانا باغيين نتطوروا كيما هوما"[1].

- أيضا ازدياد صلات الرمكة بالمدينة بعد الإرهاب كان له أثر كبير في اطلاع الرمكاويين على نماذج أخرى من الحياة و جعلهم يحسّون بقيمة التعليم عن طريق احتكاكهم بالموظفين[2] الذين توافدوا على الرمكة منذ الإرهاب، ثم تصورهم أنه يمكنهم أن يجعلوا من أبنائهم مثل هؤلاء بمجرد إرسالهم إلى المدارس.
- بعد الإرهاب تغيرت النظرة إلى قيمة العمل الزراعي و ظهرت مصادر جديدة للثروة من بينها العمل المأجور أو العمل بالقطاع العمومي الذي يستوجب درجات معينة من التعليم، يقول مبحوث س.م: "فهمنا بلي ما نقدرو نديرو والو بلا قراية ".[3].
- تغيرت النظرة إلى المركز الاجتماعي إذ لم يعد مرتبط بالمركز العائلي أين كان يقال "ولد فلان" فالأولاد المتعلمون أصبحوا يُكسبون عائلاتهم مراكز اجتماعية يتباهون بها إذ أصبح يقال "اللي ولدوا قاري" و "اللي ولدوا طبيب"....الخ.
- الاتجاه إلى الفردية و التقليد، فقد ترتب عن تفكك العائلات أن أصبح كل فرد حر في توجيه أبنائه كما يريد، و نظرا لعدم الحاجة إليهم في الأعمال الفلاحية أصبحوا يبعثون بهم إلى المدارس، كما أن عنصر التقليد أصبح بارزا بعد الإرهاب، إذ أن العائلات المنخفضة الدخل أصبحت تقلد العائلات ذات المستوى الاقتصادي الذي يسمح لها بإرسال أبنائها إلى الجامعات ليتعلموا، و أحيانا تقليدهم حتى في نفس تخصص الدراسة[4].
- بالإضافة إلى هذه النقاط هناك عنصر آخر شجّع على التمدرس ألا و هو تحسين المستوى التعليمي بالرمكة[5] و هذا من خلال بناء ثانوية[6] و الذي دفع بالكثيرين نحو الاتجاه إلى التعليم

---

[1]- "نحن أيضا نريد أن نتطور مثلهم" هذه الاجابة جائت ردا على سؤال متفرع أساسه كيف ينظرون إلى التعليم الآن؟.

[2]- منظمات، جمعيات، عمال إداريون، صحافة ....

[3]- "أدركنا أننا لا نستطيع فعل شيء بدون دراسة ".

[4]- صرحت لي الاخصائية النفسانية أنه في إحدى السنوات كان أغلب المتخرجين من الجامعات تخصصهم أدب عربي نظرا لاختيارهم نفس التخصص ليس عن قناعة و إنما عن تقليد.

[5]- هو الأمر الذي تحدث عنه أغلب مبحوثي الرم.كة

[6]- افتتحت أبوابها بتاريخ 11 سبتمبر 2005 المسجلين بها للسنة الدراسية 2008/2007 : 287 تلميذ و بها 24 مدرس،

خاصة البنات، إذ أن أكثرهن لم يكن يسمح لهن بالدراسة لأسباب ذكرناها من قبل، لذلك يعتبر بناء هذه الثانوية بمثابة حافز مشجع لهن، كما أن نسبة التمدرس كانت متفاوتة كثيرا بين الذكور و الإناث من قبل، ففي سنة 1996 كان مجموع المتمدرسين في الطور الأول و الثاني و الثالث 874 تلميذ و 290 تلميذة و لم تكن هناك ثانوية بالرمكة فقد كان الثانويون يزاولون دراستهم بثانوية واد رهيو و عمي موسى لذلك لا تتوفر نسب رسمية عن عددهم، لكن ما لاحظناه من خلال التسجيلات للسنة الدراسية 2007/2006 بثانوية الرمكة أن النسب بين الأولاد و البنات متقاربة نوعا ما فعدد الذكور 153 و عدد الإناث 134[1] إذا ما قارناها فقط من ناحية التفاوت و التقارب في نسب الذكور و الإناث مع الأطوار السالفة الذكر لسنة 1996.

إضافة إلى هذه الثانوية هناك إصلاحات أخرى في هذا المجال تمثلت في زيادة بعض الأقسام بالمتوسطات و هذا بسبب ارتفاع عدد التلاميذ، أيضا الترميمات و الإصلاحات على مستوى الابتدائيات ينم عن الاهتمام المعطى لتوفير ظروف تمدرس أفضل[2]، بهذا نستطيع القول بأن التغير في النظرة إلى التعليم كان متفقا مع الاتجاهات العامة للتغير في القرية بعد الإرهاب.

تغير علاقة الدولة بمجتمع الرمكة بعد الإرهاب :

لقد تغيرت علاقة الدولة بمجتمع الرمكة تغيرا جوهريا بعد الإرهاب، و انعكس هذا التغير في اتساع نطاق مسؤولياتها و واجباتها نحو أفراد هذا المجتمع فيما يجب أن تقدمه لهم من خدمات جراء ما تعرضوا له من مجازر كالتكفل النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي...الخ.

لذلك حدثت مشاريع تنموية كان هدفها إحداث تغيير مقصود جعلها تتبنى مسار غير الذي كانت تسلكه في حركتها التلقائية، و لا شك أن الإرهاب و ما صحبه من تخطيط اجتماعي يعتبر وسيلة من وسائل الإسراع لإحداث هذا التغير المنشود.

نسبة النجاح في شهادة البكالوريا لسنة 2007/2006 هي 51% المصدر ثانوية الرمكة فيفري 2008.

[1]- المصدر ثانوية الرمكة جوان 2008.

[2]- هذه التغيرات المادية سوف نراها في القسم اللاحق.

فبمبادرة و رعاية رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة انعقد بالجزائر العاصمة أيام 30/29/28 أكتوبر 2000 بقصر الأمم بنادي الصنوبر ندوة وطنية، هدفها إعداد إستراتيجية و اعتمادها لمحاربة الفقر و الإقصاء[1]، تم إسناد تنظيمها إلى الوزارة المكلفة بالتضامن الوطني باعتبارها النقطة المحورية للتحضير التقني و العلمي لهذا اللقاء[2]، و لقد وضعت هذه الندوة 05 برامج وطنية هي كالتالي:

- برنامج وطني لتنويع الإنتاجية الفلاحية و رفعها للتخفيف من حدة الفقر.
- برنامج وطني لتكوين الشباب العاطل عن العمل.
- برنامج وطني للسكن لصالح الفقراء.
- برنامج وطني للقروض المصّغرة المخصصة للفقراء
- برنامج وطني للصحة العمومية[3].

هذه البرامج وجّهت لتغطية مجموع التراب الوطني إلاّ أنه أُقترح أن ينفّذ في مرحلة أولى بالمناطق و الجهات التي تشهد مستويات مرتفعة من الفقر، لهذا اعتمدت الإستراتيجية برامج نموذجية للتنمية المشتركة موجهة إلى خمس مناطق و تمّ إعداد هذه البرامج النموذجية في إطار الإستراتيجية الوطنية و مخطط العمل 2001-2005.

و لقد تم اختيار المجموعات النموذجية على ضوء دراسة اللجنة التقنية التي وضعت عددا معينا من المقاييس[4] و التي اعتبرتها مناسبة لاختيار القرى النموذجية مقارنة مع كل مدن الجزائر.

---

[1]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء، مرجع سابق ص4.
[2]- نفس المرجع السابق، ص 5.
[3]- نفس المرجع السابق ص 4.
[4]- هده المقاييس هي: - النسبة المرتفعة من الضحايا البشرية.
- النسبة المرتفعة من المصدومين.
- توقف نشاطات الانتاج و منها التجارة.
- تدمير الهياكل القاعدية الاقتصادية.
- تدمير الهياكل القاعدية الاجتماعية.
- هدم التنظيم الاجتماعي.
- تفكيك الروابط الاجتماعية.
- النسبة المرتفعة من القلق الاجتماعي.
- النسبة المرتفعة للفقر.
- الحرمان.
- الاقصاء.
- التغطية الضئيلة للشبكة الاجتماعية.
- التغطية الضئيلة للمرافق العمومية.
- احتمالات قوية للإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي.
- .....

و على أساس الدراسات المتوفرة و المعرفة الفردية و المؤسساتية لأعضاء اللجنة و الخبراء المحليين و كذا المؤسسات الدولية العاملة على مستوى الجماعات في الجزائر (مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية و اليونيسيف....الخ) تمّ إعداد قائمة بعشر ولايات ثم تمّ تقليصها إلى خمسة و هي الجزائر، وهران، أم البواقي، سوق أهراس و غليزان، و لقد سمحت المشاورات المشتركة باختيار مجموعات نوعية في هذه الولايات و قام فريق من المستشارين الجزائريين والدوليين بزيارات ميدانية طويلة و دقيقة لكل ولاية من الولايات الخمس، ثم وقع اختيار المواقع المحددة للبرامج النموذجية على: بن طلحة في الجزائر، حي الصنوبر في وهران، سيدي فرج قي سوق أهراس، الجازية في أم البواقي والرمكة في غليزان.

بالنسبة للرمكة تمثل هدف البرنامج الذي سُطر لها في محاولة التخفيف من حدة الفقر و الإقصاء الذي كانت تعاني منه، و ضمان محيط اقتصادي و اجتماعي يسوده الأمن و الاستقرار يسمح بعودة السكان إلى مناطقهم الأصلية و استئناف الأنشطة المنتجة لاسيما في ميدان الفلاحة، و من أهم المشاكل التي وضعها البرنامج ضمن أولى أولوياته هو تحسين الوضعية الأمنية و التي تعتبر عملية جوهرية بالنسبة لسكان 28 دوار الذين هجروا ديارهم إلى وسط وخارج الرمكة في سكنات تعتبر مؤقتة، بالنسبة للنازحين إلى وسط الرمكة عددها 20 سكن، أيضا أكواخ قصديرية عددها 117 كوخ يمثل عدد الساكنين بها 572 شخص[1]، كما تحولوا إلى مناطق أخرى بغليزان و إلى ولايات أخرى كوهران ومستغانم فبهذه الأخيرة مثلا أصبح المكان الذي استقروا به يكّنى بدوار "الرمايكية" نسبة إلى العدد الكبير من سكان الرمكة المتواجدين به.

ناهيك عن هذا المشروع الخماسي، أصبحت الرمكة منذ مجزرة 1997 وِجهة السلطات المحلية و الدولية وذلك قصد التكفل بهم و التخفيف من معاناتهم و حثّهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية[2].

و سنتعرض فيما يلي إلى مجموعة من البرامج التنموية التي تحققت بالرمكة منذ جانفي 1998 إلى غاية جانفي 2008:

---

[1]- هذا الإحصاء قامت به اللجنة المكلفة بالدراسة بالرمكة و التي نصبتها الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء، المصدر: الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء، الخريطة الاجتماعية للرمكة مرجع سابق.

[2] - « daïras de Ramka et Ain Tarik, qui furent lors de la décennie noire le fil des ennemis du pays, sont devenus les cibles des autorités qui ne cessent d'encourager le retour des citoyens à leurs bases et reprendre la vie d'autan »
Le Carrefour d'Algérie 25/11/2006 Dairas de Ramka et Ain Tarik, Un programme ambitieux pour encourager le retour, B.BELHADJ P9 .

في قطاع البناء: إثر هدم البنايات من جراء الإرهاب أو هجرة أصحابها عنها فقد كان هناك حاجة ملحّة إلى بناء سكنات جديدة و تحقق ذلك من خلال:

- بناء 169 مسكن في أجل جدّ قصير سنة 1999.
- بناء 150 سكن ريفي سنة 2001.
- بناء 90 سكن ريفي سنة 2002.
- بناء 114 سكن ريفي سنة 2005.
- بناء 50 سكن تضامني سنة 2006.
- بناء مقر البلدية الجديدة بأولاد الشريف سنة 2007[1].
- انطلاق أشغال بناء 100 مسكن بتاجديت.
- انطلاق أشغال بناء 62 مسكن بأولاد بوزيد.
- انطلاق أشغال بناء 47 مسكن بأولاد الطيب[2].

في قطاع الطرقات: كانت الطرقات في حالة تدهور قصوى بسبب التسيير السيئ و عدم وجود صيانة[3]، لذلك تحققت مجموعة من الإصلاحات تمثلت فيما يلي:

_ ترميم الطريق الوطني رقم 14 الرابط بين الرمكة و سوق الحد.

_ ترميم الطريق الولائي رقم 25 الرابط بين الوجلة (نهاية عمي موسى و بداية الرمكة) وتيسمسيلت طوله 31 كلم و الذي يعتبر من أكبر المشاريع التي عرفتها المنطقة .

_ تهيئة الطرقات الداخلية فيما بين الدواوير منها أولاد اسماعيل، الحساينية، أولاد سي عدة، أولاد الشريف، أولاد الطيب[4].

في قطاع الري: شهدت الرمكة منذ سنة 1998 مجموعة من المشاريع التنموية و هذا في إطار برنامج التنمية المحلية للبلدية و تمثلت فيما يلي:

---

[1]- انتهت اشغاله سنة 2007 لكن حتى نهاية سنة 2008 لم يدشن بعد.

[2] - Service Urbanisme construction et habitat (SUCH) Ammi Moussa février 2008.

[3]- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء، مرجع سابق ص 34.

[4]- لقاء مع مسؤول مديرية الأشغال العمومية لدائرة عمي موسى غليزان.

_ إقامة أجهزة توزيع المياه بالغدادوة.

_ حفر بئر و التزود بشبكة مياه بالرمكة وسط.

_ تزويد الحساينية بالمياه الصالحة للشرب و شبكة صرف المياه القذرة.

_ التنقيب عن المياه (80م) بالقرب من الملعب البلدي.

_ أما أكبر مشروع تم إنجازه سيستفاد منه سنة 2008 فهو تزويد الرمكة و سوق الحد بالمياه الصالحة للسقي و الشرب من خلال سدّ سيدي يعقوب التابع لولاية شلف[1].

في مجال الأمن: منذ مجزرة 1997 حرصت السلطات من أجل أمن و حماية سكان الرمكة على إنشاء :

. مركز للدرك الوطني بوسط الرمكة

. مركز للأمن (الشرطة) بوسط الرمكة

. مراكز للحرس البلدي في مناطق مختلفة في وسط و أعالي جبال الرمكة[2].

في مجال التكوين المهني: أنشئ مركز للتكوين المهني و التمهين سنة 2005 و يضم التخصصات التالية: البناء، التلحيم، الحلاقة و الخياطة[3]، مما سيسمح لغير المتمّين لدراستهم من الانضمام إلى المركز من أجل تعلم حرفة في التخصص الذي يلائمهم.

في مجال الهياكل القاعدية للبلدية: و نقصد بها قطاعي الصحة و التربية، ففيما يخص قطاع الصحة فقد تم:

- ترميم عيادة متعددة الخدمات الموجودة بوسط الرمكة

_ بناء قاعة علاج جديدة بالرمكة و أولاد الطيب و هذا في إطار برامج التنمية المحلية للبلدية[4].

أما في مجال التربية و التعليم فقد تم :

- ترميم 06 ابتدائيات.
- زيادة بعض الأقسام بالمتوسطة.
- تجهيز مدرستين بمطاعم[1].

---

[1]- لقاء مع مسؤول مديرية الري لدائرة عمي موسى غليزان.
[2]- بلدية الرمكة / أنظر أيضا الملحق ص...
[3]- لقاء مع مدير مركز التكوين المهني و التمهين الرمكة .
[4]- SUCH Ammi Moussa.

و أهم ما أنجز في هذا القطاع هو إنشاء ثانوية افتتحت أبوابها سنة 2005 تحتوي على 15 قاعة للتدريس و 04 مخابر و ملعب رياضي و كذا قاعة متعددة الرياضات.

في مجال الرياضة و الثقافة: لقد تضررت الهياكل القاعدية الرياضية و الثقافية في بلدية الرمكة تضررا شديدا بفعل الأعمال الإرهابية، لذلك تم بناء ملعب رياضي بوسط الرمكة.

أما بالنسبة للثقافة فقد أُدمج العنصر الثقافي ضمن تخصصات المركز السيكولوجي الاجتماعي للرمكة، هذا الأخير الذي افتتح أبوابه سنة 2002 و يقع وسط الرمكة و تمتد مساحته الإجمالية حوالي 210 م2 قد تم تأسيسه من طرف FOREM، و يقوم المركز بالنشاطات التالية:

. التكفل النفسي بضحايا الإرهاب.

. حضانة للأطفال.

. التكوين في التخصصات التالية: الاعلام الآلي، الرسم على الحرير، محو الأمية و تعليم الكبار، الحلاقة.

. نشاطات ثقافية فالمركز مجهز بمكتبة تجمع مراجع مختلفة باللغة العربية و الفرنسية.

. بعض النشاطات الرياضية مثل تنس الطاولة، كرة الطاولة ولعبة الشطرنج[2].

إنشاء جمعيات محلية: لم تكن توجد جمعيات محلية بالرمكة قبل 1997 و لذلك تم إنشاء جمعيتين، يقع مركزهما بوسط الرمكة، واحدة ذات طابع رياضي و أخرى ذات طابع اجتماعي تسمى "الوداد" متخصصة في مجالين:

. مجال الإعلام الآلي و الأنترنيت مزودة بأجهزة اعلامية حديثة.

. مجال خاص بالصناعة التقليدية خاصة بالمنطقة (الأواني الطينية، القفف...)[3]

---

[1] - Idem.

[2]- مديرة المركز السيكولوجي الاجتماعي بالرمكة.

[3]- حوار مع مسؤول جمعية الوداد بالرمكة.

النقل و النقل المدرسي: استفاد تلاميذ الابتدائيات من حافلات جديدة تقّلهم إلى المدارس، أما بالنسبة للنقل العام فلم يعد نقص وسائل المواصلات الرابطة بين الرمكة و عمي موسى يشكّل عائقا بعدما زاد عدد سيارات النقل الجماعي (G9) و سيارات الأجرة و ذلك بشكل مستمر تقريبا منظم و قانوني.

كان هذا أغلب ما حدث بالرمكة من تخطيطات و مشاريع تنموية على مدى عشر سنوات غيرت هي الأخرى الخط الستاتيكي الذي ألفته الرمكة، و قد أخطأ من تصور أن التنمية غالبا ما تنحصر في عملية من نوع اقتصادي تؤثر على البنيات الاقتصادية للمجتمع دون غيرها و لا يكون لها سوى تأثيرات طفيفة على البنيات الأخرى، غير أنّ الواقع أتبث عكس هذا التصور إذ من ناحية أولى لا يمكن للتنمية أن تكون مسارا اقتصاديا محضا فلا معنى لها خارج كونها مسارا شاملا يتضمن بالتالي أبعادا من طبيعة أخرى: اجتماعية و ثقافية و سياسية و نفسية و خلقية...الخ، و من ناحية أخرى فإن للتنمية كمسار شامل آثار مباشر و فورية على كافة عناصر المجتمع، لذلك من خلال تنقلنا شخصيا إلى كل هذه المقرات و الأماكن قمنا بهذا الجرد محاولةً منا معرفة الفرق الذي أحدثته هذه التعديلات الكمية على الحياة الاجتماعية و الثقافية بالرمكة، لهذا نعتبر التنمية التي حدثث بالرمكة بحق غيرت المسار التقليدي الذي كانت تسلكه من خلال ما تضمنته من أبعاد هامة، فالتخطيط في جوهره هو: "محاولة بشرية عمدية لتوجيه التغيرات الاجتماعية داخل المجتمع"[1].

و بهذا تصبح التنمية بمفهومها العام مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتغير الاجتماعي من حيث كونها أسلوبا وعملية لتحقيقه و توجيهه، كما يرى البعض أن كل تنمية تشهدها المجتمعات النامية تعتبر عملية تحول وتغير من أسلوب انتاج إلى آخر و من ببناء اجتماعي إلى بناء اجتماعي مغاير[2]

و على هذا الأساس يمكن ملاحظة العلاقة بين التنمية و التغير الاجتماعي من خلال الآثار التي تحدثها خطط تنمية المجتمعات الريفية على الأبنية و العلاقات الاجتماعية و على نوعية و شكل العمل، و نظام الأسرة و طرق التفكير و السلوك، أي أن التنمية تعني بصورة جوهرية عملية تفتح كل الطاقات المادية

[1]- محمد السويدي، بدو الطوارق بين الثبات و التغير، مرجع سابق ص 52.

[2] - BALANDIER George, Sens et puissance, Paris P.U.F 1971 p 120

والروحية الكامنة في المجتمع المعني من سيطرة القوى الطبيعية و الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير الوضع الاجتماعي الراهن[1].

الإعلام : الكل يعلم ما للإعلام من دور كبير في تكوين شخصية الفرد، و لا شك أن الانتشار الواسع للتوعية عن طريق ما تحققه أجهزة الإعلام و الاتصال العامة على المستوى البصري كالطباعة و النشر والصحافة، أو على المستوى السمعي كالإذاعة أو على المستوى السمعي البصري كالتلفزيون يبين ما لها من أهمية بالغة، و من المعروف أن وسائل الإعلام المرئية بالخصوص أكثر نفاذا إلى عقل الإنسان وإدراكه ومخيلته و حواسه، و من المعروف أيضا ما مدى تأثيرات الصورة التلفزيونية على منظومة العلاقات والسلوكات الاجتماعية و التطورات و التمثلات و الرموز الجماعية الظاهرة و الكامنة و مدى تأثيرها على الوعي و الإدراك.

و إيمانا منا بصحة هذا القول ارتأينا أن نسجل أثر انتشار التلفزيون بالرمكة و بالأخص البث الفضائي (numérique) و الذي بدأ بالخصوص منذ سنة 2003، أين أصبح يقدّم كمٍّ واسع و متنوع من المعلومات للرمكاوي لم تكن متاحة له من قبل[2]، كما أدى إلى التأثير على القيم و الاتجاهات أو حتى خلق قيم و اتجاهات جديدة في التنشئة الاجتماعية و على علاقات الأسرة و سلوك المرأة و العمال والشباب والأطفال في نفس الوقت، إذ أن تأثير التلفزيون لا يقتصر على "تمضية" مفيدة أو مسلية لوقت الفراغ وإنما امتد هذا التأثير في الرمكة إلى الذوق و اللهجة و القيم الخلقية و الأفكار و الاتجاهات الإيديولوجية و غير ذلك، هذه الملاحظات كلها سجلناها من خلال الانطباعات التي قدموها لنا و التي عكسناها في نسب من خلال الجدولين التاليين[3]:

[1] - MOOR Wilbert, Les changements sociaux, Gembloux. Ducolot. 1971 p176 .

[2]- قبل الإرهاب أغلب سكان الرمكة لم تكن تملك حتى جهاز تلفزيون هو الأمر الذي سجلناه من خلال الإستمارات التي قدمناها لهم سنة 1999.

[3]- بالنسبة لعينتنا بالرمكة ف41حالة من بين 50 صرحت بأنها تملك جهاز البث الفضائي و النسبة الباقية أي 9 حالات لا تملكه، أما خارج الرمكة فنسبة 30 حالة كلها صرحت بأنها تملكه.

المتغير / الحالة	أخبار و روبورتاجات	برامج ترفيهية /رياضة، ألعاب، موسيقى...	برامج تثقيفية/ دينية	أفلام المغامرة الأمريكية	مسلسلات غربية
41 مبحوث داخل الرمكة	12	10	04	10	05
30 مبحوث خارج الرمكة	07	06	02	11	04
المجموع	19	16	05	21	10

جدول رقم 15 خاص بنسب أنواع المشاهدة بالنسبة للبالغين ذكور داخل و خارج الرمكة

المتغير / الحالة	أخبار و روبورتاجات	برامج ترفيهية/ رياضة، ألعاب، موسيقى...	برامج تثقيفية/ دينية	أفلام المغامرة الأمريكية	مسلسلات عربية
10 مبحوثين ذكور داخل الرمكة	01	02	01	06	00
10 مبحوثين ذكور خارج الرمكة	01	01	00	08	00
10مبحوثات إناث داخل الرمكة	01	01	02	00	06
10 مبحوثات إناث خارج الرمكة	00	01	01	00	08
المجموع	03	05	04	14	14

جدول رقم 16 خاص بنسب أنواع المشاهدة بالنسبة للشباب داخل و خارج الرمكة

نلاحظ من خلال الجدول الأول و الخاص بنسب أنواع المشاهدة بالنسبة للبالغين داخل و خارج الرمكة، أن أكبر نسبة (21 حالة) سجلتها مشاهدة أفلام المغامرة الأمريكية التي أنبهروا بها منذ اقتنائهم

للتلفزيون و هي ما عبروا عنه أنه "يسافر بهم إلى بعيد" و أنه "يلهيهم عن مشاكل الواقع" أما نسبة (19 حالة) المتمثلة في الأخبار والروبورتاجات خاصة (قناة الجزيرة) فقد عبروا على أنها "تزودهم بأخبار العالم بعدما كانوا محرومين منها من قبل" و أنها "تخلق حديث مع بعضهم البعض في المقاهي".

أما الجدول الثاني الخاص بنسب أنواع المشاهدة بالنسبة للشباب داخل و خارج الرمكة فكما نرى تطابقت أكبر نسبة (14 حالة) بين مشاهدة أفلام المغامرة الأمريكية بالنسبة للذكور ومشاهدة المسلسلات العربية بالنسبة للفتيات و هي نسب متقاربة بين داخل و خارج الرمكة، و يُرجع الذكور تفضيلهم لمشاهدة أفلام المغامرة إلى حبهم لهذا النوع من الافلام الذي يبعدهم عن الرمكة و يجعلهم يحلمون مع أنهم لا يجيدون اللغة الفرنسية التي يعرض بها الفيلم و التي لا يفهمونها كثيرا لكن الحركة هي التي تجذبهم، أما الفتيات فتمثل لهم المسلسلات العربية خاصة المصرية "طريقة جديدة في الحياة من خلال عمل المرأة، لباسها، الماكياج، المطبخ..."

و في تسائلنا عن أثر هذا البثّ على سكان الرمكة استخلصنا أن المشاهدة التلفزيونية له أصبحت تحتل المراتب الأولى في الممارسات و الاهتمامات الثقافية لعامة السكان، بما تقدمه لهم من أساليب حياة جديدة و قيم أخرى لم يكونوا على اطلاع عليها من قبل، مما أدى بأفراد الأسرة إلى الانشغال عن الواقع حيث يقول أحد المبحوثين الشباب ف. ج د:"مين نبغي نهرب من الرمكة نشوف البارابول"[1]، أدّى (البث الفضائي) أيضا إلى حدوث تغيرات عميقة في القيم الاجتماعية في الرمكة، إذ أصبحت عمليات انتقال القيم من أي مجتمع في العالم إلى الرمكة جد سهلة فبالنسبة للمرأة تم إغرائها من دون وعي منها بتقليد بعض الأزياء الغريبة عن مجتمعها، تقول المبحوثة و. ف ز:" مين نشوف هذوك النسا الشابات و اللي لابسين غايا نغير و نقول كيفاش عمري فات بلا ما نلبس مليح، بصح دروك رانا نعرفو و رانا نتعلمو اللبسة و ونتعلمو كلش"[2]، و لم يقتصر الأمر على الأزياء فقط بل ما هو أكثر أهمية من ذلك مثل القيم الأسرية كطريقة التفاعل مع أفراد العائلة كالزوج (خلافات زوجية) و والديه ناتجة عن تنمية الوعي و الإدراك عند المرأة الرمكاوية من خلال ما ينشره البث الفضائي من أنماط متنوعة عن

---

[1]- "عندما أود الفرار من الرمكة أشاهد البارابول".

[2]- "عندما أرى تلك النساء الجميلات و الاتي يرتدين ملابس جميلة...أغير و أقول أن حياتي مضت و لم أرتدي ملابس جيدة، لكن الآن أصبحنا نعرف وإننا نتعلم كيف نرتدي أزياء جميلة و نتعلم أشياء أخرى".

الحياة الزوجية المعاصرة التي لا تمت للرمكة كمجتمع تقليدي بأي صلة، كضرورة عملها و الاستقلالية بالبيت الزوجي (أي المطالبة بالبيت المنفرد) إذ تقول مبحوثة خ. ز: "الواحد مين يكون عنده داروا وحده يتهنى من المشاكل تاع العايلة"[1].

كما أن البث الفضائي بما يحمله من كم هائل من المحطات الأجنبية من الأكيد أن يثير ذلك الشعور بالانبهار والانجذاب و الدهشة المنقطعة النظير نحو الغرب ، فهذه القنوات قامت بإقحام برامج أدت بالضرورة إلى التأثير في سلوك و تصرفات الناس خاصة تلك المحطات التي تبث برامج لها سمات اجتماعية و أخلاقية منافية لطبيعة الحياة بالرمكة مثل أفلام الجنس و أفلام العنف و برامج تمجد المغامرة الفردية و الشعور بالعظمة الذاتية و قتل الإحساس بالجماعي، وهذا ما كان له تأثير قوي على الشباب بالرمكة يقول مبحوث ب.ع:" عرفنا بلي رانا موتا هنا، ولوكان ما نتحركوش غادي نموتو للمرة الزاوجة بلا ما نحسو، الناس راهي تطير ..."[2].

أيضا سبّب هذا البثّ اختلال في مواقيت الراحة و مواقيت النوم و العمل، فبالنسبة لمواقيت الراحة فإنه قبل انتشاره (أي البث)، كانوا يقضون وقت فراغهم في التسامر بمعنى "قعدات" جماعية لسكان الدوار، يتسامرون فيما بينهم مردّدين يومياتهم في الرمكة، يتشاركون اهتماماتهم، أفراحهم، مشاكلهم و في كثير من الأحيان يتضامنون لمساعدة بعضهم البعض، بعد الإرهاب نقصت تلك "القعدات" جراء الخوف من الإرهاب، و مع اجتياح البث الفضائي أصبح كل فرد بعد أن ينهي عمله يدخل منزله يشغّل التلفاز و لا يطفئه إلا للنوم، أما بالنسبة لداخل الأسرة فإنه بالرغم من أن التلفزيون يشدّ الفرد إلى المنزل إلا أنه يضعف العلاقات بين أفراد الأسرة لأنه يمنعهم (من خلال تتبعهم لبرامجه) من التفاعل و الحوار الذي كانوا معتادين عليه، تقول المبحوثة ت.ف: "ملي ولى عندنا البرابول نقصت الهدرة في الدار نتفرجو مع بعض اكثر مللي نهدرو مع بعض..."[3].

أما بالنسبة لمواقيت النوم و العمل فبسبب سهرهم حتى ساعات متأخرة من الليل في متابعة البرامج الأجنبية المعروضة أصبحوا ينامون متأخرين في غالب الأحيان، و بسبب هذا التأخير فإنه لمن البديهي أن

---

[1]- "عندما يملك الفرد منزله المستقل فإنه ينتهي من المشاكل العائلية".

[2]- "أدركنا أننا أموات هنا، و إذا لم نتحرك سنموت للمرة الثانية بدون أن نشعر، الناس أصبحت تطير (كناية عن التطور و التقدم الكبير الذي وصل إليه الإنسان)...".

[3]- " منذ أن أصبح لذينا البرابول نقص الكلام في البيت، أصبحنا نشاهد التلفزيون سويا أكثر مما نتكلم مع بعض".

ينهضوا متأخرين عن أوقاتهم المعتادة للذهاب إلى العمل (أين كان الفلاح لا ينام بعد صلاة الفجر بل يتحضر لبدء العمل)، كما أنه بسبب قلة ساعات النوم فإنهم أصبحوا يذهبون متكاسلين إلى العمل أي دون الحيوية المعتادة يقول مبحوث ق.ن: "قبل ما يجي هذا المينيريك[1] كنا كالنحل" كناية عن العمل النشيط و الحيوي، كما أنه أيضا من خلال البث الفضائي أدركوا أن هناك أعمالا أخرى أكثر رقيا ومدخولا بخلاف خدمة الأرض كما يؤكد المبحوث ث. ك وهو يتذمر من خدمة الأرض: "الناس عايشة في راحة و تكسب الملايين في دقيقة، و حنا يدينا ما بقاوش يدين من الخدمة و نصورو ربعة دورو"[2].

إن نظرة أفراد المجتمع إلى قيم الأشياء تتغير تبعا لتغير ثقافتهم، و من تم يؤدي الانتشار الثقافي نتيجة لتقدم وسائل الاتصال الفكرية إلى كثير من التغيرات في نظم المجتمع و أفكار أفراده و التي ينعكس أثرها على البناء الاجتماعي للمجتمع و وظائف أنساقه و هو الشيء الذي حدث بالرمكة.

كل ذلك و ما شابه قد تجاوز حدود العزلة الثقافية، تفكك الوحدات الاجتماعية، الانفصال عن المجتمع الأصلي.

الشباب:

لقد كان الأبناء في الماضي (أي قبل الإرهاب) يتقبلون كل ما يصدر عن آبائهم بطاعة كاملة، مستنِدِين في ذلك إلى التقليد المتوارث الذي يقضي بأخذ أقوال الآباء على أنها مُسّلمات لا تحتمل المراجعة و يتم قبول ذلك بحكم كبر السن و وفرة و نضج تجاربهم في الحياة، أو ربما لمجرد أن حقوق الآباء على الأبناء تقتضي إتخاد هذا الموقف، لكن الذي كان يصلح لمواجهة تطورات الحياة و أوضاعها في الماضي أصبح لا يصلح لمواجهة التطورات الآن، ففي ظل الظروف الجديدة و التقلبات التي حدثت مع التغيير ظهر جيل جديد لا يحفَل بالنظر إلى الوراء و إنما يتجه دائما إلى المستقبل و هذا بالنسبة للذكور و الاناث أيضا، فنسبة (32 حالة من بين 40) المتواجدين داخل وخارج الرمكة همها الأكبر هو الفرار إلى خارج

---

[1]- أي الـ Numérique ولعدم معرفة كيفية نطقها ...الكثير بالرمكة من ينطقها Minirique .

[2]- " هناك أناس حياتهم مملوئة بالراحة و يكسبون الملايين في دقيقة، أما نحن فأيدينا تشوهت من العمل ورغم ذلك لا نحصل إلا على سنتيمات"

الرمكة بل إلى خارج الجزائر في الغالب كما سنرى في الجدول التالي لذلك لا يكترثون لا بالأهل و لا بالأرض:

المتغير / الحالة	الراغبون في الهجرة إلى خارج الرمكة (وهران، تلمسان، الجزائر العاصمة)	الراغبون في الهجرة إلى خارج الجزائر
10 مبحوثين ذكور داخل الرمكة	03	06
10 مبحوثين ذكور خارج الرمكة	/	09
10 مبحوثات إناث داخل الرمكة	05	03
10 مبحوثات إناث خارج الرمكة	/	05
المجموع	08	23

جدول رقم 18 خاص بالشباب الراغب في الهجرة.

نلاحظ جيدا من خلال هذا الجدول أن نسبة الراغبين في الهجرة إلى خارج الجزائر كبيرة (23 حالة) كما أن حديثهم يدور كثيرا حول ايطاليا، اسبانيا، بلجيكا، كندا...،و على من يساعدهم في تخطي الحدود و الذهاب بأي طريقة خاصة بالنسبة للذكور[1].

أما بالنسبة للراغبين في الهجرة إلى المدينة فكان سببها التواصل الكبير مع هذه الأخيرة (وهران) بعد الإرهاب، أين طور الوعي لديهم بأن هناك تباين بين طريقة العيش في الرمكة و طريقة العيش في المدينة و أصبحوا ينظرون إليها بأنها ملاذهم، حتى الآباء و إن لم يشجعوا أبنائهم كثيرا على الهجرة إلاّ أنهم لم يُخفوا فرحتهم عند هجرة أبنائهم سواء الذكور أو الإناث.

أيضا أثَّر التغير العام في المنطقة على لغة الشباب من خلال ما عقب الإرهاب من هجرة و تواصل مع المدينة و طغيان البث الفضائي، إذ سجّلنا انتشار بعض العبارات و الاصطلاحات الجديدة[2] على

[1]- من بين هذه المجموعة التي كانت تود الهجرة إلى خارج الجزائر و التي أجرينا معها حديث أنذاك هناك 05 حالات تمكنت من الهجرة مؤخرا: فتاة إلى كندا كان قد سبقها أخوها إلى هناك، شاب إلى ايطاليا، 03 شباب إلى بلجيكا، هذه معلومات تقصيناها بتاريخ 24 جانفي 2010.

[2]- و تطرقنا لذكر هذا العنصر أي اللغة لدرايتنا بارتباطها كظاهرة اجتماعية ارتباطا وثيقا بالبناء الاجتماعي و نسق القيم في هذا المجتمع

الرمكة و خاصة ما يتعلق منها بالمعاملات الاجتماعية، مصطلحات مثل: صاحبي، بونجور عليكم، تشاو، باي باي...الخ، إذ بعدما كانوا يستعملون الكلام كوسيلة أصبح هدفا في حد ذاته، كما تأكد لنا أن الكثير من الشباب أصبح يسعى إلى لفت الانتباه بإضفاء جو من المرح و كثرة التهكم و السخرية وإظهار القوة الكلامية، كما يسعون إلى التأثير في الآخرين بكثرة الكلام و إثبات خفة الظل و الكفاءة الكلامية، يتحدث عن هذا المبحوث ق.ل 61سنة بعصبية كبيرة و يقول: "وليت ما نفهمش واش راهم يهدرو، و خير لي ما نهدرش معاهم"[1].

[1]- يقول مبحوث ق.ل: "أصبحت لا أفهم ما يقوله شباب اليوم، و الأفضل ألا أتكلم معهم".

خاتمة البحث:

إن ثقافة الفرد أو المجتمع هي جزء منه، فالعادات و التقاليد و الاتجاهات الفكرية و المعتقدات و غيرها من عناصر الثقافة بمفهومها المتكامل... تشكل حياتنا و تلوّن سلوكنا بلون خاص، نتمسك به، ونحافظ عليه لأنه جزء منّا، لكن المجتمع قد يتعرض في فترة من فترات حياته إلى تغيرات قد تتناول عناصر بنيته الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية....فالمجتمع الجزائري و بالأخص المجتمع الجزائري الريفي على غرار الكثير من المجتمعات عرف على مر التاريخ الكثير من التغيرات اتصفت بمصطلحات مختلفة (تطور، تحول، تخلف، تنمية، تقدم، تحضر...) كما كان لها ظروف أو أسباب متنوعة و إن كانت متعاقبة ومترابطة في حدوثها، فانطلاقا من المستعمر إذ منذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر لم يدخر أي جهد في تحويل هذا المجتمع الريفي التقليدي إلى شبه مجتمع، فوحشيته و قمعه زلزلت الريف عن آخره ليترتب عن ذلك آثار ما زالت رواسبها لحد الساعة، فالمحتشدات أبعدت الفلاحين عن أراضيهم، سكناتهم، ماضيهم و نمط حياتهم، شتتت القرية و فككت الوحدات الاجتماعية التقليدية محطمة توازن اقتصادي عتيق كان قائما على الملكية الجماعية، نزوح ريفي قوي، اغتصاب الأراضي و تحويل الفلاحين إلى يد عاملة رخيصة أدى كل ذلك و أكثر إلى تخلف اقتصادي عنيف كان من أكبر نتائجه الفقر والمجاعات وسوء التغدية دون الحديث عن تفريق القبائل و التقسيم الفردي للأرض.

ناهيك عن التخلف الاقتصادي حدث بالمقابل تخلف اجتماعي، إذ عرف المجتمع الجزائري ارتدادا تاريخيا جعله يتراجع إلى اقتصاد الكفاف، و إلى إنتاج مواطن منفصل عن إطاره الاجتماعي القديم بعد أن تفككت علاقات الإنتاج الجديدة، كما أنه كان لانهيار القرابة الجماعية ارتفاع قيمة القرابة الفردية التي بدأت هي الأخرى تتناقص شيئا فشيئا.

ثقافية، لأنه قام بتحطيم مختلف المؤسسات التي تتجلى فيها الثقافة "الأهلية" لأنها تشكل حواجز في طريقه، إذ يقول بالانديه أنه يمكن للحالة الاستعمارية توجيه التحولات الاجتماعية الثقافية التي هزت الركائز الفيزيائية للمجتمع التقليدي،

و حتى بعد الاستقلال استمر النزوح الريفي الذي ارتبط بظاهرة النمو الحضري و تحرك سكاني شديد بين الريف و المدينة والذي كانت من أبرز نتائجه تحول بناء الأسرة الجزائرية من النظام الممتد إلى النظام النووي، أو من نموذج اجتماعي اقتصادي إنتاجي و استهلاكي قائم بالدرجة الأولى على علاقات القرابة و معتمد على الإنتاج الزراعي و الحيواني إلى نمط اجتماعي-فردي قائم على الاقتصاد الصناعي والتجاري و يحكمه العمل المأجور في الزمان و المكان.

كما أن الخيار التنموي الذي انتهجته الجزائر يعتبر من أهم مصادر التغير الذي ألقى بضلاله على المجتمع الجزائري، أين كان للمجتمع الريفي دور كبير فيه بعد أن قام بملأ الفراغ الكبير الذي تركه المستعمر بعد خروجه من الجزائر، فكان لزاما على هذه الطبقة أن تتحمل مشاكل المؤسسات و تسييرها و المحافظة عليها و أن تندمج مخيرة أو مكرهة مع المحيط الجديد، لكن هذا الاندماج السريع و الغير مخطط كانت له آثار أقل ما اتصفت به هو السلبية: فراغ الريف من سكانه أدى إلى تناقص عنيف لليد العاملة الريفية بعد أن تركزت المصانع بالمدن، تفكك الإطار العائلي و اتجاهه من النمط الممتد إلى النووي، الهجرات الكثيفة إلى المدينة ساهمت في ظهور أحياء فوضوية و غير مخططة، ظهور أنماط سلوكية مغايرة لطبيعتهم كالانفصال عن الجماعة و الأنانية و الاتجاه نحو الاستهلاك أكثر من القدرة على الإنتاج ...

كما تفاقم هذا الوضع بعد الانقسامية الاجتماعية و الثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري مع مطلع الثمانينات التي أفضت إلى صراع هويات إحداها تصب في إطار تقليدي إسلامي و أخرى لائكي تحديثي، و بالتعاون مع عوامل اجتماعية و اقتصادية و سياسية أخرى انتقلت إلى مستوى الفعل تمثل في مختلف الإضرابات و الاحتجاجات لتصل إلى طريق مسدود انتقل بفضل العديد من المتغيرات إلى عنف أعمى عرفه المجتمع الجزائري....سمي بالإرهاب... كان ربطه منذ البداية بحركات الاحتجاج ذات الطابع الديني في مواجهة للأنظمة السياسية القائمة، بدأ هذا التيار خطوة فخطوة ...انتقل من السرية إلى العلن و من الجامعة إلى الأوساط الشعبية، لتتفاقم الظروف في ظل عوامل اجتماعية مزرية و اقتصادية فقيرة وسياسية هشة، لينتقل إلى سفك الدماء بكل وحشية.

برز الإرهاب أكثر من خلال طريق الوحشية المنقطعة النظير التي سلكها، فتشكيلة الرمكة و سير مجتمعها أخدا شكلا و مضمونا جديدين ابتداءا من سنة 97 حيث ظهر و كأن جسد مجتمع الرمكة

قد أخذ ينسلخ و يغير من بشرته أو أن هذا المجتمع التاريخي تخلى عن درعه القديم و منح لنفسه درعا جديدا، إذ انعكست آثار الإرهاب في التغيرات التي طرأت على النظام و القيم الاجتماعية ونظرة الأفراد إلى الحياة و موقفهم التقليدي منها بل و حتى في طرق تفكيرهم و سلوكهم الاجتماعي، كما ظهر الشك في كل ما هو ثابت و مقدس كالقيم و المعتقدات و التقاليد مع ظهور عدم المبالاة، ظهرت بعض الأدوات الحديثة و طغت المادية على كل القيم, قلت سطوة القيم و خفت حدّة الضمير الجمعي، وخرجت المرأة إلى العمل، و ظهرت النزعات الفردية و قلت العواطف الأسرية بعد أن تشتت العائلة الممتدة إلى أسر نووية و إلى مجموعات أفراد، وتطور مركز المرأة الاجتماعي و ازدادت اهتماماتها بالترويح و الكماليات، أمراض نفسية و هجرة جماعية للتاريخ و الأرض، كما أن المشاريع أو البرامج أو المساعدات التي أريد بها تحقيق أهداف اجتماعية، اقتصادية، صحية أو تعليمية بعد الإرهاب ترتب عليها تغيرات عميقة في البناء الاجتماعي و يرجع هذا إلى أن هذا المجتمع يشكل وحدة عضوية متكاملة و متماسكة و أن أي تغير في أي نظام من نظمه يؤدي إلى تغير في النظم الأخرى التي يقوم عليها البناء الاجتماعي كله.

إن تسجيل الأحداث الإرهابية في ذاكرة المجتمع على المستويين الرسمي و الإعلامي هو مستوى مهم، لكن هل هذا المستوى من تسجيل الأحداث هو كل ما يمكن أن يتركه الحدث الإرهابي؟...لا شك أن هناك مستوى آخر أعمق و أبقى، صامد لا تمحوه الأيام، إنه نوع من الذاكرة التي و إن لم تكن معلنة إلا أنها نافذة و باقية و مؤثرة على السلوك اليومي و على المزاج العام، إنه مستوى أعمق من التسجيل إذ يمكنه أن ينتقل من جيل إلى جيل...إنه التغير الاجتماعي، هذا التغير الذي انتزع سكان الرمكة عن شروط تواجدهم الأصلية فالأرض و الأسرة الممتدة تلاشت بفضله، إذ أن مجتمع الرمكة كمجتمع تقليدي مرتبط بقيمه و عاداته و تقاليده و علاقاته الصميمية و الذي ظل لمدة طويلة في ديناميكية ساكنة بدى منذ الإرهاب أكثر قابلية لتغيير نمط حياته.

لهذا من خلال نتائج البحث نعتبر أن الإرهاب شكل قطيعة في المجتمع الجزائري المعاصر و أنه عامل ومسرع لعملية التغير الاجتماعي التي تركت صداها في مختلف أنساق البناء الاجتماعي بدرجات متفاوتة، و أن الإرهاب هذه المرة بالإضافة إلى كونه نتيجة فقد ظهر جليا من خلال كل ما سبق أنه

سبب للتغير الاجتماعي، و أنه يمكن ضمه إلى لائحة عوامل التغير الاجتماعي. هذا هو البعد الجديد الذي أتى به هذا البحث، رغم أنه هناك العديد من التساؤلات التي تفرعت عنه من خلال الطبيعة الخاصة لكل بناء مجتمعي، فبعد أن أبرزنا التوجهات و الأشكال العامة للبناء الاجتماعي الذي يطرأ عليه التغير بسبب الإرهاب، من خلال مجموعة من أنساقه يمكن التخصص أكثر في نسق واحد مثلا نسق القرابة أو الهجرة أو التعليم.. أو لماذا تكون أنساق أكثر تأثرا من أنساق أخرى؟ و ماذا حدث لعوامل المقاومة؟...حتى نعطي هذا التوجه الجديد للتغير الاجتماعي حقه بالانتقال كل مرة من العام إلى الخاص إلى الخاص أكثر...إلى أن نفك أغلب خباياه العلمية، إذ أن جهد الإنسان مهما كان قويا و معززا بالإرادة و الوسائل، فلا يمكنه الإحاطة بكل شيء و ملاحقة التطورات بدون عثرات، ولا سيما إذا كان الموضوع حديثا بل معاصرا كالموضوع الذي تعالجه هذه الدراسة.

فقد حاولنا أن نستمع بتأن و دقة لهذه الثقافة الجديدة و هي تتشكل، و كان كل هذا في إطار متعة علمية منقطعة النظير أفادتنا شخصيا من خلال التكوين المعرفي الذي اكتسبناه عن طريقها، و لا ننكر أن ذلك تطلب جهدا و وقتا و مالا..، لكن اختياره لم يكن مجرد إرضاء رغبة طارئة أو لأن الموضوع ذو جاذبية معينة و لكن من خلال أنه له أهمية علمية كبيرة و هي إضفاء العالم المعرفي بما أمكن من الدراسات و البحوث العلمية الجديدة.

مواقف من الرمكة:

في يوم من شهر ...2008 أخبرت مخبرتي التي كنت سأقضي الليل عندها، أنه بعد أن نذهب لمنزلها ونستريح أود لو تعرفني ببعض العائلات القريبة من هناك و التي كانت تعرفها جيدا، فوافقت على ذلك، بعد أن استرحنا و شربنا قهوتنا تأهبنا لتحضير العشاء قبل أن نخرج ما دامت بقي على غروب الشمس ساعة أو أكثر[1]، المهم بعد انتهائنا من تحضير العشاء ذهبنا إلى بيت قريب من هناك، كان الكثير من الأطفال يلعبون في الخارج، إلتفّو حولنا لمجرد معرفتهم بأنني غريبة داخلة إلى منزلهم، في هذا البرد القارس كانت أرجلهم حافية يرتدون سراويل فوقها عباءة، أما وجوههم فلا يمكن وصفها عيونهم تلمع بدموع يخيل إليك أنهم يبكون لكن لم تكن دموع بكاء بل دموع البرد القارس و كنت قد عشت ذلك الاختبار عشرات المرات بالرمكة فأصبحت أميز ذلك جيدا، أما أنوفهم كلهم كانت تسيل و عندما يمسحونها بكم أيديهم ترى مكانها أحمر و كأن لكل صغير منهم شارب أحمر صغير، قيل لي أن كل فترة الخريف والشتاء و هي على هذا الحال يفاجئون إذا لم يروها كذلك، أيديهم و كأنها لا تحمل سنهم كبيرة ومفلطحة تحسبها ستنفجر، دخلت أنا و مخبرتي و هم بالطبع، فسلمّت على كل من تسلم عليه وعندما تكاثر دخول الأطفال "الفضوليين" عرفتني بكل واحد منهم و قالت لهم: "سلموا عليها و اذهبوا لتلعبوا في الخارج"، فضّلت أن لا يفعلوا لكنها أصرت...كان كل من يضع فاه على خدي ليسلم علي أحس أن دمعة تسقط في داخلي لا أنكر أنه كان بسبب أنوفهم التي كانت تسيل و بقيت تسيل وهم يسلمون علي، لكن لسبب آخر لم أحدده جعلني أبكي كلما أتذكرهم، دخلنا حجرة بها امرأة مسنة ومُقعَدة قربها مكيف هواء ساخن و هي تصنع سجّادات "بالدوم"، حجرة بها ضوء ضئيل يصيبك بالصداع وفراش هشّ و حائط مشقوق لدرجة ترى منه بوضوح من بالخارج، تبادنا كلنا أطراف الحديث[2]...، سَأَلَت مخبرتي عن "البنات" فرّدت قريبتهم أنهم في الغرفة المجاورة، ذهبنا إليهن...كنّ ستّ فتيات أعمارهن بين 13 و 16 سنة في غرفة صغيرة جدرانها و أرضها من الاسمنت المسلح، بها كرسي و مائدة قديمة و ما أدهشني هو وجود **جهاز تلفزيون ملون كبير الحجم**...كنّ جالسات ليس على فراش أو أي شيء

---

[1]- و السبب على هذا التعجيل في تحضير العشاء هو أنه لا يوجد كهرباء في المنزل و إنما هي "سارقة" خيط من الإنارة العمومية التي حديثا ما وضعوها، و هذه الإنارة لا يشغلونها إلا بعد صلاة المغرب، أي أنه إذا انتظرنا فيما بعد فإنه ستظلم و ننتظر بعد صلاة المغرب بزمن حتى تنطلق الإنارة العمومية.

[2]- أشياء تطرقت إليها من قبل.

آخر بل كن جالسات على أرجلهّن مقتربات جدًا من التلفاز، كنّ يتفرجن على حصّة ستار أكاديمي لبنان، و بعد أن سلمّن علينا و تعرفت إليهن رجعن إلى مكانهنّ بسرعة كبيرة، و كن مندمجات ومنفعلات و متأثرات كثيرا بالحصة، يتحدثن عن المشاركين فيها بأسمائهم بطريقة عفوية جدا تدرك أنهن متابعات لأحداثها يوميا تقول لصاحبتها هل رأيت ماذا لبست "فلانة" في البرايم يوم الجمعة كانت مذهلة و الأخرى و لذلك يحبها "فلان" فهي جميلة و تلبس كل ما هو جميل...هو أيضا رجل جميل جدا تخيلي واحدا مثله في الرمكة...و يضحكن...، لم يعرنني الاهتمام الذي أردته إلا بعد انتهاء الحصة فتمكنت من القيام بالحوار الذي يمكّنني من تجميع المعلومات التي أحتاجها، بعد مدة ليست بالطويلة ودّعنا الكل و خرجنا، قصدنا بيتا آخر لم يكن ضمن مشروعنا، إذ و نحن عائدتين إلى المنزل مع غروب الشمس بدقائق أدهشني منظر امرأة عجوز تجاوزت السبعين سنة لكن حركتها حركة شابة في مقتبل العمر، لمحتها من بعيد تقود قطيع أغنام لوحدها تدفعه نحو قمة يوجد بها منزل متحكمة فيه بسهولة بالغة، سألت مخبرتي عنها و طلبت منها أن تعرفني عليها، و لحسن حظي كانت تعرفها جيدا، فذهبنا وسلمن عليها و بعد حديث لا يخلوا من نكهة المزاح الخفيف الظل، دعتنا إلى منزلها، فرافقناها هي والقطيع (أبقار) عند اقترابنا من الحظيرة التي قرب منزلها خرجت بنتاها (2) و فتحتا باب الحظيرة لنُدخل الأبقار، بعد إدخالها و إحكام ربطها قمن جميعا بحلبها حتى أنا.... بعد أن علمنني كيفية القيام بذلك، دخلنا إلى المنزل أين وجدت البنت الثالثة و الأب شيخ كبير في السن سلمنا عليهم لتبدأ منذ تلك اللحظة (إلى بعد أن تناولنا العشاء و دقّت الساعة العاشرة) قعدة متنوعة الأحاديث و المواقف استفدت منها كثيرا، أتذكر أنه أثناء خوضي لحديث شيق مع الأب الذي لا يخلوا من كثرة المزاح والحكم... اتصل به ابنه (الولد الوحيد) فتكلم في البداية بنبرة السعادة و المزاح لتنقلب بعد دقائق إلى صمت يعمه حزن عميق، انتابني الفضول لمعرفة سبب هذا الحزن لكن لم أتجرأ على سؤاله مراعية الحالة النفسية التي كان فيها، لكن سألت ابنته فيما بعد فأخبرتني أن أخاها أخبر أباه أنه لن يأتي إلى الرمكة في مناسبة عيد الأضحى (الذي سيأتي بعد أسبوع) إلا بعد مرور أيام....

غدا هو يوم "وعدة سيدي محمد الشريف"[1] الكل متأهب لها حتى الشيخ الذي كنا ببيته بما أنه ينتمي إلى أحد الأعراش العتيقة الوفية و المخلدة لهذه الذكرى فسألنا إن أردنا الذهاب مع موكبه[2] غدا في الصباح الباكر (قبل شروق الشمس) رحبّت بهذه الفكرة كثيرا و تبعتني في ذلك مخبرتي لكن لم ندهب معهم بسبب جدّة مخبرتي التي أرادت الذهاب معنا لكن لا تستطيع المشي فكان لزاما علينا أن ننقلها بسيارة، فأتى قريب لها يملك سيارة فذهبنا كلنا معه و بما أنها سيارة 404 مغطات فركبت هي من الأمام و ركبت أنا و مخبرتي من الخلف الذي تأكدنا أنه مخصص لتحميل الماشية..، عندما وصلنا إلى "الزاوية" كان المكان يكتض بالناس و بسيارات تحمل أرقام الكثير من الولايات حتى البعيدة منها: وهران، مستغانم، تلمسان، شلف، تيارت، الجزائر العاصمة... تمشينا قليلا لنجد مجموعات من الناس متناترة في شكل حلقات تردد بعض الآيات القرآنية و أحيانا أغاني ثراتية يأتيها ناس يطلبون منهم الدعاء لهم بما يريدون ويمدون لهم مبلغ مالي أغلبه رمزي فيكون لهم ما يريدون، و من بين المجموعات وجدنا حلقة شيخ صاحب الدعوة و بعد حديث المزاح الذي عهدته عليه دعا لي بالخير لكن حين بحتث عن محفظة نقودي لأعطيه مال لم أجدها و بحثت جيدا أنا و مخبرتي لكن ليس لها أثر و أدركت أنني أسقطتها حين نزلت من السيارة، و كم كانت فرحتهم كبيرة بهذا الخبر و حين استعلمت عن سر هذه السعادة أخبروني أن من سيقط شيئا بهذا المكان "المبروك" فمعناه أن "الولي الصالح محمد الشريف" راض عنه و سيناوله مراده؟! بالطبع فرحت لا لشيء سوى لفرحتهم بي و لراحتهم لوجودي مرة أخرى، و طمأنوني أنهم سيمودوني بالمال اللازم كي أعود إلى بيتي.

بعدها انتقلنا إلى "الزاوية" كان بها حشود كثيرة من الناس أكثرها نساء من كل الأعمار وسطهم حلقة دائرية من رجال جالسين لا يقل عددهم عن عشرة كلهم يرتدون عباءات بيضاء و يرتلون بكل ما أعطوا من قوة صوتية آيات قرآنية تدهب معها أجسادهم مرة إلى الأمام و مرة إلى الخلف بسرعة كبيرة

نساء يبكين و يطلبن منهم الدعاء لهن، فيقف الذي في المركز و يقوم بالدعاء لها بأعلى صوته و الحضور يرددون وراءه آمين، نسيت أن أخبركم أن وعدة سيدي محمد الشريف تأثرت هي الأخرى بالارهاب من

---

[1]- أنظر مكان ضريحه بملحق ص 216.

[2]: الموكب الذي حدثنا عنه مكون من مجموعة من الرجال من نفس العرش يحملون علما كبيرا و يرددون أغاني من تراث الرمكة، يشقون طريقهم بين الجبال إلى أن يصلوا إلى ضريح "سيدي محمد الشريف"

خلال توقفها منذ سنة 1998 بسببه، لتقوم مرة أخرى و يعاود زوارها ممارسة طقوسهم بها حتى سنة 2006، لكن حدثني الزوار الدائمين بها أنه حتى بعد أن عادت هذه الوعدة إلى الحياة من جديد إلا أن الكثير ما تغير بها، فنقص عدد الزوار، و بعض الأنشطة لم تعد موجودة، فمنظر طوابير الخيل العربية الأصيلة التي كانت تزيد الوعدة هيبة و جمالا أفلت، واستعراض بعض الطيور النادرة عالميا مال إلى الزوال...

الدواوير التي كانت موجودة حتى ليلة 30 ديسمبر 1997 هي:

1- أولاد سي الجيلالي
2- غدادوة
3- أولاد مسعود
4- حمنية
5- حساينية
6- أولاد مساعد
7- أولاد العالية
8- أولاد مبارك
9- أولاد سي الهاني
10- أولاد بن سحنون
11- أولاد
12- أولاد رابح
13- رمكة وسط
14- أولاد عدة
15- أولاد بن عودة
16- حبابطة
17- خرارب
18- بزرت
19- أولاد شريف
20- أولاد بوزيان
21- أولاد زيان
22- خوارير

25 - عشوش
26 - أولاد طيب
27 - سحانين
28 - أولاد الجيلالي
29 - عشاشة
30 - شراطة
31 - أولاد الشيخ
32 - أولاد بوزيد
33 - تاجديت

23- بن زحوة

24- منا

و الدواوير التي بقيت بعد ليلة 30 ديسمبر 1997 هي:

1_ عشوش

2_ غدادوة

3_ أولاد الطيب

4_ رمكة وسط

5_ تاجديت

REF : Article Z et Canal + présentent : Algérie (s) 2. Une terre en deuil, un filme de Thierry LECLERE et Malek BENSMAIL et Patrice BARRAT assistés de Samia CHALA, Montage Corine GODEAU

نفس المصدر السابق

نفس المصدر السابق

نفس المصدر السابق

نفس المصدر السابق

لقطات مقتطفة من موقع يوتيوب Youtube

نموذج لنازحين من الدواوير إلى حواف الرمكة وسط.

إنطلاق أشغال بناء الحي الجديد

بلدية الرمـكة

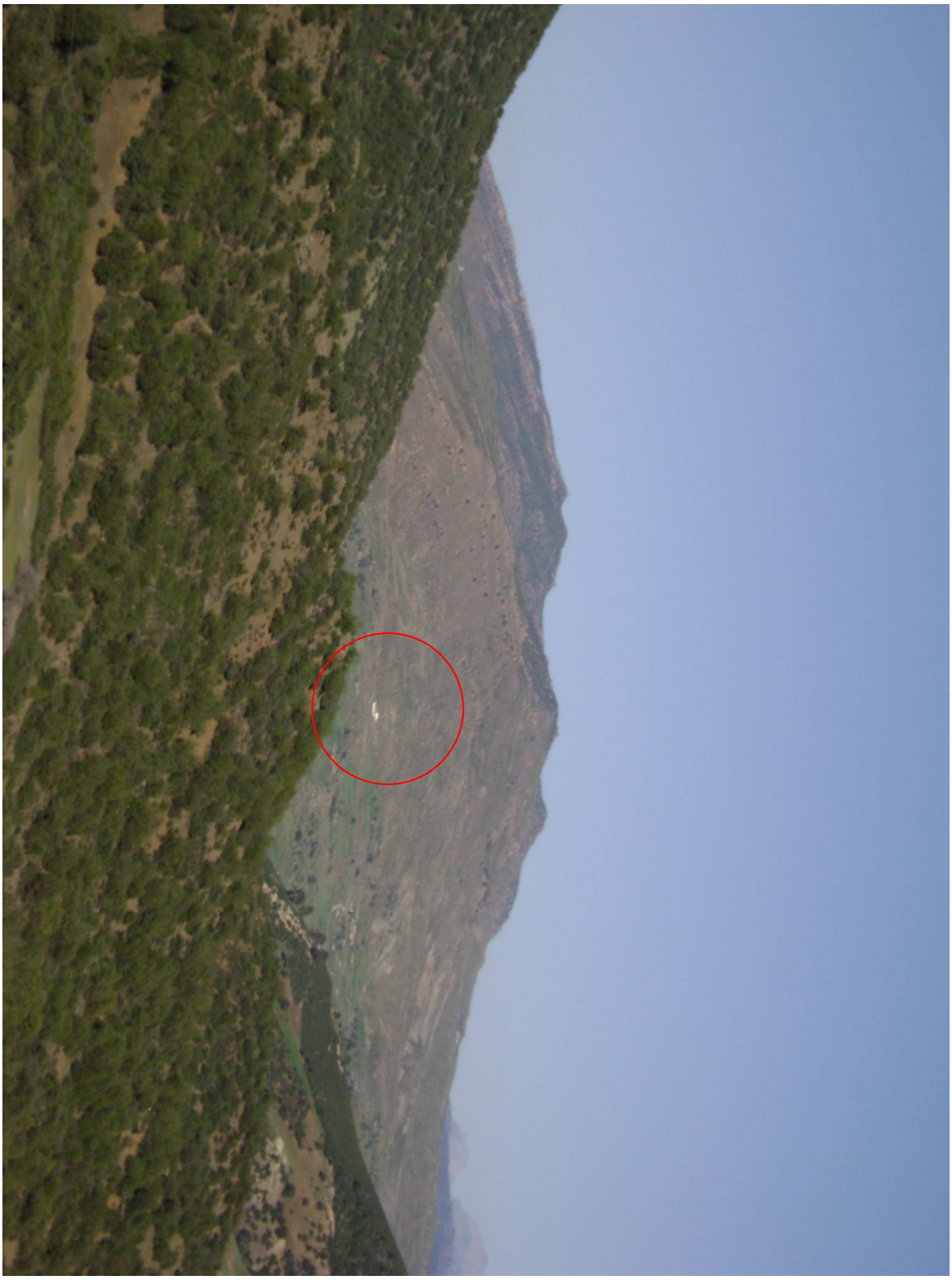

موقع ضريح الولي الصالح سيدي محمد الشريف

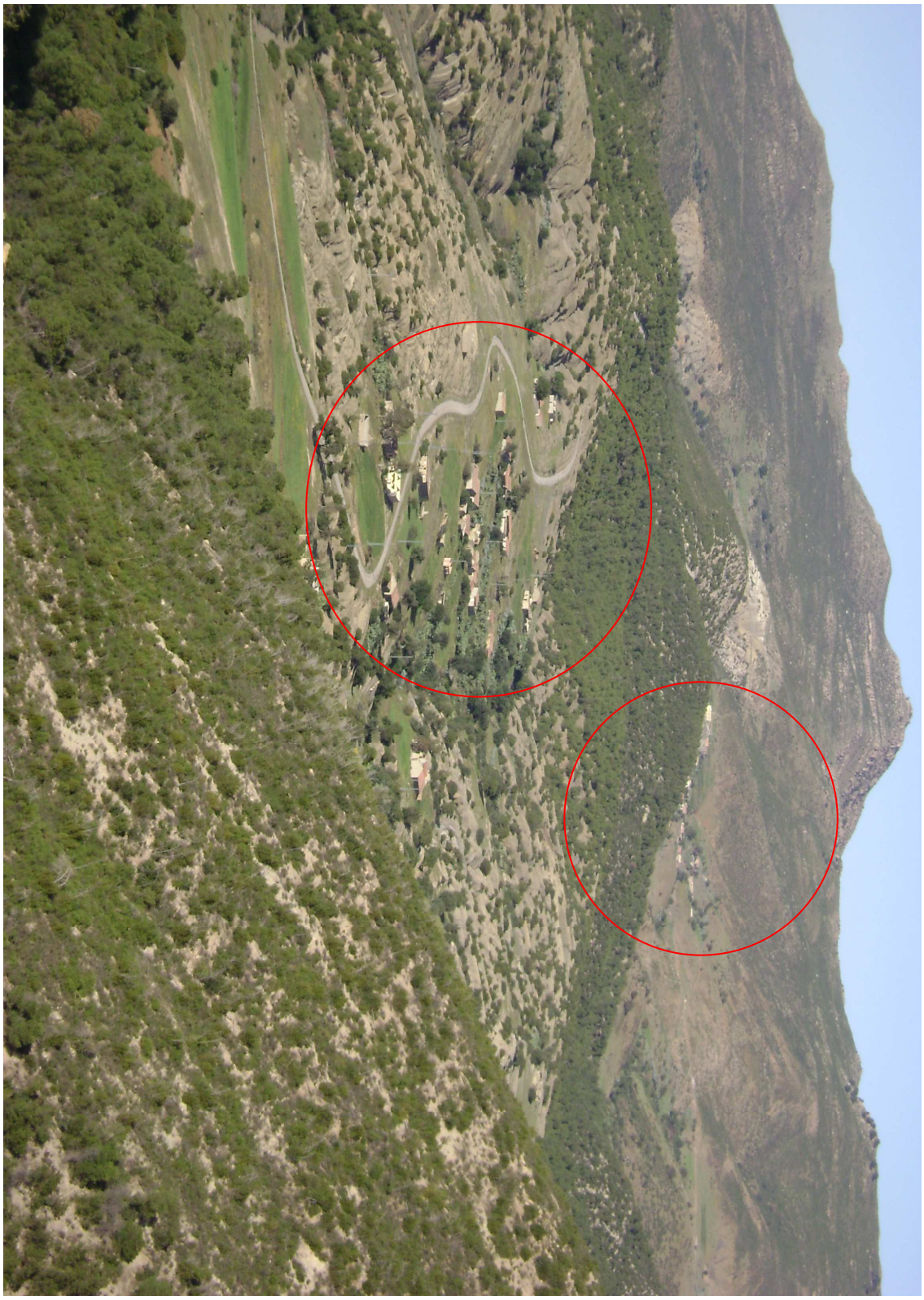

النمط السكني بالرمكة

النمط السكني بالرمكة

موقع مركز الحرس البلدي

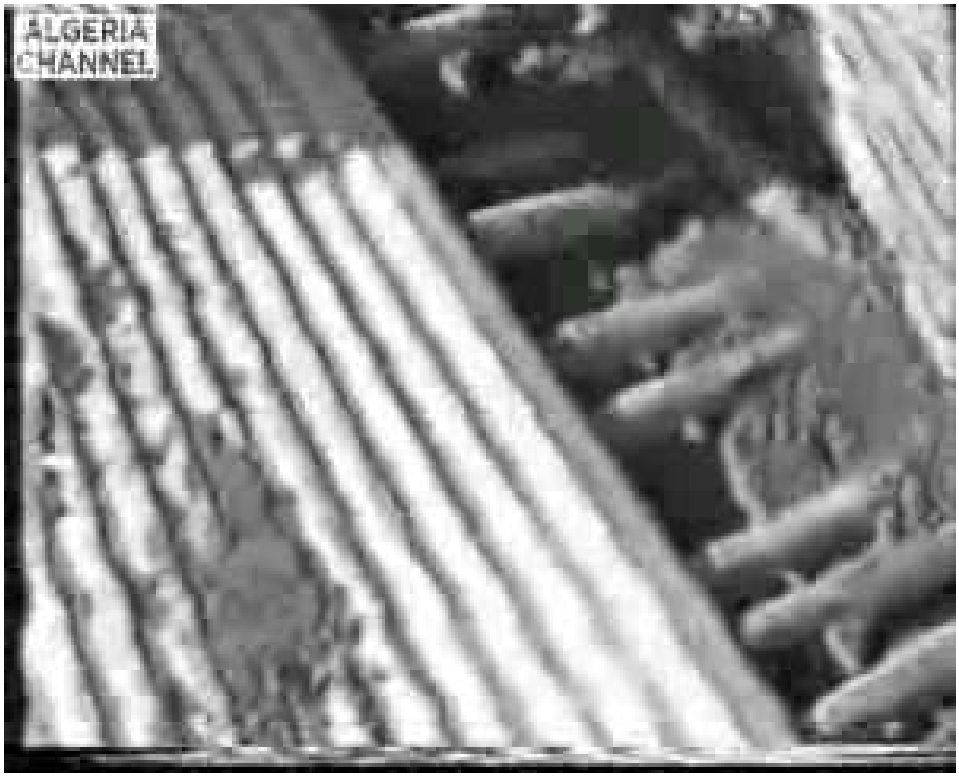

لقطات مقتطفة من موقع يوتيوب Youtube

تمشيط جبال الرمكة

المراجع باللغة العربية:

- غريب محمد سيد أحمد : تصميم و تنفيذ البحث الاجتماعي، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1980
- محمد علي محمد : مجتمع المصنع، دراسة في علم اجتماع التنظيم "الطبعة الثانية"، الهيئة المصرية الثانية للكتاب 1975.
- إميل دوركايم : قواعد المنهج في علم الاجتماع، راجعه السيد محمد بدوي (القاهرة) مكتبة النهضة المصرية 1974.
- محمد السويدي : بدو الطوارق بين الثبات و التغير "دراسة سوسيوأنتروبولوجية في التغير الاجتماعي" طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية 1986.
- عبد الرحمن ابن خلدون :المقدمة كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من دوي السلطان الأكبر، مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطباعة و النشر، القاهرة 1966.
- د. أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي, الدار القومية للطباعة و النشر 1965.
- د. مصطفى الخشاب : دراسة المجتمع, مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1967.
- د. فادية عمر الجولاني : مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير، المكتبة المصرية مصر بدون تاريخ
- د. مصطفى الخشاب : علم الاجتماع و مدارسه، مدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية 125 شارع محمد فريد القاهرة.
- محمد بومخلوف : اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991.
- د. قباري محمد اسماعيل : أسس البناء الاجتماعي، دراسة وظيفية تكاملية للنظم الاجتماعية، منشأة المعارف بالاسكندرية.
- كلود ليفي ستروس : الأنثروبولوجيا البنيوية، ترجمة د.محمد صالح. مطبعة وزارة الثقافة، دمشق 1977.
- د. أحمد أبو زيد : البناء الاجتماعي, الجزء الثاني , الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1967.

- عبد الباسط محمد حسن : التنمية الاجتماعية، القاهرة، معهد البحوث و الدراسات العربية 1970.
- د. ماجد موريس ابراهيم : الإرهاب...الظاهرة و أبعادها النفسية، منشورات ANEP دار الفارابي الطبعة 2008.
- أدونيس العكرة: الإرهاب السياسي، دار الطباعة، بيروت 1983.
- صلاح الدين برحو : ظاهرة الإرهاب السياسي، كلية الحقوق بمراكش جامعة القاضي عياش 1996.
- الإرهاب الدولي و نظرية السياسة الخارجية، مجلة المنار، عدد خاص (22،23) أكتوبر . نوفمبر 1986.
- أحمد رشوان، حسين عبد الحميد : التطرف و الإرهاب من منظور علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 1977.
- إبراهيم نافع : كابوس الارهاب و سقوط الأقنعة، مركز الأهرام للترجمة و النشر، وكالة الأهرام للتوزيع، الجلاء القاهرة،
- دليل عبد الكريم : جذور العنف لدى الجماعات الإسلامية، من كتاب الإسلام و السياسة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية الجزائر.
- سفير ناجي : محاولات في التحليل الاجتماعي، الجزء الأول: التنمية و الثقافة، ترجمة: م.ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر.
- د. علي سموك : إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية، جامعة باجي مختار. عنابة . الجزائر 2006.
- الدكتور نور الدين زمام : السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962-1998 دار الكتاب العربي للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة القبة الجزائر 2002.
- د. محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري المعاصر ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر مرجع سابق.

- عبد اللطيف بن آشنهو : تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830.1962 ترجمة مجموعة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1979.
- مصطفى الأشرف : الجزائر الأمة و المجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1983.
- أنظر أحمد بعلبكي، المسألة الزراعية في الجزائر، أو الوعد الراقد في ريف الجزائر، بيروت، منشورات عويدات 1985
- عدي الهواري : الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة جوزيف عبد الله، دار الحداثة ط1. بيروت 1983.
- عبد القادر جغلول : تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة ط2. 1982.
- د. نور الدين طوالبي : التغير الاجتماعي و قضية الهوية الثقافية, مجلة التواصل :مقاربة سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية تصدرها جامعة عنابة الجزائر، عدد 6 جوان 2000
- محمد بومخلوف : التوطين الصناعي و قضايا التنمية في الجزائر، التجربة و الآفاق دار الأمة.
- محمد بومخلوف : اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر 1991.
- عروس الزبير : الدين و السياسة في الجزائر، انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا، مركز دراسة الوحدة العربية. بيروت 1990.
- عروس زبير : مقال الدين و السياسة في الجزائر، كتاب الإسلام و السياسة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة الرغاية الجزائر ص 191
- ابن الهاشمي : الحركات الاسلامية في الجزائر 1962.1988، دار الانتفاضة الجزائر 1992
- محمد تامالت : الجزائر من فوق البركان، حقائق و أوهام ، الطبعة الأولى ، دار النشر للكتاب الجزائريين 1999.

- عمار عبد السلام : عنتر الزوابري من تلميذ فاشل إلى أمير المجازر. جريدة المستقبل بيروت. 2002/02/11.
- لحسن محمد : عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس. دار الغرب للنشر و التوزيع 2007.
- اسماعيل العربي : المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1982.
- مونوغرافية بلدية الرمكة، المجلس الشعبي البلدي الرمكة 2002.
- الوضعية الاجتماعية و الثقافية للرمكة، المجلس الشعبي البلدي للرمكة 1985.
- عبد الرحمن ابن خلدون : كتاب العبر و ديوان المبتدأ و الخبر في أيام العرب و العجم و البربر و من عاصرهم من دوي السلطان الأكبر. مؤسسة الطباعة لدار التحرير للطباعة و النشر، القاهرة 1966.
- د. محمد عبده محجوب : طرق البحث الأنثروبولوجي، النسق القرابي. دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1985.
- د. سناء الخولي : الأسرة و الحياة العائلية. دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت.
- لياس بوكراع : الجزائر الرعب المقدس. دار النشر ANP، الجزائر 2003 .
- د. فيصل عباس: التحليل النفسي للشخصية. دار الفكر اللبناني للطباعة و النشر، بيروت 1994.
- الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الاقصاء مرجع سابق.
- جان لابلانش، وج. ب. بونتاليس. معجم مصطلحات التحليل النفسي. ترجمة د. مصطفى حجازي. المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. بيروت. الطبعة الثالثة 1997.
- عروس الزبير: الدين و السياسة في الجزائر، انتفاضة أكتوبر 1988 نموذجا، مركز دراسة الوحدة العربية. بيروت 1990
- د. أحمد الخشاب : دراسات أنتروبولوجية, دار المعارف القاهرة 1970.

- حسن بهلول : الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر، و مبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال. الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة بدون تاريخ.

المراجع باللغة الفرنسية:

- Raymond QUIVY et Luc Van CAMPENHOUDT : Manuel de recherche en sciences sociales, Dumod Paris 1995.
- Madeline GRAWITZ, Méthodes des sciences sociales, DALLOZ 2001
- Henri MENDRAS : Le changement social, Ed, ARMAND COLIN, Paris 1983.
- Rocher GUY : Le changement social : Paris Ed H,M H لا1970.
- Giné SALVADOR, Initiation a l'intelligence sociologique : Toulon, Edward Privald, 1970.
- Gérard ADAM : Conflits du travail et changement social, Ed P.U.F Paris 1978.
- Emile DURKHEIM : De la division du travail social, Presses universitaires de France, Paris, 7eme édition, 1960.
- Mostefa BOUTEFNOUCHET : La famille algérienne, Evolution et caractéristiques récentes, SNED Alger 1980 .
- Emile DURKHEIME : Les formes élémentaires de la vie religieuse, Félix Alcan, paris 1912.
- Rene GALLISSOT : Octobre 88 en Algérie, In revue Alxal, (Cahiers d'études Berbères) Paris 1990.
- Body GENDROTSOPHIE : Ville et violence l'irruption de nouveaux acteurs. Ed, P.U.F Paris 1995.
- Rem JEAN: Ville ordre et violence, Ed, P.U.F Paris 1981.
- Pierre ANSART : Idéologie, conflit, pouvoir, Ed, P.U.F Paris 1977.
- George LEROU : Islam et islamisme après le 11 septembre, Le devoir, Montréal, Edition du jeudi 12 septembre 2002.
- Mostefa BOUTEFNOUCHET : Système social et changement social en Algérie, Office des publications universitaires Alger 1986 .

- Karl MARX : Les sociétés précapitalistes, Ed ; CERM .
- Addi LAHAOUARI : De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale. Ed. ENAL Alger 1985.
- Amin MALOUF, Les identités meurtrières, Paris, Ed Grasset, 1998.
- POURJOULAT: Voyage en Algérie, SME, SD, Ed.
- Ahmed HENNI : La colonisation agraire et le sous développement en Algérie, Alger, SNED 1973.
- Pierre BOURDIEU, Sociologie de l'Algérie, Presses universitaires de France, Paris 1974.
- Pierre BOURDIEU et Abdelmalek SAYAD : Le Déracinement, Ed de Minuit 1964 .
- Mostefa BOUTEFNOUCHET : La culture en Algérie, mythe et réalité, Société Nationale d'Edition et de diffusion, Alger 1982.
- Jaques BERQUE: Cent vingt cinq ans de sociologie maghrébine, ANNALES, ESC 1956.
- Abdellatif BENHACHENOU : La formation du sous développement en Algérie, Ed OPU, Alger 1976.
- Pierre BOURDIEU : Sociologie de l'Algérie, Ed Que sais je. Paris 1964.
- Alain BERNARD, L'évolution du nomadisme en Algérie, Ed, I.C.E.D Paris 1968.
- Raymond BOUDON : La place du désordre, Ed PUF 1984.
- François BURGEOT : L'Algérie de la laïcité à l'islamisme, In revue Maghreb Machrek, n°121, 1988.
- Ahmed BENBITOUR, l'Algérie au troisième millénaire, défis et potentialités, Alger, Ed Marinoor, 1998.
- Gilles KEPEL : Jihad, expansion et déclin de l'islamisme, Paris, Ed Gallimard, 2000.
- Abdelhamid BOUMEZBAR et Djamila AZINE : L'islamisme algérien, de la gênes au terrorisme, Chihab éditions, Alger 2002 .
- Louis ABADIE : Relizane de ma jeunesse, Editions Jacques CANDINI, 7 rue de Roquebillière, NICE Cedex 4.

- Abdelhamid MERAD Boudia : la Formation algérienne précoloniale, Essai d'analyse théorique, Alger, OPU 1981.
- Raymond LEDRUT :, Sociologie urbaine, Paris 1968.
- Emile DURKHEIM : De la division du travail social, Alcan, Paris.
- Pierre BOURDIEU : Travail et travailleurs en Algérie, Monton et Go, la Haye paris 1963.
- Addi LAHAOUARI : De l'Algérie précoloniale à l'Algérie coloniale. Ed. ENAL Alger 1985.
- Emile Durkheim : La famille conjugale. Revu philosophique Janvier-Février 1921 Paris.
- Le Carrefour d'Algérie 25/11/2006 Dairas de Ramka et Ain Tarik, Un programme ambitieux pour encourager le retour, B.BELHADJ.
- BALANDIER George : Sens et puissance, Paris P.U.F 1971.
- MOOR Wilbert : Les changements sociaux, Gembloux. Ducolot. 1971.
- Alain TOURAINE : Pour la sociologie , Ed le seuil Paris, 1974 p 29.
- Emil DURKHEIM : Les règles de la méthode spciologique, Ed Allans 5° Ed 1969.
- Louis CHEVALIER : Classes laborieuses et classes dangereuses, Ed, Plon paris, 1959.
- Yves GOUSSAUT : tiers monde, développement : de la socio économie à la sociologie, In revue tiers monde, Ed P.U.F Paris 1987 n°113.
- Abdelkader LAKJAA : La longue marche des ouvriers agricoles ; de la résistance à la prolétarisation à la conquête de l'identité. Thèse doctorat 3eme cycle sociologie du travail, Paris 1987.

الوثائق الرسمية:

- Monographie de la commune de Ramka, APC Daira de Oued Rhiou. Commune de Ramka 2002.
- Rapport de délimitation du territoire de la tribu des Oueled Defelten. Document n°11 Ammi Moussa BO 1868 PP 1126-1127.

الجرائد باللغة العربية:

- الخبر 10 جانفي 1998: سكان المداشر يروون فضاعة التقتيل ع.ابراهيم.
- الخبر 10 جانفي1998: مجازر ريف غليزان ع.ابراهيم.
- الخبر 08 جانفي 1998: مداشر غليزان تعيش المأساة، الجيا وراء المجزرة ع.ابراهيم.
- الخبر 26 نوفمبر 1997: ماذا يريد الأوروبيون من الجزائر؟ أ.وليد.
- المجاهد الأسبوعي من 06 إلى 20 جانفي 1998: دماء تسيل و رفض للتدويل.
- جريدة المساء، 6 أكتوبر 1989 الصفحة الأخيرة.
- النهار الاثنين 16 فيفري 2009: هنا ضرب الارهاب بوحشية ..و هنا أيضا مر بوتفليقة أيام الثورة نشيدة قوادري.

الجرائد باللغة الفرنسية:

- El Watan 07/01/98, l’enfer des survivants BOUZIANE Benachour.
- El watan 05/01/98, Dites que nous n’avons pas ou aller BOUZIANE Benachour.
- El Watan 08/01/98, des Douars entiers décimés dans la région de Relizane, GHANIA Oukazi.
- El Watan 02 au 03 janvier 1998, Ils se retournent contre tout le monde GHANIA Oukazi.
- El Watan 04/01/98, Polémique autour des bilans des massacres de citoyens S.Ghazi et S.Tlemçani.
- El Watan 07/01/98, 400 morts selon les témoins sans noms du journaliste.
- El Watan 22 /03/ 2006, Massacre de Ramka : 1000 morts F.M

Un filme de :
Article Z et Canal + présentent : Algérie (s) 2. Une terre en deuil, un filme de Thierry LECLERE et Malek BENSMAIL et Patrice BARRAT assistés de Samia CHALA, Montage Corine GODEAU

Your complimentary use period has ended. Thank you for using PDF Complete.
Click Here to upgrade to Unlimited Pages and Expanded Features

ملخص مذكرة: الارهاب و التغير الاجتماعي الرمكة غليزان نموذ

يعتبر التغير الاجتماعي من المسلمات التي تعتري كل مجتمع لكن تختلف عوامله حسب كل حالة كما تختلف في نفس الوقت سرعته و حدته، و المجتمع الجزائري اليوم يمر بمرحلة تغير عميقة التأثير مست و تمس بنائه الاجتماعي، و من كل ما ذلك استرعى انتباهنا أكثر و رأينا أنه من الظواهر الجديرة بالبحث و الدراسة مرحلة التغير البنائي التي يمر بها سكان القرى الجزائرية و التي حاولنا معرفة أسبابها و نتائجها من خلال اختيارنا لإحدى القرى الجزائرية هي "الرمكة".

هذه الأخيرة هي قرية معزولة و فقيرة تتميز بالزراعة و تربية الحيوانات، غائرة في الماضي العتيق تقدس الأهل و الأرض ....تغير بنائها الاجتماعي بسبب الارهاب الذي نعتبر أنه شكل قطيعة في مجتمعها بعد أن كنا قد وضعناه كمتغير أساسي في هذا البحث، محاولين ابراز كيف أنه غير بنائها؟ و ما هي أشكال هذا التغير؟ متطرقين بشيء من التفصيل إلى أكثر الأنساق تغيرا مثل القرابة، االنسق الاقتصادي، الشباب.....

الكلمات المفتاحية:
الارهاب
التغير الاجتماعي
البناء الاجتماعي
الرمكة
الاستعمار
الهجرة
القرابة
البنية الاقتصادية
التعليم
الشباب
الاعلام